



قراءات نقدية في هوامش الزمان والمكان

شارك فيه

نورة الدعيجي — حنان الهاشمي

بدر الراشد — لؤي اللاركيا

سلطان العامر — فاطمة الشملان

ماجد الدوحان — إبراهيم الصالح



جسور للترجمة والنشر

لعلّ السؤال الذي يتبادر، على الفور، إلى ذهن قارئ عنوان هذا الكتاب هو: ما الحاجة إلى كتاب عن تاريخ العروبة في حين أن المكتبة العربيّة تعجّ بكتب كثيرة حول هذا الموضوع؟ والجواب موجود في العنوان الفرعي لهذا الكتاب، والذي يصف الفصول الثمانية، المتنوعة والموجودة بين دفتيه، بأنها "قراءات نقديّة في هوامش الزمان والمكان". ويوضح هذا الوصف أنها، أولاً، نقدية أي ليست تبجيلية أو اعتذارية، بل تتبنّى موقفاً نقديّاً تجاه النظرات السائدة- القوميّة منها وغير القوميّة- لتاريخ العروبة. وهي، ثانياً، قراءة في الهوامش أي تسعى إلى إبراز ما يتم اعتباره هامشيّاً عند النظر إلى تاريخ العروبة، وهذا الاختيار المنهجي يهدف إلى تحقيق أمرين: الأول، تحدّي السردية الرسمية لتاريخ العروبة التي تختزلها، مكانياً، في مصر والهلال الخصيب، وزمانياً في الفترة الممتدة من حرب ١٩٤٨م إلى حرب الخليج الثانية (بحيث يعتبر ما قبلها مجرّد مقدّمات وتمهيد لها). ولهذا السبب، كانت، ثالثاً، قراءة في هوامش المكان (دول الجزيرة العربية والسودان)، وهوامش الزمان (كمصر قبل عبد الناصر، وسوريا قبل حافظ الأسد). لهذه الأسباب كلها نعتقد أن الكتاب يسدّ ثغرة في المكتبة العربيّة، ويقدّم إضافة مهمّة.

إن الهمّ الرئيس الذي يحرّك هذا الكتاب، وهو همّ تعكسه حقيقة أن كل كتّابه من جيلٍ جديد، يريد مخاطبة مجايليه، بحيث يقدّم لهم رؤيته لتاريخ العروبة، وكيف يراها، ثم يطرح رؤاه وأفكاره على طاولة النقاش. إن هذا الهمّ ينطلق من إيمان حقيقي بأن أيّ حل لمشاكل المنطقة العربية لا بد من أن يكون حلّاً عربيّاً، بمعنى أن جانباً رئيساً منه يجب أن يكون مرتبطاً ومتعلّقاً بالهويّة العربيّة. وكنوع من المساهمة في العمل نحو بلورته، نقدّم هذا الكتاب الذي يفتّش في ماضي العروبة عن الدروس والعبر، ولا يحاول التنصّل من تاريخها، أو يتعامى عنه، أو يصنّمه ويقدّسه، بل يقرّ أن هناك تركة تاريخية لهذه الفكرة، وأن أي محاولة لتقديمها كجزء من حلول المنطقة اليوم لا بد من أن تبدأ بتقديم تصوّر نقدي لتاريخها، تصوّر تطرح فيه رؤى نقدية لا تعجب المؤدلجين سواء من المتعصبين للفكرة أو المتعصبين ضدها

الثمن: ١٢ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-614-431-791-4





في تاريخ العروبة

قراءات نقدية في هوامش الزمان والمكان

في تاريخ العروبة

قراءات نقدية في هوامش الزمان والمكان

شارك فيه

نورة الدعيجي — حنان الهاشمي

بدر الراشد — لؤي اللاركيا

سلطان العامر — فاطمة الشملان

ماجد الدوحان — إبراهيم الصالح



جسور للترجمة والنشر

الفهرسة أثناء النشر - إعداد جسور للترجمة والنشر

في تاريخ العروبة: قراءات نقدية في هوامش الزمان والمكان/ شارك فيه نورة الدعيجي [وآخ.].

٣٨٠ص.

ISBN 978-614-431-791-4

١. البلدان العربية - الأحوال السياسية.   ٢. العروبة.

أ. الدعيجي، نورة (مشارك).

320

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جسور للترجمة والنشر»

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٦

جسور للترجمة والنشر

لبنان - بيروت

josour.pub@gmail.com

المحتويات

القسم الثالث
عروبة الهامش الزماني

مقدّمة

لعلّ السؤال الذي يتبادر على الفور إلى ذهن قارئ عنوان هذا الكتاب هو: ما الحاجة إلى كتابٍ عن تاريخ العروبة في حين أن المكتبة العربيّة تعجّ بالكتب حول هذا الموضوع؟ والجواب موجودٌ في العنوان الفرعي لهذا الكتاب، والذي يصف الفصول الموجودة بين دفتي هذا الكتاب بأنها «قراءات نقديّة في هوامش الزمان والمكان»؛ وهذا الوصف لفصول الكتاب يعني أنها، **أولاً**، نقدية؛ أي أنها ليست تبجيليةً أو اعتذارية، بل تتبنّى موقفاً نقديّاً تجاه النظرات السائدة - القوميّة منها وغير القوميّة - لتاريخ العروبة. وهي، **ثانياً**، قراءة في الهوامش، أي أنها تسعى إلى إبراز ما يتم اعتباره هامشيّاً عند النظر إلى تاريخ العروبة؛ وهذا الاختيار المنهجي يهدف إلى تحقيق تحدي السردية الرسمية لتاريخ العروبة، والتي تختزلها مكانياً بمصر والهلال الخصيب، وزمانياً في الفترة ما بين حرب ١٩٤٨م إلى حرب الخليج الثانية (بحيث يعتبر ما قبلها مجرد مقدمات وتمهيد لها). ولهذا السبب، كانت، **ثالثاً**، قراءةً في هوامش المكان (دول الجزيرة العربية والسودان)، وهوامش الزمان (كمصر قبل عبدالناصر، وسوريا قبل حافظ الأسد). لهذه الأسباب كلها نعتقد أن الكتاب يسدّ ثغرةً في المكتبة العربيّة، ويقدّم إضافةً مهمّة.

إضافةً إلى هذا الجانب المنهجي، فإن همّاً آخرَ يحرّك هذا الكتاب، وهو الهمّ الذي تعكسه حقيقة أن كل كتّابه من جيلٍ جديد،

يريد مخاطبة مجايليه، بحيث يقدّم لهم رؤيتَه لتاريخ العروبة، وكيف يراها، ويطرح رؤاه وأفكاره على طاولة النقاش. إن هذا الهمّ ينطلق من إيمانٍ حقيقيٍّ بأن أيّ حلٍّ لمشاكل المنطقة العربية لا بد أن يكون حلاً عربياً، بمعنى أن جانباً رئيساً منه يجب أن يكون مرتبطاً ومتعلّقاً بالهويّة العربيّة. وكنوع من المساهمة في بلورة هذا التوجّه نقدّم هذا الكتاب، الذي يفتّش في ماضي العروبة عن الدروس والعبر، ولا يحاول التنصّل من تاريخها، أو يتعامى عنه، أو يصنّمه ويقدّسه، بل يقرّ أن هناك تركةً تاريخيةً لهذه الفكرة، وأن أي محاولةٍ لتقديمها كجزء من حلول المنطقة لا بد أن تبدأ بتقديم تصوّرٍ نقديٍّ لتاريخها، تصوّرٍ تُطرَح فيه رؤًى نقديةٌ لا تعجب المؤدلَجين، سواء من المتعصبين للفكرة أم من المتعصبين ضدها.

ينقسم هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام؛ في **القسم الأوّل** نقدّم نماذجَ نقديّةً لطرائق التأريخ السائدة عن المنطقة، وذلك بتقديمها مركّزةً في حوادثَ خاصةٍ يكون فيها العام مكثّفاً جداً، بحيث يمكن نقدُه في الوقت نفسه الذي يتم فيه تقديمُ سرديةٍ تاريخيةٍ مغايرةٍ لهذه الحوادث نفسها. أما **القسم الثاني** فإن ما يجمع الفصول التي فيه أنها تتناول تاريخ العروبة - بطرائق وأدواتٍ مختلفة - في مكانٍ هامشيٍّ ضمن السرديّة القوميّة الرسميّة، هو الجزيرة العربيّة. أخيراً يأتي **القسم الثالث** ليتناول الهامشَ الزماني، أي تلك الفترات التي عادةً ما تُعتبَر هامشيةً أو غيرَ مهمةٍ بالنسبة للسردية القومية الرسمية - أو غيرها من السرديات - بحيث يتم إعادةُ نبشها وتقديمها من جديدٍ بطريقةٍ تحاول فيها الحثّ على إعادة التفكير والنظر في المسلمات والسرديات الرائجة.

حرصنا في هذا الكتاب على أن يكون الخيطُ المنهجيُّ الناظمُ بين

فصوله رقيقاً جداً، بحيث يتسنّى لكل باحثٍ أن تكون لديه مساحةٌ أكبر من الحريّة في تبنّي الأدوات والنظريات وتناول موضوعه بالطريقة التي تناسبه. وعلى الرغم من هذا الاستقلال المنهجي، إلا أن الكتاب يمكن قراءتُه باعتباره متكاملاً، فالفصل المكتوب عن السودان يُكمِّل الفصلَ عن مصر، والفصول المكتوبة عن الجزيرة العربيّة تكشف ما يشبه موجةً عروبيةً غطّت هذا الجزء من الوطن العربي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

أخيراً، هذا الكتاب لا يدّعى أنه قال الكلمةَ الفصْلَ في المواضيع التي يتناولها، بل إنه مكتوبٌ ضدّ كل ما ادُّعِيَ أنه كلمةُ فصْل؛ فهو محاولةٌ للمساهمة في نقاشٍ طويلٍ ممتدٌ حول تاريخ العروبة، ويحاول تقديم آراء منهجيةٍ بحثيّة، لا أحكام مسبقة، أو انطباعات جاهزة، وهو بهذه المحاولة يسعى لتحسين مستوى النقاش الدائر ونقله إلى مرحلةٍ تكون فيها صياغةُ الأحكام وبناء الآراء مبنيةً على أُسسٍ أمتن وأقوى.

سلطان العامر

واشنطن، في الذكرى الخامسة للثورة المصرية،
٢٥ يناير ٢٠١٦

القسم الأول

نقد تأريخ العروبة

الفصل الأول

السودان بين تأريخها وواقعها
رؤية في الهوية
العربية الأفريقية وبدايات
القومية العربية في السودان

نورة الدعيجي(*)
ترجمة: سلطان العامر

«كل كتاب يعكس الفترة التي كُتب فيها»

إلينا فيزاديني

«إن الحقيقة ليست هي الحادثة نفسها،
فهذه الأخيرة لا تُستدعى للحياة إلا عبر

(*) كاتبة حاصلة على شهادتي بكالوريوس في تخصصي العلوم السياسية والفلسفة، وتحضر دراساتها العليا في برنامج الدراسات الشرق أوسطية في جامعة جورج واشنطن في العاصمة واشنطن. نشر لها مقالات في عدة مجلات، وشاركت في تأليف كتاب في معنى العروبة بفصل حمل عنوان «القومية والنسوية».
البريد الإلكتروني: noradoaiji@gwmail.gwu.edu
وحساب تويتر: @ana3rabeya

وعي من شاهدها، إن الحقيقة هي محتوى
النصّ الذي يرغب في التعبير عن الحادثة».

بول ريكور[١]

العروبة والسودان

إن تاريخ السودان هو أفضل مكانٍ يمكن للمرء أن يبدأ منه لكشف وفضح المسلمات التي نجدها تتكرر بشكلٍ مستمرٍّ عند الحديث عن تاريخ العروبة في الوطن العربيّ، وذلك لأنه في هذا البلد - الذي قد لا يحضر في البال عادةً عندما نتحدث عن العروبة والقومية - نجد التقاءً عجيباً بين الاستشراق والعنصرية والاستعمار والحداثة، التقاءً يجعل من الدراسة النقدية لتأريخ هذا البلد نموذجاً مصغراً للمشاكل التي يجب على كل قارئٍ لتاريخ المنطقة العربية أن يتحلى بالحذر النقدي إزاءها. سأبدأ هذا الفصل باستعراض الطرائق التي اتّبعها المؤرخون في تناول تاريخ السودان في فترة الاستعمار وما تلاها، وسأقوم بمناقشة تطوّر هذا التأريخ وما أنتجه من نماذج[٢] استشراقية ومفاهيم شبه - داروينية[٣]، وتحليلات تعتمد على التفتيش عن

---

(١) Ricoeur, Paul. *Memory, History, Forgetting*. Chicago: University of Chicago Press, 2004. pp. 178-179.

(٢) النموذج (paradigm)، والمقصود به هو الإطار المعرفي الذي قام الباحثون والمفكرون بالتفكير من خلاله وإنتاج الأدوات والمفاهيم ضمن حدوده من أجل التعامل مع موضوع ما. بعض المترجمين يستخدمون مصطلح (نموذج إرشادي)، كشوقي جلال في ترجمته لكتاب توماس كون بنية الثورات العلمية، في حين أن حيدر إسماعيل - والذي ترجم الكتاب نفسه مرةً أخرى - اختار أن يعربه بالكامل على شكل (براديغم). اخترت هنا أن استخدم مصطلح (نموذج)، وتوضيح ما أقصد به في هذا الهامش.

(٣) تشارلز داروين صاحب النظرية الشهيرة التي تفسّر تنوع الكائنات الحيّة بأنها تطورت عن بعضها البعض. سميّت نظريته بالداروينية، وانتقلت إلى حقل العلوم الاجتماعية =

«عمليات عرقية»، وما أنتجه هذا كله من إطارٍ نظريٍّ مشوَّهٍ، لا يزال مهيمناً على طريقة فهم السودان. بعد ذلك، سأقوم في القسم الثاني من هذا الفصل بتوضيح مدى قصور هذه النماذج السائدة في تأريخ السودان، وكذلك المسلمات السائدة عن العروبة، عن طريق تفحّص لحظة تاريخية محوريّة من تاريخ السودان: ثورة عام ١٩٢٤م. في هذا الفصل، سأشدّد على كل من الجوانب الطبقيّة، التي يتم التقليل من أهميتها عادةً، وكذلك على الدور الذي أدّته التركة الاستعمارية في تحديد العلاقات بين القوى الاجتماعية المختلفة. ومن خلال القيام بذلك، سيتسنى لي التعاطي بشكلٍ نقديٍّ مع تلك الافتراضات التي ترى أنه ليس بالإمكان للقومية العربية أن تتقاطع مع الوطنية القُطرية، وأن العروبة - في سياق السودان بشكلٍ خاص - ليست إلا شكلاً من أشكال العنصرية. بعد ذلك، في القسم الثالث، سأنتقل بالتحليل إلى الفترة التي تلت ثورة ١٩٢٤م وعلاقتها بالشكل اللاحق الذي أخذته القومية العربية السودانية. كما سأتتبع تطوّر الانتماءات القومية العربية والوطنية السودانية والحداثية والعنصرية، وأسباب تشكلاتها المختلفة، والتي لم يكن من الممكن توقعها أو فهمها من دون الظروف التاريخية البنيوية والخطابات الحداثوية والدولتانية، كما أنه سيتم توضيح علاقة الإطار النظري الاستعماري - الذي تم لفت الانتباه إليه في القسم الأول - بما نتج عن ثورة ١٩٢٤م. أخيراً، سيركّز القسم الأخير على الكيفية التي ترتبط بها السياقات التأريخية الأخرى بالتبعات السياسية لثورة ١٩٢٤م، وذلك عبر التشديد على

= لتفسير تنوّع المجتمعات البشرية، وهنا تشير إلى الرؤية التي ترى بعض الأقوام باعتبارهم حالة سابقة لأقوام آخرين يعيشون نعهم في نفس العصر والمكان، أو باعتبارهم يعيشون في مرحلة تمهيدية للتحوّل إلى الحالة التي يعيش فيها أقوام آخرون.

الربط بين التصورات التاريخية والنتائج التابعة لها وتمظهراتها في الحاضر؛ وبشكل أكثر تحديداً، سيتم تناول التداخل والتنافر بين التأريخ الاستعماري والاستشراقي مع ذاك المتعلق بالعروبة والأفرَقَة[٤]، إذ سيتم تحليل أخطاء تأريخهم على ضوء توجهين: الاستشراق الأسود والتواريخ المتمركزة على العنصر الأفريقي، ثم إلى الجوانب المسكوت عنها في التأريخ العربي وتعاليها.

أولاً: تاريخ كتابة تاريخ السودان

نظراً لكونها بلداً تتم دراستها في كل من حقلي الدراسات الشرق أوسطية والدراسات الأفريقية، فإنه ليس من الغريب أن نجد السودان مستسلمةً لنوع من «العزلة الفاخرة» عن هذين الحقلين الدراسيين الواسعين. ومع ذلك، فإنه بالإمكان تمييز اتجاهاتٍ معيّنة داخل ما يمكن تسميته بـ «حقل الدراسات السودانية»، والتي تسلم بنوع من الخصوصية السودانية، بحيث تتعامل مع السودان باعتبارها خليطاً بين المكوّن الأفريقي والعربي. سيحاول هذا القسم أولاً تصنيف هذه الاتجاهات، وتقديم أمثلة عليها، ثم مناقشة ما تقتضيه، وكيف تؤثر في الطريقة التي نفهم من خلالها السودان، وبشكلٍ خاص، علاقتها بالعروبة.

لعل أول ما كُتب عن فترة ما قبل تدوين التاريخ في جمهورية السودان تمثّل بالأدبيات المحلية - سواء تلك الشفهية أم المكتوبة - وكذلك ما كتبه الجغرافيون، والرحالة، والمؤرخون المهتمون بالآثار القديمة، والذين لم يعتبروا السودان إلا «امتداداً هامشياً للعالم

---

(٤) مثلما أن العروبة تشير إلى الهوية العربية، فالأفرقة هنا تشير إلى الهوية الأفريقية.

الثقافي المنتسب لشرق البحر المتوسط»[٥]. أما ما يُسمى بـ «الدراسة الأكاديمية الحديثة للسودان» فقد بدأت في فترة الحكم المصري - الإنجليزي الثنائي (١٨٩٩-١٩٥٦م)، وذلك بوساطة باحثي الحكومة الاستعمارية وموظفيها. ويمكن العثور على أشهر الأمثلة الأولى للمعرفة التي أُنتجت خلال هذه الفترة في مجلة سجلات ومذكرات السودان التي تم إطلاقها في عام ١٩١٨م. وبفضل الجهود المشتركة لهؤلاء الباحثين في إنتاج المعرفة والتاريخ عن السودان تم «وضع اللبنات الأساسية للتخصصات التي سيتم من داخلها استكمال دراسة السودان». وقد كان من بين أشهر هؤلاء الباحثين وأكثرهم تأثيراً كلٌّ من «ريزنر، المتخصص بالدراسات المصرية والتاريخ القديم، وكذلك آركل، الأب المؤسس لدراسة فترة ما قبل تدوين التاريخ في السودان، وكذلك الأنثروبولوجي المتميز إيفانز - بريتشارد». أما بالنسبة لـ «إنجازاتهم» التي تركت أثراً كبيراً وممتداً، فقد تمثّلت بـ «التقسيم الجيولوجي الزمني للسودان إلى إقطاعياتٍ أكاديمية، وهو الأمر الذي عنى، على نحوٍ جديرٍ بالملاحظة، تقسيمها إلى: «شمالٍ» مكوّنٍ من الشرقيين، و«جنوب» يقطنه أناس بلا تاريخ». وسيتم اعتبار الجنوب غير مثير للاهتمام، وغير قابل للحكم، ومن ثَمَّ سيُترَك بشكلٍ كلّيٍّ في قبضة الدراسات الأنثروبولوجية؛ أما الشمال، فلأنه يحتوي على آثارٍ قديمة، فسيكون موضع الدراسات الأركيولوجية، ولهذا فإنه كان «من غير المُفكَّر فيه القيام بدراسة إثنوغرافية للمجتمعات الشمالية، وكذلك البحث عن أحجارٍ أثريةٍ في جنوب مدينة ملكال». وبالنظر إلى القسم الجيولوجي الزمني المدعو (شمالاً) في السودان

---

(٥) O'Brien, Jay, and William Roseberry. *Golden Ages, Dark Ages: Imagining the past in Anthropology and History*. Berkeley: University of California Press, 1991. p. 140.

بعد انهيار الممالك النوبيّة في العصور الوسطى وقبل بداية الحكم الاستعماري، فإنه من المُلاحظ أن هذا التاريخ كان «ممنوعاً على تخصصات علم الآثار، والأنثروبولوجيا، والتاريخ»، وذلك لصالح «مجموعة منتقاة من هواة» المستشرقين، والذين، على الرغم من أنهم هواة، كانوا قادرين على «تقديم مجموعة من المصادر المادية المثيرة للإعجاب»، إضافةً إلى «مجموعة كبيرة من الأدلة الإمبريقية»، ولكن ضمن مقاربةٍ تأويليةٍ «تشبثت بتصنيفاتٍ نمطيةٍ باطلةٍ وغير مقبولة»(٦).

وكما لاحظ كلٌّ من جاي سبولدينج ولودڤين كابتيجنس، فإن التأريخ الأوروبي للسودان، والذي كان خاضعاً لهيمنة المستشرقين من أمثال ماكمايكل، وتريمينجهام، وهولت، عانى «بشكلٍ جوهريٍّ من المفاهيم العنصرية»، والتي «لم تقم فقط بتشويه فترةٍ مهمةٍ من التاريخ السوداني، بل قامت بتقديم إطارٍ نظريٍّ بائسٍ اعتمد عليه غالب التفكير الغربي الحديث حول السودان. فلم يكن كلٌّ من الصحفيين وموظفي قطاع التنمية وصناع القرار السياسيين وغيرهم من غير المتخصصين في موقعٍ يؤهّلهم لنقد النموذج الجاهز الذي شكّله المتخصصون، ولهذا فهم غالباً ما يجدون أنفسهم في موضعٍ تشنيعٍ، لكونهم يرسخون من هذه الصورة النمطية المفلسة»(٧).

ويجادل كلٌّ من سبولدينج وكابتيجنس بأن هذا النموذج الاستشراقي قد ظهر على مرحلتين خلال التأريخ لفترة ما قبل التاريخ في السودان، وكانت هاتان المرحلتان في مقاربتيهما للتاريخ السوداني مثاليتين وشبه داروينيتين. أما المرحلة الأولى فكانت عبارةً عن «نموذج استشراقي... تم فرضه على السودان»، حسب وصف

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٤٠-١٤٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

ماكجافي، «ولم يكن سوى تصوّرٍ ذهنيٍّ مكوَّنٍ من ثرثراتٍ جمعت ما بين المثالية (وهي الطريقة القائمة على المقابلة بين النماذج المثالية) مع النظرة شبه - الداروينية (وهي الرؤية التي تفتش عن أصول النظام السياسي داخل تفاعلات المجموعات المختلفة)»(٨). وخلال فترة الحربين العالميتين، استطاع أن يستمر هذا التقليد في كتابة التاريخ السوداني، وذلك عبر ما وصفه إدوارد سعيد بـ «سلسلة من الشظايا التمثيلية، حيث يتم إعادة نشر بعض هذه الشظايا، أو إضافة بعض التفاصيل على بعضها الآخر، أو تهذيب جزء منها، أو إحاطة جزء آخر بمزيدٍ منها... وهكذا يتم نقل مجموعة رئيسية من النصوص من جيل من الطلاب لآخر»(٩).

وتضمنت واحدة من هذه «المجموعة الرئيسية من النصوص» التمييز ما بين العربي وغير العربي، وهو الأمر الذي لم يكف عن ادعائه في منشورات متلاحقة الموظف في فترة الحكم المشترك ماكمايكل(١٠). ولم تكن مشكلة هذه التسميات فقط في أنها غير دقيقة، بل تمتد لتشمل ما تضمنته من تحيزاتٍ استشراقيةٍ داروينيةٍ ومثاليةٍ أثبتت أنها ستكون ذات أثرٍ بالغ في المستوى الفكري؛ فالأقوام الذين كان ماكمايكل يصنفهم بأنهم «غير عرب» كانوا يوصفون بأنهم «وحدات من المجموعات العرقية تعرّف بواسطة مزيج من الصفات

---

(٨) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٩) Said, Edward W. *Orientalism*. New York: Vintage Books, 1979. p. 128-129.

(١٠) انظر:

MacMichael, H. A. «A History of the Arab Tribes of the Sudan.» (1922).

MacMichael, Harold Alfred. *The Anglo-Egyptian Sudan*. Faber and Faber, 1934.

MacMichael, Harold Alfred. *The Sudan*. London: Benn, 1954.

MacMichael, Harold A. «Notes on the Zaghawa and the People of Gebel Midob, Anglo-Egyptian Sudan.» *Journal of the Anthropological Institute of Great Britain and Ireland* (1912): pp. 288-344.

الفيزيائية والثقافية المتداخلة». أما العرب وسلوكهم فكان يتم تحديده باعتبار توفرهم على «كتب قديمة»، بحيث مكنت سماتهم العرقية من أن «يتم توارثها عبر القرون من حملتها الأوائل القادمين من جزيرة العرب قبل الإسلام»[11].

وأياً يكن الأمر، فإن العرب قد تمتعوا بنوعٍ من «الحظوة الخاصة»، وذلك على الرغم من أنه سيتم تعريفهم بطريقةٍ تقوم فيها خصائصهم البيولوجية بدورٍ حاسمٍ، «فحالتهم كانت أفضل حالاً مقارنة بغيرهم»، ذلك لأن ماكمايكل وصفهم بأنهم يتوفرون على «رقيّ أخلاقي أعلى من بقية السودانيين»، وذلك نتيجة «الرفعة التي تبدو عليهم جرّاء تمسكهم بالإسلام»[12]. ويمكن ملاحظة ذلك أيضاً في كتاب ماكمايكل (تاريخ العرب في السودان)، المنشور عام ١٩٢٢م، والذي يوثق فيه ما اعتبره «الحادثة الأكثر أهمية في الفترة التاريخية السابقة على الاستعمار... أي قدوم العرب، وذلك لأن هذه الحادثة، بحسب تصوراته، هي التي دشنت التفاعل بين الأنماط النظرية المتعارضة، العرب وغير العرب، والتي ستهيمن على ما سيأتي من التاريخ السوداني»[13]. كما يمكن مشاهدة ذلك في عام ١٩٢٧م، عندما كتب هارولد ماكمايكل، والذي كان حينها يعمل سكرتيراً مدنياً للحكومة السودانية، عمّا كان يعتبر «جنوب» السودان: «إن الانطباع الذي تولّد عندي من زيارتين قصيرتين لولاية أعالي النيل هو أنها تمثّل أكثر أجزاء السودان بؤساً، حيث إنها كانت أشبه بالمستنقع الذي تجمعت فيه كل العناصر العرقية الدنيا للهاربين من شمال خط الاستواء...

(١١) O'Brien and Roseberry. *Golden Ages, Dark Ages: Imagining the past in Anthropology and History*, p. 143.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

مملكة القردة... مخلفات الماضي»[١٤].

إن هذا التوجه السائد في الخطاب الأكاديمي عن السودان تم التعامل معه باعتباره «نتيجة بحثية محسومة» و«حتمية تاريخية»، أصبحت أساساً للسياسات الاستعمارية العنصرية. ويمكن رؤية كيف يعمل تحويل هذه النماذج الاستشراقية إلى أمورٍ طبيعيةٍ ممزوجةٍ بهذا الحسم وهذه الحتمية في وصف ماكمايكل لتاريخ السودان قبل الاستعمار بأنه قصة «الحد السوداني المسيحي... والذي تحطّم بشكلٍ نهائيٍّ وانهار أمام حشود العرب... التي مهّدت لهم بشكلٍ عامٍّ الطريق لحكمهم الحتمي... وإلى النقل النهائي للسلطة إلى خَلَفهم»[١٥].

كان مثل هذا التاريخ يكتب من دون اعتبارٍ لحقيقة أن ماكمايكل نفسه كان مسؤولاً عن تصميم مثل هذه السياسات وتطبيقها، و«أنه في حديثه الخاص مع معاونيه في الحكومة، كان ماكمايكل يعرض صورةً عن الواقع السوداني تخالف كل ركنٍ من أركان النموذج الذي قام بتعميمه». إن السبب وراء تحفيز مثل هذه النماذج الاستشراقية - خصوصاً في فترة العشرينيات الميلادية - إنما كان لأجل حلّ «مشكلة السودان... التي لم تتمثّل في كونها مأهولةً بمجموعاتٍ متنافرةٍ عن بعضها البعض، بل في أن مشاعر تأكيد الذات السياسية والثقافية التي كانت سائدة في العاصمة بدأت تظهر معالمُها في طول البلاد وعرضها»، لتصل قمتها مع ثورة ١٩٢٤م، التي سنناقشها بالتفصيل في القسم التالي. تتجلى حقيقة أن مشكلة المستعمر مع السودان ليست في تشرذمها عندما نطالع تشخيص ماكمايكل في اعتباره أن «المكيدة

---

(١٤) MacMichael to Maffey, 29 May 1927, CIVSEC 1/42/112, National Records Office, Khartoum// Collins, 360.

(١٥) O'Brien and Roseberry. *Golden Ages, Dark Ages: Imagining the past in Anthropology and History*, p. 144.

السياسية الماكرة التي ستسهّل في مجرى الأحداث العادية من مسيرتنا في الشمال تكمن في الإغلاق القسري لجنوب السودان بغرض تكوين (حاجز صلب)، وذلك عن طريق صناعة سلسلة من الوحدات العرقية المكتفية بذاتها... وأن يكون لها تكوينٌ وتنظيمٌ مبنيان على الأرضية الصلبة للتقاليد والاعتقادات المحلية». وإضافة إلى ذلك، «فإنه من الواجب تبديد هذه العواطف التي تحامي عن الوحدة في كلٍّ من الشمال والجنوب، وذلك عن طريق خلق طبقةٍ محليةٍ جديدةٍ يتم دعهما، والسيطرة عليها، بواسطة الوحدات المتنوعة التي تُسمى «قبيلة». ففي الأماكن التي تتواجد فيها... فإن أهداف الحكومة تتمثل في تشجيعها وقيادتها عبر الطرق الصحيحة، أما في الأماكن التي لم يعد فيها لها وجود، فإنه من الممكن إعادة تشكيلها»[١٦].

بهذه الطريقة نجد أن النماذج الاستشراقية الموجودة في كتب التاريخ الحديثة الأولى عن السودان «لم تكن انعكاساً لأي واقعٍ اجتماعيٍّ أو تاريخيٍّ بقدر ما كانت يوتوبيا خاصة بمسؤولٍ استعماري». فقد كانت مثالية بمعنى أنها سلمت «بمذهب أن سلوك الإنسان يتحدد بخصائص موروثةٍ مستقرةٍ تُستمد من مجموعاتٍ عرقيةٍ مختلفةٍ، ذات سمات متمايزة»، كما أنها كانت شبه - داروينية من منطلق أن هذه التعميمات العرقية «عادةً ما يتم الربط فيما بينها بعلاقات سموٍّ وانحطاط»، ويتم إبرازها كما لو كانت تمرّ بعملياتٍ ذات اتجاهٍ واحدٍ، إذ تُصوَّر هذه العمليات باعتبارها حتميات تاريخية، وذلك نظراً للتفوق العرقي للفاعلين فيها[١٧].

رأى كلٌّ من سبولدينج وكابتجنز أنه «بينما كان تركيز ماكمايكل

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٤٥.
(١٧) المصدر نفسه، ص ١٤٣، ١٤٥.

الرئيسي متعلقاً بكيفية توزيع السلطة السياسية في السودان عبر التفاعل بين المكونات العرقيّة التي تصنف بعرب وغير عرب، فإنه كان من الممكن أيضاً تركيب قراءةٍ أخرى بنفس الديناميكية العنصرية، انطلاقاً من الدين»؛ فقد كتب الأكاديمي البارز في شؤون الإسلام في أفريقيا، تريمينجهام، بأن «شعب السودان ينقسمون بشكلٍ طبيعيٍّ إلى طبقتين كبيرتين: المنطقة الشمالية المسلمة، والمنطقة الجنوبية الوثنية»، إذ إنّ «المنطقة المسلمة تفضّل الأقوام المنتمين إلى الصحراء الجافة والمناطق السهلية في الشمال الذين يتحدثون باللغة العربية، وفي هذه المناطق حدث نوعٌ من الاختلاط بين الدم العربي مع ذاك الخاص بالسكان الأصليين». بالمقابل، كانت المنطقة الجنوبية تُوصف بأنها «مختلفة كلياً من الناحية العرقية والثقافية، وتضم كل أولئك الوثنيين من ذوي البشرة السوداء في الجنوب». وبالطريقة المثالية نفسها، أظهر تريمينجهام النماذج الاستشراقية نفسها في مسلماته بأن «الممارسات الدينية للناس لابد وأن تعكس الانقسامات العرقية التي تقع تحتها». ونجد أن الإنتاج ضمن هذا النموذج الاستشراقي ما زال مستمراً حتى في مثالٍ متأخرٍ من «تحليلات تريمينجهام الكهل»، والذي كتبه في عام ١٩٦٩م؛ إذ نجد فيه أن الممارسات الإسلامية الدينية للجماعات الرعوية في شمال السودان يتم تصورُها ضمن الخطوط العرقية التي تميز بين الإسلام الحامي، والذي يتم تمييز أتباعه بنمط حياتهم الرعوي، والإسلام السوداني، والذي يُعرّف بأنه «اندماج قديم بين الزنوج والحاميين». ويُظهر هذا الأمر أيضاً كيف تم تشييء «الإسلام» أيضاً وتحويله إلى وحدة تحليلية، أي كما يقول إدوارد سعيد إنه أصبح هناك «شيء حقيقي اسمه الإسلام».

إلى جانب هذه النماذج العنصرية، فإن ما دعاه سعيد بـ «شيء حقيقي اسمه الإسلام» سيحتل موقعاً بارزاً في المرحلة الثانية من النموذج

الاستشراقي في كتابة التاريخ السوداني[١٨].

بدأت المرحلة الثانية من النماذج الاستشراقية في كتابة تاريخ فترة ما قبل الاستعمار السودانية في الخمسينيات الميلادية، وامتدت إلى فترة ما بعد الاستعمار؛ فبعد استقلال السودان، وكذلك بعد الاعتراف بقسمٍ أكاديميٍّ مخصَّصٍ لتاريخ بريطانيا في أفريقيا، نشأ نوعٌ من «التواصل الودّيّ بين الأكاديميا البريطانية وبين المؤسسات المقابلة لها في السودان المستقل»، الأمر الذي تبعه موجةٌ من النقد الذاتي وحوار بين تخصصات متعددة. وما كان يحفّز هذا التطوّر هو حقيقة «أن وصول العديد من الأمم إلى مرحلة الاستقلال السياسي صادف تعديلاتٍ جوهريةً داخل قيادة جموع المستشرقين»، إذ سعى الجيل القديم إلى أن يؤمن لنفسه مكاناً داخل الأكاديميا، وكان أحد أهم هؤلاء «الخليط المقصي من أفريقيا» هو هولت، والذي بعد أن كان يعمل أمين مكتبة في الخرطوم أصبح، مع حلول عام ١٩٦٥م، أستاذاً في التاريخ العربي في جامعة لندن، وما زال إلى اليوم يعتبر منتج «أكثر الأعمال اعتباراً في التأريخ السوداني»، إلى درجة أن بعضهم ادّعى أن أعماله هي «التاريخ السوداني الحديث»[١٩]. وسنجد في الكتب التي نشرها هولت ما بين الخمسينيات والسبعينيات الميلادية رفضه لـ «الأعمال التي كُتِبت قبل عام ١٩٤٥م»، وعلى الرغم من هذا الرفض إلا أنه أبقى على نموذجها الاستشراقي لتاريخ فترة ما قبل الاستعمار في السودان، إذ وصف هذه الفترة بأنها «تفاعل بين الأقسام والمكونات العرقية أو الدينية المشيّئة والمتضادة والمعروفة».

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٤٥-١٤٦.

(١٩) Vezzadini, Elena. «Identity, history and power in the historiography of Sudan: some thoughts on Holt and Daly›s A History of Modern Sudan.» *Canadian Journal of African Studies* 46, no. 3 (2012), p. 439-451. p. 439.

إلا أن الأمر الذي تميّز به هولت - والذي سيشكّل السمة السائدة لهذه المرحلة الثانية لكتابة التاريخ الاستشراقية عن السودان - هو أنه «أعاد تصدير الارتباطات العنصرية الصريحة لكل من ماكمايكل وتريمينجتن بالنموذج المثالي وشبه الدارويني، ولكن في مصطلحات أكثر ملائمة لعصر ما بعد الاستعمار»، وبشكل أكثر تحديداً، «قام بصياغة عنوانٍ جديدٍ يمكّن من استمرار المكونات المثالية الثنائية من عرب وغير عرب، ومسلم وغير مسلم... وقد حقق هذا التأثير عبر رفع هاتين المجموعتين من التفاعلات إلى مرحلة مكونات مشيئة ومثالية وتحليلية... (أي في شكل) عمليتين منفصلتين لكن بينهما ارتباط: واحدة اسمها التعريب، والثانية اسمها الأسلمة»[٢٠].

بهذه الطريقة، انتقل هولت من تحديد الأعراق إلى تحديد العمليات التاريخية العرقية، وهي عمليات كانت عبارة عن «مكونات موجودة قبلياً ومعممة... وكان محتواها غير معرّف وغير معروف». وضمن هذا النموذج التحليلي الذي يقدمه هولت، تُقدَّم أجوبة أسئلة من نوع «كيف ولماذا حدث التغير التاريخي؟»، عبر استحضار عمليات التعريب والأسلمة. وكما يرى كلٌّ من سبولدينج وكابتجنز، فعلى الرغم من أنه «قد تكون هذه المصطلحات في ذاتها عبارةً عن مجازاتٍ وصفيةٍ غير مؤذيةٍ في يد مؤرّخٍ مستعدٍّ لتفكيكها إلى مكونات ذات معنًى موضوعيٍّ، إلا أنها في الخطاب الاستشراقي الرسمي تعمل بوصفها نظريةً تحليليةً صالحةً لكافة الأغراض، والتي يمكن ضخها بحرّيةٍ داخل البيانات الإمبريقية في أي لحظةٍ نواجه فيها معضلةً سببية. إلا أنه لم يكن هناك يوم اعتمدت فيه حيوية النموذج الاستشراقي على قدرته في تحصيل الحقيقة التاريخية، فهو قد بقي ونما لأنه قام بخدمة

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٤٢-١٤٧.

بعض المصالح المتركّزة داخل وخارج السودان، وهو أيضا ضروري للسودان، لأن بإمكانه تعريف مشاكل البلد بمصطلحاتٍ تجعلها مستعصيةً على الحل!(٢١).

نستطيع ملاحظة ذلك في احتفاظ هولت «بالرؤية شبه الداروينية للهرمية بين هذه المكونات المثالية التحليلية»، أي أنه لم يكتفِ بالانطلاق من أن هذه العمليات تفترض أصنافاً منفصلةً عن بعضها البعض تاريخياً (مسلم وغير مسلم، وعربي وغير عربي)، بل أضاف إلى ذلك اعتقاده بوجود علاقاتٍ تراتبيةٍ بينهم، أي في «أن هاتين العمليتين، دائماً وبشكلٍ حتميٍّ، سارتا في نفس الاتجاه، ذلك أن عدته التحليلية لم تحتوِ على مكوناتٍ مشيئة لعملياتٍ تُسمّى بإلغاء التعريب وإلغاء الأسلمة». فكل ما هو عربي ومسلم لم يكن كذلك في السابق، وكل ما هو غير عربي وغير مسلم سيصبح كذلك فيما بعد؛ أي أنه، و«بشكلٍ مختصر، لم يتغير شيءٌ ذو أهمية، فمكونات النموذج الاستشراقي القديم - أي المكوّن المثالي والمكون شبه الدارويني - قد حافظت على بقائها، أما الحقيقة الصلبة فقد كانت أبعد بكثير من ذي قبل»(٢٢).

لا يعتبر نقد مثل هذه النماذج الاستشراقية، والتي تختزل «الواقع المفعم بالمعاني» إلى قسمين وعمليتين داخل كتابة تاريخ السودان، مجرد «خلاف فكري بين المؤرخين حول تاريخ السودان في أواخر فترة ما قبل الاستعمار، بل إنه أيضاً دعوةٌ مفتوحةٌ للجميع من أجل التفكير مجدداً في الفرضيات الفكريّة الغربيّة السائدة حول العوامل السببية العاملة في ماضي المجتمع السوداني وحاضره»، والتي لا تزال طاغيةً إلى هذا اليوم. فبينما يرى كلٌّ من سبولدينج وكابتجينز أن «عدداً

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٤٨-١٥٠.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

من دارسي السودان المعاصرين، وهم باحثون لا يمكن التشكيك بخبرتهم ولا بنواياهم الصادقة، اختاروا أن يعبّروا عن أنفسهم ضمن هذا النموذج الاستشراقي، ولو كان ذلك من باب البحث عن مجازٍ مثيرٍ أو انتعاشٍ خطابي. وقد كانت هناك محاولاتٌ في أماكن كثيرةٍ من أجل تعديل هذا النموذج، وذلك عبر تشكيل بنًى مُبتدَعة تحتفظ بثنائيتها المثالية، ولكن تضحّي بالمكوّن شبه - الدارويني فيها. وقد يجد المرء ما يدعو للاحترام في جهود هؤلاء المصلحين من أجل تحسين السمات غير المرضية للنموذج الاستشراقي الأصلي، إلا أنه من الصعب تجاهل حقيقة أنهم كانوا يعملون بأدواتٍ فكريةٍ متدنيةٍ لا تتلاءم مع نواياهم؛ بالإضافة إلى ذلك، فقد تم التبذير بدهائهم على غير المتخصصين الذين لن يجدوا صعوبةً في إعادة ترجمة مفاهيمهم المعدّلة والمهذّبة إلى التصورات السائدة والمألوفة عن «الزنوج الوثنيين» مقابل «العرب المسلمين». إن أولئك الذين يستمدون المعنى من الماضي ويقترحون حلولاً للمشاكل الحالية بمصطلحات هي في أفضل حالاتها خاوية ومقحمة، وفي أسوئها عنصرية وتقسيمية، لا يمكنهم خدمة السودان»[٢٣].

ثانياً: ثورة ١٩٢٤م

خلفية عامة

تقول هيثر شاركي إن «البيروقراطيات تُنتِج الهيمنة في أكثر أشكالها الواقعية ابتذالاً وتترك مجالاً ضيقاً للتاريخ في شكله البطولي»[٢٤]. خلّفت الإمبراطورية البريطانية أثراً سلبية (على الأقل

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٣٩، ١٥٠.

(٢٤) Sharkey, Heather J. 2003. *Living with Colonialism: Nationalism and Culture in the Anglo-Egyptian Sudan*. Berkeley: University of California Press. p. 67.

من وجهة نظر الخاضعين للاستعمار) في السودان خلال فترة الحكم المصري -الإنجليزي المشترك، والذي بدوره كانت له آثار مستمرةٌ على القوميات العربية والسودانية؛ وهذا الأثر السلبي يتمثّل في أن عمليات مَرْكَزَة السلطة وبَقْرِطَتها التي تقوم بها الدول الاستعمارية كانت تعني أيضاً مأسسة الهرميات والانقسامات الاجتماعية، والتي كانت إما موجودة بدرجة أقل في فترة ما قبل الاستعمار، وإما أنها صُنعت وتضخمت نتيجة له. وكان يتم إنجاز عملية المأسسة هذه بفاعلية عن طريق «الممارسة الاستعمارية القائمة على توظيف وترقية السكان المحليين باعتباره إجراء لتخفيف النفقات، بحيث تقوم البيروقراطيات الاستعمارية بإدماج نخب متعلمة منتقاة في الولايات المحلية مطمئنين بأن السلطة الإدارية، عندما تنتهي فترة الاستعمار، ستؤول لهم»(٢٥).

وهذا الأمر ليس خاصاً بالسودان، أو حتى بالدول العربية بشكلٍ عام، بل هو أمرٌ تمَّ تحليلُه وتطويرُه من قِبل المؤرخين تحت مفهوم «التركة الاستعمارية»، وتمّ إظهارُ أوجهه المختلفة في كثيرٍ من البلدان التي خضعت للاستعمار. إلا أنه من المهم التأكيد على أن الاعتراف بالدور الذي أدّته التركة الاستعمارية لا يقتضي الإيمان بنوعٍ من الحتمية التاريخية أو تبني مقاربة ترى التاريخ باعتباره «علاقة تتابعية» من الأحداث، خصوصاً تلك الأحداث التي تعقب نهاية الحقبة الاستعمارية. لكن ما يقتضيه الاعتراف بدور «التركة الاستعمارية» هو أنه «على أرض الواقع، نقلت الدول الاستعمارية الكثير من سماتها لمن جاؤوا بعدهم، وكنتيجة لذلك، جمعت الدول حديثة الاستقلال ما بين الخصائص القوية للمستعمرات - أي حدود

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٦٧.

ثابتة وحكومة مركزية، والتي غالباً ما تنزع لأن تكون مستبدةً أكثر منها شعبية - مع طموحات ثقافية عالية للقومية المنطلقة من الرغبة في تأسيس جماعةٍ انطلاقاً من مُثُلٍ اجتماعية محددة. ولهذا السبب، وجد عددٌ كبيرٌ من الدول المستقلة حديثاً عن الاستعمار أنفسها تعاني من عدم تواؤم أدوات الحكم بأهدافه، حيث لجأ الحكام إلى الوسائل الاستبدادية والتوجيهات القادمة من أعلى إلى أسفل في سعيهم نحو تحقيق نوعٍ من الإجماع الوطني»[٢٦]. وسيتم مناقشة هذه النتيجة السلبية وعلاقتها بالقومية العربية في السودان في القسم التالي.

إضافةً إلى هذا الأثر السلبي، خلّفت الإمبراطورية البريطانية أثراً آخر في السودان خلال فترة الحكم الثنائي بطرائق لم يتوقعها أحدٌ، بما في ذلك المستعمرون أنفسهم؛ تمثّل هذا الأثر في أن تأسيسها للحدود السياسية والمؤسسات الإدارية مهّد الطريق للمشاعر الوطنيّة والقوميّة وللمقاومة بأن تتشكل داخل هذه المؤسسات وخارجها، والسبب الرئيس لهذا الأمر هو أن «التعليم والبيروقراطية الاستعمارية كانا يتوسعان جنباً إلى جنب»، مما أدى إلى تخريج طبقة متعلمة من الناس من أجل توظيفهم في الدولة المستعمرة بوصفهم «موظفين غير بريطانيين بأجرة قليلة». وحتى عشرينيات القرن العشرين، كانت طبقة الموظفين هذه تضم مصريين وسوريين ولبنانيين، وقد كان غالبية الموظفين العرب يشغلون «مناصب متوسطة»، إذ كانوا يعملون كأساتذة ومحاسبين، وكانوا منتشرين في قسم سكة الحديد والبرق والبريد، بينما كان اللبنانيون - والذين كان أغلبهم من خريجي الجامعة الأميركية في بيروت، (والتي كان اسمها الكلية البروتستانتية السورية في الفترة ١٨٦٦م إلى ١٩١٩م) - يشغلون «أعلى المناصب التي كان

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

يتسنى لغير البريطاني أن يشغلها»، إذ عملوا كمدراء مكاتب، وضباط استخبارات، ومسؤولي مالية. إلا أن الأفندية السودانيين كانوا مرغوبين أكثر، وذلك لأنهم كانوا أقل تكلفةً مقارنةً بالعرب والبريطانيين، إلا أنهم أيضاً سيعانون من الإقصاء البيروقراطي، وذلك عن طريق وضع سقفٍ وظيفيٍّ لا يمكن لغير البريطانيين تجاوزه؛ وكذلك إلى إقصاء اجتماعيٍّ، باعتبار أن البريطانيين سيعتبرونهم - بازدراء - «سكاناً أصليين متأوربين». إلا أن الظروف السياسية - والتي يأتي على رأسها تورّط بريطانيا المتزايد والمكلف في الحرب العالمية الثانية - جعلت من هؤلاء الأفندية «المقلقين» ضروريين من أجل إدارة الدولة الاستعمارية، فقد كان «لدى النظام الاستعماري محفزات واضحة لأن يستجيب لرغباتهم» المتعلقة بزيادة حضورهم ضمن الجهاز البيروقراطي. وتمثلت النتيجة المثيرة للسخرية في أن «نقل السلطة داخل الدولة الكولونيالية في المستويات الدنيا والمتوسطة للجهاز البيروقراطي سيضطر المستعمرين إلى نقلها على مستوى القمّة»، وسيقود تلقي النخب الوطنية للتعليم (مُضافاً إليه الدخول بعلاقات عمل مع غيرهم من الخاضعين للاستعمار، مما يستدعي تولّد الألفة والتنسيق وانتشار الإنتاج المعرفي الوطني والعربي، وكذلك الإحباط من إقصائهم من المناصب والمنافع العليا داخل الدولة الاستعمارية، والأكثر أهمية مثال المقاومة الوطنية الذي مثلته الجارة العربية مصر) إلى الإضرار بالدولة الاستعمارية وتضافر الجهود العربية والسودانية، والتي ستقود في نهاية المطاف إلى استقلال السودان(٢٧).

فيما يلي، ستتم مناقشة انتفاضة عام ١٩٢٤م باعتبارها لحظةً مفصليةً أصبحت فيها مقاومةُ الاستعمار بارزةً للعيان ومتداخلةً مع

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٦٩-٧٣.

القومية العربية. ولأن تحديد «البدايات» دائماً ما يكون موضع خلافٍ في الدراسات التاريخية، وغير مهمٍّ حقيقةً إلا لمن يلهث وراء ادّعاء الجدّة، فإني لن أخاطر بالزعم بأن هذه اللحظة هي الظهور «الأول» للعروبة في السودان، إلا أنها بالتأكيد كانت من الأمثلة المبكّرة والأكثر شهرةً على ذلك؛ ولهذا السبب، فإنها ستتم دراستها نظراً لكونها مهمةً جداً من أجل فهم المسار المعقّد للهويّة، وكذلك باعتبارها قرينةً على القوّة الكامنة للقومية العربية في فترة احتلال السودان. إضافةً إلى ذلك، فإن ردة فعل الاستعمار وطريقة تكيّفه مع هذه الانتفاضة سيكون لوحده كاشفاً ومفسّراً للتحوّلات والتطورات في مسار القوميّة العربيّة في السودان بعد ذلك.

منذ إنهاء حكم دولة المهديين تُعتبر انتفاضة عام ١٩٢٤م أول تهديدٍ حقيقيٍّ للحكم البريطاني في السودان. ومثلها مثل أي حركةٍ اجتماعية، فإننا سنجد وراءها الكثير من الدوافع المتداخلة والمعقدة، من بينها القومية العربية - والتي تعني بالنسبة للفاعلين في الثورة التعاون والتعاضد بينهم وبين غيرهم من العرب - و«وحدة وادي النيل»؛ إذ كان لهؤلاء طموحات مناهضة للاستعمار، وكانوا متأثرين في الانتفاضة التي حدثت في مصر في عام ١٩١٩م. لقد كانت هذه المشاعر منتشرةً في جمعياتٍ سرّيةٍ تشكلت قبل ثورة ١٩١٩ المصرية، بعكس ما سيدّعيه بعضُ العروبيين المعاصرين، وهذا يعني بأنه لم تكن الثورة المصرية لوحدها «بوابة السودان للوطن العربي بشكلٍ خاص والعالم بشكل عام»[٢٨]، ومع ذلك، فإن النموذج المصري قد «تسبب في تأجيجها». إضافة إلى العروبة

---

(٢٨) فيزيديني، إلينا. ٢٠٠٥. نحو هوية وطنية: جمعية اللواء الأبيض ونهضة القومية في السودان ١٩١٩-١٩٢٤. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر. ص ٨٤.

ووحدة نهر النيل يأتي الشعار الأخير، وهو «السودان للسودانيين»، إذ كان بعض الفاعلين في هذه الفترة منشغلين بقضية الاندماج الوطني لأولئك الذين يُعتبَرون أنهم من «مستوى اجتماعي أقل»، أو «سود»، أو «سوداني»؛ إذ إن لفظ «سوداني» كان يشير عادةً إلى: إما من كانوا عبيداً مسبقاً، وإما إلى ذوي البشرة السوداء، وليس إلى ما يعنيه اليوم في فهمنا الحالي[٢٩]. هذا الشعار الأخير سيكون هو المفضّل لدى «الزعامات التقليديين»، والذين لم يكن أغلبهم جزءاً في الثورة، وكانوا أكثر تقبلاً للهيمنة البريطانية، بشكلٍ أكبر من الرغبة في الوحدة العربية أو «النيلية». وسبب تفضيلهم لهذا الشعار يكمن في ما سيتيحه لهم من حركيةٍ اجتماعيةٍ أكثر، و«بالنسبة للإنجليز، فقد كان هؤلاء الأعيان يمثلون اختيار الشعب»[٣٠].

لم تحتفظ مصر إلا «بالقليل من حقها في الحكم الثنائي» مع بريطانيا، وذلك لأن البريطانيين عطلوا باستمرار نفوذ المصريين وجهودهم في مشاركة السلطة، كما قاموا بتقليل أعداد الموظفين المصريين في الجهاز البيروقراطي. إضافة إلى ذلك، كانت مصر نفسها قد أصبحت للتوّ شبه مستقلةٍ في عام ١٩٢٢م، أي أنها نفسها كانت دولةً للتوّ قد بدأت بالخروج من الاستعمار. ومع ذلك، فإن القروض والإعانات المصرية الاقتصادية كان مسموحاً بها حتى عام ١٩٤١م، أي أن هذا «الترتيب سمح للبريطانيين بتسلّم السلطة من دون أن يتحملوا أعباء تكاليفها»[٣١].

---

(٢٩) كوريتا، يوشيكو. ٢٠٠٤. علي عبد اللطيف وثورة ٢٠٠٤: بحث في مصادر الثورة السودانية. القاهرة: مركز الدراسات السودانية.

(٣٠) فيزيديني، نحو هوية، ص ٨٣.

(٣١) شاركي، ص ٧١.

أما بالنسبة للسودانيين، فإن طريقهم نحو الاستحواذ على السلطة قد بدأ من كلية جوردن، التي تأسست في عام ١٩٠٢م لهدف تخريج الكوادر الذي كان الجهاز الإداري بحاجة إليه. كانت الكلية صغيرة في بدايتها، إذ كان عدد طلابها يتراوحون بين ٣٠٠-٤٠٠، وكانت المناهج تركّز على المهارات كاللغة العربية والإنجليزية والهندسة والجغرافيا[٣٢]. في مراحلها الأولى، وقبل أن يصل هوس البريطانيين بالسيطرة إلى قمته في عشرينيات القرن العشرين، كانت الكليّة تستقبل الجميع من دون النظر إلى العرق والديانة، فقد كانت تضم مصريين وسوريين[٣٣]. بعد ذلك، بدأت بتقديم برامج متخصصة من أجل تدريب الطلاب حتى يكونوا معلمين وقضاة ليتسلموا مناصب في المحاكم الشرعية؛ وهذه الخطوة مهمة، لأنه يمكن النظر إليها بأثرٍ رجعيٍّ باعتبارها اللبنة الأولى في النظام القضائي لسودان ما بعد الاستقلال. أخيراً، بدأت الكلية أيضاً بتقديم شهاداتٍ في الهندسة المدنية، وبعض التخصصات الطبية والعلمية المختبرية، والتدريب على الأعمال المكتبية كالترجمة والكتابة على الآلة الكاتبة. مع حلول عام ١٩٥١م، تزايد عدد الطلاب لتتحول الكليّة إلى جامعة[٣٤]. وعلى الرغم من أن البريطانيين كانوا يحبون - وفي الوقت نفسه يكرهون - هؤلاء الخريجين، فإنه كما «أثبتت كل من مصر والهند أن هؤلاء الذين تلقنوا تعليماً (حديثاً)، هم من سيقومون باستخدام خطاب بريطانيا عن الحضارة والرشد السياسي من أجل تهديد وجودها»[٣٥]. ومع ذلك، كانت بريطانيا بحاجة إليهم من أجل إدارة جهازها البيروقراطي

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٣٣) فيزيديني، نحو هوية، ص ٩٢.

(٣٤) شاركي، ص ٧٢.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٧١.

في السودان. وكنتيجة لذلك، تشكّل نمط توظيفٍ مختلفٍ: إذ أصبح الغالبية الساحقة من خريجي الكليّة موظفين لدى الحكومة، وهو الأمر الذي قاد إلى عملية «سودنة» للجهاز الإداري مع التزايد التدريجي لأعداد الموظفين السودانيين.

وأياً يكن الأمر، قادت هذه العملية في الشمال، بعد العشرينيات الميلادية، إلى تحويل الشمال لنقطة تمركزٍ للسلطة. إلا أن هذا، على عكس ما كان يُعتقد، لم يكن على حساب الجنوبيين، ذلك أنهم أيضاً تمّت ترقيتهم ضمن جهاز الدولة باعتبار «أن السودنة تمت على مرحلتين... ففي الشمال، قادت إلى استبدال العمالة العربية الوافدة بالسودانيين الشماليين؛ وفي الجنوب، قادت إلى استبدال السودانيين الشماليين بالجنوبيين الذين تعلموا في المدارس التبشيرية»[٣٦]. وبهذه الطريقة، بدأت المشكلة مع السياسة البريطانية في تقسيم التعليم الديني والوظائف الحكومية بناء على التصورات الاستعمارية لتقسيمات الهويّة الإقليمية؛ بمعنًى آخرَ، لم تكن فترة ما بعد العشرينيات ببساطة تعكس سياسة تفضيل البريطانيين للشماليين، ولكنها عكست سياسةً فصلَ بموجبها البريطانيون بين الشمال والجنوب. والسبب وراء ذلك كان، أولاً، اقتصادياً، وذلك في كونها تحقق نوعاً من «البحبوحة في الميزانية»[٣٧]. أما السبب الثاني فهو سياسي، ضمن استراتيجية «فرّق تسدْ» من أجل الحفاظ على السلطة، وذلك كردّة فعلٍ على ما حدث في العشرينيات الميلادية. وهذا السبب الثاني، أي ثورة ١٩٢٤م وآثارها، هو ما سنتعرض له الآن بتفصيلٍ أكثر مع التركيز على الأبعاد العروبية.

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٣٧) شاركي، ص ٨٥.

السياق

حتى نستطيع فهم تبعات انتفاضة عام ١٩٢٤م، فإنه من المهم الإحاطة بالسياق الذي حدثت فيه هذه الواقعة؛ فمن الناحية الأولى، كان هناك سياقٌ سياسيٌّ تضمن نهاية الحرب العالمية الأولى وتقديم الرئيس الأميركي ودرو ويلسون لنقاطه الأربع عشرة، والتي كان أكثرها ارتباطاً بالسودان النقطة المتعلقة بحق تقرير المصير. وكان هناك أيضاً تأسيس نظام الانتداب في المنطقة، إضافة إلى التحديّات السياسية التي تعرّض لها الاحتلال البريطاني في مصر، مثل ثورة عام ١٩١٩م وما أعقبها من حصول مصر على وضعية قريبة جداً من الاستقلال في عام ١٩٢٢م. أما من الناحية الثانية، فقد كان هناك سياقٌ فكريٌّ تشكّل بعد ثورة ١٩١٩م المصريّة، إذ قامت بريطانيا فيه بتقصي أسباب انتفاضة عام ١٩١٩م والآثار المتوقعة لها في السودان، وتمثّل ذلك في تقريرين، أحدهما سُمّيَ بتقرير كيون - بويد (keown – Boyd)، ونُشِرَ في عام ١٩٢٠م، والثاني سُمّيَ بتقرير ميلنر (Milner)، ونُشِرَ في عام ١٩٢١م. هذان التقريران مهمان لأنهما وضعا الأسس التي من خلالها بَنَت الدولةُ المستعمرة تصوراتها عن الأحداث وتبعاتها وكيف قامت بتغيير استراتيجياتها الإدارية في السودان، وهي الأمور التي ستؤثر في نهاية المطاف في كيفية تشكّل السودان وقوميتها.

خلص تقرير كيون - بويد إلى أنه يتوجب القضاء على أي تعاونٍ مصري - سوداني، أو أي تعاونٍ عربيّ، عن طريق استبدال العسكريين والمدنيين المصريين بآخرين سودانيين، في حين أن تقرير ميلنر «مضى إلى أبعد من ذلك» عبر التأكيد على أن السلطات المحلية «التقليدية» و«الأصلية» هي التي يتوجب تكليفُها بتحمّل مسؤوليات الدولة. وكما لاحظت شاركي، «فإن المنظّر الرئيسي لفلسفة الإدارة هو لورد لوجارد، الذي كان حاكم نيجيريا في الفترة

ما بين ١٩٠٧م إلى ١٩١٩م، حيث قام بتجميع أفكاره في مقالة كتبها عام ١٩٢٢م بعنوان الانتداب الثنائي؛ حيث إن الحكم غير المباشر الذي اقترحه لوجارد شجّع منح السلطات المحلية (التقليدية)، من شيوخ القبائل وأعيان القرى، أدواراً إداريةً أعلى، وذلك من أجل الابتعاد عن الاعتماد على المتعلمين من (الأصليين). قد شدد كلٌّ من تقرير ميلنر ومقالة الانتداب الثنائي على خطورة التواجد المتزايد للنخب المتعلمة المحلية في الإدارات الاستعمارية البريطانية في أفريقيا وعلى التهديد الذي يمثله على سلطة بريطانيا الإمبريالية»[٣٨]. وليس هذا فقط، يمكن النظر إلى هذه السياسات باعتبارها أحد الأسباب العميقة لمأسسة السلطات «التقليدية» وصعودها خلال فترة محاربة الاستعمار وما بعدها.

وعلى الرغم من أن الثورة المصرية في عام ١٩١٩م، في رأي الاستعماريين، كانت دليلاً كافياً على ضرورة تطبيق توصيات هذه التقارير، إلا أنها لم تتحوّل إلى سياسة رسمية للمستعمر إلا بعد العثور على «روابط بين الثورة المصرية عام ١٩١٩م والثورة السودانية عام ١٩٢٤»، واكتشاف حقيقة أن كثيراً «من المشاركين في الأخيرة أبدوا إعجابهم وتضامنهم مع المصريين»[٣٩]. إضافةً إلى ذلك، «وظّف الكثير منهم الأدب من أجل التعبير عن مشاعرهم، وذلك عبر نظم قصائد عربيّة مناهضة للبريطانيين أو مناصرة للمصريين، وذات شعورٍ عربيٍّ، كان يتم ترديدها بين الأصدقاء»[٤٠]. وزيادة على ذلك، فإن «الموظفين المصريين في السودان، وكذلك المثقفين الذين ينشرون

---

(٣٨) شاركي، ص ٧٦-٧٧.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ٧٧.
(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

في الصحف المصرية، بل حتى حزب الوفد؛ كل هؤلاء قدموا الدعم والإلهام للجمعيات السريّة المناهضة للاستعمار البريطاني، والتي ظهرت في بدايات عشرينيات القرن العشرين. أما أكثر هذه الجمعيات أهمية من الناحية السياسية، فقد كانت جمعية اللواء الأبيض، والتي تأسست في عام ١٩٢٣م، والتي كانت تدعم نوعاً من الوحدة بين دول وادي النيل، حيث ستقود هذه الجمعية ثورة عام ١٩٢٤م»[٤١]. وعلى الرغم من أن مصر قد قدمت الدعم المالي للواء الأبيض، إلا أن هذه الجمعية كانت تعتمد بشكلٍ رئيسٍ في تمويلها على رسوم العضوية وعلى دعم أسر المعتقلين السياسيين[٤٢]. ولم يقتصر التضامن العربيّ على هذا المستوى، بل شارك الموظفون العرب - من سوريين، ومصريين، ويمنيين - في هذه الثورة[٤٣]، بل إن حاكم السودان العام، السِّير لي ستاك، كان قد اغتِيل في القاهرة في نوفمبر من عام ١٩٢٤م. وفي برقيةٍ مرسلةٍ إلى رئيس الوزراء المصري ورئيس البرلمان ورئيس نقابة المحامين ورئيس نقابة الصحافيين، اشتكى المشاركون في الثورة من أنهم «سُجِنوا ظلماً ودون جريمةٍ سوى الوطنية، ولأنهم عبّروا عن وفائهم للملك فاروق (الملك الشرعي والطبيعي للبلاد)»[٤٤]. بعد الثورة، هرب أحد المشاركين فيها - واسمه عرفات محمد عبد الله - إلى مصر، واتخذ من الصحافة الوطنية المصرية منبراً له ليستمر في نقده للاستعمار البريطاني؛ بعد ذلك، سيصبح مؤسسَ مجلةٍ أدبيةٍ ورئيسَ تحريرها، وكان اسمها

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٤٢) فيزيديني، نحو هوية، ص ١٠٣.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(الفجر)، والتي صدرت في الفترة ما بين ١٩٣٤-١٩٣٧م[٤٥].

مثّلت الثورة السودانية في عام ١٩٢٤ استثناءً صارخاً لنمط التعايش الحَذِر الذي تبناه كثيرٌ من السودانيين في تعاملهم مع الاستعمار، فقد انطلقت في الشوارع على شكل مظاهراتٍ عامة، وفي الكتابة على شكل منشوراتٍ تحريضية، وفي صفوف العسكر على شكل تمردات. وظهرت في المنطقة الشمالية، حيث التجمعات الحضرية أكثر كثافة، كما في العاصمة الخرطوم وأم درمان وبور سودان وشيندي وعطبرة، وكذلك في المنطقة الجنوبية في ملكال وواو، وفي المناطق الريفية في إقليمي بربر وكردفان[٤٦].

في منتصف شهر يونيو، سعت جمعية اللواء الأبيض في إرسال بعثةٍ مكونةٍ من رجلين - محمد المهدي وزين العابدين عبد التمام - إلى القاهرة من أجل «التعبير عن رغبة السودانيين في بقائهم مع مصر»، إلا أنه تم إيقافهم من قِبل شرطة الاستعمار في وادي حلفا. بعد هذه الحادثة، طلبت جمعية اللواء الأبيض من شبكاتها المكوّنة من جنودٍ وموظفين في المحافظات خارج العاصمة بأن تشكّل فروعاً محليّةً، وذلك في محاولةٍ منها لزيادة حشودها خارج العاصمة. وبهذا الشكل، «أصبحت المراكز الحضرية الرئيسة، وكذلك المناطق البعيدة في الشمال والجنوب والشرق والغرب، منخرطة في الحركة». سعى البريطانيون لأجل وأد هذه الخطوات، فقاموا في مطلع شهر يوليو باعتقال علي عبد اللطيف ومجموعة من أعضاء اللواء الأبيض مرةً أخرى. ومع حلول أول شهر أغسطس، «كان كل مؤسسيها وأعضائها الرئيسيين إما معتقلين أو منفيين إلى مناطق نائية»، وهو الأمر الذي

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٩٨.

نتج عنه إشعال المزيد من المظاهرات في الخرطوم، وبور سودان، وعطبرة، وشندي، وود مدني، والأبيض. وامتدّ الأمر إلى الضباط أيضاً، إذ كانت «أكثر هذه المظاهرات إبهاراً هي المظاهرة والعصيان الذي قام به كل الـ ٥١ متدرباً في كلية الخرطوم العسكرية في التاسع من أغسطس ١٩٢٤م، والتي قادت إلى مظاهرات كبيرة في المدن الثلاثة (الخرطوم، والخرطوم بحري، وأم درمان)». وفي أكتوبر، كانت المحادثات بين بريطانيا ومصر مشلولةً، وأُنهيت عندما اغتيل، في التاسع عشر من نوفمبر، الحاكم العام للسودان لي ستاك[٤٧].

بعد ذلك، «وبعدما أطلق المندوب السامي في مصر الفايكونت إدمونت اللنبي تحذيره الشهير، استطاع أن يؤمّن، بالإضافة لأمور أخرى، انسحاب الجيش المصري من السودان، حيث اعتبره عامل إثارة قلاقل في الداخل. وخلال بداية مرحلة إخلاء الجنود المصريين من الخرطوم (في السابع والعشرين من نوفمبر). رفض الضباط في الفيلق الحادي عشر السوداني تنفيذ أوامر نائب الحاكم، الجنرال هودلستون، مما دعا الجنود البريطانيين لإطلاق النار، لتشتعل معركة شرسة بعد ذلك، لتكون حصيلة القتلى: خمسة عشر من جانب الثوار، وتسعة في صفوف الجنود البريطانيين، بالإضافة لاثنين من السوريين. أما المستشفى العسكري الذي احتمى فيه الثوار، فقد تم قصفه حتى دُمّر بالكامل». ومن هذه اللحظة بدا واضحاً أنه «مع إعدام قادة التمرد العسكري في ديسمبر ١٩٢٤م، أن الثورة قد انتهت». وبهذه الطريقة «تم قمع ثورة ١٩٢٤م بطريقة مفجعة»، فكل الناشطين السياسيين تم رميهم في السجن، «وعقوبة الإعدام للضباط الثلاثة الذين قادوا تمرّد

(٤٧) Vezzadini, Elena. «Spies, Secrets, and a Story Waiting to Be (Re)Told: Memories of the 1924 Revolution and the Racialization of Sudanese History.» *Northeast African Studies* 13, no. 2 (2013): p. 54-92. pp. 60-66.

شهر نوفمبر كان صادماً... لدرجة أن الكتيبة العسكرية المكلفة بتنفيذ الإعدام كانت مشوشة جداً حول ما يتوجب عليها فعله، وهو الأمر الذي يفسر أنهم أطلقوا النار ثلاث مرات وما زال واحدٌ من الثلاثة على قيد الحياة، ولم يمت إلا بعد أن أُطلق عليه النار بمسدس»[٤٨].

وكما أشارت فيزيديني، فهذه الثورة لم تكن فقط ثورة سياسية، بل كانت أيضاً ثورة اجتماعية، ذلك أنها «طالبت الناس بتجاوز اختلافاتهم الدينية (والقبلية) لصالح جبهة نضال موحدة ضد الاستعمار»[٤٩]، وهو الأمر يدلّ عليه أن المشاركين فيها كانوا من كافة أطراف البلاد. وكان هذا ظاهراً بشكلٍ واضحٍ في قيادة الحركة الرئيسة فيها، أي جمعية اللواء الأبيض، والتي كانت تضم علي عبد اللطيف، الذي كان عبداً فتحرر فأصبح ضابطاً - والذي يُفضّل البريطانيون وصفه بذي «المنحدر الزنجي، المنبتّ قبلياً» - وعبيد الحاج الأمين، وهو سبط اثنين من كبار علماء السودان[٥٠]، وثلاثة من المولّدين (وهم الذين ينحدرون من أمٍّ أو أبٍ مصري). شدّدت الجمعية في أهدافها على ضرورة تحقيق التنمية والتحديث والرقي الاجتماعي انطلاقاً من مبدأ تساوي الفرص، وهي الأهداف التي يمكن ملاحظتها من شعار الجمعية الذي يقول: «إلى الأمام»[٥١]. كما

---

(٤٨) Vezzadini, Elena. «Nationalism by Telegrams: Political Writings and AntiColonial Resistance in Sudan, 19201924.» *The International Journal of African Historical Studies* 46, no. 1 (2013). pp. 29-61.

(٤٩) Vezzadini, Elena. «Genealogies of Racial Relations: The Independence of South Sudan, Citizenship, and the Racial State in the Modern History of Sudan.» *Association of Concerned African Scholars Bulletin*, no. 86 (2011). p. 40.

(٥٠) Niblock, Tim. *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 18981985*. Albany: State University of New York Press, 1987.

(٥١) فيزيديني، نحو هوية، ص ١٠٢-١٠٣.

أنها استخدمت أساليب مستحدثة في المقاومة ونشر رؤيتها السياسية، كالقيام بإضرابات، وتنظيم مظاهرات، والتواصل مع وسائل الإعلام العالمية عبر البرقيات والمقالات التي كانت تُرسل يومياً إلى الخرطوم والقاهرة ولندن[٥٢]. وحتى بعد اعتقال الشخصيات الرئيسة فيها، استمرت الجمعية بتشجيع الثورة والمظاهرات، وكذلك، حسب كلام المؤرخ بخيت، «نظمت حملة سياسية عن طريق صناديق البريد»[٥٣]. وهذا الأمر يشكّل مفارقة، ذلك أن هذا الوسيط الذي استغلته الثورة لنشر رسالتها السياسية كان من صناعة البريطانيين، فهم من أدخلوه إلى السودان من أجل تسهيل عملية إدارة الحكومة في القرن التاسع عشر، وها هو ذا يُستخدم في عملية مقاومتها[٥٤].

كان العلم ذو اللون الأخضر - والذي يُشير إلى الارتباط بمصر في ذلك الوقت - يُستخدم بشكلٍ كبيرٍ خلال ثورة ١٩٢٤م، فقد استخدمه المتظاهرون في الخرطوم في السادس والعشرين من يونيو، وكذلك المتدربون العسكريون في التاسع من أغسطس، وفي المظاهرات الجماهيرية في أم درمان في الخامس عشر من أغسطس، وكذلك في انتفاضة السجن في الرابع والعشرين من نوفمبر. وهذه الظاهرة مهمة من أجل رؤية التداخل والتضامن العربي في كلا البلدين، وهي كذلك - كما لاحظت كوريتا - مهمة من أجل تبيين الجهود العابرة للطبقات؛ وذلك لأن مثل هذه الشعارات لم تكن فقط جزءاً من مظاهرات ٢٣ يونيو، والتي تم تنظيمها رسمياً من قِبل جمعية اللواء الأبيض، ومن ثَمَّ فهي تدين بالولاء لعلي عبد اللطيف، أو في عصيان المتدربين العسكريين، والذين يمكن القول إن ولاءهم لعلي

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٥٣) فيزيديني، القومية عبر البرقيات، ص ٢٨.

(٥٤) شاركي، ص ١٠٥.

عبد اللطيف الذي كان في الوقت نفسه ضابطاً في الجيش؛ بل إننا نجدها أيضاً في الانتفاضات العفوية، كالتي حدثت في الخرطوم وأم درمان، والتي قادها النجارون والخياطون من عامة الناس(٥٥).

والمثال الآخر على هذا التداخل على مستوى الهوية نجده في أول عملٍ احتجاجيٍّ قام به علي عبد اللطيف في عام ١٩٢١م، عندما رفض، بوصفه ضابطاً في الجيش، التقيّد بالبروتوكول العسكري وتقديم التحيّة لضابط بريطاني، إذ تعتقد كوريتا بأن هذه الحادثة لم تكن ردة فعلٍ عفوية، بل هي بيانٌ سياسيٌّ مُخطَّطٌ له، وذلك لأن رفض تقديم التحيّة كأسلوبٍ احتجاجيٍّ كان منتشراً بين نشطاء الجيش المصري خلال ثورة ١٩١٩م، «فعلى سبيل المثال، فإن محمد نجيب اتخذ نفس الخطوة في محطة سكة الحديد في القاهرة عام ١٩١٩م عندما خفّ راجعاً من السودان إلى مصر ليشارك في الثورة». إضافة إلى ذلك، عندما اعتُقل في عام ١٩٢٢م أثناء محاولته نشر وثيقة «مطالب الأمة»، طلب عبد اللطيف أن يقوم محامون مصريون بالدفاع عنه أثناء التحقيق معه، إلا أن طلبه كان قد رُفض؛ كما أنه في محاولته لنشر هذه الوثيقة كان متأثراً في المقاومة المصرية بوضوح، وبشكل خاص بلقاء سعد زغلول بالمندوب السامي في الثالث عشر من نوفمبر ١٩١٨، وما يدل على ذلك هو رسالة أرسلها عبد اللطيف أثناء فترة سجنه إلى صحيفة الأخبار المصرية، إذ أعلن تضامنه وقام بتحية الشعب المصري بمناسبة ذكرى الثالث عشر من نوفمبر، إذ شبّه مسيرته النضالية بتلك التي قام بها سعد زغلول(٥٦).

---

(٥٥) كوريتا، علي عبد اللطيف وثورة ١٩٢٤: بحث في مصادر الثورة السودانية، ص ٣٤، وص ٧٨.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٧٢-٧٤.

النقاشات الداخلية حول القومية وتبعاتها على القومية العربية

بعد محاولات البريطانيين تقسيم المقاومة على إثر الثورة المصرية في عام ١٩١٩م، وكذلك عدم قدرتهم على احتمال أي تدخلٍ مصريٍّ في السودان، بدؤوا بوضع سياساتٍ تزيد من هيمنتهم في مسألة سياسات الهوية داخل السودان؛ فانطلاقاً من دعوى أن السودان كان «يمر في أخطر مراحل نموه» بدأ البريطانيون بإبراز ما اعتبروه «مسألة السودان». هدف هذا التحديد أولاً إلى التمييز بين السودان ومصر «في الوقت الذي كان الشعب المصري فيه يعتبر السودان في تلك الأيام (خلال وعقب ثورة ١٩١٩م) جزءاً لا يتجزأ من الدولة المصرية»[٥٧]. تم قبول هذا التمييز بين السودان ومصر عندما وافق حزب الوفد في مصر على الدخول في مفاوضات حول مصير السودان مع البريطانيين، وهو الأمر الذي عنى من جهة أن «لإرادة الشعب السوداني الأسبقية في حل المسألة السودانية»، ولكنه من جهة أخرى عنى اعترافاً رسمياً بوجود مسألة سودانية. بعد اعتراف المصريين بوجود هذه المسألة بدأ البريطانيون بالسعي من أجل التأثير على طريقة حلها، وكانت الطريقة الجوهرية التي اتبعتها هي في تقديم العون الاقتصادي لما اعتبرته سلطات «تقليدية»، كالزعامات الدينية والقبلية، وكذلك للتجار الأثرياء المنتسبين لهذه السلطات.

بدأت هذه الطبقة بإنتاج رؤيتها الخاصة للسودان عبر صحيفتها «حضارة السودان»، إذ كانت بنيتها الأيديولوجية تتمثل في أن السودان عبارةٌ عن دولة - أمة مستقلة لها الحق في تقرير المصير، ولكن لأن الشعب السوداني لم يكن «ناضجاً» فإن عليه تفويض

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢١.

ممارسة هذه الحقوق إلى بريطانيا، وذلك خصوصاً في المفاوضات المصرية - الإنجليزية القادمة. وكما لاحظت كوريتا، فإن ما عنته هذه التأكيدات هو أن القائمين على صحيفة «الحضارة» باتوا يرون أنفسهم مخولين للحديث باسم الشعب السودان، وأكدوا على أنهم مفوضون عنه. وانطلاقاً من هذه النظرة، سمّت هذه الطبقة نفسها بالوفد السوداني الأول عندما زارت لندن في عام ١٩١٩م من أجل تهنئتهم بانتصارهم في الحرب العالمية الأولى. إن وضوح كون هذه الطبقة مرتبطة ببريطانيا عن طريق استثمارات الأخيرة الاقتصادية، خصوصاً في مجال الزراعة، يجعل من مسألة «تمثيلها» هذه إشكالياً بشكل كبير[٥٨].

تشكلت جمعياتٌ أخرى كردة فعل على هذا النوع من القُطرية السودانية التي نادت بها هذه الطبقة المرتبطة اقتصادياً بالمصالح البريطانية، أشهرها، وأكثرها ارتباطاً بموضوعنا عن العروبة، جمعية الاتحاد السوداني، والتي تأسست في عام ١٩٢٠م، وجمعية اللواء الأبيض التي انشقت عنها وتأسست عام ١٩٢٣م، وهذا الانشقاق كان على مستوى القيادات ولم يكن على مستوى الأعضاء أو المتعاطفين من الخارج. ولم يَغْلُ شأن هذا الانشقاق إلا في عام ١٩٢٣م عندما انضم علي العبد اللطيف للحركة. وعلى الرغم من أن جمعية اللواء الأبيض لم يكن لها القدرة «رسمياً» على العمل بعد شهر يوليو من عام ١٩٢٤، نتيجة كثرة التقييدات وسجن مؤسسيها، إلا أن تأثيرها واستمرار أعضائها في العمل يجعل منها فاعلاً مهماً لما بعد ثورة ١٩٢٤م. كما أن النقاشات الداخلية التي تمت داخلها والنقاشات بين الجمعيات التي سبقتها مهمة من أجل فهم كيفية تفاعل العروبة

---

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢١-٢٢.

والتضامن العربي خلال هذه الفترة الثورية[٥٩].

وعوضاً عن الاختلاف حول الدافع العروبي - الذي كان محل اتفاقٍ بين الجميع - كان الخلاف المهيمن حول من له الحق في تمثيل السودانيين، وبشكل أخص كان خلافاً حول ما إذا كان يجب الإبقاء على النفوذ الذي تمتلكه الزعامات المرتبطة بمصالحها ببريطانيا. ويبرز انعدام الخلاف حول البواعث العروبية في حالات مثل تلك التي حدثت في عام ١٩٢٢، عندما أبرقت جمعية الاتحاد السوداني برقية إلى الأمير المصري عمر طوسون تعبّر فيها بأن هدفهم كجمعية هو «تأييد الشعب المصري»، وأن «السودان لن ينفصل عن مصر في أي حال من الأحوال»، مؤكدين على مطلب «وادي النيل من الإسكندرية شمالاً إلى ما بعد بحيرة البرت جنوباً». وفي هذا السياق نفسه نجد أن التضامن العربي مع مصر لدى جمعية اللواء الأبيض يتمثّل أولاً في عَلَمِها، والذي يُظهر نهرَ النيل موحداً، كما في حالات كثيرة من البرقيات التي أرسلتها والمنشورات التي أذاعتها، والتي تؤكد على قضية الوحدة والتأييد لمصر باعتباره محفزاً وغايةً وإلهاماً في مجال النضال[٦٠]. وأحد الأمثلة على ذلك هو منشور تم وضعه بقرب مكتب الاستخبارات، وكان موقَّعاً باسم «جمعية اللواء الأبيض»، وعنوانه «المصريون والسودانيون إخوة»: «نعلن بصراحة أننا نكره الحكومة البريطانية الظالمة ونريد أشقاءنا المصريين»[٦١]. وعرّف المنشور هذه الأخوّة في كونها متضمنة في «النضال والتاريخ المشترك... حيث إن تاج المملكة... تأسس بشكل قانوني في السودان منذ مائة سنة». كانت

---

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٦٠) فيزيديني، نحو وحدة، ص ١٠٣-١٠٤.

(٦١) فيزيديني، القومية عبر البرقيات، ص ٥٤-٥٥.

مثل هذه البرقيات والمنشورات بمثابة إعلان تحدٍّ ضد البريطانيين، وذلك نظراً لسعي الدولة الاستعمارية المعتاد لمنع أي مقاومة من التشكل، وفي الوقت نفسه قيامهم بـ «سرقة توقيعات المواطنين الضعفاء بمعاونة الخائنين» لتأكيد ولاء السودان لبريطانيا[٦٢].

يمكن فهم انشقاق جمعية اللواء الأبيض عن جمعية الاتحاد السوداني باعتباره نتيجة خلاف بين توجّهين داخل قيادات جمعية الاتحاد السوداني، وذلك بعد انضمام علي عبد اللطيف إليهم؛ فمن جهة كان هناك سليمان كشة، والذي كان مؤسس الجمعية، والذي استمر ناشطاً سياسياً حتى عام ١٩٢٣م، إذ رفض الانضمام للّواء الأبيض. في المقابل، كان هناك عبيد الحاج الأمين، الذي استمر في نضاله وانضم للّواء الأبيض، وكان على استعدادٍ تامٍّ للتعاون مع المؤسسين (من الطبقات الأخرى)، من أمثال عبد اللطيف في ثورة عام ١٩٢٤م، وذلك لأن كشة قَبِل بالهرمية الاجتماعية التي تشكلت في ظل الاستعمار، والتي تضع الزعامات الدينية والقبلية في القمة، في حين أن الأمين لم يقبل بتوزيع السلطة هذا ولا بالاعتراف السياسي بالقبائل. فعلى سبيل المثال، كتب سليمان كشة بأنه كان ضد نقد الصحافة المصرية للزعامات الدينية والقبلية لـ «الوفد السوداني الأول»، وزعم بأنهم يتمتعون بدعمٍ شعبيٍّ في السودان؛ ومرة أخرى، كتب في منشورٍ نُشر عام ١٩٢٠م ناقداً صحيفة الحضارة، لكن مع التأكيد على أن القائمين عليها من الطبقة العليا الذين كانوا لهم حق في تمثيل السودان، بل إنه لام البريطانيين لأنهم «رفعوا الطبقات الدنيا والوضيعة»، محيلاً إلى نظرة عنصرية لـ «العبيد» وآخرين تم تصنيفهم بأنهم «طبقة دنيا» بمقاييس دينية

---

(٦٢) فيزيديني، نحو وحدة، ص ١٠٣.

وقبلية. وعلى الضد من ذلك، كانت جمعية اللواء الأبيض قد نشرت بياناً في عام ١٩٢٤م بعنوان «نداء الأمة السودانية للأمة البريطانية»، والذي أكدت فيه على أن الزعامات القبلية والدينية لا تمثل الشعب السوداني وليست مخوّلةً بالحديث باسمه[٦٣].

ولم يكن عبد اللطيف فقط مناهضاً لزعامة هذه الطبقة، والتي بدأت منذ تأسيسه لجمعية القبائل السودانية المتحدة - والتي كانت مكونة في غالبها من عسكريين - في عام ١٩٢١م[٦٤]، إذ نادت بالتعاون بين القبائل وبالدفع إلى حالةٍ أكثر مساواة؛ ولكنه أيضاً سعى لمهاجمة الهرمية الاجتماعية التي تستند عليها، خصوصاً أنه هو نفسه كان يُعتبر - بحسب الإنجليز - ذا «منحدَرٍ زنجيٍّ، منبتَّ قبلياً»، أو - كما يصفه أبناء القبائل- «من الطبقة الدنيا»، وذلك نظراً لكونه عبداً محرَّراً في بداية حياته. وعلى الرغم من أن التحاقه بالجيش مكّنه من الرقي إلى صفوة المجتمع، إلا أن التحيزات الاجتماعية وموقفه السياسي المناهض للسلطات التقليدية أدّيا إلى حدوث الانقسام داخل جمعية الاتحاد السوداني بمجرد انضمامه إليه، وتأسيسه لجمعية اللواء الأبيض.

في شهر مايو من عام ١٩٢٢م، نشر عبد اللطيف ومن معه وثيقته المشهورة التي كان عنوانها «مطالب الأمة»، والتي كان قد حاول أن ينشرها في صحيفة الحضارة السودانية إلا أن طلبه رُفض بسبب تأكيده المتطرف على أن السودان يجب أن تعبّر عن كل مكونات المجتمع السوداني، أي أن تصبح مكاناً ينتمي إليه كل السودانيين،

---

(٦٣) كوريتا، علي عبد اللطيف وثورة ٢٠٠٤: بحث في مصادر الثورة السودانية، ص ٢٦.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٨.

وليس محصوراً بالسلطات التقليدية، كما طالب بحق السودان في تقرير مصيرها رافضاً زعم عدم نضوجها وحاجتها إلى بريطانيا. كما تضمنت هذه الوثيقة «نقداً للوجهاء الدينيين والقبليين» المتحالفين مع البريطانيين، إذ إنه وصفهم بأنهم «لا يعبّرون إلا عن أنفسهم»[٦٥]. تم اختيار عبد اللطيف من أجل إيصال هذه الوثيقة إلى صحيفة الحضارة، وذلك بسبب أن له جذوراً جنوبية، والتي كانت تعبّر عن رفضٍ لسياسة «فرق تسد» الاستعمارية بين الجنوب والشمال. وبالنظر إلى كون صحيفة الحضارة خاضعة لرقابة شديدة من قبل البريطانيين، قاده هذا العمل إلى السجن، إذ لم يتم الإفراج عنه إلّا في ربيع عام ١٩٢٢م، إذ بدأ بالتواصل مع جمعية الاتحاد السوداني، والتي رأى فيها إمكانية تحقيق التوحد بين الطبقات في السودان. إلّا أن هذا الأمر قاد - كما قلنا - إلى توتّرٍ داخل الجمعية، إذ لم يكن بعض أعضائها، من أمثال سليمان كشة، متحمسين لذلك، خصوصاً التوحد مع أشخاص من «طبقات دنيا» مثل عبد اللطيف.

أما حالة الصدام الشهيرة الأخرى فقد كانت عندما نشرت جمعية الاتحاد السوداني ديوان شعرٍ بمناسبة المولد النبوي، فقد كتب سليمان كشة في تصديره «إلى الشعب العربي الكريم» والذي كان يشير به إلى «ذوي الأصل الشريف في الشمال (والذين قد يمثلهم الزعماء الدينيون والقبليون)»[٦٦]، إلا أن عبد اللطيف اعترض على هذا التصدير، متسائلاً عن سبب عدم جعله «إلى الشعب السوداني الكريم»، إذ كان يرمي إلى تأكيده على استخدام السودان في تحقيق تمثيلٍ عابرٍ لطبقات المجتمع السوداني ضد احتكار الطبقة

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٧٣.
(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٨.

القبلية والدينية، وكذلك اعتراضاً منه على الاستخدام الرائج لكلمة «سوداني»، والتي كانت تعني في ذلك الوقت العبيد المحررين غير القبليين[٦٧]. وغالباً ما أساء المؤرخون قراءة هذه الحادثة، معتبرين إياها حالة اعتراضٍ على العروبة، إلا أن هذه ليست هي الحالة بالنسبة لعبد اللطيف، الذي بيّنا سابقاً رغبته في الوحدة مع مصر وحرصه على التضامن العربي؛ إن ما عنته هذه الحادثة هو رفض عبد اللطيف للانتماءات القبلية والزعامات القبلية التي نظرت للعروبة باعتبارها قيمة طبقية راقية ذات حدود بيولوجية ونسبية، ويؤكد هذا التفسير أن كثيراً من رفاقه كانوا من هذه الطبقة، ولعل أشهرهم عبيد حاج الأمين، إلا أنهم رأوا في عروبتهم عاملاً يساهم في توحد السودانيين، ولكن بعد إعادة تفسيره بشكلٍ يجرّده من العناصر الفوقية، مما مكنهم من عدم رؤية أي تعارض بين انتمائهم العربي وانتمائهم السوداني.

تقترح كوريتا سبباً لهذا الاختلاف في تبنّي بعض هؤلاء الفاعلين للعروبة مع نظرة فوقية وتبني البعض الآخر لها مع رفض لهذا النظرة الاستعلائية، إذ ترى أن هذا مرتبطٌ باختلاف المهنة؛ ذلك أن الخدمة المدنية والعسكرية كانت هي المجال الوحيد المتاح للعمل لهؤلاء الذين يعتقدون أنهم من أصلٍ رفيعٍ وأولئك الذين يُصَوَّرون بأنهم من ذوي «منحدر زنجي ومنبتّين قبلياً»؛ فعلى سبيل المثال نجد العروبيين الرافضين للفوقية، من أمثال عبيد حاج الأمين، يعمل في أقسام سكة الحديد والبريد والبرق والسجن، في حين كان العروبي الفوقي من أمثال سليمان كشة تاجراً، وهي المنزلة التي كانت محصورة بالعوائل الشريفة والتقليدية، والتي كما ذكرنا مسبقاً كانت مصالحها مرتبطةً ببقائها كطبقة عليا، وهذه العزلة الطبقية هي التي تدفعها إلى تبني

(٦٧) شاركي، ص ١٨.

هوية منغلقة متفوقة[٦٨]. بمعنًى آخر، اعتبرت هذه الطبقة تفوقها القبلي تفوقاً عربيّاً، ذلك أن «عربي» بالنسبة لها كان يعني المنتمي للطبقة العليا ذات الأصول القبلية، أي أن العروبة بالنسبة لها كانت تأكيداً على قبليتها وفوقيتها الطبقيّة، وليس تأكيداً على تمايزٍ عرقيّ. وتتأكد هذه النظرة أكثر إذا ما تفحصنا كيف أن «وحدة وادي النيل» كانت مرغوبةً لدى سليمان كشة في الوقت الذي كانت تُعتبر فيه «شعاراً لبعض المصريين الموالين للملكية والمضادين للبريطانيين، مثل الأمير عمر طوسون وبعض أعضاء الحزب الوطني»، ولكن عندما خسر الحزب الوطني أول انتخاباتٍ برلمانيةٍ لصالح حزب الوفد في أواخر عام ١٩٢٣م بدأ الوفد - الذي كان مدعوماً من قِبل الأفندية وليس من الطبقات التقليدية - بالقيام بدورٍ «رئيسي في الدفع باتجاه هذه القضية». في هذه اللحظة، بدأت قضية الوحدة تفقد جاذبيتها عند سليمان كشة، خصوصاً أن هذا التحوّل في السياسة المصرية تزامن مع ظهور عبد اللطيف ومحاولته الدفع باتجاه الاندماج الاجتماعي. والأسوأ من ذلك بالنسبة لسليمان كشة هو أن المصريين بدؤوا بالتواصل مع جمعية اللواء الأبيض عندما أرادوا تأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال وادي النيل في عام ١٩٢٤م. ويفسر هذا أيضاً الغياب السياسي التدريجي لعروبيّي جمعية الاتحاد السوداني الذين رفضوا الاندماج الاجتماعي الذي نادى به عروبيّو جمعية اللواء الأبيض، وذلك نظراً لأن دوافعهم كانت طبقيةً لدرجة أنه حتى الوحدة مع مصر باتت غير مرغوبٍ فيها عندما صارت لا تعني الوحدة مع الطبقة التقليدية العليا في مصر. فلو أن فوقيتهم العربية كانت عرقيةً ولم تكن طبقيةً فإنه من الصعب تفسير سبب رفضهم للوحدة مع مصر

---

(٦٨) كوريتا، علي عبد اللطيف وثورة ١٩٢٤: بحث في مصادر الثورة السودانية، ص ٣٠.

التي كانوا يعتبرونها أستاذتهم العربية في المقاومة[٦٩].

أخيراً، ترى كوريتا أن مقاومة الاستعمار في السودان ولّدت تحوّلاً ملحوظاً في صيف عام ١٩٢٤م عندما تأسست جمعية اللواء الأبيض أول مرة، وذلك لأن أهدافها الرئيسة قد شملت تأسيس تحالفٍ داخل السودان كمجتمعٍ ودولةٍ، وكذلك مع مصر؛ ولهذا السبب، كانت في الوقت نفسه تحتوي على شعارات «الوطنية السودانية»، و«وحدة وادي النيل». وترى كوريتا أن هذه الأهداف الأخيرة مثّلت «تناقضاً» في عيون المؤرخين الذين تعاملوا معها فيما بعد، مما أدى إلى كثيرٍ من التحليل الذي يحاول أن يوفّق بين حركة مقاومةٍ يظهر أنها تشكلت على أسسٍ وطنيةٍ وقوميةٍ في الوقت نفسه، إذ تم اختزال شعار وحدة وادي النيل، والأشكال الأخرى من التضامن مع المقاومة العربية والمصرية، إلى اعتبارها «مجرد إشارة إلى استراتيجية وميكافيلية» في السعي نحو الاستقلال عن البريطانيين[٧٠]. من الجهة الأخرى، تعامل معها بعض المؤرخين بشكلٍ حرفيٍّ، معتبرين المقاومة السودانية حركةً من أجل الوحدة مع مصر «بدون التحليل النقدي حول ماذا كانت الوحدة تعني»، ولاحتوائها المتوسع لمشاعر وفاعلين سودانيين، وأنها كانت على أساس شعبي وليس كونها تحت العرش المصري فقط[٧١].

في ذلك الوقت، كان حزب الوفد قد انتُخب للتوّ في مصر، وكان من المقرر أن يبدأ مفاوضاته مع بريطانيا قريباً، إذ سارع الزعماء القبليون والدينيون إلى إبداء ولائهم لبريطانيا، في حين «بدا أن هناك

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٣١.
(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٩.
(٧١) المصدر نفسه، ص ١٩.

مشاعر مشتركةً بين مجموعةٍ من الأشخاص (بعضهم من جمعية الاتحاد السوداني) الذين قرروا أن النشاط السري لم يعد كافياً، وأنه بات من الضروري البدء بنشاطٍ علني»[٧٢]. وبعد نقاشاتٍ مطولة، وعندما وصل الموضوع إلى مسألة من سيتحمل المسؤولية، كان هناك الكثير من التردد.. ففي اجتماعٍ في منزل علي عبد اللطيف تحدث علي للمجتمعين والحاضرين وطالب بأن يكون لهم كيان يمثلهم، وبدأ النقاش يدور حول من يترأس هذا الكيان، وامتد النقاش إلى آخر الليل، حتى قال علي للحضور: «يا إخوان خلاص الساعة قربت اثنين دلوقت، منتصف الليل يعني، وإحنا يعني على وشك الانفضاض، فإيه فكركم إذا كنت أنا أكون رئيس الجمعية ولو إني أنا ما أعدش أشرفكم... فكوني أنا قبلت اتحمل هذه المسؤولية وأن أكون رئيس جمعية اللواء الأبيض، فإيه فكركم؟»[٧٣] فوافق الحاضرون على هذا الاقتراح. إنه من المهم ملاحظة كيف صوّر عبد اللطيف نفسه عندما قال «أنا ما أعدش أشرفكم» وأن رفاقه كانوا يعرفون بأنهم «أولاد قبائل وأولاد عمد ونظار»، وأن هذه التصوّرات كانت حاضرةً في اللقاء المؤسس[٧٤]. ومن هذا يمكن القول - وكما لاحظت كوريتا - إن علي عبد اللطيف رأى مهمته بأنها أولاً ضد البريطانيين، وأنها، ثانياً، معركة ضد التقليديين، أو ما يُسمى بالزعامات الدينية والقبلية، والذين «لم يكونوا يمثلوا إلا أنفسهم»[٧٥]. إلا أن القائمين على صحيفة الحضارة من أعيان دينيين وقبليين، أو حتى تجار أفندية، لم يقفوا صامتين أمام هذه التطورات والتحديات لرؤيتهم «التقليدية» عن

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٧٥. وكذلك فيزيديني، ص ٢٨.

(٧٣) كوريتا، علي عبد اللطيف وثورة ٢٠٠٤: بحث في مصادر الثورة السودانية، ص ٧٥.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٧٥ و٧٧.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٧٧.

السودان؛ فبعد المظاهرات التي رتبتها جمعية اللواء الأبيض في ٢٣ يونيو، قاموا بنشر مقالٍ هو أقرب للهجوم الذي لم يستهدف التكوين العرقي لجمعية اللواء، ولكن عوضاً عن ذلك استهدف الخلفيات القبلية والطبقية للناشطين، إذ وصفهم المقال بـ «أولاد شوارع»، وصوّر الأمر بقوله: «أُهينت البلاد لما تظاهر أصغر وأوضع رجالها، دون أن يكون لهم مركز في المجتمع، بأنهم المتصدون والمعبرون عن الأمة»، وشرح المقال نظرته للسودان بأن شعبها «ينقسم إلى قبائل وبطون وعشائر، ولكل منها رئيس أو زعيم أو شيخ، وهؤلاء هم أصحاب الحق في الحديث عن البلاد»، ثم التفت إلى عبد اللطيف وتساءل: «من هو علي عبد اللطيف الذي أصبح مشهوراً حديثاً؟ وإلى أي قبيلة ينتسب؟»[٧٦].

بعد الجدال الذي دار بينه وبين سليمان كشة، اتضح أن «النفوذ الذي حصل عليه علي يعود، بلا شك، إلى أن تصوراته حول (الوطنية السودانية) قد تطابقت مع واقع المجتمع السوداني الذي كان يتفكك قبلياً في الفترة الأولى من الحكم الثنائي، كما رأينا في ما تقدم. وواضح أن هذا الواقع قد قاد إلى الحاجة إلى نوعٍ جديدٍ من (الوطنية السودانية)، ونوعٍ جديدٍ من القيادة أيضا». ترى كوريتا بأن شعبية عبد اللطيف ليس سببها مهاراته القيادية فقط، بل أيضاً بسبب أنه استطاع الوصول إلى جماهير من خارج فئة الأفندية؛ فكونه كان أفندياً من أصول تعود إلى المنطقة الجنوبية وجبال النوبة فإن المنتمين إلى هذه المناطق ممن اعتُبروا من «طبقة دنيا» استطاعوا الانتساب لقضيته وانضموا إلى المظاهرات[٧٧]. وبينما كان عبيد حاج الأمين

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٧٦.

مهماً بالدرجة نفسها خلال الثورة، إلا أن هذه الميزة التي تمتع بها عبد اللطيف «لم يمتلكها عبيد حاج الأمين. وبعبارة أخرى، فقد استطاع علي، بانتمائه لنوع معين من (الأفندية)، العمل كحلقة اتصال بين المجموعتين (أعني «الأفندية» والطبقات الحضرية الدنيا)، وكان يشكل بهذه الصفة، نوعاً فريداً من القيادة لم يكن معروفاً للمجتمع السوداني حتى ذلك الحين»(٧٨).

ثالثاً: التغيّرات البنيوية بعد ثورة ١٩٢٤م وآثارها

التغيّرات البنيوية

بعد انتهاء الثورة، جاءت ردة فعل بريطانيا على مستويين؛ فعلى المستوى الأوّل بدأت بمعاقبة من اعتبرتهم جناة، ومجازاة الموالين. فعلى الرغم من أن طيفاً كبيراً من الأشخاص شارك في الثورة، وعلى الرغم من أن الجميع نالهم شيءٌ من العقاب، إلا أن البريطانيين حددوا عدة أصناف باعتبارهم الجناة الحقيقيين والأكثر سوءاً؛ أما الصنف الأول، فقد كانوا العرب من جنسيات أخرى - خصوصاً المصريين - العاملين في وظائف مدنية وعسكرية، فهؤلاء تم اعتبارهم «محرضين قوميين»، وتم ترحيلهم من السودان لأنهم قاموا بتلطيخها بما دعاه أحد موظفي الاستخبارات البريطانية «أفكاراً بغيضة... كالقوميّة»(٧٩). أما الصنف الثاني، فهم «السود غير القبليين»، وهم الأشخاص المنتمون إلى عوائل تعود بأصولها إلى جنوب السودان أو جبال النوبة، ولكنهم «انخرطوا في الثقافة العربية والإسلامية داخل السودان عن طريق

---

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٧٩) شاركي، ص ١٠٠.

الاستعباد والخدمة العسكرية»[٨٠]. وجدير بالذكر أن هذا المصطلح يُستخدم من قِبل البريطانيين، وليس من قِبل الفاعلين أنفسهم، مما يدل على حرص البريطانيين على تعريف هؤلاء حصراً «بأصولهم الأفريقية»، إذ عرّفهم التقرير البريطاني - المعروف بتقرير إيوارت المنشور عام ١٩٢٥م - الذي أُعد بعد الثورة بأنهم «من ذوي الأصول المختلطة من الذين وُلِدوا في مصر ونشأوا في السودان، والزنوج أبناء العبيد أو العبيد المحررين، والذين تنتمي غالبيتهم إلى سلالات مختلطة»[٨١]. ينتمي إلى هذه الفئة بعض قادة جمعية اللواء الأبيض، الذين تم الاستفراد بهم ومعاقبتهم بقسوة (بعض الأحيان بالإعدام). وأشهر هؤلاء هو علي عبد اللطيف، الذي على الرغم من أنه لم يكن المؤسس الوحيد للجمعية (بل شاركه أربعةٌ آخرون)، إلا أنه الوحيد الذي حُكِم عليه بالسجن المؤبد[٨٢]، ثم نُقِل لاحقاً إلى مستشفى الأمراض الصحيّة بناءً على تشخيصٍ طبيٍّ تحوم حوله الشبهات[٨٣]؛ ففي تقرير لجنة إيوارت، وُصِف علي عبد اللطيف بأنه «شاب همجي بدأ حياته بالإمساك بالخيول مقابل قروش قليلة... ليجد نفسه في العسكرية في مراهقته، وعندما صار عمره ٢٢عاماً تم تعيينه ضابطاً، وبهذا تحوّل بلمح البصر من حثالة المجتمع إلى قمته»[٨٤]. ومن هذا التوصيف العنصري بات واضحاً التغيّر في النظرة الاستعمارية، إذ باتت ترى أنه على المنتمين «للطبقة الدنيا» أن يبقوا فيها، وذلك من أجل ألا يتمردوا.

---

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٨١) فيزيديني، نحو هوية، ص ٨٥.

(٨٢) فيزيديني، جذور العلاقات العرقية، ص ٤٠.

(٨٣) كوريتا، علي عبد اللطيف وثورة ٢٠٠٤: بحث في مصادر الثورة السودانية، ص ٨٨.

(٨٤) نيبلوك، ص ١٦٦.

تقول المؤرخة إيلينا فيزيديني: «تكشف الوثائق البريطانية الاستعمارية التي اطّلعتُ عليها أنه منذ نهاية عام ١٩٢٤م بدأ البريطانيون بتفسير ثورة عام ١٩٢٤م بطريقةٍ عرقية... حيث تم تجاهل التنوع الاجتماعي للحركة». وفي لقائها في عام ٢٠٠٥م مع ابن أحد الضباط الذين صنفتهم بريطانيا بأنهم من ذوي «المنحدر الزنجي والمنبتّين قبلياً»، نجده يصفها بقوله: «لم يكن هناك شيء اسمه عنصرية بين العرب والجنوبيين، ولهذا السبب كان من الممكن أن توجد جمعية اللواء الأبيض، فلو كان مثل هذا الانقسام موجوداً فلن يكون بإمكانهم تشكيل شيء مشابه للجمعية، ولكن عندما تم تدمير الجمعية بدأت الأمور... تأخذ هذا المجرى، حيث استغل الأشخاص المنتمون لقبائل الشمال الأمر... ليتقربوا من البريطانيين، وهذا ما خلق العنصرية بعد ذلك»[٨٥]. ولم يقتصر الأمر على أن العنصرية لم تكن موجودة، بل إنه حتى التقسيمات العنصرية البريطانية للسودانيين لا تتطابق مع نظرتهم لأنفسهم، فعلى الرغم من أن الفاعلين في ثورة ١٩٢٤ كانوا على معرفةٍ بأصولهم الاجتماعية[٨٦]، إلا أن هذا لم يمنعهم من الانخراط في أعمالٍ متجاوزة للعِرْق.

إن ردة الفعل البريطانية هذه لتكشف أثر النظرة الاستشراقية وشبه - الداروينية التي لم تكن ترى المجتمع السوداني إلا بمناظير عرقية وعنصرية، بحيث لم يتسنَّ لها فهْمُ انسياب العلاقات بين الجماعات المختلفة داخل السودان. كما يتضح من ردة الفعل أنها تنطلق من نظرة قريبة (ليست مطابقة، بل قريبة) لتلك التي كانت جماعة صحيفة

---

(٨٥) فيزيديني، جواسيس وأسرار...، ص ٧٧.

(٨٦) تذكر فيزيديني أن أحد أحفاد علي عبد اللطيف أخبرها أن علياً كان يريد في آخر حياته العيش في جبل ليما، حيث لديه أرض هناك. انظر: فيزيديني، نحو هوية، ص ٨٦، هامش ٢.

الحضارة تتبناها حول التركيبة الطبقية للسودان، وهذا القرب يؤكد مجدداً على الدور الذي تؤدّيه قاعدة المصالح الاقتصادية والسياسية في إنتاجها. ولتوضيح كيف لعبت هذه النظرة الاستشراقية العنصرية في سياسات البريطانيين، لننظر إلى الطريقة التي وصف فيها ضابطٌ بريطاني قادةَ ثورة عام ١٩٢٤م، إذ قال «أتصور أن الفتية العرب كانوا مرعوبين من هؤلاء السود الضخمين، والتي كانت غلطتنا من البداية أن وثقنا بهم ورفعناهم لهذا المستوى غير المعقول إلى جانب العرب». فالوحدة التي تشكلت في عام ١٩٢٤م يتم اختزالها إلى حافز عرقي جعل «السود» يدفعون «العرب» للمشاركة، وأن هؤلاء «السود» ما كان يتوجب أن يكون لهم أي علاقة بالسلطة(٨٧). مثل هذه النظرة هي التي جعلت البريطانيين ينظرون إلى العرب، القادمين من «طبقات عليا»، المشاركين بالثورة بأنهم «مغرَّر بهم»، ومن ثَمَّ تم التعامل معهم بلين، في حين أن السود القادمين من «طبقة دنيا» تمت معاقبتهم والتشديد عليهم؛ فعلى سبيل المثال، أحد الشخصيات الدينية اسمه الشيخ صالح جبريل، والذي وصفه مدير الاستخبارات البريطانية بأنه «رجل ذو ولاء مجرّب ومثبت»، في ثورة ١٩٢٤م شارك ابنه، واسمه محمد، في نشر المناشير المؤيدة للتضامن مع مصر، وكان على اتصال بسعد زغلول، وعلى الرغم من ذلك، لم يتم التعرض له، وتُرِك يواصل عمله في الجيش المصري(٨٨).

هذا فيما يتعلق بالمستوى الأول، أما المستوى الثاني من ردة الفعل البريطانية فقد تمثّل في تبني إجراءات وقائية تضمنت سياسات عنصرية قائمة على الفصل العرقي وإعادة تنظيم العلاقات

---

(٨٧) فيزيديني، جذور العلاقات العرقية، ص ٧٨.

(٨٨) شاركي، ص ٧٩.

بين الجماعات المختلفة في السودان، فقامت بريطانيا أولاً بإلغاء التضامن العربي (المصري السوداني بشكل خاص) عن طريق تفكيك الوحدات العسكرية السودانية في الجيش المصري، وأسست ما سُمّي بـ «قوات الدفاع السودانية»، والتي تم حصر وجودها وعضويتها بالسودانيين، وكذلك قامت بطرد المصريين من السودان. وعلى الرغم من أن المصريين حاولوا الاعتراض، إلا أن اغتيال الحاكم البريطاني العام في السودان لي ستاك «أطلق يد البريطانيين للتصرف بحريةٍ في المسألة السودانية»[٨٩]. كما قامت ثانياً بإلغاء التضامن المتجاوز للعرقيات، فقامت بإغلاق الكلية العسكرية التي تخرّج منها عبد اللطيف في عام ١٩٢٤م، وهو الأمر الذي أدّى إلى حرمان السودانيين من المناطق المهمشة من وسيلة الارتقاء والاندماج الاجتماعيين[٩٠].

إضافة إلى هذه السياسات، بدأ البريطانيون بمأسسة سلطة العُمَد وشيوخ القبائل والنظار على حساب خريجي كلية جوردون، وتمثّل ذلك في تأسيس مجالس قبلية منحت هذه الطبقة سلطة قانونية، كما تم مأسسة الأعراف القبلية وجعل هذه الشخصيات تشرف على تطبيق الشرطة لهذه القوانين. وهذه السياسات لم تكن اعتباطية، بل هي مناورة محسوبة، إذ قامت الإدارة البريطانية بإرسال بعثة إلى نيجيريا - التي كانت المختبر الخاص للإداري لوجارد الذي ذكرناه سابقاً - من أجل دراسة ممارسات الإدارة المحلية المطبقة هناك من أجل تطبيقها في السودان. فكما وصف آركل - الذي سيصبح فيما بعد باحثاً أركيولوجياً للحكومة - هذه السياسة بأنها «سياسة ضرورية...

(٨٩) فيزيديني، جواسيس وأسرار...، ص ٢٢.

(٩٠) فيزيديني، جذور العلاقات العرقية، ص ٤٠.

لجعل السودان أكثر أماناً للحكم الفردي»[٩١].

أما السياسة الأهم التي اتبعها البريطانيون من أجل تحقيق مبدأ «فرّقْ تسُدْ» العنصري، والتي تركت آثارها إلى يومنا هذه، فهي الجهود نحو «عزل جنوب السودان إدارياً وثقافياً عن الشمال، وذلك من أجل إيقاف انتشار الإسلام 'والأفكار الضارة'(أي المناهضة للاستعمار) كتلك التي كانت منتشرة أثناء انتفاضة ١٩٢٤م»[٩٢]. فقد وُضِعت حدودٌ بين الشمال والجنوب، بحيث يتوجب على الشماليين الحصول على تأشير من أجل العبور للجنوب، وقد سميت هذه الحدود «بالمنطقة المغلقة»، والدور الجوهري الذي قامت به هذه الحدود هو أنها حددت من هو «المواطن الأصلي» و«غير الأصلي» في الشمال وفي الجنوب، بغض النظر عن حقيقة المشاعر والانتماءات الموجودة على الأرض[٩٣]. وعلى الرغم من أن بدايات هذه السياسة كانت سابقةً للثورة، إلا أنها لم تتحول إلى سياسة رسمية إلا بعد الثورة، وتحديداً عندما أعلنت الإدارة المدنية «سياستها الجنوبية» في عام ١٩٣٠م. ولم يقتصر أثر هذه السياسة في أنها حددت من هو المواطن الأصلي، بل أنها كانت تصرّح بأن إدارة جنوب السودان يجب أن تتم على أساس أنها «أفريقية» وليست «عربية». وهذا يعني، كما حدث في الشمال، «أن الإدارة المحلية... يجب أن تتم عبر المكونات المحلية للسلطة وباستخدام القوانين والعادات المحلية بالقدر الذي تكون هذه متوافقة مع الأفكار البريطانية عن الحكومة

(٩١) شاركي، ص ٧٩-٨١.

(٩٢) شاركي، ص ٨٧.

(٩٣) Johnson, Douglas H. *The Root Causes of Sudan's Civil Wars*. Bloomington: Indiana University Press, 2011. pp. 11-12.

الجيدة والعدل»[٩٤]. ضمن هذا السياق بدأ ما ذكرناه سابقاً من استبدالٍ للموظفين الشماليين في الجنوب بموظفين جنوبيين، ولأن التكوين الاجتماعي في الجنوب لم يكن مفهوماً للبريطانيين فهي لم تتمكن من التعرف على الزعامات والسلطات التقليدية، بل ساهمت في صناعتها.

هذا فيما يتعلق بالجانب الإداري من هذا الفصل العنصري، أما بالنسبة للجانب الثقافي، فقد اتبع البريطانيون سياسةً تسعى لتدعيم الإسلام ومأسسته عبر مجلسٍ للعلماء يترأسه قاضٍ عام في الشمال، بالمقابل حرصوا على الحفاظ على التنوّع الديني في الجنوب مع حرصٍ على إزالة أي أثرٍ للإسلام فيه[٩٥]. من الناحية اللغوية، كانت العربية هي لغة الشمال، أما الجنوب، وعلى الرغم من أن العربية كانت منتشرة فيه[٩٦]، إلا أنها كانت تمثّل تهديداً للمستعمر، إذ أكّد أحد إدارييه - وهو ماكمايكل المذكور سابقاً - على ضرورة التخلص «من الجراثيم العفنة» و«تكوين وحدات عرقية وقبلية مستقلة». يمكن ملاحظة هذا الهوس بالمحلي والنقاء العرقي أيضاً في ما كتبه أحد موظفي السياسة التعليمية، الذي تحدث عن «مشكلة لغوية» في الجنوب، حيث إن العربية الموجودة هناك «ليست ملائمة كلياً لأن تُستخدم لأغراضٍ تعليمية»[٩٧]، وسبب عدم ملائمتها هو أن اللغة العربية المحكية في جنوب السودان لم تكن متطابقة مع الفصيحة.

---

(٩٤) المصدر نفسه، ص ١١.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٩٦) Leonardi, Cherry. «South Sudanese Arabic and the Negotiation of the Local State, c.18402011.» J. Afr. Hist. *The Journal of African History* 54, no. 03 (2013): pp. 351-372.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٣٦٣.

ولهذه الأسباب قمع الاستعمار استخدام العربيّة في الجنوب، إذ حثّ الإرساليات التبشيرية على أن تفتح مدارسها - التي تعلّم باللغة الإنجليزية - في الجنوب.

وختاماً، إن أهمية استعراض هذه الأمثلة عن التغييرات البنيوية تكمن في قدرتها على كشف الدور الذي قام به الاستعمار في صناعة العلاقات الاجتماعية بناء على تصوراته عن «الهويات الأصيلة» في فترة ما بعد ثورة ١٩٢٤م، كما أنها مهمة لتوضيح كيف تمت مأسسة تلك الرؤية التي ترى السودان بأنها ليست سوى مجموعة قبائل من عرقيات مختلفة لا يجب السماح بتمازجها؛ وهي الأمور التي ستكون لها تبعات متعددة على مستوى الهويّة والقومية بعد عام ١٩٢٤م.

تحولات الهويّة والقوميّة بعد ثورة ١٩٢٤م

في هذا القسم سأحاول النظر في الطريقة التي بدأ الناس - في سياق التحولات البنيوية الآنفة الذكر - بتعريف أنفسهم، والتغيرات التي طرأت على نظرتهم «للأمة». كما أنه من المهم التحليل لمعرفة من كانت لديه سلطة وضع هذه التعريفات، وما هي الطرائق التي استخدمها، والأسباب التي دعته إلى ذلك.

١- قبل ثورة ١٩٢٤م

ظهر لفظ «سوداني» على يد الجغرافيين المسلمين الأوائل الذين نحتوا مصطلح «بلاد السود»، لوصف أفريقيا من السنغال إلى أثيوبيا. فيما بعد، استخدمها الفرنسيون لوصف واحدة من مستعمراتهم، التي أصبحت فيما بعد «مالي»، أما البريطانيون والمصريون فقد استخدموها لوصف المناطق الواقعة شرق مالي. وحتى بدايات القرن العشرين،

كان مصطلح «سود» و«سوداني» يحمل إيحاء دونياً، فقد كانت تشير إلى الطبقات الدونية، وتُستخدم لوصف أولئك الذين كانوا - أو أحد أجدادهم - عبيداً، أي أنها كانت «فكرة أكثر منها لوناً». وهذا يعني أنه في هذه الفترة «لم يكن لون البشرة قوّة تمييزية... إذ إنه من الممكن أن يكون شخصٌ ذو لون بشرةٍ داكنة من الطبقة العليا دون أن يُسمى بـ (سوداني) من قبل مجتمعه، وغالباً ما سيعرّف هذا الشخص نفسه بأنه (عربي)، وهي اللفظة التي لم تكن تعني مجرد استخدامه للغة العربية، بل إن له نسباً مميزاً»[98]. وهذا يعني أن مصطلحات مثل «سوداني» و«عربي» كانت تُستخدم في هذه الفترة باعتبارها إشارةً للمكانة والطبقة، وليس للعِرْق واللون.

هذه التصنيفات تفككت في مطلع العشرينيات، وتشكلت حركةٌ سودانية - كما رأينا عند حديثنا عن الثورة - تجمع من كانوا يوصفون بأنهم «عرب» و«سوداني» في حركة واحدة تتجاوز الانقسامات العرقية وعابرة للحدود الاستعمارية متحالفة مع غيرها من الحركات العربية. في هذه الفترة كان المشاركون- عرباً وغير عرب - في هذه الحركة يرفضون التصنيفات التي حاول «العرب» من الصنف القبلي فرضها على المجتمع وتقسيمه طبقياً وثقافياً. في هذه الفترة تحوّل معنى «سوداني» ليمثّل تحديّاً للتقسيمات الطبقية والحدودية والعِرْقية.

٢- من بعد ثورة ١٩٢٤ إلى نهاية العشرينيات: إعادة تعريف «السوداني»

بعد ١٩٢٤م، تضمنت سياسات بريطانيا في معاقبة الثوّار ومنع حدوث ثورة أخرى تبنياً لهوية «سوداني»، وذلك في سعيها للفصل

(٩٨) شاركي، ص ١٩.

بين «السودانيين العرب» عن المصريين، من أجل وضع حدود صارمة بين مستعمرتيها. يظهر هذا التوجه في سلسلة المقالات التي نشرتها صحيفة حضارة السودان - الخاضعة للرقابة البريطانية - في عام ١٩٢٧م، التي كتبها الشاعر حمزة مالك تنبل، والتي طالب فيها بوجود أدب «سوداني»، لأن «قيمة الأمة وشخصيتها تأتي غالباً من أدبها»[٩٩]. وهي المقالات التي كان لها تأثير كبير، إذ نشرت الصحف عدداً كبيراً من التعليقات المعترضة والغاضبة والمستعلمة إزاء المصطلح. يوضّح هذا المثال توجهاً بريطانياً جديداً لتحويل معنى «سوداني» من كونه انتماء لطبقة، إلى كونه انتماء لحدود قُطرية. كما تضمنت هذه السياسة قطع الأواصر بين «المولَّدين» ومصر، فقد ذكر اللورد كرومر الصعوبة التي واجهها في تصنيفهم عندما قال: «لست متأكداً كيف أصنفهم، هل هم سودانيون ولدوا في مصر أم مصريون ولدوا في السودان؟»[١٠٠] إلا أن فُرص التوظيف والتعليم التي أصبحت محصورةً بالسودانيين، جعلت جواب المولدين بأن هويتهم سودانية. ويتضّح هذا الأمر في مثال شخص اسمه يحيى الفاضل، فهو وُلِد لأبٍ مصري وأم سودانية، وعند تقاعده رفضت وزارة المالية منحه راتباً تقاعدياً، معللة ذلك بأن «حقيقة أن أمه سودانية لا تغير من جنسيته، والتي يجب أن تكون مماثلة لجنسية والده، وهي المصرية. إن عليه أن يلحق بجنسية والده»[١٠١]، فكان رد يحيى بأن أرسل خطاباً إلى وزارة المالية يشرح فيه وضعه: «صحيح أن أبي وُلِد في مصر، لكنه نشأ منذ طفولته في السودان، كما أن أمي سودانية أصيلة، من قبيلة

(٩٩) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ٣٥.

الشايقية، ولهذا أعتقد أن من حقي أن أُسجل كسوداني، خصوصاً إذا ما اعتبرنا أن والدي جاء للسودان وهو طفل ومنذها لم يكن له منزل في مصر»[١٠٢]. ويشير ملفُّه إلى عددٍ كبيرٍ من الجنسيات التي مرّ بها؛ فقد كان مصرياً، ثم مولَّداً، ثم أخيراً صار سودانياً. والسبب في قبول طلبه بالجنسية السودانية هو أنه قد أوضح أن لا علاقة له بمصر، فبالنسبة للسلطات الاستعمارية، طالما أن طالب الجنسية السودانية يعي أنها تعني انعدام الصلة بمصر، فالحصول عليها مسألة قابلة للنقاش.

إن هذا التحوّل لمعنى «سوداني» من كونها تحمل إيحاء على وضعٍ طبقي سيئ، إلى كونها تعني «غير مصري»، ساعد في إشاعتها وتحويلها إلى مصطلح محايد، الأمر الذي مهد الطريق أمام القوميين العرب، بما في ذلك أولئك الذين اعتبروا أنفسهم من الطبقة العليا وأعيان القبائل وما زالوا يؤمنون بنوع من التعالي، لاستخدامها في الثلاثينيات الميلادية وقيادة البلاد نحو الاستقلال وتشكيل هويّة البلد. وكذلك، وفي الدرجة نفسها، قاد هذا التغيّر في المصطلح أولئك الذين كانوا يعتبرون من الطبقة الدنيا إلى أن يتبنوه، إذ تحول من مصطلح يقصيهم طبقياً إلى مصطلح يدمجهم وطنياً.

٣- الثلاثينيات وما بعدها: العروبة والإسلام والتحديث

بعد ثورة ١٩٢٤، تحرّكت سيرورة الهويّة والمخيّلة بالنسبة لمختلف شرائح الناشطين السودانيين ضمن السياسات الحثيثة التي اتبعتها بريطانيا من أجل خلق ثنائية متضادة («عربي» مقابل «أفريقي»)، والتي يأتي على رأسها ما سُمي بالسياسة الجنوبية. هذه السياسات

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٣٥.

قادت إلى عزل القيادات الوطنية على مستوى الدين والطبقة، مما أدى إلى دفعهم للتفكير داخل نسيجهم الاجتماعي المنعزل، ومضاعفة نزعة الخطاب الاستعلائي بين العروبيين، إذ كانت قوميتهم معبئةً بتفضيل الاستعمار وتعريفه لهم، ومتبناة للتدليل على أنهم الأحق بالتفوّق كعِرْق.

في الثلاثينيات تم التخفيف من العقوبات والإقصاء الذي كان يتعرض له الأفندية في الشمال، لكن من دون تغييرٍ في سياسات التقسيم المناطقي والمؤسسات الاجتماعية الإدارية التي تم بناؤها. والسبب في هذا التغير هو الضرورة الاقتصادية و«الحاجة إلى الدبلوماسية»، وذلك خصوصاً بعد تأسيس خريجي كلية جوردون كياناً سياسياً اسمه مؤتمر الخريجين في عام ١٩٣٨م، والذي تقدم بخطاب فيه مطلب تقرير المصير في عام ١٩٤٢م، وهذا كله ضمن سياق الحرب العالمية الثانية. هذا التغيّر في السياسة إزاء الأفندية الشماليين مكّنهم من الصعود داخل الجهاز الإداري، لكنه لم يغيّر من البنية التقسيمية لهذا الجهاز، وهذا كان له الأثر في أنواع حركات المقاومة الوطنية التي ظهرت، وفي التكوين الاجتماعي للناشطين فيها، إذ كانت «مكونة من قوى جديدة ومن جيل جديد من الخريجين»[١٠٣].

وعلى الرغم من أن بعض الروايات التاريخية نظرت إلى هذه الحركات الوطنية باعتبارها استمراراً لثورة ١٩٢٤م، إلا أن نظرة مدقِّقة ستكشف أن هذه الحركات التي ظهرت في الثلاثينيات وما بعدها، ونُسخها العروبية تحديداً، كانت مختلفة عن تلك التي نشطت في ثورة ١٩٢٤م. يلخّص نيبلوك هذا الاختلاف عبر الإشارة إلى أن

---

(١٠٣) نيبلوك، ص ١٦٩.

الوطنية العربية السودانية مرت بتطورين «سيكون لهما أثر مهم على شكل الحركة الجديدة»؛ أما التطوّر الأوّل، فهو «تشكيل تجمعات شبه - سياسية حول بعض الشخصيات القيادية للمؤسسة السودانية»، من أمثال السيد عبد الرحمن المهدي، مؤسس صحيفة حضارة السودان، وزعيم تيار الأنصار (وهو تيار صوفي يجد جذوره في الحركة المهدية التي كان لها تأثير كبير في السودان في القرن التاسع عشر)، وكذلك السيد علي الميرغني المنتمي إلى الطريقة الصوفية الختمية، التي كانت تناصب المهدية العداء. أما التطور الثاني فقد كان زيادة النشاطات والمجموعات الأدبية للجيل الجديد من الخريجين[١٠٤].

يُعتبر التطوّر الأول قطيعة مع العشرينيات الميلادية، وذلك لأنه يمثل استراتيجية مختلفة، والتي - وإن كانت ترفض القبليين التقليديين وتتفادى الحشد على أساس قبلي[١٠٥] - إلا أنها تحالفت مع المؤسسة التقليدية للزعامات الدينية. لم تكن هذه خطوة تكتيكية من أجل كسب المتدينين، بل كانت نتيجة للتغيرات الاقتصادية التي جاءت لصالح طبقة المزارعين؛ فعلى سبيل المثال، عبد الرحمن المهدي كان رأسمالياً زراعياً[١٠٦]. أما التطوّر الثاني فلم يكن مختلفاً عن العشرينيات، خصوصاً في كونه يعني نشاطات وتجمعات وطنية وإنتاجاً ثقافياً وأدبياً، وما شابه، وما يرافق هذا عادة من نقاشات وتنظيرات حول معاني الأمة والحداثة. ولكن نظراً للتغيرات البنيوية التي أحدثتها السياسة الجنوبية، فإن هذه النشاطات الثقافية والوطنية

---

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(١٠٥) Sikainga, Ahmad Alawad. 2014. *Slaves into Workers: Emancipation and Labor in Colonial Sudan*. Austin: University of Texas Press. p. 167.

(١٠٦) كوريتا، علي عبد اللطيف وثورة ١٩٢٤: بحث في مصادر الثورة السودانية، ص ٥٤.

حدثت ضمن مجموعة متجانسة في الشمال، وهو الأمر الذي جعل الحديث والنقاشات الثقافية عن مستقبل السودان يتم ضمن تعاريف ضيقة لمعنى «عربي» و«سوداني». إضافة إلى هذا التجانس الذي فرضته السياسات البنيوية، وكذلك التحالف مع المؤسسة الدينية، فإن «مسلم» باتت شيئاً فشيئاً تصبح مرادفةً لمعنى «عربي» لهؤلاء الوطنيين. أما الأمر الأخير فمرتبط بكون هذه النخبة الوطنية حداثية للنخاع، مما دفعهم إلى أن ينظروا للآخرين الذين شكلهم البريطانيون ليصبحوا «أفارقة» باعتبارهم أقواماً بحاجة «للتطوّر» حتى يصبحوا ملائمين للانخراط في «الأمة» - مفهومة بشكل ضيّق.

يمكن النظر إلى هذا الأمر وهو يتطور في حالة أندية الخريجين؛ ففي أم درمان، أجرى أحد الأندية الأدبية مسابقات أدبية (كان أحد الفائزين فيها عبد الرحمن علي طه، والذي سيصبح وزير التعليم في السودان لاحقاً)، وكانت المواضيع التي تناولتها هذه المسابقات تتنوع بين: كيفية تربية الأطفال، وكيفية «حث الآباء بأن يزرعوا في أبنائهم الاعتماد على النفس، وتعليمهم الحس الوطني»، وكذلك «ما هي الطريقة المفضلة، من وجهة نظر اقتصادية، لتطوير المباني التقليدية في المحافظات؟»، أما السؤال الآخر الذي كان معبّراً جداً فقد كان «متى، وكيف، وبأي الطرق دخل العرب السودان؟ وماذا كانت نتيجة دخولهم؟»[١٠٧] من ناحية بنيوية، لم يكن إلا لفئة محددة الحق في الدخول في هذه المنافسات. ومن ناحية فكرية، لم يكن هناك تنوّع في الإجابات، فالثيمات الرئيسة في الأجوبة المقدمة كانت تأكيد الإيمان بالعِرْق العربي والأخلاق الإسلامية والتقدم الاجتماعي.

---

(١٠٧) شاركي، ص ٦٢-٦٣.

ولزيادة التوضيح في مدى تعقيد هذه التطورات داخل الوطنيين العرب السودانيين، سأستخدم شخصية خضر حمد ومجموعة معه كأمثلة. كان خضر حمد يعمل كاتباً في وزارة المالية، وأحد أهم الوطنيين السودانيين الأوائل؛ فمن جهة، هو لم يتوقف عن مواجهة الزعامات التقليدية ومؤسستها القبلية، وتبنى لفظ «سوداني» حتى في الفترة التي كان هذا اللفظ يحمل إيحاء سلبياً. والمثال الأشهر الذي يدل على تبنيه لهذه المواقف هو الحوار التالي الذي دار بينه وبين ضابط بريطاني في وزارة المالية اسمه بلاكلي:

بلاكلي: خضر أفندي، جنسك شنو؟

خضر: سوداني.

بلاكلي: أقصد قبيلتك.

خضر: لا أعترف بهذه القبليات.

بلاكلي: هل كلية جوردون تعلمكم أن تنكروا أجناسكم؟

خضر: إن كلية جوردون لا شأن لها بالقبيلة.

بلاكلي: طيب. الشلوخ ذي عشان شنو؟ (الشلوخ هي جروح ترسم على الوجه، وهي عادة عند القبائل في السودان).

خضر: لتثبت أني سوداني.[(١٠٨)]

ومن جهةٍ أخرى، كان معادياً للاستعمار بشدة، وكان واعياً لاستراتيجيات «فرّق تسد» التي تبنتها الدولة الاستعمارية، والتي وصفها في مذكراته عند حديثه عن المستعمرين بـ: «لقد كان

(١٠٨) حمد خضر. ١٩٨٠. مذكرات خضر حمد: الحركة الوطنية: الاستقلال وما بعده. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر. ص ٢٣.

الاستعمار حريصاً أن ينمّي فينا روح القبلية، كما كان حريصاً على أن يلهب الحماس لها والتعصب اللعين من أجلها بين القبائل، فكم أثار هذه النعرات وأيقظ الحفائظ والضغائن التي عفا عليها الزمن... وكان السودانيون جميعاً، وفي كل المعاملات، حتى في العرائض، يطالبون بذكر قبيلتهم... وطلبة المدارس يجب أن يذكروا قبائلهم، ولم تكن كلمة سوداني معروفة أو محترمة، وكم ثارت مناقشات ونشبت خلافات في المفاضلة بين الجعلي والمحسي والدنقلاوي والشايقي... وقررنا في السنة النهائية أن ندعو إلى كلمة سوداني وننكر هذه القبليات»[١٠٩]. وكان عداؤه للاستعمار يسير جنباً إلى جنب مع حسه العروبي، فهو يقول: «إن فكرة القومية العربية وتعزيزها والوحدة العربية والدعوة إليها كانت تملك على تفكيري»[١١٠]. وهذا الارتباط يظهر جليّاً عندما سمع خبر إرسال الرئيس الأميركي ترومان بعثة تقصي حقائق حول المستوطنات اليهودية في فلسطين في عام ١٩٤٥م، إذ يقول خضر: «أثارني هذا الحدث إلى أقصى حد، وشعرت أن الدول الاستعمارية تتصرف بالبلاد العربية كما تكون قطعة من ممتلكاتها، بل تريد أن تهبها لليهود وتشرّد العرب إرضاء للصهيونية»[١١١]. وكردة فعل على هذه الحادثة، كتب خضر رسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية في ١٤ أكتوبر ١٩٤٥م، إذ قدم نفسه بوصفه «سودانياً عربياً» طالباً السماح له بالجهاد في فلسطين، إذ قال: «لست من رجال السياسة، ولكني رجل أعير الشؤون العربية

---

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(١١٠) انظر بحث ورقة حيدر ابراهيم علي في كتاب محمد جمال باروت، **الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية. ص ٧٩٥.

(١١١) خضر، **مذكرات خضر حمد: الحركة الوطنية: الاستقلال وما بعده**، ص ١٢٦.

اهتماماً زائداً، وقد دعاني هذا الاهتمام أن أزور بعض هذه البلاد، مصر وسورية ولبنان وفلسطين والأردن والحجاز والعراق، حباً في التعرف عليها... ولست - والحمد لله - من ذوي الثراء حتى أجود بالمال فأفدي نفسي بمالي، ولكني شاب لا يملك من خير الدنيا إلا هذا المرتّب الضئيل، ولذلك استخرت الله وقدرت أن أهب نفسي ومجهودي للقضية العربية، وأرجو ملحاً ألا أحرَم من شرف الجهاد في صفوف المجاهدين... يا صاحب العزة، إني أقدم نفسي طائعاً مختاراً للجهاد في سبيل البلاد العربية والإسلامية، وأرجو أن أحظى بالقبول أو التوجيه الذي يحقق لي هذا الأمل، وسأتخلى عن وظيفتي بمجرد وصول أمركم»[١١٢].

ومع ذلك، وعلى الرغم من مناهضته للقبلية، إلا أن التطوّر الرئيس الذي شكّل حراكه الوطني كان في تعاونه التكتيكي مع الطبقة التقليدية، إذ أصبح أحد مؤسسي الحزب الوطني الاتحادي، الذي كان متحالفاً مع زعماء الطريقة الختمية الصوفية[١١٣]. والغريب أنه انضم للحزب عن طريق يحيى الفاضل - الذي كان قد عوقب في عام ١٩٣٧م لأنه نشر مقالة باسمه ينتقد فيها «الطائفية السياسية» في صحيفة الفجر العروبية[١١٤]. وهذا يعني أن القيادات الوطنية، على الرغم من مناهضتها للقبلية والطائفية، إلا أنها لم تنعكس على خياراتها وتحالفاتها السياسية مع مؤسساتها. كما أن خضر محمد قام بدورٍ في وضع تعريفات ضيقة لما تعنيه «مسلم» و«عربي»، ونستطيع أن نرى ذلك عند حديثه عمّا رآه في بلدة الفاشر في منطقة دارفور، حيث وجد رجالاً مسلمين يزوجون بناتهم لمسيحيين «وذلك أمام

---

(١١٢) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(١١٣) ورقة حيدر ابراهيم علي، ص ٧٩٥.

(١١٤) شاركي، ص ١٠٩.

مرأى من زعمائهم»، وهو الأمر الذي اعتبره معارِضاً للممارسات السودانية الصحيحة[١١٥]. ولم يكن هذا أمراً خاصاً بخضر، فحتى شخصية وطنية أخرى، وهو بابكر بدري، أبدى صدمته عندما كان مفتشاً في دارفور عندما وجد رجالاً مسلمين يتزوجون عشراً أو عشرين زوجة[١١٦]. صحيح أن هذه الاعتراضات تعكس حرصاً من قِبل الوطنيين على التقيد بالشكل المثالي لما يجب على «المسلم» فعله، إلا أن ما يتم إغفاله عند النظر إليها هو ارتباطها بتوجههم التحديثي، بحيث لا تصبح الممارسات «غير الإسلامية» فقط «غير إسلامية»، بل تصبح ممارسات لا تتلاءم مع «الممارسات الحديثة» التي يجب أن يتحلى بها المنتمون للأمة الجديدة. وهذه النزعة التحديثية لم يتمكن من ملاحظتها أولئك الذين لا يرون في تصرفات هذه النخبة الوطنية غير سعي نحو «أسلمة» و«تعريب» غيرهم (الذين يختزلونهم في كونهم «أفارقة أصيلين»).

وحتى نفهم هذا التوجه التحديثي، يجب علينا إعادة الاعتبار إلى ثنائية مواقعهم، فقد كانوا نخبة وطنية، وفي الوقت نفسه موظفين في جهاز الدولة الاستعمارية؛ ففي موقعهم الأول، الذي كانوا فيه مأمورين للدولة، عانى هؤلاء الوطنيون من نوع من تأنيب الضمير لأن عليهم أن يشرفوا على أشخاص كان ولاؤهم لهم أكثر من ولائهم للدولة التي يعملون فيها. أما في الموقع الثاني، فقد وجدوا، أثناء خدمتهم في بعض المناطق التي لم تكن تعكس ما تصوروه عن أنفسهم داخل الأوساط الاجتماعية المغلقة بنيوياً في الشمال، ما جعلهم «حائرين بمثل حيرة البريطانيين [وإن لم يكن بالطريقة نفسها]، خصوصاً إذا

---

(١١٥) خضر، مذكرات خضر حمد: الحركة الوطنية: الاستقلال وما بعده، ص ٣٣.

(١١٦) بابكر بدري. مذكرات: تاريخ حياتي. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر. الجزء الثاني، ص٣٢٥.

كانت الممارسات التي يشاهدونها تتصادم مع القانون، كجرائم القتل المرتبطة بالسحر والخزعبلات»[117]، والتي اعتُبرت أنها ناتجةٌ عن نقص في «التمدّن».

إلا أن هذه الحالة لم تقتصر على الأمور التي كانت فيها هذه الممارسات تخالف قوانين الدولة، ذلك أن هؤلاء الوطنيين كانوا يعتبرون أنهم يقومون «بحملة تحديث»[118]؛ وأحد أشهر هذه الأمثلة هي عندما عارض هؤلاء الوطنيون مسألة التعري، ففي عملية تفتيشٍ مدرسية في جبال النوبة، يذكر بابكر بدري - المشهور في كونه أول من وضع مدرسة تعليم للبنات في السودان - في مذكراته «في أول يوم لنا، رأيت مشهداً أذهلني: عشرون امرأة يحملن الحطب، وكن عاريات تماماً، وعمر الواحدة منهن لا يقل عن العشرين. هذه أول مرة في حياتي أرى فيها امرأة عارية كما ولدتها أمها تتمشى في طريق عام». بعد ذلك، أوضح أنه اعتاد على هذا المشهد، على الرغم من تأكيده على أنه «مشهد مشين»[119]. أما غيره من الوطنيين فقد طالبوا الدولة الاستعمارية أن تمنعه[120]، ويعلق أحد البريطانيين على تنفيذ هذا المطلب التحديثي الموجه للدولة بقوله: «صحيح أن هؤلاء المتعلمين السودانيين كانوا ينتقدوننا لسماحنا لأهالي النوبة بأن يسيروا عراة، فقد كانوا يشعرون بالعار لأن ذلك يُظهِر بلدهم بشكل متخلّف وغير متمدن، ورغم أنه من الممكن تفهم ذلك، لكن كيف بإمكاننا أن نفرض على النوبة قانوناً يلزمهم

---

(١١٧) شاركي، ص ١١٣.
(١١٨) المصدر نفسه، ص ١١٣.
(١١٩) بدري. مذكرات: تاريخ حياتي، ج ٢، ص ١٣٠.
(١٢٠) شاركي، ص ١١٤.

بارتداء الملابس؟»[١٢١]. هذه النزعة التحديثية يمكن ملاحظتها أيضاً فيما يتعلق بالمرأة، كما تظهر في مقالات صحيفتي الفجر والنهضة، والتي تعكس رغبتهم في أن «يكونوا عصريين»، ذلك أن المرأة كان لها الموقع الرمزي «في المهمة الوطنية» باعتبارها «موضوع الإصلاح الاجتماعي»[١٢٢]؛ فعلى سبيل المثال، انتقدت النهضة في عام ١٩٣١م عادة الشلوخ على الخدود، والتي كانت النساء يقمن بها من أجل التأكيد على انتمائهن العربي، فلو كان همُّ هؤلاء الوطنيين هو «التعريب» فقط فلن تكون لديهم مشكلة أمام هذه العادة العربيّة حتى يعترضوا عليها، وهو الأمر الذي يؤكد على أن الهدف كان «تحديثياً». كما أنه على الرغم من أن الرجال والنساء كانوا يقومون بهذه العادة، كان النقد موجهاً فقط للنساء، مما يعكس المُسَلَّمة التحديثية التي ترى المرأة رمزاً للأمة، ولكنها في الوقت نفسه الوصلة الأضعف بتخلفها. ولهذا السبب، فقد ادعوا بأن الممارسات التي تمارسها النساء فقط، مثل وشم الشفاه للإشارة إلى حالتهن الزوجية و«الختان الفرعوني»، كانت هي أسباب الجمود والجاهلية، عوضاً عن التقدم الوطني[١٢٣].

وعلى الرغم من أن أغلب الروايات التاريخية عن هذه الفترة تركّز على عمليات «التعريب» و«الأسلمة»، إلا أنها كثيراً ما تتجاهل ردة الفعل التي قام بها بعض ممن عرّفهم المستعمرون بأنهم «أفريقيون» نتيجة الإقصاء الذي مارسته ضدهم الدولة الاستعمارية والحركة

(١٢١) المصدر نفسه، ص ١١٤.

(١٢٢) شاركي، ص ١٢٩.

(١٢٣) عابدين، عبد المجيد. ١٩٥٣. تاريخ الثقافة العربية في السودان. دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص ١٦٥-١٧٥.

الوطنية العربية الإسلامية ابتداء من الثلاثينيات الميلادية؛ إذ إن هذه الضغوط نقلتهم من التأكيد على هويتهم كـ «سودانيين» إلى التأكيد عليها باعتبارهم «سوداً» من الناحية العرقية، فهم قد استبطنوا خطاب المستعمر عنهم بأنهم مجموعة أصلية متجانسة يجب حمايتها من الخارج (أي إلغاء حقيقة أنهم مجتمع حيّ متشابك ومتداخل مع غيره، ومواطنون كاملو الأهلية، لا يحتاجون إلى حماية)، وبدؤوا بصياغة نظرة سوداء استعلائية تعتبر السودان أرضهم، وأن هؤلاء «السودانيين» ليسوا سوى «غزاة عرب». أحد الأمثلة على هذا التوجه تمثّل في الكتلة السوداء، التي أسسها محمد آدم أدهم في عام ١٩٤٨م، وأطلقها في بلدات الخرطوم الثلاث[١٢٤]. كانت أهداف الكتلة تتمثل في تمثيل السود في السودان، والعناية بظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وهو الأمر الذي دفعها للتحالف مع حزب الأمة. وبهذه الطريقة، قامت بدعم الطبقة التقليدية، ذلك أن حزب الأمة مرتبط بتيار الأنصار المنتمين للحركة المهدوية؛ كما قامت بدعم سياسة الاستعمار في تأسيس مجلس تشريعي، والذي كان الاتحاديون العروبيون مقاطعين له[١٢٥]. كما قامت بدعم حزب الأمة في الانتخابات التشريعية لهذا المجلس، وحصلت بالمقابل على دعم سياسي ومالي، كانسحاب حزب الأمة من الدوائر التي فاز بها مرشحو الكتلة السوداء[١٢٦]. إنه من المهم أن نلاحظ أن دعم الكتلة السوداء لحزب الأمة كان من جهةٍ بسبب معارضتها للوحدة مع مصر؛ ولكن، من جهةٍ أخرى، كان بسبب معارضتها لعروبة الحزب الاتحادي الوطني. كما قام البريطانيون باستغلال تأكيد الكتلة السوداء على مسألة «السواد» من أجل تقديم

---

(١٢٤) سيكينجا، ص ١٦٨.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(١٢٦) كوريتا، علي عبد اللطيف وثورة ١٩٢٤: بحث في مصادر الثورة السودانية، ص ٥٧.

حزب الأمة باعتباره أكثر تمثيلاً وأصالة، وذلك بمقابل الحزب الاتحادي، إذ يصبح من الممكن شرعنة المجلس التشريعي وتثبيط خطاب الاتحاديين المستند على التعاون مع مصر والعرب. وبهذه الطريقة، سواء بقصد أم من دون قصد، باتت الكتلة تخدم المصالح البريطانية، خصوصاً أننا «نجد السلطات البريطانية تُوصف في مقال نُشر في مجلة «أفريقيا» بأنها حكومة ديمقراطية»[١٢٧].

أياً يكن من أمر، فإنه على الرغم من أن هذه المنظمة كانت «تساند النظام (الطائفي) في المجتمع الشمالي وتتعاون معه، وهي بدأت كرد فعل لواقع سيطرة (العرب) على السياسة الشمالية، لكنها انتهت، بعيداً عن التغلب على هذا الواقع، إلى المساهمة في إعادة إنتاج الأزمة التي يُفترض أنها تعارضها»[١٢٨]. ولهذا السبب جادلت الباحثة المتخصصة بالمشاركين السود في ثورة ١٩٢٤ بأن الفضاء السياسي الذي ظهرت فيه الكتلة السوداء في الأربعينيات الميلادية كان مختلفاً عن ذاك الذي ظهرت فيه جمعية اللواء الأبيض في العشرينيات، خصوصاً في تعريف الأشخاص لأنفسهم بأعراقهم. قد يجادل البعض أن هذا غير صحيح، وذلك بالإشارة إلى أن رئيس الكتلة السوداء زين العابدين عبد التمام كان عضواً في اللواء الأبيض وزميلاً لعلي عبد اللطيف، إلا أن من المهم ملاحظة أن علي العبد اللطيف لم يعرّف نفسه سياسياً كـ «أسود»؛ ففي «ادعاء المنظمة للسواد» قامت بتحويل «العِرْق ليصبح رصيداً سياسياً نافعاً... كما أنه من الصعب إنكار حقيقة أن هذه المنظمة قد شابها نوعٌ من النزوع العنصري (وإن كانت عنصرية المضطهدين ضد عنصرية الأقوياء المتميزين)».

---

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

ويمكن ملاحظة هذه العنصرية في منع الكتلة السوداء للشماليين من تسلّم أي منصب في اللجنة الإدارية والتنفيذية، إذ إن هذا الموقف يناقض ما قامت به جمعية اللواء الأبيض، والتي على الرغم من محاولات البريطانيين لجعلها مدافعة عن السود إلا أنها لم تتبنَّ أبداً قضية العنصرية السوداء كما فعلتها الكتلة السوداء[129].

وبينما كانت الكتلة السوداء تحظى بتأييد كبير بين من تم تصنيفهم «سوداً» واجهت بعض المعارضة من أولئك الذين عرّفوا أنفسهم عرقياً بـ «الليبراليين السود»، والذين تنظموا من أجل تمثيل السود، إلا أنهم لم يتبنوا موقفاً ممالئاً للسلطات التقليدية، فقد رفضوا دعم حزب الأمة. ومع ذلك، فإن شعبية الكتلة السوداء نما في جبال النوبة ودارفور وبين المهاجرين من أفريقيا الغربية والعبيد المحررين. وبشكل مشابه لأنشطة القوميين العرب، قامت بتشكيل أندية اجتماعية وأصدرت مجلة اسمها «أفريقيا»، كما قامت بتأسيس محلاتها الخاصة في الخرطوم لتكون قاعدتها المالية الخاصة. وعلى الرغم من أن مثل هذه المظاهر تمثّل نجاحاً لسياسة الاستعمار بدفع الناس نحو انتماءات ثنائية متعارضة، إلا أن المستعمرين لم يشجعوا مثل هذه النشاطات السياسية التي كانت تقوم بها الكتلة السوداء، وذلك أنهم «رفضوا التصريح لها كحزب سياسي»، وأغلقوا العديد من أنديتها، بحيث لا يُعاد فتحها إلا إذا كانت محصورةً بالأنشطة الاجتماعية. ونتيجة لهذه الإجراءات، إضافةً إلى المشاكل الإدارية والمالية، تم حلّ المنظمة[130].

إن خفوت شعبية هذه الحركة يعود في جانب منه إلى الفصل بين الشمال والجنوب، إذ إنّ (السود) الموجودين في الجنوب والغرب

---

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(١٣٠) سيكينجا، ص ١٧٠.

بدؤوا ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم مختلفين عن السود الموجودين في الشمال، مما يشير إلى دور التداخل بين صعود هوية السود مع صعود المناطقية. فمن بين الأمثلة على هذه المناطقية هو تأسيس الاتحاد العام لجبال النوبة، ومنظمة مثيلة له تأسست في دارفور في عام ١٩٥٤م من قِبل أعضاء سابقين في الكتلة السوداء. وتشير كوريتا إلى أن مؤسسي الكتلة السوداء لم يكونوا مختلفين عن الشماليين، فهم «مسلمون بالميلاد، ويفكرون ويكتبون ويتحدثون بالعربية... بل حتى مجلة «أفريقيا» كانت تُنشر بالعربية. يمكن أن نقول بشكل دقيق بأن المسافة بين الكتلة السوداء والمجتمع الجنوبي، خلال هذه الفترة، كانت مشابهة للمسافة بين الأحزاب السياسية في الشمال والمجتمع الجنوبي، فقد أصبح الادعاء بأن الكتلة السوداء أكثر سواداً من الأحزاب الشمالية الأخرى مجرد ادعاء أيديولوجي بشكل كبير... ولهذا فإن الفترة التي تلت حلها كجماعة عكست صراعاً حاداً بين (الشمال) و(الجنوب)»[١٣١]. وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت لحظةً مهمة، لأنها طوّرت فكرة «السود غير العرب»، أو «الأفارقة»، من دون الالتفات للمنطقة، كما أن انتهاءها يمثّل تحولاً لمعنى «السود»، بحيث صار يكتسي طابعاً إقليمياً (أي غير الشماليين)، وبهذا الشكل أصبح السود الموجودون في الشمال يُنظَر إليهم من قِبل الجنوبيين باعتبارهم «معرَّبين».

خاتمة: تداخل العروبة والأفرقة وتنافرهما

يكمن جزء من الصراع داخل عملية التأريخ السوداني في أثر التصورات والمجازات التي تبناها مؤرخو ومستشرقو الجهاز الإداري

(١٣١) كوريتا، علي عبد اللطيف وثورة ١٩٢٤: بحث في مصادر الثورة السودانية، ص ٥٨.

الاستعماري (الذي تمت مناقشته في القسم الأول) في الدراسات الأكاديمية والذاكرة السياسية والشعبية. إضافة إلى ذلك، يمكن ملاحظة اتجاهين في تأريخ السودان قاما بتغذية بعضهما البعض بطرائق إشكالية: الأول هو «الاستشراق الأسود» والفوقية الأفريقية التي اتسم بها بعض الكتّاب الأفريقيين، أما الثاني فهي السكوت التأريخي العربي ونزعات التعالي فيه. ولا يُقصد بالتوجه الأفريقي (أو التوجه العربي) الإشارة إلى حالة مواجهة بين الكتّاب العرب والكتّاب الأفريقيين، ذلك أن مثل هذه الحالة هي ما أحاول نقدها هنا؛ إن ما أقصده بهذه المصطلحات هو الانتماءات السياسية لهؤلاء الكتاب، خصوصاً أن هناك تداخلاً في كتابة المجموعتين.

الاتجاه الأول هو اتجاه المركزية الأفريقية، إذ اعتمد الكتّاب الأفارقة التابعون لهذا الاتجاه على اختزالات وتفسيرات استشراقية لثنائية «عرب - أفارقة» بشكل عام، وفي تحققها في تاريخ السودان بشكل خاص. سياسياً، يتمثل هذا الاتجاه في بعض الأمثلة المذكورة آنفاً، مثل الكتلة السوداء، وذلك ليس لأنها نادت بهوية سوداء (إذ إن هذا في حد ذاته من ناحية تأريخية ليس أمراً خاطئاً)، بل لأنها تبنّت توجهاً أفريقياً استعلائياً يضع نفسه نقيضاً لآخر شرير، وهو «العرب»، الذين يتم تصويرهم باعتبارهم أجانب يحملون سمات دائمة تتمثّل في الغزو وامتلاك العبيد والاضطهاد. أما الاتجاه الثاني، فقد تبنى هو أيضاً ثنائية «عرب - أفريقي» الاستعمارية في كتاباته، إذ وظفها من أجل تبيين هيام المكوّن الثاني بالأول، أو السكوت عن حالات التنمية غير المتساوية والنظام البنيوي المحابي لطرف من دون الآخر، وانعدام النقد الذاتي لعناصر الاستعلاء العرقي وما نتج عنه من تحيزات وإقصاء.

ولا يقتصر حضور هذين الاتجاهين في مجال التاريخ والأوساط

الأكاديمية، ذلك لأن إسقاطات الماضي تقوم بدورٍ رئيسٍ في الأوضاع السياسية؛ فعلى سبيل المثال، وفي حديثه عن الماضي، يؤكد الأستاذ سليم، عضو الوفد المصري إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن: «الوحدة بين مصر والسودان تكونت منذ فجر التاريخ، ولهذا فإن أي حديث عن إمبريالية مصرية في السودان يعتبر مجرد هراء». وجاء رد حزب الأمة على ذلك بأن «السودان كيان منفصل منذ فجر التاريخ، وأن فتوحات محمد علي للسودان لا تتعدى كونها غزواً إمبريالياً من أجل السعي للمال والقوى العاملة»[١٣٢].

الاتجاه التأريخي الأول: «الاستشراق الأسود» والفوقية الأفريقية

في حين تمحورت دراسة إدوارد سعيد عن الاستشراق على الدراسات التي تناولت ما سُمّي بـ «الشرق الأوسط» أو «الشرق»، فإن الاستشراق الأفريقي يعيد تشكيل مصطلح الاستشراق لتوظيفه في تحليل دراسات الاستعمار، خصوصاً الدراسات الأفريقية، نظراً لتأثير ذلك في الكتابات حول العلاقات العربية الأفريقية والعرب والإسلام. كان جورج لانج من أوائل الذين لاحظوا المجازات الاستشراقية في الأدب والكتابات الأفريقية[١٣٣]، في حين كان علي مزروعي أول من أطلق مصطلح «الاستشراق الأسود» على هذا الاتجاه، معرّفاً إياه بأنه «ولادة نموذج أسود جديد يجمع بين الشعور بالتفوق الثقافي مع التملك الأبوي والانتقائية الخفية»[١٣٤]. كان شيرمان جاكسون

(١٣٢) نقلًا عن مكتب السجلات العامة، FO / 371/80388.

(١٣٣) Bangura, Ahmed. «African and Black Orientalism» The Gale Group (2005).

(١٣٤) Mazrui, Ali A. «Black Orientalism? Further Reflections on 'Wonders of the African World'.» *The Black Scholar* 30, no. 1 (2000). p. 15.

أول من ادعى انتشار هذا الاستشراق بين علماء الشؤون الأفريقية في الدراسات الأمريكية كردة فعل على تعاظم العلاقة بين الإسلام والأمريكيين السود والعالم العربي. فعبر العديد من المواربات التاريخية والقولبة الأيديولوجية يقوم هؤلاء «المستشرقون السود بتشكيل العروبة والإسلام والعالم الإسلامي في قالبٍ يتسع لتصورات الأمريكيين السود وضغائنهم وتحيزاتهم والصعوبات التي تواجههم في مواجهة مشكلة العلاقات العرقية الأمريكية المستعصية»(١٣٥). ويرى جاكسون أنه «من خلال إبراز مجموعة من المخيلات والتصورات الذاتية، والامتعاظات، والصور النمطية التي هي نتاج لتجربة السود في أمريكا وإسقاطها على العالم الإسلامي»، و«من خلال إبراز العنصرية المزعومة للعالم الإسلامي... فإن الهدف هو النيل من استقامة العلاقة» والتداخل بين السود والإسلام وأفريقيا والعرب(١٣٦). كما انتقد جاكسون «القومية السوداء الاستشراقية»، أو المركزية الأفريقية، التي ترفض «أجنبية» الإسلام والعرب لأنها تتعارض مع ما تمت جوهرنته بوصفه ذاتاً أفريقية حقيقية»(١٣٧). أي أن الاستشراق الأسود لا يقتصر على تصوير الآخر العربي الشرير، بل يتجاوز ذلك إلى محاولة ضبط العِرْق الأسود وما يمثله، إذ يؤدي هذا الأمر إلى «تبني مفهوم وتعريف للسواد مطابق لما تم تعريفه ومأسسته في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية وعاداتها وتقاليدها القانونية، ويتم فرض هذا التعريف على المسلمين في شرق أفريقيا، ليصبح أي

---

(١٣٥) Marable, Manning, and Hisham Aidi. *Black Routes to Islam*. New York, NY: Palgrave Macmillan, 2009. pp. 41-43.

(١٣٦) Jackson, Sherman A. *Islam and the Blackamerican: Looking toward the Third Resurrection*. Oxford: Oxford University Press, 2005. p. 102.

(١٣٧) Marable and Aidi. *Black Routes to Islam*, pp. 41-43.

مسلم شرق أفريقي لا يتبنى هذا التعريف للسواد زنجياً كارهاً لذاته». ونتيجة لذلك، تتلاشى كل مساحة فاعلية للأفارقة الشرقيين في أن يقوموا «بأنفسهم بتشكيل تعريفهم الخاص بالسواد»، مما يدفع إلى «توتر يؤدي إلى إنتاج رسالة خفية، ولكن لا لبس فيها، فحواها: المسلمون الأفارقة لديهم نفور عميق وثابت تجاه السواد»، وذلك في مواجهة أي استحضار للعروبة، لأن «كل هذا يرتكز على تعميم عالمي خاطئ يساوي بين السواد الأمريكي والسواد العالمي»[١٣٨].

قام عدد من الباحثين بربط أطروحة جاكسون هذه بحالة السودان، إذ قالوا بأنه مع بداية وجود العبيد المسلمين في أمريكا في القرن الخامس عشر الميلادي تراكمت الجهود لتتحول في منتصف القرن التاسع عشر إلى «سياسات وخطابات تفصل بين العربي/ والأمازيغي المتطور عن الأفريقي، وكذلك فصل شمال أفريقيا «الشرق» عن أفريقيا السوداء «أفريقيا»... وذات الجهد بُذِل لفصل العرب عن الهوية الأفريقية، كما حدث في شرقنة و(نزع الطابع الزنجي) عن العبيد المسلمين [في الولايات المتحدة]، ويبدو ذلك جلياً في الخطابات المعاصرة حول شمال أفريقيا، بما في ذلك السودان، حيث يُوصف السود الناطقون بالعربية بالمستوطنين، أو السكان الغير أصليين»[١٣٩].

ولتوضيح هذا الاتجاه في كتابة التاريخ، سأستخدم مثالاً على تأريخ المستشرقين السود للسودان؛ ولعل أبرز مثال على ذلك هو كتاب جون آزومه (تراث العرب والإسلام في أفريقيا)، المنشور

---

(١٣٨) Jackson, *Islam and the Blackamerican: Looking toward the Third Resurrection*, p. 118.

(١٣٩) Marable and Aidi. *Black Routes to Islam*, p. 12.

عام ٢٠٠١م، والذي وُصِف بأنه كتابٌ منتمٍ لـ «دراسات المحافظين الجدد»، ذلك أنه كان متسقاً مع الحقبة الزمنية التي نُشِر فيها، أي حقبة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، والحرب على الإرهاب التي فَرضت على الأكاديميين تحديد موقفهم من التهديد الإسلامي القادم من «هناك» (أي من العالم العربي)، وذلك بالطريقة نفسها التي فرضت فيها الحربُ الباردة على الأكاديميين أن يتخذوا موقفاً[١٤٠]. فضمن إطار اختزالي مشبّع بالأوصاف والمجازات الاستشراقية يصوّر آزومه فترة ما بعد الاستعمار في السودان بأنها «حرب أهلية محتدمة بين شمال السودان المُهيمَن عليه إسلامياً وعربياً، والجنوبيين المسيحيين/ التقليديين»[١٤١]. وفي العديد من الحالات يتبنّى آزومه استراتيجيات الاستعمار اللغوية عن «رؤية السكان الأصليين» و«البيئة الأصلية» في مقابل أي أثر تاريخي للعرب والإسلام[١٤٢]. وعندما يحاول آزومه شرح السياسة السودانية فإنه يختزلها في قضية واحدة: أن «الإحساس بالمرارة والازدراء والامتعاض تجاه الإسلام بشكل عام، والعرب بشكل خاص، ظاهر في السودان وأجزاء أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهذا نتاج مباشر للاستعباد العربي والإسلامي». وعلاوةً على ذلك، يبذل آزومه جهوداً استثنائية لإبراز «الحركات الجهادية» والعبودية باعتبارهما ظواهر عربية خالصة و«متجذرة في التقاليد الإسلامية»، وبأنها ذات طبيعة دائمة في التاريخ والثقافة

---

(١٤٠) Bakari, Mohamed. *Review of The Legacy of Arab Islam in Africa: A Quest for Inter-Religious Dialogue*, by John Alembillah Azumah. Oxford: Journal of Islamic Studies 14, no. 3 (2003): 381-387. p. 382.

(١٤١) Azumah, John Alembillah. 2011. *The Legacy of ArabIslam in Africa: A Quest for Inter-religious Dialogue*. Oxford: Oneworld. p. 1.

(١٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

العربية والإسلامية[١٤٣]. وغالباً ما يتم تأطير الإسلام والعروبة على أنهما أسوأ من «تدخلات المملكة المسيحية في إثيوبيا والسلطات الاستعمارية» وذلك باعتبار أن التقليد الجهادي ظاهرة ممتدة على مستوى القارة، وواسعة النطاق»[١٤٤]. هذا الربط بين استعباد العرب للأفارقة والعروبة هو أمر مشكوك فيه اليوم، لأنه يفترض التكافؤ التاريخي والاستمرارية بناءً على تفسير عنصري واستشراقي. ولذلك، وكما أظهرت هذه الدراسة، فإن العروبة لم تتسم بطابع واحد مُستدام حتى في فتراتٍ قصيرةٍ متقاربة، مثل العشرينيات والثلاثينيات في السودان. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة عبارة عن بحث وجيز في هذه القضية، إلّا أنه، كما قال إدوارد سعيد، مثل هذه التصورات عن العرب والمسلمين تنبع من مسلَّمة أن «أي دراسة سياسية، تاريخية أو بحثية عن المسلمين يجب أن تبدأ وتنتهي من حقيقة أن المسلمين هم المسلمون»، وأن العرب هم العرب، بغض النظر عن اختلاف السياقات السياسية والتاريخية والاجتماعية[١٤٥].

الاتجاه التأريخي الثاني: سكوت العروبة

أول نقد عام للدراسات السودانية العربية يكمن في أن التعالي العربي الطبقي والعرقي لم يتم التعاطي معه بجدية، بل تمت تنحيته مقابل رواية سرديات وردية متفائلة. صحيح أنه لم يتم الدفاع عنها، إلا أنه قد تم السماح لها بالاستمرارية من خلال سلسلة من الصمت التأريخي. أحد الأمثلة على ذلك هو الموقف الصريح لسليمان

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

(١٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

(١٤٥) سعيد، ص ٣١٥.

كشة، والذي على الرغم من عدم تقبله ورفضه للجهود العابرة للطبقات التي قام بها عروبيّو العشرينيات، إلا أنه نشر عن حادثة الثورة كتباً في الستينيات الميلادية؛ ففي هذه الأعمال أبدى «تقديراً لعلي عبد اللطيف ورفاقه... مؤكداً على الصلات الوثيقة بينه وبين (البطل) علي عبد اللطيف، والذي عرفه شخصياً، وكان معتاداً على زيارته في منزله»[١٤٦]. أما المثال الآخر لهذا الصمت فهو محمد علي جادين، رئيس حزب البعث في السودان، في كتابه الذي نشره عام ٢٠١١ عن التيار القومي وحزب البعث في السودان، إذ رأى أن جمعية اللواء الأبيض وثورة ١٩٢٤ مثلتا واحدةً من ثلاث حركات قامت بتطوير الحركة الوطنية السودانية، بعد ذلك اختار السكوت عن النقاشات الداخلية حول الطبقات والتحيزات الاجتماعية، إذ لم يورد إلا الخلافات حول النضال العملي والعلني. بعد ذلك، ينتقل جادين بسهولة إلى وصف «جهود المتعلمين السودانيين في الجمعيات الأدبية والفكرية» ويدعي الاستمرار السلس للعروبة، إذ يصف العروبيين الذين جاؤوا بعد ١٩٢٤ بأنهم «حملة تراث حركة الإحياء العربي والإسلامي وتراث ١٩٢٤»، والذين ساهموا بتأسيس مؤتمر الخريجين في عام ١٩٣٨م[١٤٧]. ويُلاحَظ السكوت أيضاً على التعالي الاجتماعي التقليدي، والذي اتخذ نسقاً عنصرياً في بعض الأحيان؛ وصحيح أن هذا السكوت ليس مسؤولاً بشكل مباشر عن هذا الاستعلاء، إلا أن انعدام النقد الذاتي في بعض الأحيان (ولو جزئياً) يوضّح كيف قاد تفشي النُّسخ غير النقدية والعنصرية للعروبة

---

(١٤٦) فيزيديني، جواسيس وأسرار، ص ٦٤.

(١٤٧) جادين، محمد علي. ٢٠١١. صفحات من التاريخ: التيار القومي وحزب البعث في السودان. الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع. ص ١٠-١١.

إلى سياق «يمكن فيه للاغتصاب أن يتحول إلى سياسة وطنية من أجل تحديد روابط الدم»[١٤٨]، كما حدث في جبال النوبة.

هذا فيما يتعلق بالنقد الأول، أما بالنسبة للنقد العام الثاني للدراسات العروبية عن السودان، فإنه يتمحور حول جهود مواجهة المطالبة «بأصالة» الأفارقة، عن طريق التأكيد على «أصالة» العروبة في السودان، خصوصاً عروبة ما بعد ١٩٢٤. ويترتب على هذا التصور السكوت عن جوانب مهمة في التاريخ السوداني، مثل العلاقة السياسية بين المركز والأطراف، والإقصاء والامتيازات الاجتماعية، إضافة إلى الروابط بين الاستعمار والقومية العربية السودانية ما بعد عام ١٩٢٤، وكلها جوانب لم تُستكشَف بالشكل الكامل والمطلوب. ونتيجة لهذا السكوت، ستقوم السرديات العربية عن السودان باعتبار فرض التجانس الاجتماعي والفكري التدريجي وتطور المركزية داخل الدولة، التي اتسمت بها القومية العربية السودانية في مرحلة ما بعد ١٩٢٤م، بأنه الوضع «الطبيعي» أو «الأصيل» في كل السودان، من دون الأخذ بعين الاعتبار للمنعطفات التاريخية المهمة، مثل ثورة ١٩٢٤، وكيف أصبحت العروبة في السودان متركزةً في الشمال وساهمت في استمرار حالات الإقصاء الناجمة عن التغييرات البنيوية التي قام بها الاستعمار.

كان العديد من المؤرخين العرب الذين نشروا مذكراتهم، والتي تم الاعتماد عليها في العديد من الروايات التاريخية، ينتمون تحديداً «إلى تلك المجموعة من السودانيين التي عفت عنهم الحكومة البريطانية عند نهاية عام ١٩٢٤م». والعديد منهم حظي باهتمام كبير نظراً لأنهم سيتحولون للسياسيين المستقبليين للبلاد، مما زاد

(١٤٨) جونسون، ص ٩.

من تعقيد السعي نحو تأريخ عروبي شامل وعميق. وكنتيجة لذلك، «فإن أولئك الذين عرفتهم الحكومة (الاستعمارية) بأنهم (عرب)... لم يكونوا مسؤولين عن الانقسام الذي حدث في نفس هؤلاء النخبة بعد عام ١٩٢٤م، إلا أنهم فشلوا بالاعتراف بها [حتى في كتاباتهم التاريخية اللاحقة]. وهو الأمر الذي يجعل من الصعب جداً تحميلهم المسؤولية وتضميد الجروح التي تسببت بها هذه الخيانة غير الإرادية. ولعله لأجل هذا السبب قوبلت سرديات المؤرخين المدنيين بأنها لا تقول كل (الحقيقة)، أو باعتبارها ليست دقيقة، كما لو أن هذه المجموعة لم يكن لها الحق بأن تناقش عظمة حادثة لم يتحملوا أياً من تبعاتها الوخيمة [والتي ساهمت في استمرار صعودهم الاجتماعي واندماجهم في الفضاء السياسي]. لم تكن المشكلة في جودة الروايات، بل في المجموعة التي ترويها»[١٤٩]. وكما لاحظت فيزيديني: «وما يهم هنا هو ليس ما إذا كانت هذه الادعاءات صحيحة أو لا، بل ما تكشفه عنه من تصورات، إذ إنها تكشف عن قصة من التضامنات المشتتة والانقسامات المؤلمة، والتي لم يُقدَّم لها علاج... إن هذه القصص تمثل مجازات قوية للتشظي الاجتماعي والتضامن المفتت. ولكن، فوق ذلك كله، فهي تكشف عن كم هو صعب الحديث بشكل صريح عن الثقة المعدومة، حيث لم يكن هناك جناة فعليون، وذلك لأن النخبة العربية المدنية في عام ١٩٢٤م لم تطلب أبداً أن يتم مسامحتها عن مشاركتها في ثورة ١٩٢٤م، ومع ذلك، فقد كان (الضباط السود) هم الذين دفعوا الثمن غالياً، واستمروا في القيام بذلك لفترة طويلة بعد نهاية ثورة ١٩٢٤م»[١٥٠]. وبالمثل، فإن الوطنيين العرب في الثلاثينيات الميلادية لم يطلبوا أن

(١٤٩) فيزيديني، جواسيس وأسرار، ص ٨١.

(١٥٠) المصدر نفسه، ص ٨١.

يتم إخضاعهم للسياسة الجنوبية التي فرضها المستعمر، والتي أدت إلى تشكل رؤية قومية متجانسة، كما أنهم لم يطالبوا بامتيازات في التوظيف والتراتبية الاجتماعية التي تم إنشاؤها وتكوينها من قِبل الدولة الاستعمارية، والتي استمرت من خلال التركة البنيوية لدولة الاستعمار. ومع ذلك كان بإمكان هؤلاء تجاوز مثل هذه السلبية في أعمالهم الفكري ورفض التحالف مع الزعامات الدينية والقبلية، من هذا المنطلق كان صمتهم خياراً بحد ذاته.

خاتمة

إن ما أبرزه هذان الاتجاهان بين المؤرخين العرب والأفارقة هو تلك الحالة التي تحدث عنها إدوارد سعيد، والتي يقوم فيها المنحازون لمن هو خاضع للاستعمار بإدامة خطاب الاستشراق ومكوناته الرئيسة بوساطة ما ينتجونه من روايات تاريخية. تحالفت هذه الإدامة الإشكالية مع كل من التركة الاستعمارية، وحاضرٍ تختلط فيه المطامع الدولية بفشل الحكومة وإقصائها؛ وهذه العوامل مجتمعة قادت إلى حالة الانفصال في السودان، وليس كما يدعيه البعض بجعل كامل المسؤولية تقع على عاتق العرب والعروبيين وحدهم.

وحتى نستطيع الوقوف في وجه عملية «إدامة خطاب الاستشراق» هذه، فإن على المتأفرقين أن يدركوا مكونات التعالي والاستشراق في خطابهم ويصححوها، كما أن على العروبيين إدراك دورهم في تغذية ما يتصوره الفريق الأول عنهم بسبب التزامهم الصمت حيال الجوانب الإشكالية من التاريخ. إن تحمّل هذه المسؤولية لهو أمر ضروري، خصوصاً أن التاريخ مكوّنٌ رئيسٌ لفهمنا الحالي لما تعنيه الهوية والذات والأمة.

إن هذا الرصد التاريخي العروبي ينطلق من تحمّل هذه المسؤولية في محاولته تصحيح ما يوجد من أخطاء في السردية التاريخية العروبية. وقد قام بذلك عبر - أولاً - الاعتراف بوجود ميل طبقي استعلائي لدى مختلف الوطنيين العرب (خصوصاً بعد عام ١٩٢٤م)، وبتوضيح أثر توجهاتهم التحديثية على السياسات التي تبنوها عند وصولهم للسلطة بعد انتهاء الاستعمار. كما حاولت هذه الدراسة التشديد على الدور الذي قامت به التركة الاستعمارية ومحاباتها، والتي قامت بدورٍ في تشكيل الوطنية العربية السودانية منذ ثلاثينيات القرن العشرين. ثانياً، حاولت هذه الدراسة نقد النظرة التي تربط بين العروبة والعنصرية والإقصاء، وذلك عبر إبراز إمكانياتها الجامعة بالتركيز على ثورة ١٩٢٤م، والتي مثلت لحظة كانت فيها العروبة جامعة، وغير متمركزة على الدولة، ولا تتعارض مع الوحدة الاجتماعية.

المراجع

١- العربية

بابكر، بدر. مذكرات: تاريخ حياتي. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر.

جادين، محمد علي. ٢٠١١. صفحات من التاريخ: التيار القومي وحزب البعث في السودان. الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع.

حمد، خضر. ١٩٨٠. مذكرات خضر حمد: الحركة الوطنية: الاستقلال وما بعده. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر.

كوريتا، يوشيكو. ٢٠٠٤. علي عبد اللطيف وثورة ١٩٢٤: بحث في مصادر الثورة السودانية. القاهرة: مركز الدراسات السودانية.

عابدين، عبد المجيد. ١٩٥٣. تاريخ الثقافة العربية في السودان. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

علي، حيدر إبراهيم. الاتجاهات العروبية والقومية في الأحزاب الوطنية السودانية.

فيزيديني، إلينا. ٢٠٠٥. نحو هوية وطنية: جمعية اللواء الأبيض ونهضة القومية في السودان ١٩١٩-١٩٢٤. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر.

٢- الإنجليزية

Azumah, John Alembillah. 2011. *The Legacy of Arab-Islam in Africa: A Quest for Inter-religious Dialogue*. Oxford: Oneworld.

Bangura, Ahmed S. *Islam and the West African Novel: The Politics of Representation*. Boulder: L. Rienner, 2000.

Bakari, Mohamed. *Review of The Legacy of Arab-Islam in Africa: A Quest for Inter-Religious Dialogue*, by John Alembillah Azumah. Oxford: Journal of Islamic Studies 14, no. 3 (2003): 381-387.

Bangura, Ahmed. «African and Black Orientalism» The Gale Group (2005).

Bangura, Ahmed S. *Islam and the West African Novel: The Politics of Representation*. Boulder: L. Rienner, 2000.

Bassil, Noah R. *The Post-colonial State and Civil War in Sudan: The Origins of Conflict in Darfur*. London: I.B. Tauris, 2013.

Collier, Paul, and Nicholas Sambanis. *Understanding Civil War: Evidence and Analysis*. Washington, D.C.: World Bank, 2005.

Elnur, Ibrahim. *Contested Sudan: The Political Economy of War and Reconstruction*. London: Routledge, 2009.

Hale, S. «Locating Sudan Studies: A Context.» *Urban Anthology and Studies of Cultural Systems and World Economic Development* 38, no. 1 (2009): 1-32.

Jackson, Sherman A. *Islam and the Blackamerican: Looking toward the Third Resurrection*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Johnson, Douglas H. *The Root Causes of Sudan's Civil Wars*. Bloomington: Indiana University Press, 2011.

Johnson, Douglas H. «'The Sudan is sui generis': Past failures and future prospects in Sudanese History.» *Sudan Studies* (1997).

Kurita, Yoshiko. «The Role of 'Negroid but Detribalized' People in Modern Sudanese History.» Nilo-Ethiopian Studies 8, no. 9 (2003): 1-11.

Leonardi, Cherry. «South Sudanese Arabic and the Negotiation of the Local State, c. 1840-2011.» J. Afr. Hist. *The Journal of African*

History 54, no. 03 (2013): 351-72.

Lubin, Alex. *Geographies of Liberation: The Making of an Afro-Arab Political Imaginary*. University of North Carolina Press, 2014.

Marable, Manning, and Hisham Aidi. *Black Routes to Islam*. New York, NY: Palgrave Macmillan, 2009.

Mazrui, Ali A. «Black Orientalism? Further Reflections on 'Wonders of the African World'.» *The Black Scholar* 30, no. 1 (2000): 15-18.

Mazrui, Ali A. *Violence and Thought; Essays on Social Tensions in Africa*. New York: Humanities Press, 1969.

Mazrui, Ali A., and Seifudein Adem. *Euro-Jews and Afro-Arabs: The Great Semitic Divergence in World History*. Lanham, MD: University Press of America, 2008.

Niblock, Tim. *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985*. Albany: State University of New York Press, 1987.

O'Brien, Jay, and William Roseberry. *Golden Ages, Dark Ages: Imagining the past in Anthropology and History*. Berkeley: University of California Press, 1991.

Public Record Office, FO/371/80388

Ricoeur, Paul. *Memory, History, Forgetting*. Chicago: University of Chicago Press, 2004.

Said, Edward W. *Orientalism*. New York: Vintage Books, 1979.

Sharkey, Heather J. 2003. *Living with Colonialism: Nationalism and Culture in the Anglo-Egyptian Sudan*. Berkeley: University of California Press.

Sikainga, Ahmad Alawad. 2014. *Slaves into Workers: Emancipation and Labor in Colonial Sudan*. Austin: University of Texas Press.

Southall, Aidan, and De Soto Hermine G. *Culture and Contradiction: Dialectics of Wealth, Power, and Symbol*. San Francisco: Mellen Research University Press, 1992.

Spaulding, Jay, Carolyn Fluehr-Lobban, and Richard Lobban, Jr. *Sudan's Wars and Peace Agreements*. Newcastle upon Tyne: Cambridge Scholars, 2010.

Vezzadini, Elena. «Genealogies of Racial Relations: The Independence of South Sudan, Citizenship, and the Racial State in the Modern History of Sudan.» *Association of Concerned African Scholars Bulletin*, no. 86 (2011).

Vezzadini, Elena. «Identity, history and power in the historiography of Sudan: some thoughts on Holt and Daly's A History of Modern Sudan.» *Canadian Journal of African Studies* 46, no. 3 (2012), 439-451.

Vezzadini, Elena. «Setting the scene of the crime: the colonial archive, history, and racialisation of the 1924 revolution in Anglo-Egyptian Sudan.» *Canadian Journal of African Studies* 49, no. 1 (2015): 67-93.

Vezzadini, Elena. «Spies, Secrets, and a Story Waiting to Be (Re)Told: Memories of the 1924 Revolution and the Racialization of Sudanese History.» *Northeast African Studies* 13, no. 2 (2013): 53-92.

Vezzadini, Elena. «Nationalism by Telegrams: Political Writings and Anti-Colonial Resistance in Sudan, 1920-1924.» *The International Journal of African Historical Studies* 46, no. 1 (2013).

Wai, Dunstan M. *The Southern Sudan; the Problem of National Integration*. London: F. Cass, 1973.

الفصل الثاني

مقاربة للثورة العربية الكبرى

بدر الراشد(*)

مقدمة

اختلفت نظرةُ العرب إلى فاعليتهم السياسية تاريخياً، بين مؤمنين بأنه يمكن للعرب أن يكونوا فاعلين سياسيين بأي صورةٍ كانت، وبين من يسلب من العرب هذه الإمكانية، ويعتبرهم مجرد ألعوبة بيد الأمم من حولهم، من قبل ومن بعد. بصيغة أخرى، دائماً ما تم تحليل أحداث المنطقة من خلال منظورين: الأول لا يرى إلا مؤامرات على رقعة شطرنج، بيادقها العرب. والثاني يرى شعوباً عربية فاعلة ومؤثرة في الأحداث، بغض النظر عن مخرجات هذه الأحداث ومآلاتها. والتصادم بين هاتين الرؤيتين لفاعلية العرب

(*) كاتب وصحفي، عمل في عدد من الصحف المحلية والعربية، مثل الاقتصادية والرياض والحياة والعربي الجديد، وأعد وحرر كتاباً بعنوان الحداثة والنص والإصلاح الديني عن المركز الثقافي العربي، يحمل شهادة الماجستير في الإعلام من جامعة موري في الولايات المتحدة الأميركية.
البريد الإلكتروني: al_rashed5@hotmail.com
وحساب تويتر: @balrashed

التاريخية يصل قمته عند الأحداث الكبرى في تاريخهم، كما حدث قديماً في نكبة فلسطين، وما حدث لاحقاً مع الثورات العربية في ٢٠١١. إن الثورات بشكل خاص، نظراً لطبيعتها الغامضة والمفاجئة، ونظراً لتداخل الفاعلين فيها وتنوعهم وتعددهم، تُعتبر من أكثر اللحظات التي يصل فيها الصدام بين الرؤية التآمرية والأخرى المؤكدة على الفاعلية قمته. وسيركّز هذا الفصل على تقديم تحليلٍ نقدي للسرديات التاريخية التآمرية التي تم إنتاجها حول واحدة من الثورات الرئيسة في تاريخ العرب، وهي الثورة التي قاموا بها ضد الإمبراطورية العثمانية في عام ١٩١٦ بقيادة الشريف الحسين، أو ما يُسمى في الأدبيات التاريخية العربية بالثورة العربية الكبرى.

إن الحديث عن «عقلية تآمرية» عند العرب[١] لا يعني أن هذه الظاهرة - أي ظاهرة إنتاج السرديات التآمرية - خاصة بالعرب، بل هي ظاهرة متكررة تكاد لا تخلو منها أمة؛ فقبل سنوات نشرت كاثرين أولمستد كتابات بعنوان: «الأعداء الحقيقيون: نظريات المؤامرة والديمقراطية الأميركية من الحرب العالمية الأولى إلى أحداث ١١ سبتمبر»[٢] تحاول فيه تفسير تعاظم نظريات المؤامرة الأميركية التي تصوّر الحكومة الأميركية بأنها تتآمر على شعبها. كما لا يعني الحديث عن عقلية تآمرية عند العرب نفي وجود المؤامرات في التاريخ، إذ إن مجرد وجود أجهزة استخبارات تعمل في الخفاء لتحقيق مصالح الدول هو دليل كافٍ على أن هناك مؤامرات. إن الحديث هنا يتمحور على «عقلية تآمرية» باعتبارها ناتجاً من نواتج التعصب الديني والقومي

---

(١) هنا أستعير مصطلح سكّه الأستاذ خلدون النقيب في فصل عنونه بـ«العقلية التآمرية عند العرب» في كتابه في البدء كان الصراع، المنشور عن دار الساقي، ١٩٩٧: ص ١٧٧-١٩٦.

(٢) Olmsted, Kathryn S. *Real enemies: Conspiracy theories and American democracy, World War I to 9/11*. Oxford University Press, 2009.

في بعض صورها. يربط (خلدون النقيب) بين ما يثيره العرب من «انفعالات» عند الآخرين، ولاسيما الأوروبيين، وبين اعتقادهم بأنهم أمة مستهدفة من الأمم الأخرى، وعلاقة هذا بالتعصب، أن مضمر الفكر التآمري: أننا عظماء واستثنائيون، وكان لنا أن نحكم العالم لولا تآمر الأمم الأخرى ضدنا. يرى النقيب بأن ما يُعتبر انفعالية غربية تجاه العرب ساهم في إنتاج «العقلية التآمرية» لديهم. ويضع النقيب خصائص متعددة للعقلية التآمرية، يمكن تلخيصها كالتالي: التعصب القومي والديني، باعتبار أن الأمة العربية مميزة ومختارة، ولها رسالتها الدينية التي يحاول الجميع محاربتها. وأن هذه «المؤامرات» التي «تستهدف الأمة» تُصاغ في الخفاء بطبيعة الحال، من جهة مجهولة، وهدفها في النهاية «القضاء على العرب كأمة وحضارة». الأهم هنا ما يذكره النقيب عن كون هذه المؤامرة «سرية»، ومن ثَمَّ «لا سبيل إلى إثبات وجودها أو الوصول إلى حقيقتها»[٣]. فهي موجودة بالتأكيد، لكن لا نستطيع الإلمام بها، ومن ثَمَّ يكون نفيها أو إثباتها مرهوناً بما لا ندرك من وقائع. بهذا تصبح «نظرية المؤامرة» أقرب إلى الغيبيات، منها إلى الواقع الذي نستطيع النقاش حوله.

ولعلّ حدث الثورة العربيّة الكبرى من أكثر الأحداث في تاريخ العرب الحديث التي حاولت هذه العقلية المؤامراتية تفسيرها بشكل تآمري، بل لم يتم الاكتفاء باعتبار الثورة مؤامرة، بل تم اعتبار كل الفكرة القومية مؤامرة، وجسراً للاستعمار، كما كتب محمد الغزالي[٤]، وكما في كتابات مانع الجهني[٥]، ومحمد

---

(٣) النقيب، ص ١٧٧-١٧٨.

(٤) انظر على سبيل المثال كتاب محمد الغزالي، القومية العربية وأسطورة البعث العربي.

(٥) مانع بن حماد الجهنى - الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة.

فاروق الخالدي[٦]. هذه النظرة المؤامراتية لم تقتصر على العرب، بل حتى الباحثون غير العرب تبنوا رؤًى مشابهة؛ ففي دراسة لهما بعنوان «أسطورة في الصحراء، أو الثورة العربية الغير كبرى»[٧] يطرح المؤرخان الإسرائيليان افرايم كارش وايناري كارش سردية منتشرة وشائعة حول الثورة العربية الكبرى، باعتبارها مجرد اتفاق بين الشريف حسين بن علي، وبريطانيا، لمواجهة العثمانيين، وإتاحة المجال للشريف حسين لبناء إمبراطورية خاصة به، يتوارثها أبناؤه من بعده، وبأن فكرة الثورة صناعة بريطانية خالصة. بل يذهب المؤرخ البريطاني صلاحي سونيل إلى أبعد من هذا، في دراسة حملت عنوان «كيف خدع لورانس الهاشميين العرب لجعلهم يثورون ضد الإمبراطورية العثمانية»[٨]، باعتبار الشريف حسين تآمر مع البريطانيين من أجل «تدمير الخلافة بالتعاون مع قوًى مسيحية»، معتبراً أن الثورة العربية الكبرى لم تكن أكثر من «مؤامرة إنجليزية - هاشمية» لا تمثل العرب، ولم تكن بإراداتهم.

تقوم هذه السردية على ركيزتين أساسيتين، تتعلق الأولى بنفي وجود أي حراك قومي عربي، أو «يقظة عربية» قبل الحرب العالمية الأولى، ومن ثَمَّ - وهي الركيزة الثانية - نفي وجود أي نوايا ثورية عربية ضد العثمانيين خارج إطار المحادثات بين الشريف حسين والبريطانيين سنة ١٩١٤، ومن ثَمَّ التأكيد على أن الثورة العربية لم تكن سوى مؤامرة بين بريطانيا والشريف حسين. من أجل نفي وجود

---

(٦) محمد فاروق الخالدي، «المؤامرة الكبرى على بلاد الشام».

(٧) Karsh, Efraim, and Inari Karsh. «Myth in the desert, or not the Great Arab Revolt.» *Middle Eastern Studies* 33.2 (1997): 267-312.

(٨) How Colonel T. E. Lawrence Deceived The Hashemite Arabs To Revolt Against The Ottoman Empire.
<http://kjc-fs2.kjc.uni-heidelberg.de:8000/en/show_entry/38882>.

أي حراك قومي قبل ١٩١٤، حاولت هذه السردية التركيز على ما يُعتبر تحولاً في سياسات الشريف حسين نفسها، إذ تخلى عن الأيدلوجيا «العثمانية» وتبنى رؤية «عروبية»، كان يتخاطب باستخدامها مع الحركات القومية العربية، ومع الجانب العثماني والبريطاني، باعتباره ممثلاً للعرب أجمع. هذه الرؤية تتجاهل أن هذا التحول لا يعكس انتقالاً من أيدولوجيا عثمانية إلى قومية، بقدر ما يعكس تغيراً في أوضاع المنطقة السياسية. وإلا فأبناء الشريف حسين (فيصل وعبد الله) كانا ممثلين للعرب في مجلس «المبعوثان» العثماني، بما يعني أن البعد القومي لم يكن مغيباً تماماً عن الشريف حسين في «حقبته العثمانية»، إن صح وجود هذا التناقض بين «العثمانية» و«العروبة» كخيارات إيدلوجيا، لا سياسية، كما سيظهر معنا لاحقاً. إضافة إلى التركيز على الدور الشخصي الذي قام به الشريف حسين، والتأكيد على تناقضاته، وطموحاته بحيازة السلطة له ولأبنائه، لنفي وجود أي رغبة عربية في التحرر من العثمانيين، ونفي وجود أي دافع عربي للثورة على العثمانيين، ونفي وجود أي حراك قومي عربي قبل الحرب العالمية الأولى، في محاولة لربط الحركات القومية بالبريطانيين.

لنفي هذه السردية، يحاول هذا الفصل إثبات أمرين: وجود حراك قومي عروبي قبل الحرب العالمية بفترة طويلة، تمتد إلى منتصف القرن التاسع عشر. والأمر الآخر، إثبات أن العرب فكروا بالثورة ضد العثمانيين، وتشاوروا حولها، قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، بل الشريف حسين نفسه تجاهل دعوات القوميين العرب له بأن يثور منذ ١٩١٠، وقام لاحقاً، قبيل الحرب العالمية الثانية، بمفاتحة البريطانيين بالأمر، قبل الحرب. ومن هنا فهي ليست «مؤامرة بريطانية» بقدر ما كان استغلالاً بريطانياً لرغبة كامنة وقديمة عند العرب للخروج من العباءة التركية، تلاقت مع مصالح إنجليزية بحتة،

لمواجهة العثمانيين، بعد انحيازهم إلى ألمانيا في الحرب.

هذه الفصل ليس معنياً بالحديث عن أحداث الثورة العربية الكبرى وتفاصيلها، لكنه سيقف على الكيفية التي تناول فيها بعض المؤرخين هذه الثورة، أو تاريخ التاريخ إن صح الوصف. وقبل الشروع في ذلك، سأقدم ملخصاً عاماً لأهم أحداث الثورة الكبرى، وذلك بحسب أهميتها في النقاش حلو السرديات التآمرية حولها. أطلق الشريف حسين بن علي، حاكم مكة، طلقة الثورة الأولى ضد الحكم العثماني في الحجاز بداية يونيو/ حزيران ١٩١٦ [٩]، وقاد الثورة في البداية أبناء الشريف حسين، علي وعبد الله وفيصل، وكان مسرحها ابتداءً الحجاز، واستهدفت طرد القوات العثمانية منه، وتمت مساندة القوات العربية غير النظامية التي جندها الشريف حسين بقوات بريطانية، إضافة إلى قدوم مستشارين بريطانيين لمساعدة الشريف حسين في تنظيم جهوده العسكرية. الثورة جاءت - مبدئياً - في سياق الحرب العالمية الأولى، إذ ساند البريطانيون العرب، ضد العثمانيين، بعد انضمام العثمانيين إلى المعسكر الألماني في الحرب. وقد نجحت الثورة في طرد العثمانيين من الحجاز، وامتدت لتواجههم في الشام. ويمكن اعتبار سنة ١٩١٨ بمثابة نهاية للثورة، لكنها انتهت بشكل ممتاز بالنسبة للإنجليز، وحلفائهم الفرنسيين، والذين ضمنوا قناة السويس كمعبر لم يفلت من سيطرة البريطانيين طوال الحرب العالمية الأولى، في مقابل أن الثورة انتهت نهاية مأسويةً بالنسبة

---

(٩) هناك العديد من الكتب التي تناولت بالتفصيل أحداث الثورة العربية الكبرى، وما كتبته هنا مجرد تذكير للخطوط العريضة للثورة، ويمكن الرجوع من أجل المزيد من التفاصيل إلى كتاب الثورة العربية الكبرى لأمين سعيد، وكتاب يقظة العرب لجورج أنطونيوس، وكتاب الهاشميون من حكم الإمارة إلى تأسيس الممالك العربية لخالد السبول، وهو الأحدث والأكثر تبسيطاً.

للعرب، وذلك بتقاسم الأراضي العربية بين البريطانيين والفرنسيين وفق معاهدة سايكس - بيكو الشهيرة، والتي قبع العرب نتيجتها تحت الاستعمار الفرنسي والبريطاني لعقود، قبل بدء تحرر الأقطار العربية من الاستعمار الأوروبي ابتداء من خمسينيات القرن الماضي.

سأقسم المناقشة التالية إلى عدة أقسام، إذ سأبدأ بذكر أمثلة على قراءة الثورة العربية الكبرى كمؤامرة إنجليزية، بعد ذلك، سأقدّم العنصرين الرئيسين لتفكيك هذه الرؤية: إذ سيكون العنصر الأول هو توضيح أسبقية تشكّل الحركة القومية العربية على الحرب العالمية الأولى، وأنها نتاج سياق مختلف عنها، مرتبط بأسباب داخلية متعلقة بعلاقة العرب بالإمبراطورية العثمانية. أما العنصر الثاني، فسيوضح أسبقية رغبة القوميين العرب في الاستقلال عن العثمانيين على المحادثات الشريفية - البريطانية، إضافة إلى موقف القوميين العرب من الثورة، ثم تقديم نظرة تفصيلية عن علاقة الشريف حسين بالبريطانيين.

الحراك القومي قبل الحرب العالمية الأولى

ترتبط بدايات تشكّل الوعي القومي العربي[١٠] في الهلال الخصيب والجزيرة العربية بالعلاقة مع الإمبراطورية العثمانية وسياساتها في بعض سياقاتها. تأسست هذه الأخيرة في عام ١٢٩٩، وكان المسلمون (وغير المسلمين) من خلفيات عرقية وقومية

(١٠) إذ إن روافد الوعي القومي العربي متعددة، انظر على سبيل المثال دراسة محمد عابد الجابري الذي يحاول تقصي الروافد الخاصة بالوعي العروبي في المغرب العربي: «يقظة الوعي العروبي في المغرب العربي»، موجودة على موقعه الإلكتروني على الرابط:

<http://www.aljabriabed.net/4_yakadtwaay.pdf>

مختلفة، يحظون بمراتب متقدمة في السلطة الإمبراطورية. لكن منذ إعلان التنظيمات[11]، وبدايات التحوّل نحو ما يشبه الدولة الحديثة في المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، بدأ الأتراك يرون الإمبراطورية العثمانية بطريقة مختلفة، باعتبارها إمبراطورية تركية محضة، تهيمن على أقليات دينية وعرقية مختلفة لا تشاركهم الحكم. ومع دخول الإمبراطورية للعصر الحديث، وضمن سياق هذه السياسات، تشكلت القوميات - ابتداء باليونانية وانتهاء بالعربية - داخل الإمبراطورية، والتي بدأت تقدّم رؤى وأفكاراً لإعادة تنظيم العلاقة بين «الأمم» والإمبراطورية.

تختلف النظريات حول تشكل القومية، فبندكت أندرسون على سبيل المثال، وفي رؤية يتبناها عزمي بشارة، يعتبر أن القومية ظاهرة حديثة. أندرسن، وفي تنظيره للقومية بصورة عامة، يُنظّر لنشأتها بشكل مختلف عن الرؤية التي طرحها مؤرخون عرب، مثل عبد العزيز الدوري، والذي يرى أن «العروبة» كقومية ممتدة في التاريخ، لا ظاهرة جديدة نسبياً فرضتها الدولة الحديثة. لذا يطرح أدرسن فكرته بحذر، حول القوميات - عموماً - كجماعات متخيلة، لا ينفك تعريفها على أمرين رئيسين: «أدوات تخيلها»، و«حدود الجماعة»؛ إذ يعتبر الأمة «جماعة سياسية متخيلة، حيث يشمل التخيل أنها محددة وسيدة أصلاً». ومن هنا، فإن القومية تصبح جماعة متخيلة بأدوات حداثية، فتصبح أفكارٌ مثل السيادة وإرادة الأمة هي التي تضع حدود الجماعة، ومن ثم تؤثر بشكل رئيس في تعريف القومية. ولتجنب أي سوء فهم

(١١) «التنظيمات العثمانية» هي محاولة لتحديث الدولة العثمانية، قام بها السلطان عبد الحميد في القرن التاسع عشر، وكانت تهدف إلى قطع الطريق على الحركات الانفصالية في السلطنة، من خلال تنظيم شؤون الأقليات الدينية، وإجراء تعديلات على نظم الضرائب والتجنيد، إضافة إلى النظام القضائي.

في هذا السياق، فالمقصود بالتخيل ليس اعتبار الأمة غير موجودة، بل المقصود كما يضيف أندرسن أنها «متخيلة لأن أفراد أية أمة، بما فيهم أصغر الأمم، لن يمكنهم قط أن يعرفوا معظم نظرائهم، أو أن يلتقوهم، أو حتى يسمعوا بهم، مع أن صورة تشاركهم تعيش حية في ذهن كل واحد منهم».

هذا بما يتعلق بالقومية بشكل عام، أما فيما يتعلق بالقومية العربية بشكل خاص فهناك عدة نظريات حول الوعي القومي العربي الحديث؛ هناك من يراه مزيجاً بين التأثر بصعود القومية في أوروبا، والنهضة العلمية التي قادتها الإرساليات التبشيرية في لبنان، كجورج انطونيوس؛ بينما يراه آخرون، وهي رؤية أكثر تقليدية في تفسير ظهور القومية العربية، باعتباره وعي الأقليات غير المسلمة بالتهميش، والذي جعلها تدفع باتجاه العروبة، من أجل الاندماج في فضاء إسلامي واسع.

أما أكثر الأفكار إثارة في هذا السياق، فهي تلك التي لا ترى في القومية الحديثة إلا تطوراً لوعي عربي تاريخي، يعود إلى ما قبل الإسلام، كما في أطروحة المؤرخ عبد العزيز الدوري كما أشرت مسبقاً. ومن ثَمَّ - حسب هذه النظرة - فالحركة القومية الحديثة ليست نتيجة للنهضة العلمية التي خلقتها الإرساليات التبشيرية، ولا استجابة لصعود القوميات في أوروبا، ولا لصعود القومية الطورانية في الدولة العثمانية/ التركية، وإنما نتيجة تطور طبيعي، تمت تغذيته بهيمنة غير العرب على العرب، مما جعل العرب يقاومون هذه الهيمنة، من خلال تحول وعيهم القومي إلى نضالٍ تحرري. وهنا تصبح القومية طوراً آخر متقدماً من أطوار الوعي العروبي، لا خلقاً له. أبرز إشكاليات نظرة الدوري أنها قد تؤول إلى رؤية

عنصرية، ترى العرب على أنهم شعب له خصائص جوهرانية ثابتة على مرّ التاريخ، وهي رؤية لا تاريخية. وعلى الرغم من الاختلاف بين هذه النظريات، إلا أن ما تشترك في تأكيده معاً هو أن ظهور الوعي القومي العربي كان سابقاً على الحرب العالمية الأولى والثورة العربية الكبرى. والأهم في سياقنا، أن ظهور القومية لم يكن «عملية استخباراتية قادها البريطانيون لتفتيت الخلافة العثمانية»، كما يشاع أحياناً لمناوئي الأفكار القومية.

وكما أن ظهور القومية العربية سابق على الثورة، فكذلك المطالبة بالاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية كان سابقاً عليها[١٢]، ذلك أن المطالع لكتب التاريخ التي تناولت الحدث سيجد أن هناك رؤية سائدة لدى المؤرخين العرب الذين كتبوا عن الثورة العربية الكبرى، أمثال أمين سعيد، وجورج انطونيوس، وعبد العزيز الدوري، وآخرين، مفادها أن أفكار استقلال العرب ضمن أو عن الإمبراطورية العثمانية كانت قديمة وحاضرة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بعقود طويلة، إلى منتصف القرن التاسع عشر تقريباً[١٣]. ويمكن تقسيم أطوار هذه الرغبة في الاستقلال إلى طورين، ففي الطور الأول بدأ القوميون نشاطهم كرد فعل مباشر للتغيرات في الباب العالي،

---

(١٢) أقدم الجمعيات القومية العربية تأسست في ١٨٤٧، وهي «الجمعية العلمية السورية»، أما الجمعيات التي تأسست إثر السياسات القومية الطورانية فكان أبرزها المنتدى الأدبي ١٩٠٩، والجمعية القحطانية ١٩٠٩، وجمعية العربية الفتاة ١٩١١، ولاحقاً جمعية العهد المنبثقة عن الجمعية القحطانية، وهي تنظيم للضباط القوميين في الجيش العثماني، وأسسه عزيز المصري في ١٩١٤.

(١٣) تعد «الجمعية السورية الفتاة» من أوائل الجمعيات التي حملت مطالب باستقلال العرب، وقد أنشئت سنة ١٨٥٧، وكان أهم بنود برنامجها منح سورية وجبل لبنان الاستقلال. انظر جورج أنطونيوس يقظة العرب.

وسياسات التتريك، والتي زادت مع صعود الوطنيين الأتراك، خاصة أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، المنبثقة عن حركة تركيا الفتاة. كما أن هذه الدعوات كانت تتراوح بين الدعوة إلى حظوة أكبر للعرب في الباب العالي، أو تقاسم للسلطة في القسطنطينية وتحول الإمبراطورية العثمانية إلى إمبراطورية ثنائية القومية، تقوم على حكم الترك والعرب، على غرار إمبراطورية النمسا والمجر(١٤). نلاحظ أن التوجه الغالب على القوميين في هذا الطور هو التوجه الإصلاحي، إلا أن ردة فعل العثمانيين، من سياسات التتريك، وطردٍ للعرب من الوظائف الرسمية في الإمبراطورية، والتأكيد على اللغة التركية كلغة رسمية للمحاكم والمكاتب الحكومية، وإرسال الجنود العرب للقتال في مناطق بعيدة في الإمبراطورية؛ جعلت خيار الإصلاح ممتنعاً، إذ تأكد هذا الأمر بشكل قطعي عندما قام جمال باشا(١٥)، في أغسطس/ آب ١٩١٥، بإعدام مجموعة كبيرة من القيادات العربية في بلاد الشام، المناهضين للعثمانيين، قوميين وغير قوميين. وشملت أولى الإعدامات عبد الحميد الزهراوي، وشكري العسلي، وعلي النشاشيبي، والعقيد أمين لطفي الحافظ، وآخرين؛ بعضهم منتظمون في الجمعيات القومية السرية، وآخرون كانوا مثقفين ووجهاء عرب. واستمر جمال باشا - والذي يُلقَّب بـ «السفاح» في الأدبيات العربية - بإعدام زعماء الشام على دفعات، كما قام باستبدال الضباط القوميين العرب بأتراك، ونقلهم إلى الأناضول، بسبب شكوكه في ولائهم.

بعد انسداد أفق الإصلاح من داخل الإمبراطورية العثمانية، بدأ

---

(١٤) هذه الرؤية تبنتها الجمعية القحطانية، وكان عزيز المصري مؤمناً بها.

(١٥) القائد العسكري لسورية الذي عاصر الثورة العربية الكبرى، وأحد مؤسسي جمعية «تركيا الفتاة».

الطور الثاني، والذي تمثّل في خيار الثورة والانفصال عن العثمانيين، وطرح فكرة استقلال دولة عربية «مشرقية» تحت حكم الشريف حسين، تشمل العراق والشام وجزيرة العرب، سواء كان على شكل حكم إداري مستقل، أم باستقلال كامل. وكل هذه الأفكار تقريباً تم تبادلها منذ ١٩٠٩، أي قبل سنوات طوال من اندلاع الحرب العالمية الأولى، ودخول البريطانيين على الخط، وتأسست لها الجمعيات القومية السرية، كالجمعية القحطانية، وغيرها. وهذا يعني أن سياسات «تركيا الفتاة»[١٦] لم تتسبب بتشكّل القومية العربية (فهذه تشكلت مثلها مثل غيرها من القوميات مع دخول الإمبراطورية للعصر الحديث، أي أنها نتيجة عوامل ثقافية وسياسية واقتصادية أعمق) بقدر ما دفعت القوميين إلى تبني خيار الانفصال، لاسيما في الشام والعراق.

لكن هذا الوعي لم يُنتِج قدرةً على حشد الناس لقضية التحرر الوطني العربية، لذا تم تعويضه بالتعلق بالشريف حسين، كرجل ذي حظوة، يستطيع أن يقود حراك العرب التحرري ضد الأتراك، أو بكلمات أخرى: يحاربون تحت قيادته، وإن كانوا يشكّون في نواياه؛ ومن هذا إرسال طالب النقيب - وهو رئيس الجمعية الإصلاحية في البصرة - يحثه على الثورة ضد العثمانيين في ١٩١٣، الطلب الذي كان موقَّعاً من ٣٥ نائباً في مجلس (المبعوثان)[١٧] العثماني.

موقف القوميون العرب من الثورة

لموقف القوميين العرب تعقيداته، فهم من ناحية يرغبون في استثمار أفكارهم القومية والسخط الشعبي على العثمانيين، لصياغة

---

(١٦) الحركة الأم التي انبثقت عنها «جمعية الاتحاد والترقي» لاحقاً.

(١٧) البرلمان العثماني المنتخب، والذي يعد من نتائج إصلاحات السلطان عبد الحميد، وانعقد أول مرة سنة ١٨٧٧.

حركة تحرر من الهيمنة العثمانية/ التركية، ومن ناحية أخرى هم يستشعرون ضعفهم، فكانوا لا يريدون أن ينحازوا بشكل كامل إلى البريطانيين، فكانت فكرتهم: لو كان القتال مع الأتراك سيمنح العرب استقلالهم، فليكن، ولو كان التحالف مع الإنجليز أو الألمان أو أي قوى أخرى يحقق الهدف نفسه، فليكن.

وتظهر هذه الفكرة جلية في قرار «اللجنة العليا لجمعية العربية الفتاة»، إحدى الحركات القومية التي كانت على اتصال مباشر مع فيصل بن الحسين، إذ نص قرارها على التالي: «نتيجة لاشتراك تركية في الحرب أصبح مصير الولايات العربية في الدولة العثمانية معرضاً لمخاطر شديدة، ويجب بذل جميع الجهود لضمان حريتها واستقلالها. كما تقرر أنه إذا تحقق أن للدول الأوروبية مطامع في هذه البلاد، فإن الجمعية ملزمة بأن تعمل إلى جانب تركية لكي تقاوم التدخل الأجنبي مهما تكن صورته»[١٨].

كان الشريف حسين حليفاً مناسباً للقوميين، لما يحمله من بُعدٍ رمزي بالنسبة للعرب، وما يمثله من سلطة، إضافة إلى أن طموحاتهم بالتحرر من الهيمنة العثمانية تلاقي شيئاً في نفسه، يتشخص في رغبته هو نفسه في الحكم، وتوسيع سلطاته لتشمل أراضي عربية أوسع، أو دولة عربية مشرقية.

حاول القوميون التفاهم مع الأتراك بطرائق مختلفة، بدءاً من التفاوض على زيادة تمثيل العرب في الباب العالي، مروراً بالدعوة إلى «اللامركزية» وأن يتمتع العرب بسلطانٍ أكبر على أراضيهم، وليس انتهاءً بطرح فكرة الإمبراطورية ثنائية القومية -

(١٨) أنطونيوس، يقظة العرب.

التركية العربية - على غرار النمسا والمجر. وعند فشل كل هذه المحاولات، وتنامي السخط على الترك، وزيادة تجنيد العرب، وتسهيل سكة حديد الحجاز لتواصل العرب مع بعضهم، مما ساهم في نقل الأفكار القومية إلى الحجاز[١٩]، وإحكام «جمعية الاتحاد والترقي» هيمنتها في الباب العالي؛ يئس القوميون العرب من إصلاح السلطة العثمانية والتشارك معها، فبدأ التواصل القومي مع الحجاز، الشريف حسين، لتباحث في أمر الثورة مجدداً، بشكل أكثر جدية، بعد خطوات العثمانيين القمعية في ١٩١٥.

ولم يكن القوميون وحدهم من حاول التفاهم مع الأتراك في بداية الأمر، فالشريف حسين حاول هذا حتى اللحظة الأخيرة، عندما أرسل إلى الصدر الأعظم (رئيس الوزراء في الدولة العثمانية) ووزير الحربية أنور باشا، مطالب ثلاثةً لإعلان الجهاد والقتال إلى جانب العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، تضمنت: الإفراج عن السجناء السياسيين في سورية، ومنح سورية والعراق حكماً مركزياً، والموافقة على إعطاء الحجاز وضعاً استثنائياً عن بقية الولايات العثمانية، باستقلال وسلطة أكبر للشريف، وأن يرث أبناء الشريف حسين من بعده الحكم فيه. ورفضت السلطات العثمانية هذه المطالب.

كان القوميون مستحضرين للتاريخ الاستعماري الأوروبي[٢٠] - وإن لم ينفع هذا في نهاية المطاف - لذا كان بعضهم يميل إلى استمرار محاولات الاستقلال عن طريق التفاهم مع الباب العالي، لا بدعم الأوروبيين. ولذا وضع القوميون عدة شروط أوصلها الشريف حسين إلى البريطانيين ليوافق العرب على الانضمام إلى المعسكر

---

(١٩) المرجع السابق.

(٢٠) أنطونيوس، يقظة العرب.

الإنجليزي في مواجهة العثمانيين والألمان.

وقد تضمنت شروط القوميين العرب لدعم البريطانيين، أو ما عُرف لاحقا بـ «بروتوكول دمشق»، والتي تلقاها فيصل، ابن الشريف حسين، في دمشق، وسلمها إلى والده، ما يلي: استقلال الدول العربية، وتأسيس دولة عربية مشرقية يحكمها الشريف حسين، وإلغاء الامتيازات التي مُنحت للأجانب، وعقد اتفاقية دفاع مشتركة مع الإنجليز، وإعطاء بريطانيا أولوية في أي مشاريع اقتصادية قادمة[٢١].

كانت أبرز مشاكل الشريف حسين، والقوميين العرب هنا، أنهم لم يكونوا يملكون خطة بديلة، في حال نكث الإنجليز بوعودهم، وهذا ما كان؛ فلم يكن هناك أي شيء يستطيع أن يجبر بريطانيا على الإيفاء بوعودها للعرب، وهم لا قوة لهم، بل رأت فيهم مجرد أدوات استخدمتهم ضد العثمانيين.

الشريف حسين والثورة

من الصعب تبسيط موقف الشريف حسين، كقائد للثورة العربية الكبرى، باعتباره مجرد خضوع لرغبة إنجليزية بمواجهة العثمانيين، وتفكيك إمبراطوريتهم. وهنا يأتي الشريف حسين لأنه الحلقة الأهم في السردية التي ترى الثورة العربية مجرد مؤامرة، وباعتبار الشريف حسين القائد الذي التف العرب حوله في ثورتهم، سواء أكانوا قوميين، أم مقاتلين من البادية، مؤمنين بالفكرة، أم جاؤوا لأن الشريف كان يدفع لهم المال.

الوقائع التاريخية تثبت أن الأمور سارت بشكل معكوس تماماً،

---

(٢١) أمين سعيد، تاريخ الثورة العربية الكبرى.

عن السردية القائلة بأن الثورة كانت مخططاً بريطانياً؛ فهناك مطالبات عربية للشريف حسين بالثورة على العثمانيين مبكراً، قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، وبعد تنامي نفوذ حركة «الاتحاد والترقي» في الباب العالي، ولكن الشريف حسين رفض. كانت هناك رسائل طالب النقيب للشريف في ١٩١٣، كما أسلفت، كما أن القوميين تواصلوا مع الشريف حسين قبل الثورة، بشكل مستقل عن علاقة الشريف مع البريطانيين؛ فقد بعثت قوميون عرب، وضباط عرب في الجيش التركي، فوزي البكري، ليتحدث باسمهم، ويدعو الشريف إلى الثورة ضد الأتراك، بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، في بدايات ١٩١٥.

حاول الشريف حسين الاتصال بالبريطانيين، يسألهم عن موقفهم إن كانوا سيقومون بدعمه حال ثورته على العثمانيين، قبل الحرب العالمية الأولى، ولكن البريطانيين رفضوا دعمه بشكل واضح وصريح، باعتبارهم لا يرغبون في التدخل في الشؤون الداخلية للإمبراطورية العثمانية[٢٢]. ومن ثَمَّ، فالعرض البريطاني لدعم الشريف حسين في الثورة جاء نتيجة لمتغير اندلاع الحرب العالمية الأولى بالنسبة لهم، ودخول العثمانيين كحلفاء للألمان، ولأن الشريف كان قد باح لهم بنزوعه الانفصالي في الحجاز قبل الحرب العالمية الأولى، عن طريق ابنه عبد الله.

المراسلات الجدية بين الشريف حسين والبريطانيين، أو ما يُعرف بمراسلات الشريف - مكماهون، جاءت متأخرة نسبياً، بعد أن تأكد

(٢٢) حدث هذا في لقاء عبد الله بن الحسين مع كيتشنر عند الخديوي عباس في مصر، قال عبد الله لكيتشينر: «إذا رأى (الشريف حسين) أن الدفاع من منفعة الوطن المقدس فهل تساعدون الأمير في دفاعه أنتم؟» فأجاب (كيتشينر): «إن بيننا وبين تركيا صداقة تقليدية لا تبيح لنا التدخل في شؤونها الداخلية». الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين.

انضمام العثمانيين إلى المعسكر الألماني في الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤، إذ لم تبدأ المباحثات الجادة إلا ابتداءً من يوليو ١٩١٥، حين تبادل الشريف حسين مع هنري مكماهون رسائل اعتُبرت بمثابة الاتفاق الأساسي بين العرب والبريطانيين للتفاهم على الثورة ضد العثمانيين، وما بعدها.

الشريف حسين شخصية معقدة، ويمكن تلمّس هذا في الشهادات التي كُتبت عنه، من ابنه الذي انتقد مزاجه آخر أيامه، إلى جورج انطونيوس، والذي تغنى بحكمته وعدالته، وحتى المؤرخ الحجازي حسين علي ناصيف، والذي انتقده بشدة، مروراً بتصرفاته نفسه، وإعلان نفسه «خليفة للمسلمين» بعد نهاية الخلافة العثمانية، الأمر الذي كان دراميا، وانتهى بنهاية محبطة، تمثلت في نفيه حتى عن الدول التي يحكمها أبناؤه «الأردن والعراق»، ليُنفى إلى قبرص، حتى قبيل وفاته.

هناك عوامل مختلفة دفعت الشريف حسين لإعلان الثورة، أولها ضعف الإمبراطورية العثمانية، والتي كانت تُسمى آنذاك برجل أوروبا المريض، فمن الواضح أنها الطرف الخاسر في الحرب، وكان الشريف يرغب في الانحياز للجانب الأقوى في الحرب العالمية لئلا يفقد مركزه. إضافة إلى عداء حركة الاتحاد والترقي للشريف شخصياً، واكتشافه مخطط عزله عن حكم مكة، وتعيين الشريف علي حيدر نيابة عنه، والتصرفات الفجة لوهيب بك، القائد العثماني في الحجاز. في الوقت نفسه، واجه الحجاز صعوبات اقتصادية لا يمكن تجاهلها، بسبب توقف الحجاج عن زيارة مكة، وسيطرة الإنجليز على البحر الأحمر، مما جعل الحجاز واقعاً تحت حصار فعلي. كما أن الشريف يتحدث عن «ثورة الإدريسي» في عسير، ورؤيته للوحشية التي تعامل فيها الأتراك مع العرب، باعتبارها أثرت في موقفه من الإمبراطورية

العثمانية، على الرغم من أن تلك الحملة ضد الإدريسي كانت بقيادته. ما هو قطعي بالنسبة للشريف حسين في سياقنا هذا هو أن الشريف كان يفكر بمستقبله، ومستقبل أولاده، بشكل فاق أي شيء آخر.

على سبيل الخاتمة

من الصعب اتخاذ أحكام قطعية وجاهزة إزاء التاريخ، والحاضر؛ لا توجد أحكام من قبل الشر المطلق، أو الخير المطلق؛ فدائماً ما تداخلت عوامل كثيرة في رؤيتنا للحدث، وفهمنا لسياقاتها من جهة، وعوامل أكثر، وأشد غموضاً وتعقيداً، ساهمت في صياغة الأحداث نفسها، يصعب تفكيكها في وقتها، وهذه الصعوبة تتضاعف عندما يصبح الحدث منتهياً، وتتضاعف أكثر، عندما ينتهي سياق الأحداث إلى ما لا نرغب فيه.

رفض السردية القائمة بأن الثورة العربية محض مؤامرة بريطانية، ليس من أجل تبرئة التاريخ العربي من عار، أو الدفاع عن ثورة، كانت مآلاتها مأسويةً بالعموم، وليس إنكاراً لوجود دور كبير لبريطانيا في الثورة، ولاسيما جوانبها التنفيذية لاحقاً؛ لكنه يأتي لرد الاعتبار إلى العرب أنفسهم، باعتبار رغباتهم في التحرر نابعة من دواخلهم، وإن لم يتمكنوا من نيل ما يريدون في النهاية.

يتكرر اليوم الأمر ثانية، مع ثورات الربيع العربي، وتكرار الحديث عن هذه الثورات المجيدة باعتبارها مؤامرة خارجية هنا أو هناك، فهي ثورات عربية محضة، لها أسبابها الموضوعية، وجاءت بشعارات حقيقية، تمثلت بالديمقراطية والحرية، خصوصاً في البدايات الثورية الأولى، وكونها أجهضت هنا أو هناك، أو تحولت إلى حروب دموية هنا أو هناك، لا ينفي أصلها، الذي سيلهم أجيالاً عربية أخرى، ستراودها أحلام التحرر والاستقلال حتى تناله.

المراجع

١- العربية

خالد السبول، **الهاشميون: من حكم الإمارة العثمانية إلى تأسيس الممالك العربية**، الأهلية للنشر والتوزيع، عام ٢٠١٠.

الملك عبد الله بن الحسين، **من تاريخ الأردن: الآثار الكاملة**، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٩.

حسين بن محمد ناصيف، **ماضي الحجاز وحاضره**، التنوير للطباعة والنشر.

جورج أنطونيوس، **يقظة العرب**، دار العلم للملايين.

أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، دار رسلان.

خلدون النقيب، **في البدء كان الصراع**، دار الساقي.

بندكت أندرسون، **الجماعات المتخيلة**.

محمد الغزالي، **القومية العربية وأسطورة البعث العربي**، نهضة مصر.

مانع بن حماد الجهني، **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**، دار الندوة للنشر.

محمد فاروق الخالدي، **المؤامرة الكبرى على بلاد الشام**، دار الراوي، ٢٠٠٠م.

محمد عابد الجابري، **المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية... الحداثة والتنمية**، مؤسسة بنشرة، الدار البيضاء، ١٩٨٨م.

عبد العزيز الدوري، الجذور التاريخية للقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية.

٢- الإنجليزية

Olmsted, Kathryn S. *Real enemies: Conspiracy theories and American democracy, World War I to 9/11*. Oxford University Press, 2009.

Karsh, Efraim, and Inari Karsh. «Myth in the desert, or not the Great Arab Revolt.» *Middle Eastern Studies* 33.2 (1997): 267-312.

Dawn, C. Ernest. «The Amir of Mecca Al-Ḥusayn Ibn-'Ali and the Origin of the Arab Revolt.» *Proceedings of the American Philosophical Society*, February 1960, 11-34.

Wilson, Mary C. «The Hashemites, the Arab Revolt, and Arab Nationalism.» In *The Origins of Arab Nationalism*, edited by Rashid Khalidi, New York: Columbia University Press, 1991. 204-22.

القسم الثاني

عروبة الهامش المكاني

الفصل الثالث

السياقات المحليّة للعروبة والديمقراطية في المملكة العربيّة السعوديّة

سلطان العامر(*)

ربَّاهُ!
هل من حكمةٍ أخفيتها
فخلقتَ للقيد العبيدْ
وظهورهم للسوط يلهبها
إذا قالوا: نُريدْ!
للشاعر السعودي
عبد الرحمن المنصور في قصيدته
(آنّات لاجئ)، وجّهها للفلسطينيين.

(*) طالب دكتوراه في العلوم السياسية في جامعة جورج واشنطن، شارك في تأليف كتاب «في معنى العروبة» الصادر عن المركز الثقافي العربي، وكذلك في كتاب «الجابري: دراسات متباينة» الصادر عن دار جداول. كتب مقالة أسبوعية في عدد من الصحف مثل عكاظ والحياة والعربي الجديد.
البريد الإلكتروني: sultaan.alamer@gmail.com
وحساب تويتر: @sultaan_1

في يوم الجمعة ٢٣ من شهر ديسمبر من عام ١٩٦٠م أصدر الملك سعود (١٩٥٣-١٩٦٤م) مجموعةً من المراسيم الملكية: الأول، ورقمه (٣٥)، يقضي بقبول استقالة ولي عهده فيصل من رئاسة مجلس الوزراء وكافة مَن في هذا المجلس من وزراء؛ أما الثاني، ورقمه (٣٦)، فيقضي بتسلمه هو شخصياً رئاسة مجلس الوزراء؛ وأخيراً، المرسوم رقم (٣٧)، والذي أعلن فيه عن تشكيل حكومةٍ جديدةٍ بحقائب وزارية أكثر ووزراء جدد. في اليوم التالي، أي في يوم السبت ٢٤ ديسمبر من عام ١٩٦٠م، ألقى الشاب ناصر المنقور - الذي لم يكمل الثلاثين من عمره، والذي تسلّم للتوّ حقيبته الوزارية الجديدة، التي كان مسماها وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء - البيانَ الافتتاحي لمجلس الوزراء الجديد يستعرض فيه سياسات هذه الحكومة القادمة؛ إذ قال بعد التأكيد على «أن الدعامة الأولى التي يقوم عليها كياننا هي تمسكنا بتعاليم ديننا الحنيف وسنة نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم وعروبتنا المجيدة» إن مجلس الوزراء هذا سيسعى لوضع «نظام أساسي للحكم يحدد اختصاصات الجماعات والأفراد، مبيناً حقوقهم وواجباتهم...»، كما أنه سيُعنى بحال الإذاعة والصحافة بحيث «سيكون للصحافة حريتها في حدود النظام»، وسيقوم «بإصدار نظام المقاطعات تسهيلاً لإدارة دقّة الحكم وتحقيقاً للامركزية»؛ أما في السياسة الخارجية، فإن المملكة ستبذل «جميع الجهود لاسترداد إخواننا عرب فلسطين والجزائر وعمان والجنوب العربي حقوقهم المسلوبة»[1]. بمعنًى

---

(١) يمكن الاطلاع على هذه المراسيم والبيانات في موقع الملك سعود الذي تشرف عليه مؤسسة الملك سعود على الشبكة العنكبوتية:
<http://www.kingsaud.org/ar/home>
(آخر دخول ١٥ ديسمبر ٢٠١٥م). وكذلك على أعداد صحيفة أم القرى في التواريخ من ٢٣-٣٠ ديسمبر، ١٩٦٠م.

آخر، وعدت هذه الحكومة بالتالي: كتابة دستور (أو نظام أساسي للحكم)، والتخلي عن المركزيّة في الحكم، وحماية الحريات الإعلامية والصحفية، ومناصرة قضايا الأمة العربيّة والسعي نحو استرداد حقوق شعوبها.

شرعت هذه الحكومة بكتابة دستورٍ للبلاد[٢]، وفيه برلمان يعيّن ثلث أعضائه، في حين ينتخب الثلثين الآخرين بصلاحياتٍ تشريعيةٍ ورقابية، وفصل بين مؤسسة الملك ورئاسة الوزراء، وفصل بين السلطات الثلاث، ومجالس للمناطق، ومجالس بلدية منتخبة (هذه كانت موجودة منذ عام ١٩٥٤م). وعلى الرغم من أن مشروع الدستور والإصلاحات السياسية هذه لم تتحقق، وعلى الرغم من أن عمر هذه الحكومة كان قصيراً (٢٢ شهراً فقط)، إلا أنها تركت وراءها إرثاً مؤسساتياً واجتماعياً مهماً يُعتبر البداية الأولى للمشاريع التنموية في السعودية؛ ففيها تأسست وزاراتُ النفط والعمل والصحة، وخلالها أُلغي الرقّ[٣]، والنخبة الوزارية التي أدارتها كانت هي التي ساعدت على تشكيل منظمة الدول المصدِّرة للنفط (أوبيك) واستكمال إجراءات تأسيسها، وهي المنظمة التي ستغيّر بعد عدة سنوات السوق العالمية للنفط لصالح الدول المصدِّرة ضد الشركات الغربية

---

(٢) لقراءة تفاصيل هذا الدستور يُرجى مراجعة كتاب رسالة إلى مواطن الذي ذكر فيه الأمير طلال بن عبد العزيز تجربته ومواد الدستور بالتفصيل، والكتاب موجود كنسخة إلكترونية على موقع الأمير:
<http://www.princetalal.net/wb/subpart.php?partid=64>
(آخر دخول ١٥ ديسمبر ٢٠١٥م)

(٣) يذكر فهد المارك أن ناصر المنقور – أحد وزراء هذه الحكومة – قد أخبره بأن قرار تحرير العبيد اتُّخذ في عام ١٩٦٠م. انظر: فهد المارك، لمحات عن التطور الفكري في جزيرة العرب في القرن العشرين، دمشق: مطابع ابن زيدون، ١٩٦٢. هامش رقم (١) في ص ٦٢.

المسيطرة عليه؛ وهذه الحكومة هي التي أسست وخططت للعديد من المؤسسات، مثل معهد الإدارة العامة (الذي تعاقدت مع الأمم المتحدة من أجل تأسيسه) الذي سيقوم بتخريج العديد من موظفي الدولة، وشركة بترومين التي جهّز وزير النفط عبد الله الطريقي خطتها وتم اتخاذ القرار بتشكيلها بعد ذلك.

إن التوجهات الإصلاحية التي اتخذتها هذه الحكومة نابعةٌ بشكلٍ رئيسٍ من قراراتٍ اتخذها الفاعلون الرئيسون من الوزراء فيها، وهم الوزراء المنتمون إلى توجهات قومية ويسارية وديمقراطية. ذلك أن العوامل الاقتصادية والظروف الإقليمية أو غيرها من الظروف البنيوية، التي لم تتغير كثيراً في السنوات القليلة التي أعقبت وتلت تشكيل هذه الحكومة، لا يمكن أن تفسّر لنا هذا التغيّر، كما أن هؤلاء الأشخاص لا يمكن اختزالهم بمجموعة متحمسين جرفتهم عواطفهم مع الدعاية القومية الناصرية المنتشرة في تلك الفترة. سيحاول هذا الفصل إبراز السياقات المحليّة لتكوين وتشكّل مثل هذه الشخصيات وغيرها، وكيف أن الظروف المحليّة والموضوعية داخل المملكة ساهمت في تشكّل فضاءٍ عربيٍّ متداخلٍ ومتفاعلٍ مع باقي الفضاءات العربيّة المحيطة. وحتى أتمكن من تقديم هذه الحجّة، سأبدأ أولاً بتبديد وهمين رئيسين يقفان أمام كل من يحاول فهم الأوضاع السعودية وتحليلها: وَهْم الخصوصية السعودية، ووهْم إرجاع تشكّل المشاعر والعواطف القوميّة في السعوديّة إلى انفعال السعوديين بالتأثيرات القادمة من الخارج، وتحديداً من الهلال الخصيب؛ بعد ذلك، سأستعرض ما حدث في فترة الخمسينيات الميلادية من تطوراتٍ وأحداثٍ، وأوضح كيف أن العوامل المحليّة أدّت في جلّها دوراً رئيساً، من دون إهمال دور العوامل الخارجية.

الخصوصيّة السعوديّة

في فبراير من عام ٢٠٠٤م، وفي اجتماعٍ عن مستقبل العلاقات السعودية - الأميركية، ذكر أستاذ العلوم السياسية في جامعة بينسلفانيا روبرت فيتاليس، والذي كان أحد المشاركين فيه، أن مسؤولاً سعودياً كان من بين الحاضرين، وبأنه قام وقال: «في بعض الأحيان، أشعر أننا نحن السعوديين نزلنا من السماء واستقرينا على الأرض كما لو أننا مخلوقاتٌ فضائية، وذلك لأنه لا توجد نظريةٌ أو نموذجٌ يناسب ظروفنا الخاصة، بل إننا نقوم بنقضها على الدوام»(٤). ما يريد قوله هذا الرجل هو أن هناك نوعاً من «الخصوصية السعودية»، أي أن تاريخ السعوديّة يمثّل استثناءً تاريخياً، لم تجرِ عليه ما جرت على غيره من البلدان من قوانين وسننٍ تاريخية. يمكن تسمية هذه النظرة التي تمنح شعباً من الشعوب أو أمةً من الأمم نوعاً من الخصوصية التاريخية بمذهب «ادعاء الخصوصية»، ويحذرنا أستاذ التاريخ في جامعة برينستون دانيل رودجرز عند حديثه عن الخصوصيّة الأميركية(٥) من الخلط بينها وبين «التفرّد»؛ فادعاء أن تاريخ أمةٍ من الأمم استثنائيٌّ، أو يحمل «خصوصية» ما، لا يعني فقط ادعاءً بأن هذا التاريخ مختلف، فدعوى الخصوصية والاستثناء هنا تعني أن

---

(٤) Robert Vitalis, *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier*. Verso, 2009.

وهذا الكتاب قامت دار جسور (بيروت) بترجمته إلى العربية بالعنوان نفسه: مملكة أمريكا: صناعة الأساطير على تخوم النفط السعودي (٢٠١٦).

(٥) للمزيد عن مذهب ادعاء الخصوصيّة في كتابة التاريخ، وكيف تحوّل هذا المفهوم الذي نحته جوزيف ستالين إلى النظرة الرئيسة للتأريخ للولايات المتحدة الأمريكية، انظر الفصل الأول الذي كتبه رودجرز في هذا الكتاب: آنثوني مولهو وجوردون وود. تواريخ متخيلة: مؤرخون أميركيون يؤولون الماضي. مطبعة جامعة برينستون، ١٩٨٩م.

هذا التاريخ لا ينطبق عليه ما ينطبق على جميع الأمم غيره، وليست تعني أن كل أمةٍ من الأمم لها تاريخها المختلف والخاص؛ بلغةٍ أخرى، ما نعنيه بالخصوصية، ليس فقط الاختلاف عن الغير، بل أيضا ادعاء أن كل الأغيار متماثلون، أو أن سنّةً تاريخيةً ما حكمت تطور الأحداث في كل العالم إلا هذه الأمة أو هذه الدولة، إذ حكمتها قوانين خاصة. الإيمان بخصوصية أمة يستلزم الإيمان بوجود قانونٍ حكم غيرها من الأمم، لكنه - لسبب ما - استثناها.

إن مهمّة تأريخ السعودية انطلاقاً من مذهب ادعاء الخصوصية ليس مقصوراً على أولئك الذين يتخذون موقفاً إيجابياً من تاريخ المملكة، بل حتى أولئك الذين يتبنون موقفاً نقديّاً أو هجائياً ينطلقون من تصورٍ لتاريخ المملكة ينظر إليها بأنها تتمتع بخصوصيةٍ ما؛ ففي الفترة التي أطلق عليها الأكاديمي الأميركي ورئيس الجامعة الأميركية في بيروت مالكولم كير بـ «الحرب العربيّة الباردة»[٦]، أي في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، كان جهاز البروباجندا المصريّة في عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر (١٩٥٦-١٩٧٠) يبث دعايةً شرسةً ضد المملكة العربيّة السعودية؛ فإضافةً إلى الإذاعة والصحف، كان من بين مكونات هذه الدعاية مجموعةٌ من الكتيبات تصدر ضمن سلسلة «كتب قوميّة»، أحد هذه الكتيبات عنوانه (السعودية... مملكة النحس والأساطير)[٧] كتبه شخصٌ يُدعى عبد الله حجازي، وهو غالباً اسمٌ مستعار، تم تعريفه بأنه «من اتحاد أبناء الجزيرة العربية»[٨]. في

(٦) مالكولم كير، عبد الناصر والحرب العربية الباردة ١٩٥٨-١٩٧٠. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة: ١٩٩٧.

(٧) حجازي، عبد الله. السعودية مملكة النحس والأساطير. الدار القومية للنشر والتوزيع، عام ١٩٦٢.

(٨) اتحاد أبناء الجزيرة العربية، هو تنظيم سعودي تزعمه ناصر السعيد - المعارض =

هذا الكتاب نجد - إضافةً إلى كثير من المغالطات - تصوراً يعتبر توحد مناطق المملكة - نجد وعسير والحجاز والأحساء - في دولةٍ واحدةٍ، هي السعودية، أمراً غريباً، وأن هذه الدولة استمرارٌ حصريٌّ للدعوة الوهابية - التي يكيل لها الكاتب شتى الاتهامات - والتي تشكلت في ظروفٍ معزولةٍ داخل الجزيرة العربية؛ معزولة جغرافياً (بسبب الصحراء المتخيلة، والتي عادةً ما يتم تضخيم آثارُها على قاطنيها، بحيث يتم النظر إليهم كما لو أنهم يحملون صفاتٍ جوهرانيةً لا يمكنهم التحرر منها)، وفكرياً (باعتبارها ليست متصلةً ببقية التراث الإسلامي التقليدي)، واجتماعياً (باعتبار مسرحها مجموعات بدوية بعيدة عن الحواضر العربية والإسلامية الكبرى). فعلى الرغم من سطحية طرح هذا الكتاب، إلا أنه يصرّ على تقديم تاريخ السعوديّة كما لو أنه كان معزولاً عمّا حوله. تاريخ استثنائي، له منطق خاص منعزل يبدأ من الدعوة الوهابية وينتهي إلى اليوم.

قد يقال إنه من غير العدل الاستشهاد بكتابٍ هزيلٍ غرضه دعائيٌّ عدائيٌّ محض ضد السعودية، للتدليل على طغيان هذه النظرة إلى السعودية، ولهذا السبب سأنتقل إلى كتابٍ آخر ألفه وزير المالية اللبنانية الأسبق والمؤلف المرموق والمثقف صاحب المؤلفات المهمة في التاريخ العربي الحديث، أعني الدكتور جورج قرم، وعنوانه (أوروبا والمشرق العربي: من البلقنة إلى اللبننة)، إذ يتناول في فصل منه تأسيس المملكة تحت العنوان التالي: «نشوء الدولة الوهابية: انتصار الصحراء على المدينة»؛ في هذا الفصل نجد جورج قرم يقول التالي: «إن ظروفاً استثنائيةً وأحداثاً تاريخيةً خارقةً للمألوف هي

= السعودي الذي كان يعمل في شركة النفط في آرامكو، ثم انتقل منها إلى منفاه في مصر - وكان مدعوماً من مصر. تأسس في الستينيات الميلادية.

التي أتاحت للوهابية، كما للحركة الصهيونية، أن تشيد دولة لا تقل التباساً عن دولة إسرائيل في أسس هويتها ووجودها السياسي»[٩].

فعلى الرغم من أن قرم أخذ على عاتقه في هذا الفصل نقد ما سماه بـ «التاريخ الخيالي للوهابية»، وطرح تاريخاً بديلاً أقل خيالية، إلا أنه لم يستطع الفرار من فخّ ادعاء الخصوصية الذي يقع فيه معظم من يتناول تاريخ السعودية؛ فهو في فصله هذا رفض إدراج بعض المؤلفين الغربيين للوهابية ضمن حركة النهضة العربية، وكذلك رفض الصورة التي تعتبر الوهابية محض استئنافٍ للسيرة النبوية، من دون أي اعتبار لعامل مرور الزمن. إذا كان هذا ما يرفضه قرم في محاولات التأريخ الغربي للسعودية - دامغاً إياه بالتاريخ الخيالي - فما هو «التاريخ الواقعي» - حسب تصوّره - للسعودية؟ يجيبنا قرم بهذا الجواب الغارق في بحر ادعاء الخصوصية: «إن الوهابية قطيعةٌ مع الإسلام الكلاسيكي ومدارسه الكلامية - الفقهية المتطورة التي كانت تمثلت كل التراث الإغريقي والفارسي والبيزنطي؛ قطيعةٌ أيضاً مع الأعراف والأخلاق الحضرية والتراتبات الاجتماعية المعقدة التي كرستها في كل مكانٍ من المشرق العربي تقاليد متنوعة ومتضاربة تعود في أصولها إلى الحضارات الكبرى لمنطقة وادي الرافدين... إن الوهابية السعودية، التي أرست بنيانها في النظام السياسي للقرن العشرين، هي بمثابة تنكّرٍ مطلقٍ للإسلام الكلاسيكي، وهذا بحكم عزلتها الجغرافية بالذات...»[١٠]. العناصر نفسها التي واجهتنا سابقاً في كتيبٍ دعائيٍّ رخيص نجدها الآن في كتابٍ يقدم صاحبه لنا نفسه باعتباره ناقداً للغرب ومتحرراً عن تحيزاته، وهذه العناصر هي: أن

---

(٩) جورج قرم. أوروبا والمشرق العربي: من البلقنة إلى اللبننة (تاريخ حداثة غير منجزة). دار الطليعة. بيروت: ١٩٩٠. ص ١٣٤.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

تاريخ الدولة السعودية يمكن فهمُه باعتباره تطوراً تمّ بشكلٍ منعزلٍ من الدعوة الوهابية، التي نشأت بشكلٍ منعزلٍ في الصحراء من قِبل أقوام منعزلين عن المدنية والحضارة. هذا الانعزال الديني/ التاريخي/ الجغرافي هو الجذر الرئيس لكل تصوّرٍ استثنائيٌّ لتاريخ المملكة، تصوّرٍ يجعل هذا التاريخ ذا خصوصيةٍ ما.

إن التناقض - كما يقول رودجرز- الذي يقع «في قلب ادعاء الخصوصية في كتابة التاريخ لم يكن أبداً تناقضاً بين الاختلاف والتشابه، بل بين الاتصال والانفصال»[11]. ولتوضيح مقصده لننظر إلى كل الكتب التي أرّخت للسعودية[12] انطلاقاً من مذهب ادعاء الخصوصية هذا، إننا نجد أن هناك أمراً مهماً يجمعها، وهو هذا القرار الرئيس الذي يتخذه المؤرخ بأنه عندما يكتب هذا التاريخ فإنه سيكتب تاريخ أناسٍ محددين - تاريخياً، مذهبياً، جغرافياً - ومنفصلين عن غيرهم، بحيث لا يكون لهؤلاء القابعين خارج هذه الحدود أي أهميةٍ في الدراما الرئيسة للقصة التي يرويها المؤرخ. ينحل تاريخ السعودية، ليصبح تاريخ منطقة نجد، بعد أن تم تقطيع كل الروابط التي تجمعها بما يحيط بها من العالم، تحت ذريعة وجود الصحراء؛ ولهذا السبب، إذا أردنا كتابة تاريخٍ عن السعودية، فإن الخطوة المنهجية الأولى هي تجاوز هذه النظرة التاريخية، وإعادة النظر إلى السعودية باعتبار أنه لا يوجد ما يجعلها استثناءً عن غيرها من البلدان العربية، وأن الدين والتاريخ والجغرافيا ليس لها تلك القوة السحرية التي تمنع الأفكار والأشخاص والحركات من الانتقال والعبور فيها مثلما عبرت وتنقلت إلى غيرها من البلدان، إن كتابة تاريخٍ عروبيٍّ للسعودية - أو

(١١) مولهو وورد. تواريخ متخيلة، ص ٢٩.

(١٢) لقراءة نقد للكتب الأمريكية التي تدعي خصوصية سعودية، راجع كتاب فيتالس.

غيرها من البلدان العربية - يعني، أول ما يعني، عدم التسليم بالحدود القُطرية بوصفها حدوداً حضارية وثقافية، بل التعامل معها كمجرد عامل من بين عدة عوامل أخرى - كالشبكات التجارية والسياسية والدينية والثقافية المتداخلة والعابرة لهذه الحدود - عند تأريخ هذه الحدود وتفسيرها.

السعوديّون كفاعلين، وليس كموضوعٍ للفعل

عند حديثه عن بذور تشكّل الحراك القوميّ في السعودية، يذكر الدكتور مفيد الزيدي في كتابه **التيارات الفكريّة في الخليج العربيّ** أن «مجيء الوافدين العرب للعمل في ظل الثورة النفطية، وعودة الطلاب السعوديين الدارسين في الجامعات العربية، الذين تأثروا بأجواء الحركة القوميّة العربيّة وتنظيماتها الناشطة في تلك المرحلة»[١٣] ساهم بشكلٍ كبيرٍ في نشر الأفكار القومية والعروبية في السعودية منذ أوائل الخمسينيات. وهذه الفكرة - التي تُرجِع انتشارَ تسيس الهويّة القومية في السعودية إلى اعتبار السعوديين منفعلين بأفكارٍ وأشخاصٍ جاؤوهم من الخارج - رائجةٌ بشكل كبير؛ فعلى سبيل المثال، يذكر مردخاي آبر في كتابه **السعودية: الحكومة، والمجتمع، وأزمة الخليج**، عند حديثه عن صعود الحركات القومية في السعودية أن «العمال المهاجرين العرب أدخلوا إلى المنطقة الشرقية قيماً سياسيةً واجتماعيةً وثقافيةً سائدةً في الشرق الأوسط، ولكنها لم تكنْ متوائمةً مع تلك الموجودة في المملكة الوهابية التقليدية»[١٤]. لا تتوقف هذه

---

(١٣) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: ٢٠٠٠م. ص ١٨٢.

(١٤) مردخاي آبر. السعودية: الحكومة، والمجتمع، وأزمة الخليج. راوتليدج. ١٩٩٣. ص٢٧.

الفكرة عن الحضور عند كل تناولٍ لتاريخ الحركات العمالية والقومية في السعودية، ففي بحثٍ نُشر مؤخراً[١٥] لباحثٍ غربيٍّ اسمه توبي ماثيسن لا يرى السعوديين إلا بوصفهم كائناتٍ تُعرّف بشكل مذهبيّ، ونجده يكرر الفكرة نفسها، إذ بالنسبة إليه وصلت القومية والعروبة إلى السعودية من الطريقين السابقين: هجرة العمال من الشام ومصر والعراق وفلسطين، وعودة الطلاب السعوديين الذين درسوا هناك.

هذه الفكرة ليست خاطئة، ولكنها قاصرة، فهي لا تعطي أي اعتبارٍ للعوامل والفاعلية المحليّة في التوليد والمساهمة في تشكيل العروبة، بل تراها دوماً منفعلةً ومتلقية وموضوعاً لها. وهناك ثلاثة أسباب لهذا القصور؛ **الأوّل** هو عدم قيام السعوديين الفاعلين في تلك الفترة بكتابة مذكراتهم وتأريخ تلك الفترة، الأمر الذي خلق حالةً من الفراغ جعلت الباب مفتوحاً للمؤرخين باقتراح كافة الممكنات العقلية، هذه المشكلة بدأنا بتلافيها في الفترة الأخيرة مع نشر عددٍ من السِّيَر الذاتية والمذكرات لهؤلاء الفاعلين. أما السبب **الثاني** فهو انطلاق المؤرخين من فرضية تقول بأن المملكة العربية السعودية أرضٌ وهابيّة - أو متخلّفة، أو محافظة - لا يوجد فيها أي تسييس للوعي العروبي، وأن تسييس هذا الوعي بحاجةٍ إلى مفعّلٍ يأتي من خارجها - وتحديداً من البلدان الحديثة، المتقدمة، العلمانية - بهذا الشكل أو ذاك، وهذا التقسيم المكاني للبلدان العربيّة إلى بلدان تقدمية/ علمانية/ متحضرة/ كادحة، وأخرى متخلفة/ متدينة/

(١٥) توبي ماثيسن. «مهاجرون، أقليات، وشبكات راديكالية: الحركات العمالية وجماعات المعارضة في السعودية في الفترة ١٩٥٠-١٩٧٥». مجلّة إنترناشونال ريفيو أوف سوشال هيستوري، المجلد ٥٩، العدد ٣، ديسمبر ٢٠١٤م. ويوجد مترجماً في مدونة (ما العمل؟) على هذا الرابط: <http://ma-alamal.com/> (آخر دخول ٥ يناير ٢٠١٦).

قبلية/ نفطية، تحوّل مع مرور الزمن إلى أشبه ما يكون بالتقسيم الثقافي، أو حتى الإثني، للعرب، وتحوّل إلى أساسٍ تنطلق منه كثيرٌ من الأحكام، فمثلما أن وجود الوعي العروبي في جزيرة العرب يحتاج إلى مؤثرٍ من أراضي العرب الأخرى فإن وجود الحركات الإسلامية في هذه الأراضي يحتاج إلى مؤثرٍ من جزيرة العرب. إن تجاوز هذه القسمة لهو أمرٌ مهمٌ من أجل اكتساب القدرة على النظر إلى التجارب الثقافية والفكرية باعتبارها تلاقحاً وتغذيةً مستمرةً من الأطراف كافة، والتعامل مع التصورات التي ترى انتقال الأفكار والبشر ضمن منظور مركز - أطراف من دون تقديم الدليل الكافي على ذلك بحذر شديد. أخيراً، طغيان الإقليمي على المحلي؛ فالصراعات الإقليمية في الوطن العربي تقود الكتّاب والمؤرخين إلى تقسيم المنطقة إلى قسمين يتم تحديدهما بمدى قربهما وبعدهما عن معطًى واحدٍ (عادة قضية فلسطين، الاستعمار... إلخ). وضمن هذا التلوين الأيديولوجي للصراعات الإقليمية يصبح من الصعب إدراك الأبعاد المحليّة، والتي قد تكون من التنوّع والتعقيد بحيث لا يمكن فهمُها ضمن الصورة الثنائية الإقليمية الحديّة.

إن سيرة المناضل العروبي فهد المارك[١٦] - الذي أدى الدور الرئيس في تشكيل فرقة المتطوعين السعوديين في حرب ١٩٤٨م بين العرب والصهاينة - تمثّل نموذجاً مهماً لتوضيح مدى تهافت مدرسة ادعاء الخصوصية، وكذلك لكيفية تفاعل الوعي العروبي المحلي وفعاليته مع محيطه الخارجي؛ ذلك أن تتبّع سيرته ومعرفة الطريق

(١٦) كل التفاصيل المذكورة عن سيرة فهد المارك مأخوذةٌ من مذكراته غير المنشورة، (والتي كان ينوي نشرها بعنوان من الطفولة إلى الكهولة)، والمودعة في جامعة ييل الأمريكية.

التي انتهت به إلى التطوّع لنصرة القضية الفلسطينية وما تبع ذلك من تفانٍ في خدمة القضيّة، يقدّم صورةً ناصعةً عن حجم تداخل الشبكات الاجتماعية وتعقيد الداخل السعودي وارتباطه بما حوله بشكل يجعل كافة دعاوى الخصوصية وانعدام الفاعلية موضعَ شك. وُلِد المارك في حائل في عام ١٩١٠، وقد كانت في ذلك الوقت تحت حكم آل رشيد، الذي انتهى في عام ١٩٢١م، وفي عام ١٩٢٥، عندما بلغ الخامسة عشرة من عمره، انضم هو وأبوه إلى المقاتلين في جدة، الذين تطوعوا مع الشريف علي ضد الملك عبد العزيز، وبعد هزيمة الأشراف سافر تهريباً إلى السودان بصحبة شيخٍ صوفيٍّ اسمُه أحمد بن عبد الرحمن العركي، حيث تعلم منه المذهب المالكي والطريقة التيجانية، كما أنه عمل في ورشة بلاط، ثم في ورشة إسمنت في مدينة عطبرة الواقعة في ولاية نهر النيل شمال الخرطوم؛ ولأنه خرج تهريباً من جدة إلى السودان فلم يكن لديه جواز سفرٍ أو أي أوراقٍ تثبت هويته، فادعى بأنه سودانيٌّ، وحصل على جواز سفرٍ سودانيٍّ مكّنه من الذهاب إلى مصر للبحث عن عمل، ولما لم يجد عملاً في الإسكندرية انتقل إلى القاهرة، وهناك عمل خادماً عند تاجرٍ هنديٍّ، ثم عاملاً عند شيخٍ سودانيٍّ، وفي الوقت نفسه كان يدرس ليلاً لإكمال دراسته. بعد فترة قصيرة، وعندما سمع أن أحد أهالي حائل موجودٌ عند معتمد الملك عبد العزيز في مصر فوزان السابق[١٧] ذهب لزيارته، فحضّه هذا إلى

(١٧) فوزان السابق الفوزان (١٨٥٩-١٩٥٤) من مدينة بريدة في منطقة القصيم، وأحد أشهر تجار العقيلات - وهي القوافل التجارية التي كانت تخرج من نجد إلى الشام والعراق ومصر - إذ كان تاجراً للخيول والإبل والماشية، وطالب علم سافر إلى الكويت والعراق، ثم إلى الهند لطلب العلم على يد محدّث الهند الشيخ نذير حسين، وله مكتبة كبيرة أوقفها لمصلحة مكتبة بريدة العامة. كما أنه كان سفيراً للملك عبد العزيز في الشام، ثم أصبح وزيراً مفوضاً له في مصر، وعرف أثناء إقامته في مصر بمساعدته لأهالي نجد الموجودين في مصر، ويقدم لهم من ماله الخاص =

الرحيل إلى سورية، وأشار عليه بالذهاب إلى أحد تجار العقيلات[18] من مدينة بريدة، واسمه عبد الله الرميح، الذي كان موجوداً في مصر، لحل مشكلته، وبمساعدة من الرميح، انطلق فهد المارك من مصر إلى غزة في فلسطين، ومن هناك إلى القدس، ثم بعدها إلى عمان في الأردن، وهناك انتقل تهريباً إلى درعا في سورية، حيث تم القبض عليه، لكنّ عمدةً من عمد حوران كفله فأطلق سراحه، ومن درعا مضى إلى الجولان، حتى وصل إلى القنيطرة، ومنها إلى دوما، حيث كان هناك جنودٌ متطوعون من أهل حائل، بعدها انتقل إلى حمص عند خاله، لكنه لم يستمر طويلاً، ليذهب للعمل عامل بناءٍ، وهناك التقى بأحد أهالي نجد فذهبا سويةً إلى دير الزور، حيث كان البادية من أهل نجد يعملون في قوات البادية. وهناك كان فقيراً معدماً لم يكن لديه ما يأكله، فعُرض عليه العمل في قوات البادية، التي كانت تحت إشراف ضباط الانتداب الفرنسي. يحكي المارك أنه كان متردداً، بل كان في البدء رافضاً العملَ في قوات البادية، وما كان هذا التردد يعود إلى «الناحية القومية أو الوعي القومي، فإنه لم يكن له عندي أي تأثيرٍ على وعيي ولا على مجرد التفكير به... وكل ما في الأمر أنني ذو طريقة تيجانية، ولا يصح للتيجاني أن يخدم الكفرة». فالحاجز الثقافي بين المارك القادم من حائل والخدمة في قوات البادية السورية التابعة للانتداب الفرنسي كان التربية الصوفية التي تعلمها في السودان. وأمام هذه الحادثة - التي حرصت في تصويرها على ذكر شبكات

= مخصصات مالية تعينهم على الحياة، كما قام بدورٍ مهمٍّ في الدفاع عن مصالح الدولة السعودية. لمزيد عن المعلومات عن فوزان، يرجى مراجعة: حصة بنت عبد الرحمن البريدي، فوزان السابق، دار جداول.

(١٨) للاستزادة عن العقيلات ودورهم في المنطقة، يرجى مطالعة: عبد العزيز إبراهيم. نجديون وراء الحدود: العقيلات ١٧٥٠-١٩٥٠م. دار الساقي.

السفر والتجارة والبلدان التي مرّ عبرها المارك الفتى - تتبين حدود الكثير من السرديات التي تنهل من معين مذهب ادعاء الخصوصية، كما أنها تكشف مدى قصور الرؤية التي تصوّر أبناء الجزيرة العربية كمنفعلين بالهجرات والتعليم القومي القادم من بلدان الشام.

بعد فترةٍ قصيرةٍ قضاها المارك في قوات البادية انتقل للعمل في شركة النفط العراقية التي كانت تنقّب في الصحراء السورية، وكانت هذه المرة الأولى التي يعمل فيها لدى شركة أجنبية، فقد كانت كل الأعمال التي زاولها سابقاً لأرباب أعمالٍ محليين؛ وضعته تجربة العمل هذه أمام العنصرية التي كانت الشركة الإنجليزية تعامل بها العمال العرب، وكذلك انعدام الحقوق العمالية، إذ كانوا يعملون ساعات طويلة، ويتكدسون على شكل مجموعاتٍ في الخيام، ويتم ضربهم من قبل مشرفهم الذي كانت جنسيتُه أمريكية، الأمر الذي قاد العمال - الذين لم يكن من بينهم اشتراكيون وشيوعيون- إلى أن يقوموا بإضرابٍ عن العمل حتى يتم تحسين ظروف العمل والعمال. أياً يكن، بعد هذه التجارب قرر المارك العودة إلى السعودية، فعاد إليها بعد عدة سنوات قضاها في الخارج؛ ما إن عاد حتى تزوّج، وعمل في بلاط الأمير فهد بن سعد آل سعود، وطلب العلم على يد مفتي المملكة آنذاك محمد بن إبراهيم آل الشيخ، ثم بعد فترةٍ ضاقت به الحال، وبدأ يعمل على تهريب السلاح من وإلى العراق، ثم تهريب الفروات، وغيرها من صنوف التجارة، حتى انتهى به المطاف طالباً - وعمره ٣٤ سنة - في مدرسة ثانوية جديدة في الطائف، اسمها دار التوحيد؛ هذه المدرسة تأسست في عام ١٩٤٥م، في الطائف، وتم تكليف العالم السلفي السوري محمد بهجت البيطار بإدارتها، وقام بالتدريس فيها مجموعةٌ من مشاهير العلماء في العالم العربي، كمحمد متولي الشعراوي، وعبد الرزاق عفيفي، ومحمد أبو زهرة، وغيرهم؛

وكان الهدف منها تقديم تعليمٍ نظاميٍّ تحفيزيٍّ للشباب النجدي(١٩) من أجل تأهيلهم لتسلم وظائف قضائية ورسمية في البلاد.

لم تمر سنتان على التحاق المارك بدار التوحيد إلا وبدأت في عام ١٩٤٧م نُذُر الحرب بين العرب واليهود تملأ الفضاء العام السعودي؛ يذكر المارك أن السعوديين بدؤوا «يتسابقون بالتبرع بالمال، وكل يوم نقرأ به من تنافس المواطنين الأثرياء الأسخياء بأموالهم، الشيء الذي دفعني لأن أنافس بني وطني، ولكن كيف لطالب مديون أن يستطيع منافسة أصحاب الأموال الطائلة كالسيد حسن الشربتلي(٢٠) وأمثاله؟» وقد كانت الصحف السعودية في ذلك الوقت تنشر أسماء المتبرعين والمبالغ التي تبرعوا بها، فقرر المارك أن يعلن في صحيفة البلاد السعودية الإعلان التالي: «بما أنه لم يكن لدي من المال ما أستطيع أن أتبرع به في مباراة ومنافسة إخواني المواطنين الذين جادت أريحيتهم بأموالهم، فإني أتبرع وأتطوع بنفسي على أن أكون أول مواطنٍ متطوعٍ ومجاهدٍ في سبيل الله»، وفي تلك الفترة كانت السعودية متشددةً في السماح لمواطنيها في السفر إلى الخارج، فقد كان الحصول على الجواز أمراً صعباً، وعندما يحصل المرء على جواز فإنه لا يستطيع

---

(١٩) هكذا وصفها المارك في مذكراته، ولم أعثر على مرجع آخر يؤكد أو ينفي أنها كانت محصورةً بالشباب النجدي، كما لم أعثر على شخصيةٍ من غير نجد تخرجت منها.

(٢٠) حسن عبّاس الشربتلي، ولد في مدينة جدة في عام ١٩١٥م، وانخرط في التجارة وهو في العاشرة من عمره ليصبح من أشهر رجال الأعمال في السعودية، فقد كان أحد مؤسسي بنك الرياض وشركة المصافي العربية السعودية (ساركو). كان من أكثر الداعمين للقضية الفلسطينية، ابتدأ الدعم بنصف مليون ريال، ثم بعد ذلك خصص مبلغ مليون ريال شهرياً لفلسطين، كما أنه تكفّل بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م بإعادة إعمار مدينة بور سعيد، إذ سمي حي الشربتلي فيها باسمه، كما ساهم بأمواله في مساندة مصر وسوريا في حرب عام ١٩٦٧م، وكذلك في حرب عام ١٩٧٣م، توفي عام ٢٠٠٠م، وقد أوصى بتخصيص ثلث ثروته للأعمال الخيرية.

السفر إلا إذا قدم شاهدين يشهدان بحسن سلوكه، وعليه أيضاً أن يأتي بثالثٍ من أجل أن يكفله وأن يكون مسؤولاً عنه إذا ما قام هذا الشخص بأي نشاطٍ سياسيٍّ مضادٍ للدولة في الخارج؛ ولهذا السبب، لم يكن أمام المارك حتى يستطيع تنفيذ هذه الرغبة إلا أن يخترع قصة أنه كان قد تزوّج في مصر، وأن له ابنة هناك، وأنه يريد الحصول على جوازٍ من أجل زيارتها، وقدّم طلبه لعبد الله بن فيصل بن عبد العزيز الذي كان يقوم بمهام وزير الداخلية آنذاك، فأجابه عبد الله الفيصل بأنه هو مسافر للقاهرة للعلاج أيضاً، وأنه سيصحبه معه. قام المارك ببيع أثاث منزله واستدان من الشيخ عمر بن حسن آل الشيخ بعض الأموال، وأحضر كفيلاً له هو صفوق المبارك ليتمكن من استصدار الجواز، ثم انطلق بعد ذلك إلى مصر بالباخرة، التي تكفل بمصاريفها عبد الله الفيصل بعد أن اعتذر عن الذهاب معه. بعد وصوله إلى القاهرة أمضى فترةً قصيرة، ثم لحق به الفيصل، الذي عندما التقى به صارحه بحقيقة نواياه وبأنه ينوي الذهاب للقتال في فلسطين، فكان جواب الفيصل: «إنني أهنئك، وأتمنى لو أن ظروفي تسمح لي بالجهاد الذي تنوي القيام به...»، فأعانه بهبة ماليةٍ من عنده، انطلق بعدها المارك إلى الأردن للتطوّع في جيش الإنقاذ.

يتكوّن جيش الإنقاذ من مجموعة من المتطوعين العرب، وكان القومي العراقي طه الهاشمي هو المسؤول عن استقبال المتطوعين وتدريبهم، وكان مقر قيادته في قطنا في ريف دمشق. لم يكن قد مرّ على استقلال سوريا عن فرنسا سوى أقل من سنتين، وكان الجيش السوري ضعيفاً، وكان رئيسها شكري القوتلي مقتنعاً بأن الملك عبد الله في الأردن يطمع لاستغلال الحرب في فلسطين من أجل تكوين مملكته الكبرى في كل من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، ولأن الجيش السوري في ذلك الوقت لم يكن قويّاً ومؤهلاً للدخول

في الحرب تقدمت سوريا باقتراح تشكيل جيش الإنقاذ، بحيث يكون خاضعاً لإشراف الجامعة العربية. كان عدد جيش الإنقاذ قرابة ٣٨٠٠، وكان مكوّناً من جنسياتٍ عراقيةٍ وسوريةٍ وأردنيةٍ ومصريةٍ وفلسطينيةٍ وسعوديةٍ ويوغسلافية، واسم قائده هو فوزي القاوقجي(٢١). هكذا إذاً تقدم المارك للتطوع في الأردن، فتم إرساله إلى سوريا، وهناك انضم رسمياً إلى جيش الإنقاذ، الذي سيخوض من خلاله حرب عام ١٩٤٨م، وسيسطّر أروع البطولات في معركة المالكية مع الصهاينة، وهي الحرب التي ستترك فيه عميق الأثر وتجعله ينذر نفسه للقضية الفلسطينية طوال حياته، وستحوّل مكانته الشخصية، بحيث سيصبح بعد مشاركته في هذه الحرب منخرطاً في السلك الدبلوماسي داخل الدولة السعودية، وأحد أهم قنوات التواصل بين النظام السعودي ومنظمة فتح.

إن الهدف من استغراقي في ذكر تفاصيل حياة المارك الأولى إنما كان لتوضيح نقطتين رئيستين، الأولى لتوضيح مدى فساد دعوى الخصوصية السعودية - سواء جاءت في معرض المدح أم الذمّ - فسيرة هذا الرجل تكشف عن شبكة العلاقات المتداخلة بين أهالي المنطقة بطريقةٍ تجعل كل تصوّر للسعودية بأنها منفصلةٌ ومنعزلةٌ خاضعة لقوانين تاريخية مختلفة عن كل ما حولها لهو تصوّر أسطوري لا أساس له. أما النقطة الثانية فهي لتوضيح أن الفضاء العام الداخلي السعودي هو فضاء عربي - إسلامي، يستطيع توليد محفزات التعاطف

(٢١) ولد عام ١٨٩٠م في طرابلس، تلقى تعليمه العسكري في الكليات العثمانية حتى تخرج عام ١٩١٢م، شارك في المعارك ضد الإنجليز في العراق، وكان أحد قادة الثورة ضد الفرنسيين، وفي عام ١٩٣٦م شكّل قوات متطوعة عربية توجه بها إلى فلسطين، وساعد الملك عبد العزيز لبناء جيشه في معاركه ضد إخوان من طاع الله. وفي عام ١٩٤١م كان أحد المساهمين في ثورة رشيد الكيلاني في العراق.

والتضامن العابرة للدولة، وعلى أساس الهويّة العربية - الإسلامية، في داخل نفوس المواطنين السعوديين قبل نشوء الأنظمة القومية من ناصرية وبعثية، ومن دون الحاجة إلى تفعيلٍ قادمٍ من البلدان العربيّة الأخرى. وهذه النقطة الأخيرة سأتوسع فيها فيما يلي من عرضٍ للظروف والأوضاع المحليّة التي شكلت وتشكل الفضاء العام العربي - الإسلامي المحلي وتفاعلاته مع ما حوله من ظروف.

شبح القوميّة العربيّة

في عام ١٩٢٨م، تلقّى وزير الملك عبد العزيز المفوّض في مصر فوزان السابق رسالةً من الولايات المتحدة الأميركية، نصها كالآتي:

أرسلت إليك صورة لجوادك الجميل الأصيل، وعلى الرغم من أن ولاية (فرجينيا) تشتهر بالجياد الممتازة إلا أن هواة الفروسية الذين سمعوا عن جوادك يسافرون لمسافاتٍ شاسعةٍ فقط ليروا جوادك ثم يبدون إعجابهم به. أضمن هذا الخطاب سلامي لزعيمكم العظيم عبد العزيز آل سعود وكل الأماني لكم ولبلدكم بالرفاهية.

المخلص لك

تشارلز - كرين

والجواد المقصود هنا اسمه (المهلهل)، وكان موجوداً في الإسطبل الخاص لفوزان السابق في مصر، والذي عندما رآه تشارلز كرين أُعجِب به بشدة، لدرجة أنه كتب شيكاً مفتوحاً وطلب من السابق أن يضع عليه المبلغ الذي يطلبه، إلا أن السابق رفض بيعه، واختار أن يهديه الجواد. وعلى ما يبدو فإن فوزان السابق - ومعظم من تناولوا هذه القصة - لم يكن يعلم عن تشارلز كرين هذا إلا أنه رجلٌ ثريٌّ من الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن كرين كان أكثر من ذلك؛

فكرين[٢٢] وُلِد في مدينة شيكاجو عام ١٨٥٨م لأسرة ثريّة تعمل في مجال مصانع النحاس والحديد، وكان ناشطاً في السياسة المحلية (إذ كان من ضمن الفرع التقدمي داخل الحزب الجمهوري)، وأحد الذين ساهموا مادياً ولوجستياً من أجل ترشّح صديقه الرئيس ودرو ويلسون في عام ١٩١٣م. أما اهتماماته الخارجية فكانت متركزةً بشكلٍ كبيرٍ على روسيا لدرجة أن ويلسون اختاره ضمن بعثة دبلوماسية هناك. وبعد الحرب العالمية الأولى اجتمعت القوى الكبرى وبعثات من الأمم المختلفة في مؤتمر باريس عام ١٩١٩م من أجل حلّ الكثير من النزاعات المعقدة، وفي هذا المؤتمر طلب وزير الخارجية الأميركية روبرت لانسينج من تشارلز كرين أن يكون ضمن لجنة أميركية ستُرسل إلى المناطق التي كانت تابعةً للإمبراطورية العثمانية من أجل معرفة تطلعات أهاليها، كما أنه أطلعه على اتفاقيات فصل كل من أرمينيا وسوريا والعراق وفلسطين والجزيرة العربية عن الإمبراطورية العثمانية وإدراجها ضمن نظام انتداب تشرف عليه القوى الغربية الكبرى. أمضى كرين بضعة أشهر في باريس من أجل دراسة المنطقة التي سيزورها، وأبدى اعتراضه على نظام الانتداب المزمع إنشاؤه، إلا أن ويلسون لم يستجب لاعتراضه، وبسبب الاختلاف حول تفاصيل الانتداب اقترحت الولايات المتحدة استطلاع آراء السكان في سوريا، وعلى الرغم من أن بقية الدول - فرنسا وبريطانيا وإيطاليا - قد وافقت، إلا أنها تلكأت في إرسال مبعوثيها، مما دفع ويلسون لإرسال

---

(٢٢) كل المعلومات التالية عن تشارلز كرين مأخوذة من رسالة الدكتوراه التي كتبها ليو جوزيف بوكيج بعنوان حياة تشارلز كرين الوظيفية العامة، والتي قدمها لجامعة فوردهام عام ١٩٦٢.

Bocage, Leo Joseph, The Public Career of Charles R Crane. diss. University of Fordham. 1962.

البعثة الأميركية بشكل مستقل بقيادة كرين وشخصية أكاديمية اسمها الدكتور هنري كينج، أصدرت هذه البعثة تقريراً مشهوراً، اسمه تقرير «كينج - كرين»[٢٣]، أوصلت فيه رغبة العرب في تكوين مملكة عربية موحّدة في المشرق العربي، وحذّرت الرئيس ويلسون من ويلات دعم تأسيس دولة يهودية في فلسطين. في عام ١٩٢٧م عاد كرين إلى مصر وحدث اللقاء بينه وبين فوزان السابق، الذي قدّم له دعوةً للقاء الملك عبد العزيز في جدة، ذهب كرين إلى هناك، ولكن بسبب اعتلال صحته لم يتمكن من لقاء الملك، فقرر الذهاب جنوباً بالسيارة إلى اليمن، وفي صنعاء، وبعد لقاءات مع الإمام يحيى، كلّف كرين مهندساً يعمل لديه اسمه كارل تويتشل بمهمة التنقيب عن المعادن في اليمن على نفقته الخاصة، قام تويتشل ببناء مزارع ونظّم عمليات استخراج المياه، وكان يستعد لبناء جسرٍ حديديٍّ في اليمن، وكان كرين يعتبر هذه الأعمال خيرية، أي أنه لم يكن يقبل أي ربح منها؛ في هذه الأثناء أرسل كرين رسالةً يعرض فيها مساعدته على الملك عبد العزيز بالبحث عن المياه، لكن عبد العزيز رفض العرض، مما أثار حنق كرين، تزايد هذا الحنق عندما كان كرين يزور المشيخات على الخليج العربي، وبينما هو يقطع الصحراء التابعة للملك عبد العزيز وإذا به يتعرض لاعتداءٍ من مجموعة من البادية.

أيّاً يكن من أمر، فإن هذه العلاقة بين كرين والملك عبد العزيز قد تغيرت في عام ١٩٣١م، عندما وجد كرين دعوةً من الملك عبد العزيز لزيارة السعودية؛ ذهب كرين إلى السعودية بصحبة المفكر القومي جورج أنطونيوس صاحب كتاب يقظة العرب ليكون مترجماً

(٢٣) يمكن الاطلاع على التقرير بنسخته الإنكليزية على الرابط التالي:
<http://www.hri.org/docs/king-crane/>
(آخر دخول في تاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥م).

له، في هذا اللقاء ناقش الاثنان الكثير من المواضيع، التي كان من بينها مشكلة المياه في السعودية، وهو الأمر الذي استجاب له كرين بإرسال تويتشل إلى السعودية ليقوم بالأعمال نفسها التي قام بها في اليمن. وصل تويتشل إلى السعودية، وعمل أول الأمر في منطقة مهد الذهب في غرب المملكة من أجل التنقيب عن الذهب، كما قام بإصلاح نظام المياه في جدة وعلى طول طريق الحج، إلا أنه أثناء قيامه بهذه الأعمال لاحظ أن الطبيعة الجيولوجية لشرق المملكة مشابهةٌ لتلك التي في البحرين، والتي كانت شركة شيفرون (وكان اسمها ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، أو سوكال، وقتها) تقوم بالتنقيب فيها عن النفط، عرض تويتشل الأمر على كرين، الذي أخبره أن الأزمة الاقتصادية ستضطره لقطع إعاناته للسعودية واليمن خلال ستة أشهر، سعى تويتشل للبحث عن مموِّلٍ لمشروع استكشاف النفط، إذ عرض الملك عبد العزيز الأمر على كرين معتبراً أنه الأحق بذلك، لكن كرين رفض، انطلاقاً من مبدئه القاضي بأنه لا يتربّح من أعماله الخيرية. في عام ١٩٣٢م اكتشفت شيفرون النفط في البحرين، مما حفزها على التفاوض مع حكومة السعوديّة للفوز بعقد احتكار التنقيب عن النفط على أراضيها، عندما سمع كرين بالخبر أرسل رسالةً إلى الملك عبد العزيز يقول فيها:

رغم أني متردِّدٌ إزاء تقديم أي نصيحة بخصوص أي مشروع، إلا أنه، انطلاقاً من ملاحظاتي، أشعر بأنه من الأفضل لأي بلدٍ بأن تقوم بتنمية مواردها بمجهودها ومالها الخاص، أو، في حالة أن هذه ليست كافية، بالحد الأدنى من المساعدة من الخارج. إن منح الأجانب احتكارات أو امتيازات كبيرة ستقود حتماً لمشاكل كثيرة على المستوى الخارجي والداخلي.

بالنسبة للملك عبد العزيز في ذلك الوقت، والذي كان للتوّ قد

أخمد تمرّد الإخوان في السبلة، وكانت مداخيل الحجّ متدنيةً بسبب آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، فإن جني بعض المال مقابل منح حقوق امتياز لشركات من أجل التنقيب عن النفط (والذي سبق أن منح مثله للبريطاني فرانك هولمز) بدا أمراً معقولاً. وهكذا في الثالث والعشرين من شهر مايو من عام ١٩٣٢م وقّعت الحكومة السعودية مع شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) عقد امتيازٍ يمنح الأخيرة الحق بالتنقيب عن النفط واستخراجه وبيعه لمدة ٦٠ عاماً، وعلى مساحةٍ من الأرض تُقدّر بـ٩٣٠ ألف كم مربع.

نقبّت سوكال عن النفط لمدة ست سنوات، اضطرت خلالها لمشاركة شركةٍ أخرى، اسمها شركة تكساس (تكساكو)، ليكونا معاً الشركة الأميركية العربية للزيت (آرامكو)، والتي لم تتمكن من العثور على النفط بكميات تجارية إلا في البئر رقم سبعة في الثالث من مارس من عام ١٩٣٨م، أي قبل عامٍ ونصف من اقتحام ألمانيا النازية لبولندا وإعلان بدء الحرب العالمية الثانية. كان النفط عنصراً حاسماً في هذه الحرب، فقبل نشوبها كان هتلر قد اتخذ قراراً استراتيجياً بتحويل اقتصاد بلاده من الاعتماد على الفحم إلى الاعتماد على النفط، وأدّى التسابق نحو تأمين النفط دوراً رئيساً في فضّ التحالف المؤقت بين هتلر والاتحاد السوفييتي، وكان السبب في دخول اليابان للحرب هو رغبتها في السيطرة على نفط أندونيسيا من أجل التحرر من الاعتماد على الغرب في تأمين النفط[٢٤]؛ لهذا السبب كان على كلٍّ من الحكومتين الأميركية والبريطانية أن تنسقا جهودَهما من أجل حماية النفط الخليجي لأغراض الحرب، وهو الظرف الذي استغلته آرامكو في بداياتها من أجل دفع الحكومة الأميركية لدفع المبالغ - باعتبارها

---

(٢٤) فيتالس، ص ٦٢-٦٣.

إجراء حربياً ضرورياً - التي كان الملك عبد العزيز يضغط عليها من أجل دفعها له، والتي لم يكن بإمكانها دفعها بسبب تعطّل أعمالها المستمر بسبب الحرب. أدى استغلال آرامكو لظروف الحرب إلى أن تتمكن من بناء مطار، ودفع كافة الأموال التي طالبهم بها الملك عبد العزيز، وتأمين المخصصات الضرورية لمشاريعها المرتبطة ببناء مرفأ في رأس تنورة وغيرها[٢٥]. كانت آرامكو تعاني من مشكلةٍ أخرى في فترة الحرب، وهذه المشكلة تتمثّل في عجزها عن توصيل نفطها للأسواق الأوروبية، وذلك لأنها لم تكن تملك وسائل النقل وشبكة التوزيع الخاصة بها، إذ إن هذه الأخيرة كانت محتكرةً من قِبل تحالفٍ من عدة شركات نفط كبرى (إكسون، موبيل، شركة النفط البريطانية، توتال، شيل، وجلف). وفي عام ١٩٤٦م، وبعد مفاوضات لجعل الحكومة الأميركية تشتري جزءاً من حصتها مقابل دعم مشاريع الأنابيب والتوزيع الخاصة بها، قررت الشركة بيع ٤٠٪ من أسهمها لشركتين من شركات التحالف مقابل السماح لها بالوصول إلى الأسواق العالمية التي يسيطرون عليها، وكانت هاتان الشركتان هما شركة إكسون، وشركة موبيل (اندمجتا لاحقاً لتكونا شركة إكسون - موبيل، كما أن شركتي سوكال وتكساكو اندمجتا لتكونا شركة شيڤرون). وبعد هذا العام بدأت عملياً عملية إدماج هذه المنطقة من العالم في النظام الاقتصادي العالمي.

بعد أن انتهت الحرب أصبح تأمين مناطق النفط مهماً لكل من أميركا وبريطانيا لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب (مشروع مارشال)، ولمنع وصول الاتحاد السوفييتي إليه، وفي سبيل تحقيق ذلك كان على الطرفين أن يعملا سويةً لمواجهة كل التحديات الخارجية (قوى

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٦٥-٦٦.

المحور في الحرب العالمية الثانية، الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة) والتحديات الداخلية. يلخّص أستاذ التاريخ المتخصص في العلاقات الأميركية - العربيّة في تلك الفترة ناثان سيتينو هذه المخاطر الداخلية بكلمة واحدة: القومية العربية، ويفصّلها قائلاً: «شكّلت القوميّة العربيّة للرئيس آيزنهاور وحلفائه تحدياً ثلاثي الأبعاد. فمن الناحية الأولية كان هناك عبد الناصر وغيره من الذين طالبوا بالوحدة العربيّة وطرد الهيمنة الغربية من المنطقة... أما الثانية فقد كان خشية المسؤولين في الإدارة الأمريكية من نشوء تحالف بين الحركة القومية والاتحاد السوفييتي... وأخيراً، كانت القوميّة العربيّة تهدد موارد النفط الحيوية في الخليج، فالدول أعضاء الجامعة العربية كانوا يتناقشون فيما بينهم تأسيس لجنة نفطية تمارس سيطرةً سياسيةً على النفط، وهو الاقتراح الذي ضاعف من قوته قرار تأميم شركة النفط الغربيّة الذي قامت به إيران... ولهذا السبب كان المسؤولون الأميركيون مرعوبين من شبح عالمٍ عربيٍّ موحَّدٍ يسيطر على نفط المنطقة ومتحالفٍ مع الاتحاد السوفييتي»[٢٦]. بمعنًى آخرَ، ما كان يخيف في القوميّة العربية هو نزعتها للاستقلال عن الهيمنة الغربيّة، وهذه النزعة في الاستقلال تعني أن السياسات التي ستتخذها دولُ المنطقة لن تكون بالضرورة مطابقةً للمصالح والرغبات الغربية، ولعل السيناريو الذي كان يثير ذعر القوى الغربية هو أن تسعى الدول العربيّة لأن تختار عدم الانحياز في الحرب الباردة، وأن تقوم باستثمار ثروتها النفطية داخلها وترفض أن تكون محطةً وقودٍ لإحياء اقتصاد أوروبا الغربية، وأن تستقل سياسياً وعسكرياً عن كل هيمنة غربية. ولعل المثال المبكّر على حرص القوى الغربية على حماية مصالحها في

---

(٢٦) ناثان سيتينو. من القومية العربية إلى أوبيك. مطبعة جامعة إنديانا. ٢٠٠٢. ص ٤٠-٤١.

المنطقة هو أنه بعد استقلال سوريا عن الفرنسيين تشكلت كجمهوريّة برلمانية ضعيفة، ولكنها كانت أكثر استقلالاً من غيرها من الدول العربية؛ ففي عام ١٩٤٩م وصل إليها طلب من آرامكو بالسماح لها بمدّ أنابيب النفط من منابعه في شرق المملكة العربية السعودية إلى ميناء صيدا في لبنان، لكن البرلمان رفض، فما كان من الأميركيين إلا تقديم الدعم لحسني الزعيم من أجل أن يقوم بانقلابه العسكري، الذي كان أولَ انقلابٍ عسكريٍّ في المنطقة، وكانت أولى الأعمال التي قام بها هي السماح بمرور هذه الأنابيب على أراضيه[٢٧].

أيّاً يكن من أمر، فإنه على الرغم من اتفاق كلٍّ من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية على الأهداف كان هناك خلافٌ بينهما على كيفية تحقيقها؛ فبريطانيا كانت تتبع سياستها الإمبريالية التقليدية، إذ كانت تمارس الهيمنة على كلٍّ من إيران والعراق والأردن ومصر وكافة المشيخات الخليجية الصغيرة، وكذلك على جنوب اليمن؛ أما أمريكا فلم تكن راضيةً بمقاربة بريطانيا، فبالنسبة لأمريكا فإن القوميّات وحركات التحرر منتشرةٌ في المنطقة، ومن الخطأ الظهور بمظهر العدو لها والسماح للاتحاد السوفييتي باستغلال هذه الحركات لمدّ نفوذه، لهذا كانت تقترح السعي لتحقيق هذه الأهداف عن طريق دعم الشركات النفطية الخاصة من دون التدخل بشكلٍ مباشر. هذا الاختلاف في المقاربات خلق حالات توتّرٍ بين البلدين في بعض الأحداث والمناسبات، مثل الخلاف بين السعودية وبريطانيا على واحات البريمي، كما أن المقاربة الأميركية لم تكن أكثر رشداً وتوفيقاً من المقاربة البريطانية، ذلك أن الشركات النفطية كانت تعمل ضمن

---

(٢٧) لتفاصيل أكثر عن الدور الأمريكي في هذا الانقلاب انظر:
Little, Douglas. «Cold War and Covert Action: The United States and Syria, 1945-1958.» *Middle East Journal*, 44.1 (Winter 1990): pp. 51-75.

طريقةٍ أشد تخلّفاً من تلك التي كانت تعمل بها بريطانيا، وستؤدي سياسات شركة آرامكو في السعودية إلى خلق ردة فعل محليّة أدت إلى تغيير خارطة النظام النفطي العالمي إلى الأبد، وهذه هي القصة التي سنتحدث عنها هنا.

الشيخ الأحمر

بعد عام ١٩٤٨م بدأت تسوء العلاقات السعودية - البريطانية، وذلك بسبب دعم بريطانيا للممالك الهاشمية في العراق والأردن، والتي كان لها أهداف توسعية، إضافةً إلى الخلاف بين البلدين حول واحات البريمي، وهو الأمر الذي واجهته السعودية بتشكيل تحالفٍ مع مصر الملك فاروق وسوريا. كما أن السعودية بدأت بتمتين علاقتها مع الولايات المتحدة من أجل موازنة هيمنة بريطانيا على المنطقة وتوفير الحماية لنفسها من خطر الممالك الهاشمية في الشمال، وهي العملية التي بدأت باللقاء الشهير بين الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت في عام ١٩٤٥م على متن البارجة البحرية كوينزي في قناة السويس، ثم تطورت بترقية البعثة الدبلوماسية في جدة إلى سفارة، وفتح قنصلية في الظهران؛ وشهد عقد الأربعينيات أيضاً بدء العمل على تأسيس قاعدةٍ عسكريةٍ جويّةٍ في الظهران، تم تسويغُها بأنها ضروريةٌ لأغراض الحرب العالمية الثانية، والتي ستتزايد أهميّتُها بالنسبة للولايات المتحدة في عام ١٩٥٠م، بعد اندلاع الحرب الكوريّة التي أدت إلى تقسيم الكوريتين، مما مكّن الحكومة السعودية من الحصول على المزيد من المساعدات والأسلحة وبعثة عسكرية[٢٨] واستقبال بعثة استشارية بقيادة آرثر يونج من أجل تأسيس صندوق النقد العربي

---

(٢٨) تم إرسال بعثات عسكرية مماثلة لكل من الملكيات في إيران ومصر في ذلك الوقت.

السعودي، هدفها جلب الاستقرار للعملة وطباعة الأوراق النقدية، وذلك مقابل تمديد عقد القاعدة العسكرية في الظهران لخمس سنوات إضافية[٢٩].

أما التأثير الأهم للحرب الكورية فقد كان على المفاوضات بين الحكومة السعودية والشركة من أجل تعديل اتفاقية الامتياز بين الحكومة السعودية وشركة آرامكو؛ ففي عام ١٩٤٥م، العام الذي انتهت فيه الحرب العالمية الثانية، قاد اليساري رومولو بيتانكورت انقلاباً عسكرياً في ڤنزويلا، وكان من أول القرارات التي اتخذها هو إلزام شركات النفط الأميركية العاملة هناك بمناصفة الأرباح بدل استلام مبلغٍ محدّدٍ على البرميل، بغضّ النظر عن سعر بيعه، كما كانت تعمل شركات النفط مع كافة امتيازاتها في العالم. لم تُبدِ الشركات الأميركية اعتراضاً كبيراً، ذلك أنها كانت تدفع المناصفة على شكل ضرائب للحكومة الفنزويلية، ثم تخصمها من الضرائب التي كان يتوجب عليها دفعها للحكومة الأميركية، ذلك أن القانون الأميركي يسمح لها بذلك. بدأت شركات النفط بزيادة إنتاجها في الحقول الأخرى من أجل جعل دخل فنزويلا من نصف الأرباح أقل من دخلها من المبلغ المقطوع، مما دفع فنزويلا لإرسال بعثة إلى دول الخليج من أجل الضغط على الشركات لإلزامها باتفاقيات مماثلةٍ؛ عندما وصلت البعثة إلى إيران طالبت الحكومة الإيرانية باتفاقية مناصفة، لكن شركة النفط البريطانية عارضت ذلك، لأن القوانين البريطانية لا تسمح بخصم الضرائب المدفوعة لحكوماتٍ أخرى من الضرائب التي تفرضها على شركاتها، وهو الأمر الذي

(٢٩) فيتالس، ص ٨٠-٨١، ١٣٠.

قاد في عام ١٩٥١م إلى قيام رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدّق بتأميم النفط الإيراني[٣٠].

في السعودية، بدأت الضغوطات تجاه اتفاقية المناصفة من عام ١٩٤٨م تقريباً، وهو العام الذي تسلّم فيه شابٌ سعوديٌّ لم يكمل الثلاثين من عمره، اسمه عبد الله حمود الطريقي[٣١]، منصب المسؤول عن مراقبة حسابات الحكومة على الدخل النفطي من شركة آرامكو. ولد الطريقي في بلدة الزلفي في عام ١٩١٨م، تعلّم في الكتاتيب هناك على يد المطوع محمد بن عمر آل رحمه (ويُعرف بـ «ابن عمر»)، بعد ست سنوات سافر إلى الكويت ليلتحق في مدرسة الأحمدية المنسوبة للشيخ أحمد الجابر الصباح أمير الكويت آنذاك، وبعد أربع سنوات، أي في عام ١٩٢٨م، سافر إلى الهند مع أخيه وعمل هناك على يد الشيخ عبد الله الفوزان[٣٢]، حيث تعلّم هناك الحساب واللغة الإنجليزية، ليسافر مرةً أخرى في عام ١٩٢٩م إلى القاهرة من أجل إكمال تعليمه، حيث أكمل دراسته الثانوية والتحق بجامعة فؤاد الأول (واسمها الآن جامعة القاهرة) بتخصص الكيمياء والجيولوجيا، وكانت تكاليف دراسته تُدفع له من قِبل الحكومة السعودية في برنامجها الابتعاثي وبتوصية من فوزان السابق سفير الملك عبد العزيز في مصر، وبعد أن أخفق في دراسته لسنتين استطاع

---

(٣٠) فيتالس، ص ٥٦.

(٣١) المعلومات الشخصية عن الطريقي مأخوذة من: محمد السيف، عبد الله الطريقي: صخور النفط ورمال السياسة، رياض الريس للكتب والنشر. بيروت ٢٠٠٧. وللكتاب طبعة ثانية نشرتها دار جداول.

(٣٢) عبد الله الفوزان ولد في مدينة عنيزة ثم انتقل منها إلى الهند لمساعدة والده في أعمال التجارة، بعد ذلك استقر في بومباي ليصبح معتمد التجار العرب هناك، ثم اختاره الملك عبد العزيز ليكون سفيره هناك. توفي عام ١٩٦٠م.

الطريقي التخرّج من الجامعة في عام ١٩٤٤م، وما إن تخرّج حتى جاءت برقيّةٌ من الملك عبد العزيز موجّهة إلى وزيره عبد الله السليمان يوجهه فيها بابتعاث شخصين إلى أميركا، من بينهما (شخص... اسمه عبد الله الطريقي من أهل الزلفي يتعلم الآن في مصر مع البعثة، وأثنوا على اجتهاده، وهو يصلح لهذه المسألة أيضاً، لأن الحكومة محتاجة لناس من رعاياها يكونون متقنين لهذا الفن..). سافر الطريقي بعدها إلى تكساس، حيث حاز على شهادة الماجستير في مجال الجيولوجيا. يصف أحدُ الموظفين الدبلوماسيين الأميركيين في السعودية في برقيةٍ إلى أميركا وقْعَ عودته على شركة النفط بقوله إن «آرامكو تترقب بكثيرٍ من التوجّس العودةَ الوشيكةَ للشيخ عبد الله الطريقي»[٣٣]، إذ قدّم هذه الصورة عن الطريقي:

تلقّى الشيخ الطريقي تعليمَه في جامعة تكساس، وهو تعليمٌ كافٍ ليجعل من وجوده محرِجاً من وجهة نظر شركة آرامكو، فحسبما هو مفهوم أن معرفته الكافية بالهندسة البترولية والجيولوجيا تؤهّله في السعودية لأن يصبح خبيراً حكومياً، رغم أن إدارة آرامكو تعتبر معرفته سطحية. وأياً يكن، فإن ثبت أن تعليمه كان كاملاً فإن مشكلة آرامكو معه ستكون أكبر، وذلك لأنه على ما يبدو قد مُنح مهمةَ التحقيق في أمورٍ ذات طبيعةٍ سريةٍ عالية. ومؤخراً طُلِب منه توظيفُ متخصصين في أعمال المصفاة، والقياس، وأمور أخرى[٣٤].

بدأ الطريقي عمله بالتوضيح للحكومة أهمية الضغط على الشركة من أجل الحصول على اتفاقية مناصفة الأسعار التي قامت بها الشركات الأميركية نفسها في ڤنزويلا، كان ردّ الشركات أنه لا يوجد

---

(٣٣) فيتالس، ص ١١٦.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١١٦-١١٧.

في السعودية قانونٌ يفرض على الشركات دفع الضريبة للحكومة، فقامت المملكة بإصدار نظام ضريبة الدخل على الشركات المشتغلة بإنتاج النفط أو المواد الهيدروكربونية الأخرى في ٢٦ ديسمبر ١٩٥٠م[٣٥]. رافقت هذه الضغوطَ المحلية على الشركة ضغوطٌ أخرى من الحكومة الأميركية بسبب الحرب الكورية وتنفيذ خطة مارشال، وذلك بغية استيعاب الطموحات القوميّة في المنطقة ومنعها من أن تتحول إلى حركات جارفة تقوم بتأميم النفط وتعطيل مشاريع إعادة إعمار أوروبا، ومنع الشيوعية من الوصول إلى المنطقة، كما جرى ذلك في إيران في عهد مصدّق، فما كان من الشركة إلا الإذعان والموافقة على الاتفاق.

العنصرية الغربيّة في جزيرة العرب

في الحادي عشر من يونيو من عام ١٩٤٥م قدّمت شركة آرامكو الحصص التموينية لعمال مصفاة رأس تنورة السعوديين، التي كانت عبارةً عن أرز فقط، على الرغم من أنها كانت قد وعدتهم بتقديم الأرز والطحين والقمح. كانت هذه الحادثة - إضافةً إلى المعاملة السيئة من رجال أمن الشركة - هي شرارة أول إضرابٍ عماليٍّ[٣٦] في السعوديّة، إذ بدأ العمالُ بشكل تلقائيٍّ بأعمال شغب، وقاموا بتحطيم السيارات ورشق أحد الموظفين الأميركيين بالحجارة. بعد شهر، أي في ١٢ يوليو ١٩٤٥م، أعلن ١٣٧ موظفاً سعودياً، بقيادة شخصٍ

---

(٣٥) عبد الله ناصر السبيعي. «مواقف الملك سعود بن عبد العزيز تجاه شركة أرامكو» مجلة الدارة، العدد الرابع، السنة الثانية والثلاثون. ص ١٢٢.

(٣٦) قبل هذا الإضراب بفترة قصيرة قام العمال العراقيون في آرامكو بإضرابٍ أدى لترحيل قادته إلى بلادهم. راجع إسحاق الشيخ يعقوب. إني أشم رائحة مريم. دار الفارابي. الطبعة الثانية. بيروت، ٢٠١٠، الجزء الأول، ص ١٥٦.

يُدعى ناصر الماجد[٣٧]، إضرابَهم بسبب عدم المساواة في الأجور والمزايا بينهم وبين الأميركيين وغيرهم من الجنسيات الأخرى، وبعد أربعة أيام انضم إليهم ٧٠٠ عامل آخر، مما حدا بالشركة إلى أن تطلب العون من أمير الظهران بالتدخل، فقام هذا بإرسال جنوده الذين قاموا بضرب العمال وسوقهم إلى مركز الشرطة، حيث كان الأمير ينتظرهم، وهناك سأل الأمير عن قادتهم، فأجابه أحدهم: (نحن هنا متساوون، ليس بيننا قادة)، فتم ضربه على الفور، مما دفع بقيّة العمال لترديد: (كلنا واحد، كلنا واحد)، أمر الأمير جنودَه بإجبار العمال على العمل ومعاقبة أي شخصٍ يمتنع عن العمل، وعد الأمير الشركة بأنه سيطر على الأمور وأن العمال سيعودون إلى أعمالهم في اليوم التالي، إلا أن عدد المضربين زاد في اليوم التالي ليصل إلى ألفي عامل. مع تضخّم الإضراب اقتنع الأمير أن هناك مشكلة حقيقية، فانتهى الإضراب في العشرين من يوليو، بعدما قدم الأمير طلباً للشركة بإصلاح أوضاعها الداخلية والاستجابة لشكاوى العمال[٣٨].

هذه الحادثة شديدة الأهمية، لأنها أولاً وقعت قبل الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٤٨م، وقبل انقلاب الضباط الأحرار في يونيو ١٩٥٢ في مصر، وقبل وصول الناصرية إلى الحكم، وقبل تشكّل حزب البعث في سوريا؛ بل إنها - بحسب روبرت فيتاليس - سبقت إضرابات النفط في كل من إيران (أول إضراب

(٣٧) يعقوب، مريم، ج١، ص ١٥٦. إذ وصفه أنه من القصيم، في حين أن وثائق الشركة تكشف كيف أن تحريّات كل من القنصلية الأمريكية والشركة جعلتهم يشتبهون بأن الموظفين الحجازيين هم من كانوا وراء الحادثة، وذلك لأن نظرتهم الداروينية - العنصرية لم تبحث إلا عن من تعتقد بأنهم «راقون» و«متطورون» بشكل كاف لتصبح لديهم رغبة بمسكن نظيف وأجر عادل ورفض العنصرية.

(٣٨) تفاصيل هذا الإضراب موجودة في فيتالس، ص ٩٢-٩٥.

هناك كان عام ١٩٤٦م) والعراق (عام ١٩٤٧م)، والتي تصوَّر عادةً بأنها شرارة الحراك القومي والعمالي في المنطقة؛ أي - بمعنًى آخر - أنها استجابة لظروفٍ محليّةٍ بحتة، فما هي هذه الظروف؟ إنها بكلمة واحدة: العنصريّة؛ فبحسب روبرت فيتاليس - والذي أمضى عقداً من الزمن في دراسة وثائق شركة آرامكو - فإن هذه الشركة بنت في الظهران نظام فصلٍ عنصريٍّ شبيهٍ بالأنظمة الموجودة في الولايات الأميركية الجنوبية، وشبيهٍ بالأنظمة التي بنتها شركات التعدين والنفط الأميركية منذ مطلع القرن التاسع عشر. أول مظاهر هذه العنصرية هو في اختيار مقر الشركة، فالمكان الذي اختارته الحكومة للشركة كان في بلدة الهفوف في الأحساء، أكبر حواضر المنطقة الشرقية آنذاك، لكن الأميركيين أنفوا أن يعيشوا بين العرب فاختاروا أن يكون مركزهم الرئيس في مكانٍ ناءٍ غير مأهولٍ بالسكان، هو جبل الظهران[٣٩]. تم تقسيم الظهران إلى أحياء عمالية، بحيث كان كل عرق (فالعرق هنا هو المحدد وليست الكفاءة) يسكن في حيٍّ محدد: البيض في الحي الأميركي المكون من بيوتٍ نظيفةٍ مكيّفةٍ وفيها دور سينما وأحواض سباحة وغيرها من وسائل الاستجمام، ثم الإيطاليون (الذين تم جلبهم من إيريتريا بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية) في أحياء مشابهةٍ، ولكن أقل ترفيهاً، بعد ذلك الهنود والجنوب آسيويين في حيٍّ سُمّيَ بحي الخدم، وأخيراً يأتي أشد الأحياء سوءاً، والذي كان مكوناً من خيامٍ وأعشاش وأكواخ مبنية من سعف النخيل، والمُسمّى بالحي السعودي. إضافةً إلى التمييز في المساكن كان هناك التمييز في الأجور، فالأميركي كان يتقاضى مرتبه بالدولار وقيمته أعلى من

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٥٤.

الأجر الذي كان يتقاضاه العربي، والذي كان يتم الدفع له بالعملة المحلية. أما بالنسبة للخدمات الصحيّة، ففي زيارةٍ لمساعد القنصل الأميركي للمستشفى الذي وضعته آرامكو للموظفين العرب فإنه لم تعجبه «نظافته أو منشآته، بالإضافة إلى ذلك كان من الواضح أن مدير آرامكو الطبي لم يكن مكترثاً بشأن توفير الرعاية الطبية اللازمة للعرب»(٤٠).

بعد عدة أيام من هذا الإضراب، ولما لم تستجب الشركة لمطالب العمال، قام ٩ آلاف عامل بإضرابٍ جديدٍ في الرابع من أغسطس، أدى إلى شلّ عمليات الشركة، وهو الأمر الذي دفع الملك لإجبار الشركة على الدخول في مفاوضات مع لجنةٍ عماليةٍ قام باختيارها أمير المدينة. أدى هذا الإضراب إلى كثيرٍ من التغيرات داخل آرامكو نفسها، فتم كفّ يد مديرها - أوهليجر - من الإشراف اليومي على أعمال الشركة، وتم تسليمها إلى شخصٍ جديدٍ اسمه جيمس ماكفيرسن، كما قامت الشركة بتأسيس مكتبٍ للشؤون العربيّة (تم تكوينه ليكون مشابهاً لمكتب الاستخبارات الأميركي الذي كان موجوداً في القاهرة إبان الحرب العالمية الثانية) وظّفت فيه مجموعةً من الباحثين من أجل تقديم تقارير تساعد الشركة على فهم الجوانب الاجتماعية والثقافية وغيرها لعمالها، وأخيراً تبنت سياسة أخذ بصمات عمالها من أجل التعرف عليهم فيما بعد. أما بالنسبة للمفاوضات مع اللجنة العمالية - التي كانت مكونة من أربعةٍ من الإداريين وأربعة من العمال - فقد تركز النقاش حول قضيتين: أن الأجور التي تدفعها آرامكو للعمال متدنية مقارنة بتلك التي يتقاضاها عمال النفط في العراق وإيران، أما الأمر الثاني فهو

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٩٤.

العنصرية التي تعاملهم الشركة بها داخل مناطق عملياتها. كانت الشركة تصرّ على أنها تدفع للعمال السعوديين أجراً أسبوعياً أعلى بـ ١٨٪ من أجر العمال في العراق، وهذا صحيح فقط إذا كانت المقارنة محصورةً بالأجر الأساسي، ذلك أن العمال العراقيين يحصلون على بدل غلاء معيشة يجعل من إجمالي أجرهم الأسبوعي أعلى من أجر السعوديين بـ ١٣٪. إلا أن الإضراب دفع الحكومة لأن تطالب الشركة بالتقيّد بنظام العمل الذي أُصدر في عام ١٩٤٢م[٤١]، والذي ينصّ على حق العمال بأن يحصلوا على أجرٍ في يوم إجازتهم - وهو الأمر الذي تجاهلته الشركة لمدة أربعة أيام - فاضطرت الشركة، ابتداءً من عام ١٩٤٦م، إلى دفع أجر يوم الجمعة للعمال. كان نظام العمل لعام ١٩٤٢م يؤكد على أهمية رعاية سلامة العمال وتوفير الإسكان الضرورية، وأدى ضغط الحكومة على الشركة بالتقيّد بهذا النظام - بعد أن تجاهلته لأربع سنوات - إلى أن تتعهد ببناء مستشفى للعمال العرب، وكذلك إلى أن تستبدل الأكواخ المصنوعة من سعف النخيل بمساكن أفضل حالاً، لكنها أسوأ بكثيرٍ من المساكن التي يقطن فيها العمال الأميركيون[٤٢].

صحيح أن هذا الإضراب ساهم في إجبار الشركة على تحسين معاملتها مع العمال، لكنه لم يوفّق في تحطيم جوهر المشكلة،

---

(٤١) أول قانون سعودي صدر له علاقة بالحقوق العمالية كان في عام ١٩٣٧ بالأمر السامي رقم ٤/ ٤/ ٨، واسمه «تعويض عمال المشاريع الصناعية والفنية». للمزيد عن تسلسل القوانين المنظمة لشؤون العمل والعمال انظر الكتاب الذي نشرته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في السعودية بعنوان نشوء وتطور الخدمات الاجتماعية والعمالية في المملكة العربية السعودية، بتاريخ شوال ١٤١٩ بمناسبة ذكرى مئة عام من دخول الملك عبد العزيز للرياض.

(٤٢) فيتالس، ص ٩٥-٩٨.

أي العنصرية في الأجور والسكن والخدمات الصحية والترفيهية والتعليمية؛ ففي شهر مايو من عام ١٩٤٧م قام العمال الإيطاليون (الذين كانوا في المرتبة الثانية من ناحية سلّم الأفضلية العرقية الذي بنته آرامكو في الظهران) بالإضراب احتجاجاً على سوء أوضاعهم (وعلى معاملتهم كالعرب)[٤٣]، جاء ردّ الشركة تقليدياً: طرد مجموعة من المضربين وترحيلهم، رفض التفاوض مع البقية، تلفيق تهمة أن الإضراب مدفوعٌ من قوّى شيوعيةٍ وأهداف سياسية من أجل استفزاز الحسّ الأمنيّ لدى السلطة وصرف النظر عن المؤسسات العنصرية التي بنتها في الظهران وتُخضع عمالها لها. قام القنصل الأميركي في الظهران والدو بيلي بجولةٍ تفقديةٍ في أحياء الإيطاليين للتأكد من مزاعمهم، فوجد أنه «بعد عامين من الإضراب الأول، ورغم الوعود بتحسين الظروف، كان هؤلاء الرجال يعيشون في الخيام والأكواخ بدون كهرباء، أو بدون مراوح كهربائية. أما المستشفى فقد كان سيئاً للغاية»[٤٤]، وكان الماء الذي يُقدم لهم غير صالحٍ للشرب، وكانت أجورُهم أقلَّ من أجور الأميركيين بشكلٍ كبير. يجب التأكيد على أن هذه الأوضاع هي أوضاع ثاني أفضل جماعة عمالية في الظهران، إذ بالإمكان للإنسان أن يتخيل كيف كانت أوضاع من هم أقل. على كلٍّ، كان رد آرامكو على هذا التقرير هو أن الحكومة السعودية تجبرها على معاملة كل العمال بشكل مماثل لمعاملتها للسعوديين، ما عدا الأميركيين، فهم وحدهم الذين سمحت الحكومة للشركة بأن تعطيهم أفضلية؛ إلا أن كلاً من القنصلية والحكومة فنّدت هذا الادعاء؛ فالقنصلية

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٠١-١٠٢.

أشارت إلى أن الإيطاليين الذين يعملون في القاعدة الجوية في الظهران كانوا يتلقون معاملةً مماثلةً للأمريكيين من دون اعتراضٍ من الحكومة، أما الحكومة فقد أصدرت نظاماً جديداً للعمل يعيد تأكيد حقوق العمال المذكورة في النظام السابق مع توسّعٍ وتأكيدٍ أكثر لهذه القوانين. كما أن وثائق الشركة تشير إلى أن المستشارين والممثلين المقربين جداً من الملك عبد العزيز- الأول هو يوسف ياسين[45] والثاني هو وزير الملك عبد العزيز عبد الله السليمان، قد قالا للشركة «بأن علينا أن نجهّز المخططات في الحيّ [= الحيّ الأميركي] بحيث تسمح في نهاية الأمر باندماج مساكن أُسر كبار الموظفين العرب بالموظفين الأميركيين»[46]. إلا أن المشكلة كانت في ضعف جهاز الدولة التنفيذي لتطبيق هذه القوانين وإلزام الشركة بها، فعندما وقّعت اتفاقية الامتياز مع شركة سوكال عام ١٩٣٣م أنشأت الحكومة «مكتب المعادن والأشغال العامة»[47]، والذي كان مقره الرئيس في جدة، وله ممثل في الدمام، وكانت هذه الجهة المتواضعة هي المسؤولة عن شؤون العمال وتطبيق نظام عام ١٩٣٧م والأنظمة التي تلته، ولم يتم تطويره وتقويته إلا بالضغوط التي مارسها العمال تجاه الشركة والحكومة معاً.

---

(٤٥) يوسف ياسين، وُلِد في اللاذقية في سوريا في عام ١٨٩٢م، تلقى تعليمه على يد أحد رواد النهضة العربية الشيخ رشيد رضا، ثم بعد احتلال فرنسا لسوريا هرب إلى مكة، ثم منها إلى الأردن، وكان تحت حكم الأشراف، ولما ساءت أحواله معهم رحل إلى القدس وأنشأ صحيفة هناك، وبعد سماعه بانتصارات الملك عبد العزيز رحل إلى العراق ومن هناك إلى الأحساء، ومن هناك التقى بالملك، الذي جعله رئيساً للشعبة السياسية في الديوان الملكي، وهو الذي أسس جريدة أم القرى الرسمية، وكلّف بعدها بمهام شبيهة بتلك التي يقوم بعدها وزير الخارجية. توفي عام ١٩٦٢م.

(٤٦) فيتالس، ص ١٠٨.

(٤٧) كتاب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المذكور مسبقاً.

هجوم من أعلى، وآخر من أسفل

ضمن نطاق عمله كمراقبٍ لحسابات الحكومة على الدخل النفطي من شركة آرامكو، الذي بدأه في عام ١٩٤٨م، اكتشف عبد الله الطريقي أن الشركة تتلاعب باتفاقية مناصفة الأرباح؛ فكما ذكرنا سابقاً، فإن آرامكو كانت مملوكةً من قِبل أربع شركات أميركية تُعتبر من ضمن الشركات الكبرى في العالم التي تسيطر على سوق النفط، وكانت هذه الشركات هي الزبون الذي يشتري من آرامكو النفط الخام ليتم إعادة تكريره واستهلاكه في أوروبا وغيرها من أسواق النفط، وكانت آرامكو تبيع النفط للشركات الأميركية الأم بسعرٍ مخفض بـ ١٨٪. في صحيفة البتروليوم ويك نشرت الصحفية التشيكوسلوفاكية واندا جابلونسكي - والتي ستصبح من أهم الصحفيات في عالم النفط - تقريراً عن التحقيق الشامل لكافة أعمال آرامكو الذي قام به الطريقي، والذي خلص فيه إلى أن التخفيض في الأسعار الذي تقوم به الشركة لشركاتها الأم يجعل النصيب الحقيقي للحكومة من أرباح النفط ٢٢٪ عوضاً عن الـ٥٠٪[(٤٨)]. أدى هذا الاكتشاف إلى مزيدٍ من الضغط على الشركة، وإلى جولات مفاوضات متعددة، انتهت في عام ١٩٥٤م إلى إلزام الشركة بالتوقف عن تخفيض السعر المعلن، ودفع مبلغ قيمته ٧٠ مليون دولار تعويضاً عن خسائر الحكومة للفترة ما بين ١٩٥١-١٩٥٣[(٤٩)].

في أواخر عام ١٩٥١م أدى رفض البريطانيين لطلبات إيران باتفاقية مناصفة شبيهة بتلك التي نفّذتها السعودية وفنزويلا إلى

(٤٨) فيتالس، ص ١٣٤.

(٤٩) السبيعي، ص ١٢٤.

تحوّل الإيرانيين بقيادة رئيس وزرائهم المنتخب محمد مصدّق نحو خيار تأميم النفط، الذي وافق عليه البرلمان الإيراني بالإجماع. أدت هذه الحادثة إلى ازدياد شعبية مصدّق في المنطقة، وتزايد حماس الشعوب نحو الضغط على شركات النفط، الأمر الذي يمثّل تهديداً رئيساً للأهداف الأميركية والبريطانية، فقام البلدان - كما هو معروف ومشهور - بتنفيذ عملية انقلاب على مصدّق وإلغاء قرار التأميم(٥٠). الشرارة التي وقفت خلف قرار التأميم الإيراني هي البعثة الڤنزويلية التي طافت المنطقة في عام ١٩٥٠م، والتي استطاعت آرامكو منعها من دخول السعودية والتحدث مع المسؤولين فيها؛ إلا أن الطريقي استطاع إقناع وزير المالية عبد الله السليمان بأن يموّل رحلته إلي ڤنزويلا من أجل التعلّم من تجربتهم. فعلاً، سافر الطريقي إلى هناك عام ١٩٥١م، وقام بجولةٍ معمقةٍ تعرّف فيها عن كثبٍ على التجربة الفنزويلية، إذ تشكلت لديه بذرةُ فكرة تشكيل نوعٍ من التعاون بين الدول المصدّرة للنفط لتواجه بشكلٍ جماعيٍّ الشركات المنتجة، والتي ستتحول فيما بعد إلى أوبيك. في طريق عودته من فنزويلا ذهب الطريقي إلى إيران، وهناك التقى بوزير المالية الإيراني عباس هويدا، الذي عرّفه برئيس شركة النفط، إذ أطلعه على أفكاره. وبعد إيران توجه إلى العراق، والتي كانت تحت الحكم الملكي حينها، وأطلعهم على أفكاره، ووجد الكثير من التأييد لها. ما إن عاد الطريقي حتى بدأ بتضييق الخناق على الشركة، فساهم بالضغط عليها من أجل نقل إدارتها من نيويورك إلى الظهران، وهو الأمر الذي فعلته الشركة في عام ١٩٥٢م؛ ونتيجة لجهوده، أُنشِئت في عام ١٩٥٤ المديرية العامة

(٥٠) لمزيد من التفاصيل عن هذه العملية انظر كتاب: ستيفن كينزر. أتباع الشاه: انقلاب أمريكي وجذور الإرهاب في الشرق الأوسط. دار كلمات. ٢٠١١.

لشؤون الزيت والمعادن، لتصبح «أعلى سلطة تشرف على أعمال النفط وشؤونه، وكذلك التعدين»، وأصبح الطريقي مديراً لها[٥١].

في هذه الفترة التي كان فيها الطريقي ممثلاً للحكومة، يخوض مع شركة النفط صراعاتٍ متنوعة، أرسل ١٥٥ عاملاً[٥٢] في الثالث والعشرين من شهر مايو من عام ١٩٥٣م برقيةً لآرامكو يطالبونها فيها بدفع بدلٍ للسكن وتحسين مستوى المزايا التي يقدمونها للعمال؛ هذه الحادثة جاءت نتيجة تنسيقٍ وعملٍ بين العمال في بلدات النفط الثلاثة - الظهران ورأس تنورة وبقيق - حيث انتخب العمالُ لجنةً مكونةً من سبعة أشخاص لتمثيلهم، وقامت بالإفصاح عن نفسها وإخطار كل من الحكومة والشركة بوجودها، وتوزيع منشورات بين العمال للتعريف بوجودها وأهدافها. وافقت الشركة على الاجتماع باللجنة في يوم ٣٠ يونيو من السنة نفسها، إذ عرضت اللجنة مظالمها، التي لم تختلف كثيراً عن مظالم المضربين عام ١٩٤٥م، أي الأجور، والعنصرية، وغيرها؛ وأضافوا طلبهم باعتراف الشركة بهم كممثلين للعمال، إلا أن الشركة رفضت إكمال الاجتماع، وطلبت منهم التوجه لممثل مكتب المعادن التابع لوزارة المالية في الدمام باعتباره الممثل الرسمي للعمال؛ ولأن الحكومة كانت في حالة صراع مع الشركة فقد جاء ردّ ممثلها، وهو السوداني عبد المنعم مجدوب الذي كان يعمل في مكتب المعادن التابع لوزارة المالية، بأن طلب من الشركة العودة إلى طاولة المفاوضات، بل إنه في الاجتماع الثاني في الخامس من شهر سبتمبر قام بتزويد العمال برسالةٍ مؤيِّدةٍ لهم، الأمر الذي اعتبرته

---

(٥١) السيف، الطريقي، ص ٧٥-٧٩.

(٥٢) التفاصيل التالية عبارة عن تلخيص كل من الروايات الموجودة في كتاب فيتالس، وكتاب يعقوب، ومقالة ماثيسن، ومقالة السبيعي، وكذلك كتاب سيد علي السيد باقر العوامي. الحركة الوطنية شرق السعودية ١٩٥٣-١٩٧٣. منشور في عام ٢٠١١.

السفارة الأميركية ما يشبه اعترافاً من الحكومة باللجنة العمالية.

كان رئيس اللجنة العمالية هو عبد العزيز بن عبد الرحمن السنيد[٥٣]، والذي وُلِد عام ١٩٢٢م في سوق الشيوخ بالقرب من مدينة الناصرية في محافظة ذي قار شمال البصرة في جنوب العراق، إذ هاجر والده عبد الرحمن من مدينة بريدة في منطقة القصيم التي ولد فيها إلى هناك بعد مقتل والده في معركة المليدا الشهيرة التي حاول فيها أمراء القصيم عام ١٨٩١م الاستقلال عن حكم آل رشيد، لكنهم هُزِموا[٥٤]. أما والدته فهي كميلة بنت محمد الضاحي آل بو عايشة من بلدة الأحساء. قبل ولادته بسنتين كانت الناصرية هي نقطة انطلاق ثورة العشرين العراقية ضد البريطانيين، وهي التي كانت نقطة تحوّل في تاريخ الشاب ذي العشرين عاماً القاطن في البصرة يوسف سلمان يوسف[٥٥]، والذي سيُعرف فيما بعد بالرفيق فهد، مؤسس الحزب الشيوعي العراقي. تنقّل الرفيق فهد بين البصرة والناصرية في بداية العشرينيات، ومن الهند، عن طريق البحر، بدأت تصل الكتب والأفكار الشيوعية إلى البصرة، وتنتشر في العراق؛ فعلى سبيل المثال، كانت في بغداد مكتبة اسمها مكتبة ماكينزي وأخرى اسمها المكتبة العصرية، كانتا تعرضان أعداداً من المجلة الهندية - الإنجليزية الماركسية ذا مونثلي ليبور وغيرها من كتب لينين وماركس

---

(٥٣) المعلومات عن السنيد مأخوذة من الكتب في الفقرة السابقة، إضافة إلى المعلومات الموجودة في موقع أسرة السنيد على الإنترنت:
<http: //www.alsunaid.net /> (آخر دخول ٦ يناير ٢٠١٦م)

(٥٤) لمزيد من التفاصيل عن واقعة المليدا انظر: خالد بن سليمان الخويطر. كون المليدا ومعركة حريملاء. دار جداول. ٢٠١٥.

(٥٥) التفاصيل عن الرفيق فهد وبدايات تشكل الحزب الشيوعي العراقي مأخوذة من: أليزابيث تومسون. تعطيل العدالة: النضال من أجل حكومات دستورية في الشرق الأوسط. مطبعة جامعة هارفرد. ٢٠١٣. ص١٨١-١٨٧.

وغيرهم، والتي تنشر الفكر الماركسي، وكان في بغداد حلقة يسارية يتزعمها حسين الرحّال، الذي أوفدته الدولة العثمانية إلى ألمانيا وتشرّب في برلين الأفكار الماركسية، إذ عاصر ثورة ١٩١٨م، واستمع إلى خطب روزا لوكسمبرج، وكان من بين روّاد حلقته الشاعر العراقي معروف الرصافي، الذي قال أمام البرلمان العراقي في عام ١٩٣٧م: «أنا شيوعي، ولكن شيوعيتي إسلامية لأنها وردت في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ۝ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [سورة المعارج، الآيتان: ٢٤ - ٢٥]... أليست هذه هي الشيوعية؟». في الناصرية أسس الرفيق فهد أول حلقة ماركسية في عام ١٩٢٧م، وفي عام ١٩٣٢م أعلن عن تنظيمه الماركسي عبر تعليق مطبوعاتٍ على ثمانية عشر مكاناً مختلفاً في الناصرية تقول: «يا عمال العالم اتحدوا! يحيا اتحاد جمهوريات الفلاحين والعمال في البلدان العربيّة». في هذه الأجواء عاش عبد العزيز السنيد، وأكمل دراسته الابتدائية، وتلقى تكوينه الفكري اليساري والاشتراكي. في عام ١٩٤٩م، عندما أصبح عمره ٢٧ سنة، رجع إلى السعودية ليلتحق بالعمل في آرامكو، إذ كان رقمه هناك (٤٩١٢٨). بدأ عمله هناك كمساعد مدرس، إلى أن تمت ترقيته في عام ١٩٥١م، وفي مارس من السنة نفسها تم إرساله إلى الولايات المتحدة للتدريس في المخيم التدريبي الذي أنشأته آرامكو بين الكثبان الرملية في لونج آيلاند، وهدفه تعويد الموظفين الأميركيين الجدد على «العادات المحلية للعرب وأكبر قدر ممكن من لغتهم». في الولايات المتحدة تعرّف السنيد على العنصريّة أوّل مرّة، إذ كان يريد الدخول إلى دار سينما في العاصمة واشنطن، لكن قوانين الفصل العنصري كانت تمنعه - لأنه غير أبيض - من الدخول إليها. وفي الصيف من هذه السنة أرسلته آرامكو إلى الجامعة الأميركية في بيروت باعتباره أحد أوائل السعوديين الذين يتم إرسالهم لحضور الندوات الصيفية

هناك. عندما عاد بدأ بالعمل كمدرس في مركز الظهران التدريبي؛ في المركز التدريبي كوّن السنيد شبكة علاقات عمالية، وعلى ما يبدو من خلال تفاعل هؤلاء العمال مع بعضهم تشكلت اللجنة العمالية. إضافةً إلى عبد العزيز السنيد، ضمّت لجنة العمال عبد الرحمن البهيجان (ورقمه العمالي ٢٧٢٦١)، وأصوله من عنيزة من القصيم، وقد التحق بالشركة صغيراً، ولكن بسبب نهمه الثقافي وحماسته العالية ارتقى بسرعةٍ ليكون ضمن اللجنة؛ كما ضمّت صالح سعد الزيد، الذي تتحدر أصوله من حوطة بني تميم في نجد، ولكن أسرته هاجرت إلى الأحساء، حيث ولد في حي الصالحية في الهفوف في ٢٧ فبراير ١٩٢٢م، وما إن وصل إلى المرحلة الخامسة الابتدائية حتى انتقل للعمل لدى آرامكو، والتي أتاحت له دراسة الثانوية في أميركا، كما أنه قضى فترةً من عام ١٩٥٢ في بيروت يدرس في الجامعة الأميركية هناك؛ وكان من بينهم كذلك عبد الله علي الغانم من القطيف، وهناك أيضاً عمر وزنة وإبراهيم الفرج وعبد العزيز الصفيّان، والذين للأسف لم أتمكن من العثور عن معلومات عنهم.

كان ردّ الشركة على هذا التحالف بين العمال والحكومة متنوعاً؛ فمن الناحية الأولى أوقفت مفاوضاتها مع اللجنة العمالية، مخبرة إياهم أنها ستناقش مطالبهم مع اللجنة الحكومية، ثم أرسلت لعبد الله بن عدوان، رئيس فرع وزارة المالية في المنطقة الشرقية، تؤكد رفضها الاستجابة للمطلب الرئيس المتعلق ببدل السكن. من الناحية الثانية بدأت بممارسة أعمالٍ استفزازيةٍ ضد العمال، خصوصاً قادتهم، من أجل إظهارهم بمظهر المخربين، فقد قامت بفصل عبد الرحمن البهيجان - الذي كان يعمل في رأس تنورة - بعد أن رفض القيام بما تم تكليفه به من أعمالٍ خارج نطاق عمله؛ ردت اللجنة بأن كتبت عريضةً وقّع عليها نصفُ العمال السعوديين، تم

توجيهها لولي العهد الأمير سعود بن عبد العزيز آنذاك، ذكروا فيها ترشيحهم للجنة كممثلة لهم، ومطالبتهم بإعادة البهيجان للعمل، كما طالبوا بإجبار الشركة على تنفيذ الطلبات. أما الاستراتيجية الأخيرة فهي أن الشركة قامت عبر عيونها التي كانت تبثهم في مخيم العمال بجمع قصاصات الورق والمنشورات والكتب وتوثيق ما يقال، وقدمته للأمير عبد المحسن بن جلوي لإثبات أن اللجنة ليست عمالية فقط، بل هي تنظيمٌ سياسيٌّ يهدف لأكثر من مطالب عمالية؛ إلا أن استجابة الأمير لتحريض الشركة كانت فاترة. في مطلع شهر أكتوبر استؤنِفت المحادثات مرة أخرى بحضور لجنةٍ من الحكومة يتزعمها عبد الله بن عدوان، وفيها اشترطت اللجنة العمالية الاعتراف بها مقابل إكمال المفاوضات، ومع ازدياد حدة النقاش يبدو أنه صدر من البهيجان[٥٦] كلامٌ استغلته الشركة معتبرةً إياه تهديداً، على إثر ذلك راح عبد الله بن عدوان يخبر نائب أمير المنطقة عبد المحسن بن جلوي بما جرى، فأرسل الأخير قوّةً لرأس تنورة قامت باعتقال كل من البهيجان وناصر السعيد مساء يوم الاثنين الموافق ١٢ أكتوبر عام ١٩٥٣م؛ بعد عدة أيام، أي في يوم الخميس الموافق الخامس عشر من أكتوبر، وبعد أن عاد قسمٌ كبيرٌ من العمال القادمين من المناطق المجاورة إلى بلدانهم، قامت الشرطة بتقييد بقيّة قادة اللجنة وتفتيش غرفهم ثم تحميلهم والمضي بهم إلى قلعةٍ عثمانيةٍ في الهفوف في الأحساء تستخدمها السلطة كسجنٍ يُسمى بسجن العبيد.

في اليوم التالي، والذي كان يوم جمعة، أي يوم إجازة، خرج

(٥٦) رواية الشركة تقول إن التهديد من اللجنة ككل، ورواية العوّامي تذكر أن ما اعتبر تهديداً هو نوع من التضخيم مارسه كلٌّ من البهيجان وصديقه ناصر السعيد، استغلته الشركة لتحوله إلى تهديد.

العمال في مظاهرةٍ حاشدةٍ أمام مركز الشرطة والقاعدة الجوية مطالبين بإخراج قادة اللجنة العمالية، وقام بعض العمال برشق باصات الأميركيين بالحجارة، إلا أن اللجنة قوبلت بالقوّة من قبل السلطات الأمنية. في اليوم التالي أعلن العمال عن إضرابٍ عام عن العمل، فالذين غادروا إلى ديارهم لم يعودوا، والمقيمون في الأحياء العمالية لم يفارقوا مساكنهم على الرغم من أن الشرطة طرقت الباب عليهم وأمرتهم بالخروج للعمل، واعتقلت بعضاً منهم في سجن الظهران. وتشكلت بين بلدات النفط ومخيمات العمال المضربين شبكةٌ من العمال تقوم بنقل المعلومات وتقديم الدعم المعنوي الضروري، كما قام عددٌ من العملاء القاطنين في البلدات القريبة - كالقطيف والأحساء - باستضافة العمال القادمين من بلداتٍ بعيدة - من نجد والشمال والجنوب والحجاز - في بيوتهم، بل تحولت الحسينيات في القطيف إلى أماكن تجمعٍ للعمال، كما قام التجار والموسرون من الأهالي بتوفير الدعم المالي الضروري للعمال الفقراء حتى لا يضطرهم فقرُهم للعودة إلى العمل. قام ٩٠٪ من العمال بالإضراب، واضطرت الشركة حتى تحافظ على استمرار الإنتاج أن تشغّل الأميركيين والعمال ذوي الجنسيات الأخرى بساعاتٍ إضافيةٍ، مع شللٍ كاملٍ لكافة الخدمات التي كان السعوديون يزوّدون الشركة بها. ذكرت السفارة أن الحكومة كلّفت الجيش بالتدخل من أجل إنهاء الإضراب، ورتبت الشركة مع الجيش دخوله إلى أحياء العمال التي كانت شبه خاوية من أجل إجبارهم على العمل والقبض على المحرضين منهم، وازداد عدد العمال المعتقلين حتى وصل إلى الألف عامل. وعلى الرغم من هذا كله إلا أن العمال صمدوا لأكثر من ٢١ يوماً، كانت فيها اللجنة الحكومية تضغط على الشركة للاستجابة لمطالب العمال. نجح العمال أخيراً في الضغط على الحكومة من

أجل إطلاق سراح قادة اللجنة العمالية في الثالث من شهر نوفمبر عام ١٩٥٣م، وقد بدأ العمال بالعودة إلى العمل وأطلق سراح بقيّة العمال. ضغطت آرامكو على الحكومة من أجل نفي قادة العمال خارج مناطق النفط، فتم نفيُ كل شخصٍ منهم إلى بلده الأصل ومنعه من الخروج منه، ما عدا عبد العزيز السنيد وعبد الرحمن البهيجان، فقد تم نفيهما إلى لبنان. بعد عدة أيام من هذا القرار، أي في التاسع من نوفمبر من عام ١٩٥٣م، توفي الملك عبد العزيز وتولى المُلْكَ مكانه ابنه سعود، واستمرت المفاوضات بين اللجنة الحكومية والشركة بعد ذلك حتى وافقت الشركة على رفع أجور العمال، إضافةً إلى تقديم مجموعة متنوعة من الدعم الحكومي. بعد أيام، في يناير من عام ١٩٥٤م، زار الملك سعود الظهران بعد تسلمه الحكم بشهرين من أجل إكمال المفاوضات مع الشركة والوصول معها إلى اتفاقيةٍ تُحسّن من ظروف العمال. بعد انتهاء المفاوضات تم جمع العمال في ١٧ يناير ١٩٥٤م وقُرِئ عليهم البيان الملكي حول نتائج المفاوضات، إذ أعلن الملك أن الشركة سوف تزيد أجورهم بشكل فوري ما بين ١٢٪ إلى ٢٠٪، وتم تقصير ساعات العمل بنسبة ٤٠٪، ومضاعفة فترة الإجازات، والوعد بتقديم سكنٍ أفضل، وتوفير ١٠ مدارس لأبناء العمال، وإعادة العمال المفصولين إلى عملهم، كما شملت القرارات توفير الشركة لملابس عمل لقرابة ٥٠٠ عامل، وتوفير ١٠ برادات مياه[٥٧]، كما أمر بتحويل اللجنة الحكومية إلى لجنة عمالية دائمة من أجل تلقي شكاوى العمال والاستجابة لها.

لم تقم اللجنة العمالية الحكومية الدائمة بعملها كما يجب،

---

(٥٧) الهدف من ذكر هذه التفاصيل هو توضيح أن هذه الأمور التي يطالب بها العمال - على بساطتها وجوهريتها - إلا أن الشركة تأخرت في توفيرها عشرة أعوام، واحتاج الأمر إضراباً كبيراً بهذا الحجم لإجبارها على توفيرها.

فصدر قرارٌ مطلع عام ١٩٥٥م بتأسيس مكتبٍ للعمل والعمال[٥٨]، يُعيَّن على رأسه عبد العزيز بن معمّر، ويلحق بمجلس الوزراء مباشرة، وسُمي بـ «مصلحة العمل والعمال» وكان عدد موظفيه ١٣٦ موظفاً، كان من بينهم ثلاثة أعضاء من اللجنة العمالية التي رفضت الشركة إعادة توظيفهم فيها: عبد العزيز السنيد، عبد الرحمن البهيجان، وصالح الزيد، إضافةً إلى شخصياتٍ أخرى كالشاعر عبد الرحمن المنصور القادم من الزلفي، وعبد الله الضبيب، ومحمد الهوشان. يتحدّر عبد العزيز المعمر[٥٩] من أسرةٍ تعود بأصولها إلى الأمير عثمان بن حمد بن معمّر، حاكم بلدة العيينة، التي ولد فيها الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ثم رحل منها إلى المدينة فالبصرة لتلقي العلوم الشرعية، وعندما عاد إليها طلب من الأمير عثمان مناصرته لإقامة دعوته، فناصره في البداية، لكن بعد تعرضه لضغوطٍ من أمير الأحساء طلب من الشيخ الرحيل، فرحل الشيخ إلى الدرعية ليتحالف مع أميرها محمد بن سعود في القصّة المشهورة، وبعد توسّع إمارة آل سعود انضم إليهم عثمان وقاد بعض حملاتهم العسكرية، لكن مجموعةً من أهالي العيينة قاموا باغتياله بعد أن ظنوا أنه يتآمر ضد دعوة الشيخ محمد. هاجر جد عبد العزيز بن معمّر إلى الكويت، وفي عام ١٨٨٥م رُزِق بابنه إبراهيم، الذي تعلّم في الكويت ثم تنقّل بين زنجبار والصومال والهند قبل أن يعود إلى الرياض في عام ١٩٢٥م، ليتم تعيينه رئيساً للديوان الملكي، ليتسلّم بعدها عدداً من المهام

(٥٨) المعلومات عن مكتب العمل مأخوذة من العوامي، وكذلك من كتاب: محمد السيف. ناصر المنقور أشواك السياسة وغربة السفارة. دار جداول. ٢٠١٥. وكذلك من كتاب وزارة العمل.

(٥٩) المعلومات عن المعمر، مأخوذة من العوامي والسيف وموقع عائلة آل معمر، على هذا الرابط: <http://www.al-moammar.com/> (آخر دخول ٦ يناير ٢٠١٦م).

المختلفة، كمبعوث الملك عبد العزيز للتفاوض مع الإمام يحيى في اليمن، وسفيره في العراق. رُزِق إبراهيم بابنه عبد العزيز الذي أكمل تعليمه الدراسي والجامعي ليتخرج في الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٤٨م، وبدأ عمله في وزارة المالية، لينتقل بعدها للعمل مترجماً ومعاوناً للأمير سعود في الديوان الملكي، بعد ذلك اختير رئيساً لمصلحة العمل والعمال في عام ١٩٥٥م. قسّم المعمر مصلحةَ العمل والعمال إلى عدة شعب: القضايا، والأنظمة، ورُخَص العمل، والتفتيش العمالي، والشؤون الإدارية؛ وافتتح لها فروعاً في كل من رأس تنورة وبقيق والأحساء والمنطقة المحايدة وعرعر (وكلها مناطق عمالية تابعة لشركات النفط والتابلاين).

تداخل الوطنيّ بالقوميّ

في الرابع والعشرين من فبراير عام ١٩٥٥م وقّع رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد مع الرئيس التركي عدنان مندريس اتفاقية تعاونٍ عسكرية، لتنضم إليهم فيما بعد باكستان وإيران وبريطانيا، في تحالفٍ عُرِف فيما بعد باسم حلف بغداد. أرادت بريطانيا من هذا الحلف أن يكون حاجزاً لمنع وصول الشيوعية إلى حقول النفط في الخليج، وهو الحلف الذي حظي بمباركة من الولايات المتحدة الأميركية، وهجومٍ صارخٍ من قِبل كل من مصر وسوريا والسعودية، إذ قام كلٌّ من جمال عبد الناصر - الذي قام مع مجموعة من الضباط المصريين قبل عامين ونصف بانقلابٍ عسكريٍّ استبدل الملكية في مصر بنظامٍ عسكريٍّ سلطوي - والملك سعود وشكري القوتلي بعده بأيام قليلة بإعلان حلفٍ عربي مشترك، يرفضون فيه الهيمنة الغربية ويؤكدون على أن عدوّ العرب هو إسرائيل وليس الشيوعية. في الحقيقة، أدى حلف بغداد وما خلقه من مخاوف عند المصريين إلى فتح الباب لدخول

النفوذ السوفييتي للمنطقة، وذلك بعد أن عقد الاتحاد السوفييتي اتفاقيةً مع مصر تقوم الأولى فيها بتزويد الأخيرة بما قيمته ٢٥٠ مليون دولار من الأسلحة السوفييتي عن طريق تشيكوسلوفاكيا. قدّم الاتحاد السوفييتي عرضاً مماثلاً للسعودية، والذي ما إن علمت به الولايات المتحدة حتى استجابت لطلب السعودية بإمدادها بالسلاح، الأمر الذي أزعج بريطانيا، التي اعتبرت دخول السعودية في تحالفٍ مضادٍ لحلف بغداد، إضافةً إلى استمرار الخلاف حول واحات البريمي بينهما، مضراً بمصالحها في المنطقة[٦٠].

كانت سياسة السعودية الخارجية في هذه الفترة مقلقةً للولايات المتحدة، لدرجة أن وكالة الاستخبارات الأميركية (السي آي إيه) نشرت تقريراً في فبراير من عام ١٩٥٦م عنوانه «المملكة العربية السعودية: عامل اضطراب للعلاقات الغربية العربية»؛ فإضافةً إلى رفضها حلف بغداد، استطاعت السعودية وسورية - بتقديم تسهيلات مادية ولوجستية - إقناع الأردن بعدم الدخول في حلف بغداد، كما أنها في عام ١٩٥٤م وقعّت عقداً مع صاحب أسطول سفنٍ يونانيٍّ اسمه أرسطو أوناسيس ينص على تأسيس شركة باسم «الناقلات البحرية العربية السعودية»، يمنح الشركة احتكار نقل النفط الخام السعودي إلى الأسواق العالمية، بحيث تزوّد الشركة الحكومة السعودية بثلاثين ناقلة نفط، بحيث تبحر هذه السفن تحت العلم السعودي، وأن يتم تسميتها بأسماء عربية، وأن يقوم أوناسيس بإنشاء مدرسة بحريّة تتحمّل مسؤوليةَ إعداد بحارةٍ عرب وتدريبهم، وأن لا يقوم بتسليم أي حمولة لإسرائيل. في الثاني والعشرين من

(٦٠) عن حلف بغداد، انظر كتاب سيتينو، وكذلك كتاب:
Yesilbursa, Behcet Kemal. *The Baghdad Pact: Anglo-American Defence Policies in the Middle East, 1950-59*. Routledge, 2005.

يوليو من عام ١٩٥٤م اجتمع مجلس الأمن القومي الأميركي برئاسة آيزنهاور، ونصّ توجيهه الخاص بالشرق الأوسط على اتخاذ «كل التدابير اللازمة لإلغاء الاتفاقية بين الحكومة السعودية وشركة أوناسيس». وبالفعل، عبر سلسلة من المؤامرات واللجوء للتحكيم الدولي وتسريع حل المشاكل العالقة بين آرامكو والسعودية ودفع التعويضات اللازمة، استطاعت الحكومة الأميركية وشركة آرامكو أن تعطّل هذه الاتفاقية في نهاية عام ١٩٥٦م. هذه الأوضاع الإقليمية ازدادت حدّةً عندما أعلن جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس في صيف عام ١٩٥٦م، الأمر الذي دفع كلاً من إسرائيل وبريطانيا وفرنسا إلى شنّ عدوانهم الثلاثي على مصر. ردت السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، وكذلك قطع النفط عنهما، وقامت باستقبال الطائرات المصرية المقاتلة على أراضيها، وقامت بإمدادها بالنفط بعد انتهاء الحرب[٦١].

في هذه الأجواء الإقليمية كان العمّال السعوديون قد بدؤوا يستعيدون نشاطَهم مجدداً[٦٢] بعد أن تخاذلت آرامكو عن تنفيذ ما وعدت به بعد إضراب ١٩٥٣م؛ ففي ثاني أيام شهر مايو من عام ١٩٥٥م تقدم قرابة ثلاثة آلاف عامل بعريضةٍ للشركة يطالبون فيها بنظام حافلاتٍ مماثلٍ في دقة مواعيده وجودته ذلك الذي يتمتع به الأميركيون، وكذلك يطالبون بأن تكون لجان الاتصال العمالية - التي شكلتها آرامكو لتعطي العمال وهْم أن لهم من يمثلهم - منتخبة. رافق هذه العريضة مقاطعة العمال لاستخدام هذه الحافلات، بعد ذلك قام عمال الظهران بتقديم عريضةٍ أخرى، ولكنها هذه المرة موجهةٌ للملك

(٦١) حول تقرير السي آي إيه ينظر كتاب فيتالس، وحول صفقة أوناسيس ينظر السبيعي وفيتالس.

(٦٢) الأحداث هنا من المراجع نفسها التي استخدمتها في سرد أحداث إضراب ١٩٥٣م.

سعود، تكرر فيها مطالبها ومظالمها، مضيفةً إليها أخرى متعلقة بإمارة الأحساء. جاء رد الحكومة بتكوين لجنة بزعامة مدير مصلحة العمال الجديد تركي بن عطيشان، والتي طلبت من أحد العمال - واسمه عبد الله الهاشم - أن يمثّل مطالب العمال أمام الشركة، وتم إجراء المفاوضات بين الطرفين، وهو الأمر الذي كان مزعجاً للشركة بشكلٍ كبير، فالشركة لم تكن تريد سماع أي صوتٍ قادمٍ من العمال. وفي يناير من عام ١٩٥٦م اعتزمت الشركة بناء أسوارٍ حول أحياء العمال من أجل التحكّم بحركة الدخول والخروج، ولكن العمال اعترضوا بشدةٍ وقدّموا شكاوى، ثم قاموا أخيراً بهدم الأسوار بأنفسهم. وفي هذه الأثناء انتشر خبرٌ موجودٌ في أحد منشورات آرامكو يُذكَر فيه أن فرقةً من الجيش الأميركي في ألمانيا سيتم نقلُها إلى قاعدة الظهران، وهو الأمر الذي دفع مجموعةً من العمال إلى إرسال عريضةٍ للملك السعود تناشده بعدم استقدام هذه الفرقة، والاستعاضة عنها بقوّةٍ من التحالف العربي الثلاثي الذي أُقيم بين مصر والسعودية وسورية، بل ومطالبته بعدم تجديد اتفاقية القاعدة الجوية مع أميركا؛ وهذه هي المرة الأولى التي يطالب فيها العمال بمطالبات سياسية، ويمكن فهم هذا التسيس للحركات العمالية كنتيجة لتداخل واندماج الفضاءات المحلية بالفضاءات الإقليمية، وتشابك القضايا مع بعضهم البعض، بحيث بات العمال يربطون بين المظالم التي يتعرضون لها والصراعات الإقليمية التي يتعرضون لها. في بداية شهر يونيو، عندما زار الملك سعود الظهران، احتشد العمال مرحبين به ومطالبين بالاستجابة لمظالمهم، إذ صاحوا: «مظلومين مظلومين»، وكتبوا على شرشف أحد الأسرة: «نريد نقابة»، وهو الأمر الذي لم يَرُق الموكبَ الملكيَّ، فنتج عنه إصدار قرارٍ ملكيٍّ في ١١ يونيو يحظر فيه الإضرابات والتجمعات والمظاهرات. بعد هذا القرار بعدة أيّام حدث شجارٌ في

رأس تنورة بين مجموعةٍ من العمال وحراس الأمن من أجل الدخول إلى دار السينما هناك، أدى هذا الشجار إلى تدخل قوات الأمن وسجن العمال. مثلت هذه الحادثة الشرارة التي من خلالها ستقوم شرطة الدمام بضرب النخبة العمالية؛ ففي السادس عشر من يونيو تم اعتقال ما يقارب المئة شخص، وفي اليوم نفسه أعلن أمام العمال حرص الحكومة على رفاهيتهم وراحتهم. ورداً على لجوء السلطات الأمنية للخيار القمعي قرر العمال في الثامن عشر من يونيو أن ينظّموا إضراباً عاماً، إلا أنه لم يتغيّب عن العمل في يومي ١٨ و١٩ إلا ما يقارب الـ ٢٥-٣٠٪ من العمال في بقيق والظهران، أما في رأس تنورة - التي حدث فيها ضرب العمال وسجنهم بعد مشاجرة السينما - فقد تغيب ١٠٪. علّقت القنصلية الأميركية على هذه النتائج قائلةً: «بات واضحاً بشكلٍ كبيرٍ أن القبضة الصارمة للأمير سعود بن جلوي كانت عاملاً حاسماً في الحفاظ على النظام».

إضافةً إلى النشاطات العمالية كان الملك سعود بعد وصوله إلى الحكم قد حوّل المجالس البلدية إلى انتخابية[٦٣]، وحرصت آرامكو على متابعة هذه الانتخابات، ذلك لأنها كانت مجالات تنافست فيها التيارات السياسية في السعودية، وخلقت نوعاً من الفضاء العام الذي بطبيعته يحفز التيارات المختلفة للظهور في العلن. وإلى جانب الانتخابات البلدية كانت هناك حركةٌ صحفيةٌ نشطةٌ في هذه الفترة، وذلك لأن نظام الصحافة في تلك الفترة كان مرناً، بحيث يستطيع الفرد أن يؤسس صحيفةً بمفرده، وذلك قبل أن يغيّر هذا النظام ويحصر

(٦٣) لمزيد عن الانتخابات البلدية والدور الذي لعبته انظر:
Matthiesen, Toby. «Centre–Periphery Relations and the Emergence of a Public Sphere in Saudi Arabia: The Municipal Elections in the Eastern Province, 1954 – 1960.» *British Journal of Middle Eastern Studies* 42.3 (2015): pp. 320 - 338.

العمل الصحفي بالمؤسسات الجماعية. من بين الصحف التي كانت تُنشر في تلك الفترة صحيفة أخبار الظهران، التي كانت تحت إشراف عبد الكريم الجهيمان، المثقف السعودي المشهور، صاحب موسوعة الأمثال الشعبية؛ وكذلك صحيفة الفجر الجديد، التي كان يملكها الإخوة أبناء الشيخ يعقوب من الجبيل، والذين كان توجههم يسارياً، وكان يكتب في هذه الصحيفة السنيد والبهيجان، وتُنشر فيها أشعار عبد الرحمن المنصور، لكنها أُغلقت بعد صدور عددها الرابع. كما كان هناك صحيفة الأضواء في جدة لصاحبها محمد سعيد باعشن، والتي كانت شرسةً في نقدها تجاه آرامكو(٦٤). ساهمت هذه الفضاءات المفتوحة - البلديات، والنشاطات العمالية، والصحافة - في توليد فضاءٍ عام عربي محلي تنعكس فيه المظالم المحلية وكذلك الأحداث الإقليمية، بحيث تعيد تشكيل قرائها والفاعلين فيها بطريقةٍ تجعلهم جزءاً مرتبطاً ضمن سردية عربية عامة. بهذه الطريقة وهذه المؤسسات نجد أن السعودية ليست بتلك الاستثنائية أو الاختلاف عن غيرها من الدول، وأن الاختلافات التي تميزها عن غيرها لا تعود لطبيعة استثنائية، بل لاختلافاتٍ في طبيعة ظروف الهيمنة الغربية (شركة نفط وليست دولة)، وكذلك في الخيارات والأساليب التي اتبعها الفاعلون على الارض من أجل تحصيل ما يرونه عدلاً وحقاً وحرية.

خاتمة: ملامسة القمّة قبل السقوط

اضطرّ العدوان الثلاثي الولايات المتحدة إلى أن تضع مسافةً بينها وبين سياسات بريطانيا في المنطقة العربية، فبدلاً من الدخول

(٦٤) لمزيد عن صحيفة الأضواء انظر تدوينة محمود صباغ على الرابط التالي: <http://mahsabbagh.net/2015/05/30/adwaa-vs-aramco/> (آخر دخول ٧ يناير ٢٠١٦م).

في حلف بغداد والدخول في صدام مع سعي الدول العربية بطرائق مختلفة للاستقلال بالمنطقة عن الهيمنة الأجنبية اختارت أميركا طريقةً مختلفةً لتحقيق هدفها الاستراتيجي في منع الشيوعية من الوصول إلى نفط الخليج، والحيلولة دون تمكن التوجهات القومية في المنطقة من إيقاف مشروع مارشال، وذلك من دون الدخول في صدامٍ مع دول المنطقة؛ وهذه الطريقة هي التي أعلن عنها في يناير من عام ١٩٥٧م آيزنهاور لتحمل اسم «مبدأ آيزنهاور»، إذ نصت على أن الولايات المتحدة ستقدم كل العون لأي دولة في الشرق الأوسط تتعرض لعدوانٍ شيوعيٍّ، كما أنها ستتدخل في طريقة توزيع النفط بحيث تسمح للدول العربية غير النفطية من الاستفادة من النفط من دون الوصول إلى مرحلة التأميم، الذي سيعني منع وصوله إلى أوروبا، ومن ثَمَّ تهديد أحد أهم استراتيجيات أمريكا في منع أوروبا الغربية من الوقوع في يد الشيوعية، إضافةً إلى الاعتقاد بأن إعادة التوزيع الرشيد للثروة النفطية سيقود إلى تحسين الظروف المعيشية لأهالي المنطقة، ومن ثَمَّ سيقلل من جاذبية الأفكار الشيوعية.

هذه التطورات الدولية رافقتها تطورات إقليمية، ذلك أن العلاقة الوثيقة بين عبد الناصر وسعود بدأت بالتهاوي في الوقت نفسه الذي أُعلن فيه مبدأ آيزنهاور، وذلك بعد أن كشف في الثامن عشر والتاسع عشر من أبريل عن «مخبأ أسلحة» في قصر الملك اعترف شابٌّ فلسطينيٌّ بأن الملحق العسكري المصري جمال خشبة قد أمره أن يضعها هناك. قادت هذه الحادثة إلى ابتعاد السعودية عن مصر وتقوية علاقاتها مع أمريكا. ترافقت هذه التغيرات الإقليمية مع تغيراتٍ داخل السعودية، فسعود قام بتعيين أبنائه في مناصب وزارية، إذ عيّن فهد بن سعود وزيراً للدفاع، وخالد بن سعود رئيساً للحرس الوطني، وهو الأمر الذي قاد فيصل للخروج في رحلةٍ علاجيةٍ طويلةٍ

إلى الولايات المتحدة. في تلك الفترة كانت البلاد تعاني من مشاكل اقتصادية، الأمر الذي دعا سعود للجوء إلى صندوق النقد الدولي للبحث عن حلولٍ لمشاكل البلاد المالية. بعد عام، وتحديداً في فبراير من عام ١٩٥٨م، أعلنت مصر وسورية الوحدة، وبعدها بأيام، أي في الخامس من مارس، «اتهم رئيس المخابرات العسكرية السورية الملك سعود بتدبيره محاولة اغتيال لجمال عبد الناصر وتدمير الجمهورية العربية المتحدة»[٦٥]. كان فيصل موجوداً حينها في مصر، فبارك الوحدة، وأكّد رفض مبدأ إيزنهاور، وعند عودته للبلاد استطاع مع مجموعةٍ من الأمراء (من بينهم من سيعرفون فيما بعد بالأمراء الأحرار، وفي مقدمتهم طلال) بالضغط على سعود ليتنازل لفيصل عن إدارة الشؤون المحليّة والخارجية؛ وبالفعل، صدر قرار سعود، في الثالث والعشرين من مارس، بتسليم رئيس الوزراء فيصل الملفات الداخلية والخارجية[٦٦].

في هذه الفترة حاول فيصل إصلاح علاقات السعودية بمصر، وهي الأجواء التي سيستغلها مدير شؤون النفط عبد الله الطريقي في صراعه مع شركات النفط، إذ استطاع إجبار الشركة على تقبّل سعوديين في مجلس إدارتها، فكان هو وحافظ وهبة أول سعوديين في مجلس إدارتها، وكذلك عمل على الدفع بفكرته المتعلقة بالتعاون بين الدول المصدرة للنفط ضد الشركات العالمية؛ ففي عام ١٩٥٨م سافر الطريقي ضمن وفدٍ وزاريٍّ إلى ڤنزويلا من أجل طرح خططه وأفكاره، وبعد عودته بفترةٍ شارك في المؤتمر الأول للبترول العربي،

---

(٦٥) فيتالس، ص ١٩٠-١٩١.

(٦٦) لتفاصيل الخلافات داخل نظام الحكم في السعودية في هذه الفترة، انظر:
Izraeli, S. *The Remaking of Saudi Arabia: The Struggle Between King Sa'ud and Crown Prince Faysal, 1953-1962*. Syracuse University Press, 1997.

الذي عُقد في القاهرة في ١٦ أبريل ١٩٥٩م؛ وفي هذا المؤتمر رتبت الصحفيّة واندا جابلونسكي لقاءً بين الطريقي ووزير النفط الفنزويلي خوان بابلو بيريز ألفونسو، اتفق الاثنان على أن تكون اجتماعاتُهما على هامش المؤتمر سريّةً، وفي نادٍ لليخوت في المعادي[٦٧]. كانت آرامكو تبث جواسيسها لملاحقة الطريقي، إذ ذكر أحدُهم أن الطريقي ومن معه: «كانوا عصبة واحدة... يعقدون اجتماعاتٍ سريّةً في نادي يخت المعادي... وتحديداً في الحديقة، وذلك من أجل تفادي مسترقي السمع»، وأنه في هذا المكان «كانت الاتفاقات الحقيقية تُتخذ حول قرارات المؤتمر»، وفيها سعى الطريقي «من أجل التقريب بين العرب والفنزويليين»[٦٨]؛ وهو اللقاء الذي سيبدأ منه الطريقي بتأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط. كان الخطر الذي كانت تخشاه أمريكا وبريطانيا هو أن تقوم الدول العربية فيما بينها بتأسيس منظمةٍ تقوم باستغلال النفط بطريقةٍ تسمح لجميع الدول العربيّة - المصدرة وغير المصدرة - بالاستفادة منه على حساب أوروبا الغربية، وكانت كل المؤشرات في منتصف الخمسينيات تتجه بهذا الاتجاه، وكانت اللحظة الأخيرة التي كانت ستمثّل ضربةً قاصمةً للسياسات الغربية تجاه المنطقة هو الانقلاب الذي قاده عبد الكريم قاسم في العراق في يوليو عام ١٩٥٨م، إذ أنهى الملكية، وانسحب من حلف بغداد، وأخذ بلاده نحو سياساتٍ أكثر إدماجاً ويساريةً وثورية. وعلى الرغم من أن هذه اللحظة كان بإمكانها أن تكون الخاتمة السعيدة لاستقلال المنطقة بإدارة ثرواتها الخاصة، لكن تنافساً محموماً بدأ بالتشكل بين عبد الكريم قاسم وجمال عبد الناصر ضيّع هذه الفرصة، وهو الأمر الذي دفع الدول العربية المصدرة للنفط لتكوين تحالفاتٍ مع غيرها

---

(٦٧) السيف، الطريقي، ص ١٥٣-١٥٩.

(٦٨) فيتالس، ص ٢٠٩.

من الدول المصدرة للنفط - كفنزويلا وإيران - مبقية أمام الدول العربية غير المصدرة طريقةً واحدةً للاستفادة من الثروة النفطية، وهي التحويلات المالية التي تأتيها من عمالتها التي تعمل في الدول العربية النفطية[٦٩]. وإضافةً إلى الصراعات العربية - العربية على الزعامة كان هناك سببٌ اقتصاديٌّ ضاغطٌ يدفع تجاه تأسيس أوبك، وهو الهبوط الحاد في الأسعار، الناتج عن سياسات الشركات النفطية؛ ففي شهر أغسطس عام ١٩٦٠م قامت شركات النفط بتخفيض أسعار البترول، فقام الطريقي بالتراسل مع وزير النفط الفنزويلي وسافر إلى العراق من أجل إقناع العراقيين، الذين أرادوا أن يعقد مؤتمر الدول المصدرة في العراق، فاجتمعت كلٌّ من السعودية والعراق وإيران وفنزويلا والكويت، وحضرت قطر بوصفها مراقباً، في الفترة ما بين العاشر إلى الرابع عشر من يوليو عام ١٩٦٠م، ونتج عن هذا الاجتماع الموافقة على إنشاء أوبك. وستتخبط أوبك في بداياتها، لكنها بعد عشر سنوات ستؤدي المهمّة التي حلم بها الطريقي ومن معه، بحيث ستقوم في بداية السبعينيات بأداء دورٍ رئيسٍ من أجل إخضاع الشركات النفطية وتغيير شكل سوق النفط العالمي.

في عام ١٩٥٩م عيّن الملك سعود عبدَ العزيز بن معمّر مستشاراً له، والذي بدأ بجمع الأمراء والشخصيات الذين لم تكفهم الإصلاحات التي قام بها ولي العهد فيصل، إذ اقتصرت على ترشيد الإنفاق المالي الذي اقترحته بعثة صندوق النقد الدولي. قاد هذا التحالف في نهاية الأمر إلى إعلان الملك سعود إقالة مجلس الوزراء الذي كان فيصل يترأسه، وتشكيل مجلس الوزراء[٧٠] الذي تحدثت عنه في بداية هذا

(٦٩) سيتينو، ص ١٤٥-١٤٦.

(٧٠) عن دور ابن معمر في اختيار هذه الحكومة انظر فيتالس، ص ٢١٨-٢١٩.

الفصل. إلا أن التحالف المؤقت بين سعود والقوى القومية قد انفرط، ولم تتمكن هذه الحكومة من تحقيق الإصلاحات التي كانت قد وعدت بها، وكان مصير بعض أعضائها الإبعاذ عن الحياة السياسية، والبعض الآخر النفي (كعبد الله الطريقي الذي سيقال من الوزارة ويتوجه إلى بيروت)، والبعض الأخير السجن (كابن معمر الذي سجن ١٣ عاماً ولم يُفرج عنه إلا في عام ١٩٧٥م بعد العفو الملكي الذي أطلقه الملك خالد عند توليه الحكم)[٧١]. وهكذا، بعد سجن العمال في عام ١٩٥٨م تم إقصاء النخب السياسية في عام ١٩٦٢، وبهذا أسدل الستار عن هذا الفصل المهم من تاريخ السعودية.

إن ما قدمه هذا الفصل هو محاولة للتفتيش عن السياقات والمصادر المحلية لتكوّن وتشكّل الحركات والتوجهات العروبية واليسارية والإصلاحية في السعودية وتوضيح كيفية عملها وتفاعلها مع السياقات القومية. لقد اتّبع هذا الفصل في سرده للأحداث طريقةً تحاول إبرازَ دور الأفراد والشبكات والمجموعات وتداخلها مع السياقات والأحداث الأخرى التي تتجاوز حدود السعودية، وهذا الاختيار كان مهماً من أجل تبديد وهْم الخصوصية السعودية وتوضيح حجم التداخل والتمازج بين الفضاء العام السعودي المحلي والفضاءات الأخرى. إن هذه المحاولة يمكن أن يُنظر إليها كلبنة رئيسة في طريق إعادة التأريخ للأحداث السعودية بالنظر إليها باعتبارها متداخلةً مع ما حولها وليست معزولةً في عزلتها الثلاثية (الوهابية، الصحراء، البداوة) المُتوهَّمة.

---

(٧١) إن تفاصيل نهاية هذه الحكومة، وتشكّل الحكومة التي تلتها، وما تلا ذلك من إقالةٍ للملك سعود وتسلم فيصل الحكم، يحتاج إلى فصل كامل، بسبب كثرة التفاصيل وتشعبها، وهي تقع خارج أغراض هذا الفصل.

الفصل الرابع

فجر ظفار
نظرة نقدية في تاريخ الثورة في عمان

ماجد الدوحان(*)

«الحرية أغلى بكثير من الريالات التي يوزعها النظام»
- الجبهة الشعبية لتحرير عمان،
٢٣ كانون الأول ١٩٧٥

في كل مرة يتم فيها تناول سؤال الثورة في عالمنا العربي يكون الحكم على نجاح أو فشل الثورة هو بقدرة الثوّار على الإطاحة بالحكومة القائمة وصنع دستورٍ جديدٍ تتوافق عليه جميع الأطياف، كما في الثورة التونسية[1]، أو على الأقل إرغام السلطة على الإذعان لطلبات الثوّار وإجراء تعديلات على الدستور القائم، كما في الحالة

(*) كاتب مهتم بالشأن التاريخي والسياسي لمنطقة الخليج العربي، يكمل دراسته الجامعية في مدينة نيويورك.
البريد الإلكتروني: majidoh@me.com
وحساب تويتر: @majidoh

(١) الدخيل، خالد. «لماذا فشلت مصر ونجحت تونس.» جريدة الحياة، ٢ تشرين الثاني، ٢٠٠٠.

المغربية[٢]. ليس هذا فحسب، بل يذهب البعض إلى مناقشة الربيع نفسه والتساؤل حول هل ما حصل يعتبر ثورة أم إصلاحاً؟. ففي محاضرة لعزمي بشارة عن الربيع العربي يعرّف فيها الثورة بأنها: «إطاحة بنظام الحكم من خارجه وإنشاء نظام حكم مكانه»، وهذا ما لم تفعله الثورات العربية، فلم تطرح بديلاً ثورياً أو ترشّح نفسها للحكم، وبدلاً من ذلك طالبت بإصلاحات للنظام نفسه في غالبية الحالات[٣]. وحتى في الثورات الكلاسيكية الكبرى، كما في الثورة البلشفية، لم تكن ثورةً بالإجماع كما يتمّ تصويرها، وقد نُعتت في جريدة الحزب التقدّمي آنذاك بالانقلاب الذي أحدثه المهاجرون، والمقصود بهم لينين وتروتسكي، وأنهم داء روسيا بدلاً من علاجها[٤].

في هذه الورقة سأحاول أن أجيب عن سؤالٍ مختلفٍ أو آخر: ماهي آثار الثورات؟ أي أني أريد الابتعاد عن تقييم الثورة الذي نسقط فيه حالما نسأل: «هل نجحت الثورة أم لا؟»؛ فبعيداً عن هذه الثنائية: ما هو الأثر الذي تتركه الثورة عند نشوبها في بلدٍ ما؟ سأجادل في هذه الورقة بأن الثورة أي ثورة سواء نجحت أم فشلت، فإنها تترك أثراً دائماً على شكل الدولة ومؤسساتها، خصوصاً إذا صادف حدوثها بداية تشكّل الدولة، فإنها تصبح محوريةً في تاريخ التشكّل، وستكون

---

(٢) ولد أباه، السيد. «الثورة الهادئة في المغرب»، جريدة الإتحاد الإماراتية، ٤ أغسطس، ٢٠١٤.

(٣) طرحها عزمي بشارة في المؤتمر السنوي الرابع للعلوم الاجتماعية والإنسانية الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في المغرب في مدينة مراكش في الفترة ١٩-٢١ آذار ٢٠١٥، وجاءت تحت عنوان «الربيع العربي والانتقال الديمقراطي: الحالة المغربية».

(٤) Comey, Frederick C. *Telling October: Memory and the Making of the Bolshevik Revolution*. Ithaca: Cornell UP, 2004. 22. Print.

ثورة ظفار نموذجاً أبني من خلاله هذه الفكرة، والّتي ستقوم بتوضيح آثار الثورة على تكوين الدولة العربية الحديثة.

ومن أجل تحقيق ذلك فإني سأقوم بتسليط الضوء على أحد العوامل التي دائماً ما كان يتم التغاضي عنها أو تناولها بشكلٍ عابر؛ فعندما يتم تناول تشكّل الدولة الحديثة في العالم العربي، وفي الخليج خاصةً، دائماً ما يتم تهميش دور الثورة والحركات العمالية اليسارية والقومية، وتغييب حضورها ودورها في مسيرة التشكّل. وبدلاً من ذلك، يتم عزوُ نشوء الدولة الخليجية الحديثة عادةً إلى ثلاثة عوامل: العائلة الحاكمة، واكتشاف النفط[٥]، والاستعمار. حتى عندما يتم تناول الثورة في الخليج فإنه يتم التعامل معها بوصفها حدثاً طارئاً معزولاً عن سياق التأريخ العربي، وليس بوصفها جزءاً من عملية نشوء الدولة الخليجية الحديثة.

فعلى سبيل المثال، في كتاب تثمين الصراع في ظفار للدكتور عبد الله النفيسي[٦] - والذي كان قد استدعاه السلطان قابوس ليقوم بتغطية ثورة ظفار - يناقش الكاتب طبيعة الثورة، إذْ إنها قامت كـ «ثورة انفصالية قبلية لا أكثر»، وأنه بعد مؤتمر حمرين - والذي شكل منعطفاً مهماً في تاريخ الثورة - سيطر عليها «الشيوعيون المتطرفون»، والذين كانوا امتداداً لهيمنة عدن ومن خلفها الصين الشعبية. يعلّق النفيسي على لغة الثورة بأنها بعيدةٌ عن الجماهير، فيقول: «الجبهة غريبة في لغتها ومفاهيمها ومصطلحاتها وبعدها

(٥) كمثال على هذا النوع من التأريخ، انظر:
Bierschenk, Thomas. *Oil Interests and the Formation of Centralized Government in Oman 1920-1970*. N.p.: n.p., 1989. Print.

(٦) النفيسي، عبد الله. تثمين الصراع في ظفار. الكويت: دار السياسة، ١٩٧٥.

السياسي والاجتماعي»، إذ ترى الجبهة «ضرورة تنضيج التناقضات بين فئات المجتمع الظفاري ومحاربة الأفكار المتوارثة، وبالأخص الدين». كما يرى النفيسي أن «مجيء» السلطان قابوس شكّل منعطفاً مهماً أيضاً في تاريخ عمان، إذ إن مطالب الثورة كانت شرعية على أثر «الظلم والتخلف» في فترة حكم السلطان سعيد بن تيمور، ولكن لم تعد كذلك بعد مشاريع «التنمية» الّتي قام بها قابوس في المنطقة، أي أن النفيسي لم يرى للثورة أي دورٍ فعالٍ في عملية بناء الدولة في عُمَان، بل ينسب جميع الأدوار إلى السلطان قابوس عقب تولّيه دفة الحكم بعد والده.

سأقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام: في القسم الأول: سأقدم الخلفية التاريخية الضرورية للوجود الإنجليزي والتاريخ السياسي العماني، وفي القسم الثاني: سأركز على السياسات التي قام بها سعيد بن تيمور، والتي ستمثل المحفِّز الرئيس لنشوء ثورة ظفار، وفي القسم الثالث: سأحاول رصد دول الثورة في عملية بناء الدولة في عُمَان.

الجذور التاريخية للهيمنة البريطانية على عُمَان

إذا أردنا فهم الثورة الظفارية - كثورة ضد المستعمر الأجنبي - فلا بد من تقصّي جذور الوجود الأجنبي في المنطقة؛ فقد كان أول حضور رسميّ للبريطانيين في ساحل عمان هو عندما وقّع السلطان فيصل بن تركي البوسعيدي معاهدة الحماية بين سلطنة مسقط وحكومة الهند البريطانية في عام ١٨٩١م، فأصبحت بريطانيا تحكم السلطنة عبر وكيلها السياسي في العاصمة مسقط[٧]. وفي هذا القسم

(٧) التركي، عبد الله. «قيام نظام الإمامة في عمان (١٩١٣-١٩٢٠).» مجلة جامعة أم =

سنتتبّع الطريق والجذور التاريخية التي أدت ببريطانيا إلى توقيع هذه المعاهدة.

يعود نظام الإمامة في عمان إلى القرن الثامن الميلادي، فقد وَجد أهلُ عمان في تلك الفترة تحت الحكم العبّاسي أن الخلافة لم تعد تسير على النهج الصحيح، وباتت توارثية عوضاً من خلافة انتخابية[٨]؛ إذ أنشأ الإباضيون نظام الإمامة الذي يقوم على اختيار الإمام عن الطريق الانتخاب، حيث يتم انتخابه من قِبل أعيان المنطقة ورجالها المعروفين بالدين والصلاح، كما أنها لا تشترط أن يكون الإمام ذا صلة قرابةٍ بالنبي محمد[٩] ، كما في مشروع الخلافة في المذهب السنّي. وقد كان منصب الإمامة يشغر في فترات زمنية مختلفة، إذ إنّ الإباضية ترى أنه يجب أن يكون منصب الإمامة شاغراً إذا لم يكن هنالك من هو أهلٌ له. إلى أن اختير رجل من اليعاربة[١٠] في عام ١٦٢٤م ليكون إماماً لهم إثر تفكك الحكم النبهاني[١١]، وطرده للاحتلال الاستعماري البرتغالي[١٢]،

= القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية (٢٠٠٩): ٢٨٢.

(٨) الطائي، عبد الله. تاريخ عمان السياسي. الكويت: الربيعان، ٢٠٠٨، ١٥.

(٩) Eickelman, Dale. *From Theocracy to Monarchy: Authority and Legitimacy in Inner Oman, 1935-1957*. Cambridge: Cambridge University Press, 1985. 4. Print.

(١٠) يعود نسب اليعاربة إلى آل نبهان من قبيلة الأزد القحطانية، وقد حكمت الأسرة عمان وملحقاتها في إفريقيا لمدة من الزمن؛ أما نسب آل بوسعيد فغير معلوم، مع ذلك يتم نسبهم إلى قبيلة الأزد، ولا يُعرف من أي بطون الأزد هم. راجع صفحة ٤٣-٥٢ إسعاف الأعيان في أنساب أهل عمان، سالم السيابي.

(١١) تعاني فترة الحكم النبهاني لعمان قلّة المصادر الّتي تتناول أحوال فترة حكم بني نبهان. للتفصيل راجع تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، تأليف نور الدين السالمي.

(١٢) كان أول حضور للبرتغاليين في شواطئ عمان في أغسطس ١٥٠٨ ميلادي على يد البحارة البرتغالي ألفونسو دي ألبوكيرك، واستمر الوجود إلى عام ١٦٥٠م.

والذي يُسمّى بناصر بن مرشد اليعربي (١٦٢٤ - ١٦٤٩). ومنذ ذلك الوقت بقي الأئمة يُختارون من اليعاربة لفترة تقارب القرن، فيما سمّيت بفترة حكم اليعاربة، إلى أن تم انتخاب أحمد بن سعيد البوسعيدي (١٧٤٤ - ١٧٧٨)[١٣]، من قِبل أعيان المنطقة، والذي ما زالت سلالته تحكم عمان إلى اليوم.

خلال فترة حكم ناصر اليعربي، جمع القبائل العمانية حوله ليطرد الوجود البرتغالي من مدن الساحل العماني في مسقط وصحار والقريات وصور، إذْ حاول العمانيون في فتراتٍ سابقةٍ طرد البرتغاليين، ولكن لم يحصل لهم ذلك إلا على يد ناصر اليعربي[١٤]، وقد أخرجهم بشكلٍ كامل من الأراضي العمانية ابنُ عمه سلطان بن سيف بعد أن تولّى إمامة عمان (١٦٤٩ - ١٦٧٩) بعد وفاة ابن عمه ناصر[١٥]؛ فقد تبع البرتغاليين إلى مومباسا وزنجبار وبعض جزر الساحل الإفريقي وطردهم منها، وأدخلها تحت حكم إمامة مسقط. وكما قد نلاحظ هنا، كان العُرف الانتخابي الإباضي يتلاشى مع حكّام اليعاربة، فقد كانت الإمامة تنتقل بين أبناء العمومة والأبناء. فبعد وفاة سلطان بن سيف في عام ١٦٧٩ تولى ابنه بلعرب بن سلطان إمامة عمان (١٦٧٩ - ١٦٩٢)، وبعده تولّاها أخوه سيف بن سلطان

---

(١٣) نسب آل البوسعيد غير معلوم، ومع ذلك يتم نسبهم إلى قبيلة الأزد القحطانية، ولا يُعرف من أي بطون الأزد هم. راجع صفحة ٤٣-٥٢ إسعاف الأعيان في أنساب أهل عمان، سالم السيابي. ويعتبر أحمد بن سعيد، مؤسس السلطنة البوسعيدية، الجد السادس لحاكم عمان الحالي السلطان قابوس بن سعيد.

(١٤) Ghabbāsh, Ḥusayn. *Oman: The Islamic Democratic Tradition*. London: Routledge, 2006. 50. Print.

(١٥) Rabi, Uzi. *The Emergence of States in a Tribal Society: Oman under Sa'id Bin Taymur, 1932-1970*. Brighton: Sussex Academic, 2006. Print.

إلى سنة ١٧١١، ليأتي من بعده ابنه سلطان بن سيف الثاني (١٧١١ - ١٧١٨)[١٦]. وبعد وفاة سلطان بن سيف الثاني كانت الأحوال في دولة اليعاربة تتجه نحو حرب أهلية طاحنة، كان ابنه سيف صغيراً لتسلم الحكم من بعده، فانتخب الأعيان أخاه مهنا بن سلطان. إبان تولّي أحمد بن سعيد زمام السلطة كانت الحرب الأهلية تشتعل داخل دولة اليعاربة، مما ساعده في الحصول على السلطة نتيجة الانقسام الداخلي بين اليعاربة.

لم يكن لتولّي آل البوسعيدي سلطنةَ عمان أي تأثيرٍ اجتماعيٍّ أو اقتصاديٍّ أو حتى سياسي، ولكن بعد وفاة الإمام المؤسس أحمد البوسعيدي في الهند إثر مرضه[١٧] تولى ابنُه سعيد الإمامة من بعده، والذي حكم بين عامي ١٧٨٣ و١٧٨٦، وكان آخر من حرص على استخدام لقب الإمام، فلم يكن أيٌّ من السلاطين من بعده يسعى لتأييدٍ دينيٍّ لحكمه، واستبدلوا بلقب الإمام لقب السيّد، ومن ثم السلطان[١٨].

ومهما يكن من أمر، فقد استمر توارث الحكم داخل سلالة أحمد بن سعيد، وعندما ضاق العمانيون ذرعاً بحكم آل أحمد البوسعيدي المتمثّل في سالم الثويني، حاكم مسقط آنذاك، وحيث زادت الهيمنة الإنكليزية على البلاد[١٩] ، ثارت القبائل العمانية في

---

(١٦) المعمري، أحمد. عمان وشرقي إفريقيا. عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٧٩، ٢٤.

(١٧) رزيق، حميد. الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين. عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٩٨، ٤٠.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) الطائي، عبد الله. تاريخ عمان السياسي. الكويت: الربيعان، ٢٠٠٨، ١٥٣.

عام ١٨٦٨ على سلطان مسقط بقيادة عزان بن قيس آل البوسعيدي، إذ استولى على الحكم بين عامي ١٨٦٨ - ١٨٧١، والذي كان قد انتخبه غالبية الإباضية ليكون إماماً لهم[٢٠]. وقد اتّسم حكم عزان بن قيس بالصبغة الدينية الإباضية، ولكن لم يستمر حكمه طويلاً، فلم تحبّذ بريطانيا عودة الإمامة الإباضية على يده[٢١]، بل عملت على الإطاحة به؛ فعندما عَلِم تركي بن سعيد[٢٢] بما حلّ بسالم الثويني، إذ كان يعارضه أيام حكمه، عاد من الهند البريطانية بدعم من الإنكليز كي يستعيد حكم آل البوسعيد[٢٣]، وقد استطاع هزيمة عزان والعودة إلى الحكم السلطاني، ومنذ ذلك الحين، اختفت الإمامة إلى حين ظهور ثورة القبائل العمانية في عام ١٩١٣ على يد سالم الخروصي[٢٤].

كما رأينا هنا، فإن الصراع بين الإمامة الانتخابية والسلطنة الوراثية كان يحضر بين الفينة والأخرى، وقد كان آخرها ثورة القبائل العمانية عام ١٩١٣م، إذ نجح فيها زعماء الثورة في ربط القبائل الغافرية والهناوية[٢٥] مع بعضها في مواجهة السلطان

---

(٢٠) تلقى عزان بن قيس الدعم من شيوخ القبائل والمشائخ الإباضيين، وعلى رأسهم الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي، أحد أهم شيوخ الإباضية آنذاك.

(٢١) الحارثي، محمد. خلفيات تاريخية ووثائق التآمر البريطاني على الإمبراطورية العمانية وانحسار دورها. موسوعة عمان: الوثائق السريّة، المجلد الأول. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ١١٣٣-١١٩٣.

(٢٢) الجد الثالث لحاكم عمان الحالي قابوس بن سعيد.

(٢٣) الطائي، عبد الله. تاريخ عمان السياسي. الكويت: الربيعان، ٢٠٠٨، ١٥٨.

(٢٤) التركي، عبد الله. «قيام نظام الإمامة في عمان (١٩١٣ - ١٩٢٠).» مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية (٢٠٠٩): ٢٨٤.

(٢٥) المفارقة هنا أن القبائل الهناوية الإباضية كانت دائماً ما تتحد مع القبائل الغافرية السنّية لتنحّي حاكم مسقط الإباضي، كما كانت العوائل المتنازعة على السلطة بين =

فيصل بن تركي آل البوسعيدي، الذي كان قد تولّى حكم السلطنة بين عامي ١٨٨٨-١٩١٣، إذ كان الإباضيون ينبذون توارث الحكم، وعدم تمسّك الإمام بتعاليم الإسلام، وتزايد استغلال بريطانيا لموارد عمان الداخلية آنذاك(٢٦)؛ وسيطرت الإمامة على معظم الأراضي العمانية في الداخل بقيادة سالم بن راشد الخروصي(٢٧)، بينما بقي ساحل مسقط تحت حكم السلطنة بسبب وجود جنود الجيش البريطاني - الهندي لحماية السلطان(٢٨)، على إثر المعاهدة التي ذكرناها آنفاً بين سلطنة مسقط والبريطانيين، والّتي كانت أحد أهم أسباب نقمة القبائل العمانية على سلطان مسقط، وقد كان حكم السلطنة في مسقط في خطر، إلى أن وصل الطرفان إلى اتفاقيةٍ وقف الصراع فيما بينهما - بمساعدة الإنكليز - في عام ١٩٢٠م وسُمّيت باتفاقية السيب(٢٩).

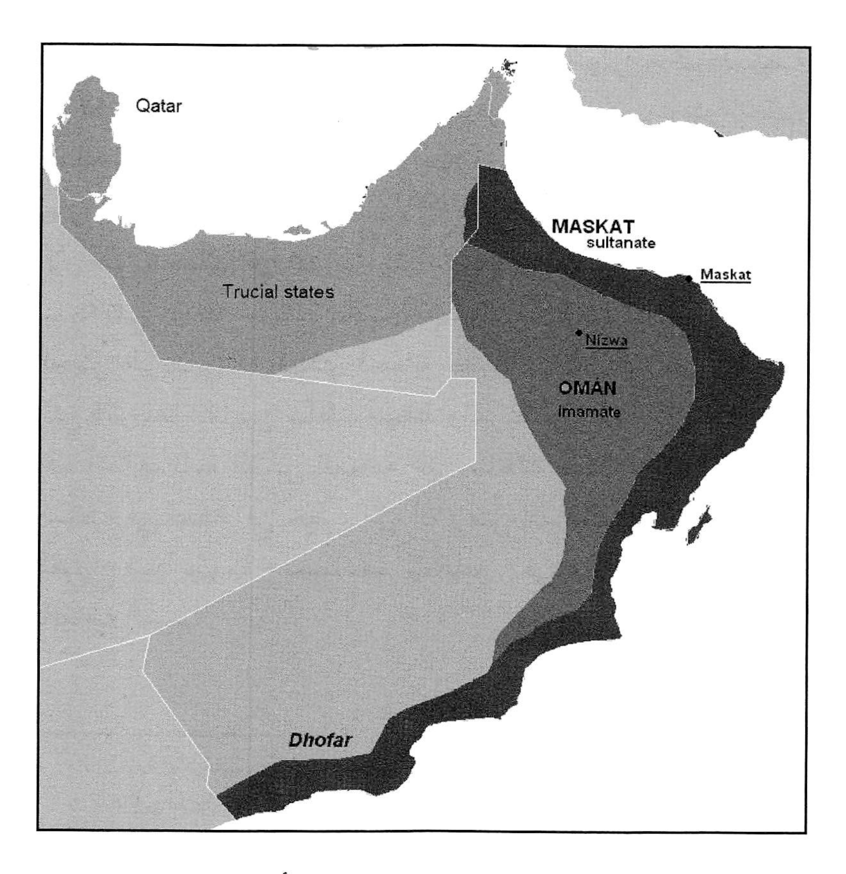
= الإمامة الانتخابية والسلطنة التوارثية كليهما إباضيةً أيضاً، وهذا ما يثبت أن الانقسام الطائفي لم يكن موجودًا في ذلك الصراع.

(٢٦) التركي، عبد الله. «قيام نظام الإمامة في عمان (١٩١٣-١٩٢٠).» مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية (٢٠٠٩): ٢٨٥.

(٢٧) حكم إمامة عمان من ١٩١٣ إلى ١٩٢٠، إذ تم اغتياله على يد رجل من قبيلة آل وهيبة، وانتُخِب الشيخ محمد الخليلي من بعده، حيث حكم الإمامة منذ ١٩٢٠ إلى ١٩٥٤؛ وكما ذكرنا آنفاً فإن أسرة الخليلي معروفة بالدين في عمان، وقد كانت تعادي الحكم التوارثي والاستعمار في عمان، كما ينتمي لها مفتي عمان الحالي، الشيخ أحمد بن حمد بن سليمان الخليلي.

(٢٨) Eickelman, Dale. *From Theocracy to Monarchy: Authority and Legitimacy in Inner Oman, 1935-1957*. Cambridge: Cambridge University Press, 1985. 6. Print.

(٢٩) التركي، عبد الله. «قيام نظام الإمامة في عمان (١٩١٣-١٩٢٠).» مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية (٢٠٠٩): ٣٠٣.



صورة تبين الحدود التقريبية لسلطنة مسقط (باللون الأسود) وعاصمتها مسقط، وحدود الإمامة (باللون الرمادي الغامق) وعاصمتها نزوى

ومهما يكن من أمر، فإن هذا الحدث شكّل نقطةً مفصليةً في تأريخ عمان الحديث، فلم يعرف العمانيّون من قبل سُلطتين تحكمان عمان في آنٍ معاً، فقد كانت السلطة تتنقل بين حكم الإمامة والحكم التوارثي كما استعرضنا سابقاً. ولكن هدوء الأوضاع لم يستمر لوقتٍ طويل، فحدثت مواجهات بين البريطانيين وقوات الإمامة في عام ١٩٥٤ - والتي تُعرف بحرب الجبل الأخضر - إثر اكتشاف شركات

تنقيب النفط البريطانية لوجود الزيت داخل أراضي الإمامة، الأمر الذي تسبب بسقوط دولة الإمامة نهائياً في عام ١٩٥٩، ورحيل آخر أئمتها غالب بن علي الهنائي إلى السعودية، حيث عاش في الدمام إلى أن توفي في عام ٢٠٠٩. ومهما يكن من أمر، فقد كانت معاهدة الحماية الّتي وقعتها سلطنة مسقط مع الإنكليز هي عصب حكم السلطنة البوسعيدية كما رأينا، والسبب الرئيس لصمودها أمام الكثير من التحديات اللاحقة أيضاً كما سنستعرض معاً.

إرهاصات الثورة

كما رأينا في الجزء السابق، لم تكُن الانتفاضات والثورات بالحالة الطارئة على المشهد السياسي في عمان، بل لا يمكننا الحديث عن تأريخ عمان من دون التطرّق للثورة. وكما كانت الثورات في تأريخ عمان في جانبٍ منها وليدة سياسات سلاطينها فلا يمكن تصور خروج الثورة في ظفار من دون النظر إلى فترة حكم سعيد بن تيمور (١٩٣٢-١٩٧٠). تولى ابن تيمور الحكم عقب وفاة أبيه تيمور بن فيصل في عام ١٩٣٢ ميلادي، وقد واجه في فترة حكمه ثلاثة تهديدات، كان الفاعل الأساسي فيها هو الشعب العماني: التهديد **الأول**: كان من النظام القديم بقيادة الإمام غالب بن علي الهنائي للقبائل العمانية وحرب الجبل الأخضر، والّتي انتهت بسقوط دولة الإمامة كما أوضحنا آنفاً؛ أمّا **الثاني**: فهو التهديد التقدّمي على يد الشباب العماني في ظفار، والذي بدأ تحت حكمه عام ١٩٦٥ وانتهى على يد ابنه؛ **والثالث**: هو التهديد من داخل الأسرة وانقلاب القصر الذي قام به حلفاؤه الإنكليز، والذي أدى إلى تنحيته عن السلطة على أثر فشله في إخماد ثورة ظفار، وتنصيب ابنه قابوس بديلاً عنه.

آمن سعيد بن تيمور بأن تجهيل المواطنين هو أفضل أداة لمنع

الثورة ضده، حتى إنه كان يمنع استخدام كلمة ثورة في المدارس[٣٠]، ولكنه استثنى ابنَه قابوساً من تلك القاعدة، فأرسله إلى أكاديمية ساندهيرست[٣١] في بريطانيا ليكمل تعليمه، ولي يعود ويثبت له صحةَ سياسة التجهيل، إذ ثار قابوس ضدّ والده من داخل القصر. دائماً ما يتم تصوير فترة حكم سعيد بن تيمور في الرواية القابوسية بأنها كانت فترة حكم رجعي و«مظلم»[٣٢]، وأن السبب في ذلك هو أن سعيد بن تيمور كان ينتمي للعهد القديم، على عكس ابنه الذي أتى ليقوم بعصرنة الدولة. في المقابل، كان سعيد بن تيمور قد درس الإنكليزية والأوردو في كلية مايو في الهند، ثم أرسله والدُه تيمور بن فيصل إلى بغداد ليكمل دراسة العربية هناك، فقد كانت لغته العربية ضعيفة جداً[٣٣]، وقد كان أيضاً أول من يقوم بزيارة رسمية للولايات المتحدة من الحكّام العرب[٣٤]. ومع ذلك، لم يسمح سعيد لأكثر من مدرستين ابتدائيتين في كل الأراضي العمانية[٣٥]، إذ كانت هناك

---

(٣٠) يقول أحد المدرسين إنه حتى الثورة الفرنسية كانت تسمى بـ «العصيان الفرنسي». للتفصيل: «قيادة المجتمع نحو التغيير: التجربة التربوية لثورة ظفار (١٩٦٩-١٩٩٢)»، منى سالم جعبوب.

(٣١) أحد أشهر الكليات العسكرية في العالم وتقع في جنوب غرب لندن، تم تأسيسها في عام ١٩٤٧ ميلادي، وقامت بتخريج عدد من الرؤساء والسياسيين العرب، أمثال الملك عبد الله بن الحسين الثاني، والشيخ راشد آل مكتوم والشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

(٣٢) خطاب السلطان قابوس بن سعيد إثر توليه مقاليد الحكم.

(٣٣) الحارثي، محمد. وثائق فترة توازن القوى الداخلية. موسوعة عمان: الوثائق السرّية، المجلد الثاني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ٣٢٨.

(٣٤) جعبوب، منى. قيادة المجتمع نحو التغيير: التجربة التربوية لثورة ظفار (١٩٦٩-١٩٩٢). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠، ٨٩.

(٣٥) الريس، رياض. الجانب الآخر للتاريخ: أسفار صحافي في طرق العالم. بيروت: رياض الريس، ٢٠٠٧، ١٢٢.

واحدة منهما في إقليم ظفار، تحتوي على ١٥٠ صبياً من أبناء حاشيته، وكان لا يُسمح للمدرسين العرب بالتدريس فيها[٣٦]، وقد قام بإقفالها قبل تنحيته عن الحكم من قِبل الإنكليز، إذ قال إنها أصبحت «أوكاراً للشيوعية»[٣٧].

عُرفت فترة حكم ابن تيمور بالنأي بالنفس - كما واظب ابنُه قابوس على ذلك - وأيضاً بعزله لعُمان عن العالم الخارجي ومجرياته؛ فقد كان ابن تيمور يرفض بتأييد من الحكومة البريطانية أن يتم خروج أي أخبارٍ محلية عن عمان[٣٨]، إذ كان مستشاروه جميعاً من البريطانيين، ما عدا واحداً فقط، ولم يكن السلطان سعيد بن تيمور يشكّل أي مصدر دخلٍ ماديٍّ لبريطانيا آنذاك، بل على العكس كانت الحكومة البريطانية تصرف راتباً شهرياً للسلطان، ولكن كانت تدعم السلطنة لأهمية موقعها الاستراتيجي، والذي يربط بين مستعمراتها في شرقي إفريقيا والهند. وقد كانت معاملة ابن تيمور لإقليم ظفار معاملة كولونيالية، فكان يجبي الضرائب سنوياً من الناتج المحلي، وقد كانت أعلى من الضرائب المفروضة على مسقط[٣٩]، إذ كانت الضرائب تؤخذ من الواردات عن طريق الموانئ في صلالة، والمرباط، وطاقة، أما في مسقط فكانت تُدفع ضريبة استيراد رمزية، ولا تتعدى ٥٪، وكانت نزوى هي المدينة الوحيدة الّتي تدفع الضرائب من الداخل

---

(٣٦) Takriti, Abdel Razzaq. *Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman 1965-1976*. Oxford: Oxford UP, 2013. 44. Print.

(٣٧) هاليداي، فريد. الصراع السياسي في شبة الجزيرة العربية. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٨. ٣٣٦.

(٣٨) Kelly, John Barrett. *Sultanate and Imamate in Oman*. London: Chatham House, 1959. N. pag. Print.

(٣٩) Jones, Jeremy, and Nicholas Peter Ridout. *A History of Modern Oman*. Cambridge: Cambridge UP, 2015. Print.

العماني[٤٠]. كما كان ابن تيمور يقوم بتملّك الأراضي في ظفار إذا لم يكن هنالك إثبات بأنها تنتمي إلى شخصٍ آخر أو «مالك معروف»[٤١]. وقد عانت منطقة ظفار أيضاً من شحٍّ في الخدمات الاجتماعية، فلم يكُن هناك مستشفيات أو خدمات طبية، بل اعتمد أهالي المنطقة على الطب الشعبي، إلى أن قام طبيبٌ إيرانيٌّ بفتح مستوصفٍ بسيطٍ في صلالة، وقد كانت خبراته محدودةً جداً[٤٢].

حتى بعد تدفّق عوائد النفط بعد اكتشافه في ظفار في بداية الستينيات، لم يكنْ هناك أي محاولات لاستثمار هذه العوائد لخدمة ظفار، ولم يكُنْ يسمح للظفاريين بالعمل في عمليات التنقيب عن النفط الّتي تقوم بها الشركات الأمريكية والبريطانية في ظفار آنذاك، مما دفع الظفاريين للهجرة إلى دول شمال الخليج العربي، مثل البحرين والكويت، بحثاً عن فرص عملٍ أوفر في شركات التنقيب عن الزيت هناك، مع أنه كان من شبه المستحيل للظفاريين أن يحصلوا على جوازٍ أو حتى على تصريحٍ للسفر خارج عمان للعمل؛ فعلى سبيل المثال، بلغ عدد العمّال العمانيين في الكويت عشرين ألف عامل في عام ١٩٦٥م[٤٣]. كان عامل الهجرة أحد أهم العوامل لقيام الثورة، إن لم يكن الأهم، فقد تعرّض العمانيون من خلال الهجرة لتجربة عمالية تختلف عن تلك التي عهدوها في السلطنة، والتي

(٤٠) هاليداي، فريد. الصراع السياسي في شبة الجزيرة العربية. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٨. ٣٢٨.

(٤١) Jackson, C. N. *A Note on the Dofar Province, Southern Arabia*. Kuwait: n.p., 1943. 127-31. Print.

(٤٢) Takriti, Abdel Razzaq. *Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman 1965-1976*. Oxford: Oxford UP, 2013. 44. Print.

(٤٣) Jones, Jeremy, and Nicholas Peter Ridout. *A History of Modern Oman*. Cambridge: Cambridge UP, 2015. 137. Print

كانت تقتصر على الزراعة والصيد والرعي؛ كما تعرضوا من خلال الهجرة إلى تجربة سياسية أيضاً، حيث احتكوا بجموع شبابية عربية من دول مختلفة ذات حراك سياسي نشط، مما أدى إلى تشكّل هوية ظفارية جامعة انتماءاتهم الوشائجية ومندمجة مع المجاميع العربية المختلفة. والأهم من ذلك، هو وجود همٍّ وطني وتجربة مشتركة مع هذه المجاميع، معنية بالديموقراطية والسيادة، والتي كانت منارتها في الكويت إبان بدء انتشار الحركة القومية في الخليج[٤٤].

تعتبر ظفار أكبر محافظة من محافظات عمان التسع من حيث المساحة، وتقع في جنوب غرب سلطنة عمان. تختلف ظفار عن بقية مناطق عمان خصوصاً مسقط، إذ كانت ظفار لمدّة طويلة مستقلة عن عمان إلى أن تم ضمها إلى سلطنة مسقط في عام ١٨٧٩ على يد السيد تركي بن سعيد، فقد كان آخر حكامها فاضل بن علوي الحسيني موالياً للعثمانيين[٤٥]، مما سبب القلق لدى الإنكليز من التفاف العثمانيين على وجودهم في سواحل الجزيرة العربية، من البحرين إلى عدن، ولهذا دعم الإنكليز السيد (تركي) ليسقط حكم فاضل الحسيني، وقد كان له ذلك[٤٦]. هذا على صعيد الساحل الظفاري، أما في الداخل فكانت التحالفات القبلية والحكم الذاتي خارج الدولة هو سيد المشهد كما كان في معظم المناطق القبلية في الجزيرة العربية.

يعزو الكاتب فريد هاليدي جوهر الغموض المتعلق بهوية ظفار

---

(٤٤) للتفصيل: الكويت من الإمارة إلى الدولة، ذكريات العمل الوطني والقومي. الدكتور أحمد الخطيب.

(٤٥) آل عمر، سعيد. إمارة فضل بن علوي في ظفار: بين الدعم العثماني والرفض العماني البريطاني ١٨٧٤م - ١٨٧٩م، الدمام: جامعة الملك فيصل.

(٤٦) درويش، مديحة. سلطنة عمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، جدة: دار الشروق، ١٩٨٢، ١٢٩.

وصراعها التحرري إلى نقطتين: **الأولى**: مكان ظفار الجغرافي الواقع بين اليمن الجنوبي ودول الخليج، مما يجعلها تتأثر في كلا الجانبين. **والثانية**: هي المعاملة الكولونيالية لإقليم ظفار من قِبل السلطان، فقد كانت تُحكم من مسقط عن بُعد، حيث المسافة الصحراوية الفاصلة بينهما تقدر بخمسمئة ميل، وكذلك التمايز الاجتماعي بين الظفاريين ومسقط[٤٧]، إذ في ظفار تنبت أشجار النارجيل - أو جوز الهند - على الساحل، على عكس الشمال العماني، فأشجار النخيل تمريّة، ويتم فيها زراعة الذرة والقمح وقصب السكر. وقد كان سكّان الساحل الظفاري يمارسون الصيد، خصوصاً صيد الساردين، أما في الداخل الظفاري فكانت تربية المواشي، كالأبقار والماعز والإبل هي السائدة؛ وغالبية سكّان ظفار من الطائفة السنية، على عكس شمال عمان ذي الغالبية الإباضية. كما أن سكّانها فروع من قبيلة آل كثير من همدان، والذين يوجدون إما في الساحل الظفاري أو في الشمال بجانب صحراء نجد[٤٨]. أما في الداخل الظفاري، فغالبية السكان من قبيلة بني قرة، والذين يتحدثون باللغة الشحرية، إحدى اللغات السامية، أو ما يسمى بالجبّالي نسبة لسكّان الجبل في إقليم ظفار، كما تسكن قبائل الشحرة والمهرة في ظفار أيضاً، والّتي تتكلم اللغة المهرية.

وكما أوردنا سابقاً، فقد كانت الضرائب التي يفرضها السلطان سعيد بن تيمور على ظفار أعلى من تلك الّتي يفرضها على أي مكان آخر في عمان، إلا أنه لم يكن هناك أي استثمار لهذه الضرائب في خدمة ظفار.. حتى مع نمو تجارة النفط وتمدد عمليات التنقيب إلى داخل

(٤٧) Halliday, Fred. *Arabia without Sultans*. Harmondsworth: Penguin, 1974. 362. Print.

(٤٨) Takriti, Abdel Razzaq. *Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman 1965-1976*. Oxford: Oxford UP, 2013. 40. Print.

الأراضي الظفارية لم يكن ابن تيمور يسمح للظفاريين بالعمل في حقول النفط، بل كان يؤكد على أنه يجب أن يقوم الإنكليز بعملية استخراج النفط عوضاً عن أي أحد، لأنه لا يثق بغيرهم(٤٩). هذه الظروف المعيشية الصعبة الّتي فرضها ابن تيمور بمساعدة الإنكليز أدت إلى هجرة كبيرة للعمانيين بحثاً عن العمل في مناطق الخليج المحاذية، كالبحرين والكويت؛ فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٦٥ كان هنالك حوالي ٢٠ ألف عامل عماني في الكويت، وحتى بعد عودة أعداد كبيرة إثر طلب العودة في عام ١٩٧١ الذي وجهه السلطان قابوس لأبناء عمان بعد أن تولى السلطة، كان لا يزال هناك ١٠ آلاف عامل عماني في البحرين، أي ما يعادل ٢٨٪ من اليد العاملة العمانية في الخارج آنذاك(٥٠).

هذه العناصركلها مع المسافة الجغرافية والسياسية الّتي تفصل ظفار عن سلطنة مسقط آنذاك، كانت كفيلة بأن تصنع اختلافاتٍ ثقافيةً ذات هوية ظفارية مختلفة عن تلك الّتي في مسقط. وكأي هوية، لم يكُن للهوية الظفارية أن تسيّس إلا عندما التقت بهويّات سياسية مضادة في أرض المنفى.

عمان الثورة

«إن الكفاح المسلح هو أرقى أشكال النضال»
الجبهة الشعبية لتحرير عمان

كما رأينا في السرد التأريخي لعمان، نجد أن الثورة لم تكن

(٤٩) Takriti, Abdel Razzaq. *Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman 1965-1976*. Oxford: Oxford UP, 2013. 45. Print.

(٥٠) Jones, Jeremy, and Nicholas Peter Ridout. *A History of Modern Oman*. Cambridge: Cambridge UP, 2015. 137 Print.

جديدة في المنطقة، بل تمتد إلى القرن الثامن الميلادي، عندما انفصلت عمان عن الخلافة العبّاسية في القرن الثامن الميلادي، الأمر الذي يجعل حجة أن ثورة ظفار حادثة عرضية في تأريخ عمان غير دقيقة. ولكن تمتاز ثورة ظفار بثلاث نقاط تختلف بها عن الثورات الإباضية الّتي سبقتها: الأولى: هي قيامها إثر الزيادة في العوائد المالية الضخمة للسلطنة بعد اكتشاف النفط، مما شكل توزيعاً غير عادل في الثروة الوطنية، والثانية: أنها قامت بطرح مشروعٍ تحرريٍّ قائم على هويةٍ عربية، على عكس سابقاتها ذات الطابع القَبلي - العشائري؛ فلم يكن مشروع الثورة في عمان يشمل الأراضي العمانية وحسب، بل كان يمتد إلى دول الخليج كافة، والّتي كانت تشاركهم الهموم السياسية والتطلّعات نفسها، في الوقت الذي كانت ترزح فيه دول الخليج الساحلية تحت الاستعمار الإنكليزي؛ والثالثة: أنها تركت آثاراً رئيسة على شكل الدولة العمانية الحديث.

أ- الفعل وردّ الفعل

اندلع الكفاح المسلّح في أرياف ظفار في التاسع من يونيو سنة ١٩٦٥ ميلادي، عندما هاجم الثوارُ عربةً لنقل البترول وقتلوا سائقها في شمال شرق طريق ثمريت، وتوفي في العملية أول شهداء الثورة، وهو سعيد بن غانم الكثيري[٥١]؛ وقد أصدرت الجبهة بعدها بيانها الأول تحت اسم جبهة تحرير ظفار، والذي أقتبس من نصّه:

«أيها الشعب العربي في ظفار، لقد قامت طليعة ثورية منكم آمنت بالله وبالوطن وجعلت حريته مبدأ اتخذته شعاراً للتحرر من

(٥١) Takriti, Abdel Razzaq. *Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman 1965-1976.* Oxford: Oxford UP, 2013. 114. Print.

حكم السلاطين آل بو سعيد الذين ارتبطت سلطنتهم بجحافل الغزو الاستعماري البريطاني (...)، أيها الشعب العربي في ظفار، لقد رأيتم ولمستم الحالة بعينها وذقنا جميعاً مرارة العيش في ظل هذه السياسة الخرقاء، لقد أراد الله الحياة وأرادوا لنا الموت، وإرادة الله هي إرادة الحق التي يجب أن ترتفع خفاقةً فوق هذا الجزء من الوطن العربي الكبير(..) يا جماهير شعبنا العربي في الجنوب والخليج وفي كل شبر من أرض العروبة، إنكم اليوم مطالبون بالتأييد العادي والمعنوي للكفاح المسلح في ظفار العربية (..) يا جماهيرنا العربية المناضلة إن جبهة تحرير ظفار، التي تقود النضال اليوم ضد الاستعمار وزبانيته في ظفار لتؤمن إيماناً راسخاً بوحدة الأمة العربية ووحدة النضال لأبناء العروبة من المحيط إلى الخليج (..) والنصر دوماً للأحرار المكافحين، والهزيمة والعار للخونة والمستعمرين، وعاشت ظفار حرةً عربيةً، وعاشت جبهة تحرير ظفار، وعاشت الأمة العربية».

عند النظر في بيان جبهة تحرير ظفار، فإنه يحتوي على ثلاث نقاط رئيسة: النقطة الأولى هي أنها حركةٌ تحريريةٌ ضد الاستعمار الإنكليزي في عمان، والنقطة الثانية هي أنها حركةٌ تسعى للانفصال عن الدولة وليس عن الأمة، إذ تعمل ضمن إطارٍ عربيٍّ تنتمي إليه وتؤكد عليه من خلال بياناتها؛ فعوضاً من أن تمجّد الجبهة تأريخ منطقتها الخاص واختلافها ثقافياً واجتماعياً عن بقية عمان كانت تركز على التماهي مع الهوية العربية، والتي كانت هي أيضاً هوية من يتصارعون معهم[٥٢]. يعزو الكاتب هاليداي ذلك إلى ثلاثة أسباب: الأول تأكيد الظفاريين للعمانيين بأنهم متساوون، إذ إنّ العمانيين كانوا يعتبرون أهالي ظفار

(٥٢) Halliday, Fred. *Arabia without Sultans*. Harmondsworth: Penguin, 1974. 362. Print.

أقل منزلة منهم، الثاني هو محاولة إظهار أن الحركة جزءٌ من الحركة التحررية في العالم العربي أجمع، والخوف من استخدام حركة ظفار التحررية من قِبل القوى الإمبريالية، والثالث هو موازنة النزعة الانفصالية الظاهرة في اسم الحركة والتأكيد على عروبيتها. أما النقطة الثالثة فهي أن ثورة ظفار أعادت تعريف الانتماء السياسي بتقديمها هوية متجاوزة للروابط الوشائجية، حيث قام الظفاريون بطرح مشروعهم السياسي من خلال جبهة تحرير ظفار، القائم على الهوية الظفارية العربية، إذ إنّ النضال الثوري الذي اختاره الظفاريون كان نتيجة لإيمانهم «بالله وبالوطن»، وأن الله أراد لهم الحياة ولكن الاستعمار أراد لهم الموت.

في طرح الظفاريين لهذه الهوية قاموا بإعادة تعريف الانتماء السياسي في المنطقة. لم تكن الهوية الظفارية موجودةً سابقاً، بل كانت الانتماءات السياسية وشائجية ومقسّمة[٥٣]؛ على سبيل المثال، كان الانتماء طائفياً في حالة الإمامة، أو قبائلياً في المناطق الحدودية في الشمال. أما في مسقط، فكما ذكرنا سابقاً، كانت المعاملة الكولونيالية من قِبل السلطان عاجزةً عن إنشاء أي رابطة سياسية مشتركة. يقول الكاتب عبد الرزاق التكريتي: كانت الأرض تاريخياً في ظفار مقسّمة بين القبائل، لكن مع مشروع الثورة تم توحيد معنى الأرض ليشمل كل المواطنين الذين ينتمون لهذه الأرض[٥٤].

كيف كانت ردة فعل البريطانيين والسلطان ابن تيمور تجاه

---

(٥٣) يتحدث عزمي بشارة عن الانتماءات الوشائجية كهويات ما قبل - دولتية، يعود إليها الناس حيال ضعف الدولة أو سقوطها، حين لا تكون سيادة القانون متاحة. للتفصيل: «ليس المجتمع رديفاً للخير ولا الدولة رديفاً للشر»، عزمي بشارة، العربي الجديد، ١٤ ديسمبر ٢٠١٥

(٥٤) Takriti, Abdel Razzaq. *Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman 1965-1976*. Oxford: Oxford UP, 2013. 72. Print.

ثورة ظفار؟ دائماً ما يتم اتهام الثورة الظفارية بالصبغة الشيوعية كإدانة لها بأنها حركة عابرة للأمم، أو مجرد أداةٍ لتحقيق رغبات الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية[(٥٥)]. بالمقابل كان خطاب كلٍّ من الإنكليز والسلطان مختلفاً عن الخطاب الظفاري؛ فالإنكليز كانوا يكفّرون الثوار، أما السلطان فقال واصفاً الثوار في خطاب يوم النصر بالمعتدين وأذناب الشيوعية، بينما كان الإنكليز يكفرون الثوار وينشرون منشوراتٍ تقول بأن يد الله تسحق الثوار، إذْ تتمثل يد الله في سلطنة مسقط، ويتم الترميز للثوار بالنجمة الشيوعية، مع العلم أن الثوار في ظفار لم يستخدموا هذا الشعار قط.



إعلان وظيفي لسلاح الجو السلطاني العماني، مخيم السيب، ٧ إبريل ١٩٧٥[(٥٦)].

يقول الدكتور عبد الله النفيسي واصفاً الثورة في ظفار بحركة

---

(٥٥) مقابلة متلفزة في قناة دليل مع د. عبد الله فهد النفيسي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، ٢٠١١.

(٥٦) Takriti, Abdel Razzaq. *Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman 1965-1976*. Oxford: Oxford UP, 2013. 255. Print.

«التمرّد الظفارية» وبـ «التمرد الشيوعي الذي يأتي من عدن». ويذهب البعض، أمثال الكاتب الإنكليزي إيان سكيت إلى القول: إن ثورة ظفار حربٌ بالوكالة تخوضها اليمن الشعبية(٥٧)، إذ تقع ظفار في الجزء الغربي لعمان والمحاذي لليمن الجنوبي، والذي كان يمدّها بالسلاح ويشاركها النهج الماركسي نفسه. ولكن إذا أردنا فهم ثورة ظفار في السياق العربي فعلينا أولاً إبعاد العدسة عن الحالة الظفارية وإعادة النظر في السياقات التأريخية والأيديولوجية في المنطقة آنذاك، وثانياً علينا النظر في مشروع الثورة وأدبياته، والأهم، إلى ماذا يصبو؟

يعزو المؤرخ السوري نجيب الريّس الحراك السياسي الذي طرأ مؤخراً في دول الخليج إلى «تزايد الثروات الناجمة عن النفط في الخليج»(٥٨)، وعند النظر إلى الخطاب الظفاري المحلي نجد أنه يتمركز حول نقطتين: النقطة الأولى: تكمن في خلق فضاءٍ اقتصاديٍّ أكثر عدالة في التوزيع، وهذا ما قاموا به عندما وظفوا الخطاب الاشتراكي في ثورتهم، فقد قال الناطق باسم الجبهة الشعبية لتحرير عمان محمد بن عبد الله في لقاءٍ صحفي: «أما الشيوعية، فإنّا لا نستبقي من مبادئ الاشتراكية العلمية غير تلك المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولكنه لم يمر في بالنا إنكار الإسلام، وإلا لأنكرنا شعبنا، فالإسلام هو ميراثنا الثقافي والروحي»(٥٩). نستطيع أن نستنبط من هذه الإجابة نقطتين؛ الأولى أن الجبهة تقوم بتعريف نفسها داخل السياق المحلي العماني، بل هي تركز على تماهيها مع المنطلقات الإسلامية الثقافية والدينية أيضاً، ليس لأن الإسلام دينٌ

---

(٥٧) Skeet, Ian. *Oman: Politics and Development*. New York: St. Martin's, 1992. 41. Print.

(٥٨) الريس، رياض. الخليج العربي ورياح التغيير. بيروت: رياض الريس، ١٩٨٧، ١٢.

(٥٩) جريدة الكفاح العربي، ٢٢ أغسطس، ١٩٧٥.

فحسب، بل لأنه مرتبط جذرياً بالشعب الذي هم منه؛ كما كانت الجبهة تُعاقب أي تطاول قد يظهره أيٌّ من الثوار تجاه المعتقدات الدينية أو حتى عدم احترامه للثقافة المحلية للمواطنين، فكما ورد في تعميم داخلي للجبهة: «كل من يمارس الضرب أو الإهانات داخل صفوف الجبهة أو على مستوى أفراد الشعب أو يفتري على الرفاق أو على أفراد الشعب بقصد تشويه السمعة أو الانتقام، وكل من يتهكم على الأديان وتقاليد الشعب التي لا تضر الثورة أو يداعب النساء تُتّخذ بحقه العقوبات التنظيمية، ابتداءً من النقد والإنذار، وانتهاءً بالفصل من عضوية الجبهة»(٦٠). والنقطة الثانية هي الشيوعية «العلمية» للثورة، مع أن الجبهة لم تتبنَّ يوماً الفلسفة الماوية بشكل رسمي، إلا أنها كانت تعتمد عليها بشكل جلي، وبالتحديد على فلسفة التناقض الماوية(٦١)؛ إذ اجتاحت الفلسفةُ الماوية الصينَ الشعبية آنذاك، وامتدّت إلى عدّة دول إبان الحرب الباردة بين السوفييت والولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتي ساعدت أيضاً على نشوب الحركات العمالية حول العالم إبان ذلك الوقت. تقوم الفلسفة الماوية على الماركسية - اللينينية، ولكن يكمن اختلاف فلسفة ماو تسي تونغ(٦٢) في أن الفلاحين هم أهم طبقة في صراع التحرر ضد الرأسمالية، والّتي تتمثل بالإمبريالية في

---

(٦٠) النظام الداخلي للجبهة الشعبية لتحرير عمان، البند الخامس، المادة ٤٩.

(٦١) Takriti, Abdel Razzaq. *Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman 1965-1976*. Oxford: Oxford UP, 2013. 109. Print.

(٦٢) رئيس الحزب الشيوعي الصيني منذ عام ١٩٤٥م إلى ١٩٧٦ ميلادي.
للتفصيل:

Chang, Jung, and Jon Halliday. *Mao: The Unknown Story*. New York: Knopf, 2005. Print.

آخر تشكّلاتها[٦٣]. يقول ماو: «إن الطبقات الحاكمة في البلدان شبه المستعمرة سوف تستسلم للإمبريالية، ويتحالف الإثنان ويتعاونان على اضطهاد جماهير الشّعب الغفيرة»[٦٤]. إذ إنّ قوى الاستعمار الإمبريالية وسلطتها الحليفة ستتعاون فيما بينهما لسحق الشعب، المتمثل في المزارعين، والذين يمثلون طبقةً رئيسةً في ظفار آنذاك. فتصبح البروليتاريا هي الحاكمة بدلاً من البورجوازية، وفقاً لقانون التناقض[٦٥]. كان ماو يرى أنه من خلال ذلك سوف يتم تحويل الصين من مجتمعٍ زراعيٍّ يرزح تحت الإقطاعية إلى مجتمعٍ صناعيٍّ منتجٍ ومستقلٍ اقتصادياً. وهذا ما قامت به الجبهة عندما طبّقت الفلسفة الماوية على الأراضي المحررة[٦٦] سعياً لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين، كتأميمها للأراضي الزراعية من ناحية، وكفالة حق التعليم والصحة للمواطنين من ناحية أخرى، وليست كهوية تعرّف الجبهة نفسها من خلالها.

أما النقطة الثانية: في الخطاب الظفاري المحلي، فهي التأكيد على السيادة العربية، والتّي تمثلت في إعادة تشكيل الجبهة الشعبية لتحرير ظفار لتتسع رقعتها، فأصبحت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج في عام ١٩٦٨م، والّتي جمعت تحت لوائها عرباً من جميع دول الخليج. لم تكُن الثورة الظفارية هي النموذج الثوري الوحيد في منطقة الخليج في ذلك الوقت، فقد سبقتها الحركة القومية في البحرين - إذْ تم اكتشاف النفط في وقتٍ مبكّرٍ هناك - عندما أعلنت الأحزاب

---

(٦٣) Mao, Zedong. *On Contradiction*. New York: International, 1953. Print.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) كان الثوار في بياناتهم يقومون بتسمية الأراضي الّتي تحت سيطرتهم بالأراضي المحررة.

اليسارية الإضراب وهاجمت مؤسسات شركة نفط البحرين (بابكو)، والتي كانت تملكها الولايات المتحدة آنذاك[٦٧]، وتبعتها الحركة العمالية في السعودية، والتي أدت إلى نشوب سلسلة من الاحتجاجات قام بها العمال السعوديون في الظهران، بقيادة عبد العزيز السنيد، احتجاجاً على الأنظمة المجحِفة والتمييز العنصري الذي تمارسه شركة أرامكو ضدهم[٦٨]؛ وأيضاً صعود حركة القوميين العرب في الكويت بزعامة أحمد الخطيب، والذي ساعد على إيقاف مشروع عبد الكريم قاسم التوسعي في المنطقة بضم الكويت إلى العراق بداية الستّينيات[٦٩]. وقد تزامنت أيضاً مع قيام أول جمهورية في شبه الجزيرة العربية على يد قحطان الشعبي، والذي كان يترأس الجبهة الوطنية لتحرير عدن[٧٠]، مما أعطى الحركات التحررية في الخليج أملاً كبيراً بأن نجاح الثورة ممكن، فقد خرج اليمن الجنوبي من الاستعمار الإنكليزي الذي تعاني منه دولُ الساحل الخليجي، ومن ضمنهم عمان، واستقلت في دولةٍ ذات سيادةٍ مستقلةٍ ونهجٍ ماركسيٍّ داعمٍ لقضية فلسطين والحركات التحررية في الخليج العربي. عند النظر إلى هذا السياق التأريخي للمنطقة والأفكار المتداولة فيها ذلك الحين نجد أن ثورة ظفار هي جزءٌ لا ينفصل عن هذا الحراك العربي، المعني بهمِّ السيادة والاستقلال سياسياً واقتصادياً، وهذا

---

(٦٧) الريس، رياض. الخليج العربي ورياح التغيير. بيروت: رياض الريس، ١٩٨٧، ٢١.

(٦٨) للتفصيل:

Vitalis, Robert. *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier*. Stanford, Calif: Stanford UP, 2007. Print.

(٦٩) للتفصيل: الكويت من الإمارة إلى الدولة، ذكريات العمل الوطني والقومي، الدكتور أحمد الخطيب.

(٧٠) Kostiner, Joseph. *The Struggle for South Yemen*. London: Croom Helm, 1984. Print.

الهمّ هو الهمّ الذي تتشاركه جميع هذه الأطياف الشعبية في الخليج، على الرغم من اختلاف أدواتها. فلم تكُن العروبة آيديولوجيتهم، بل هي الغطاء لهذه المشاريع المختلفة، والتي تسعى إلى هدف السيادة محلياً والاستقلال بطرد الوجود الأجنبي.

المرحلة الأولى من النضال المسلّح (١٩٦٥-١٩٦٨)

مع اقتراب نهاية ١٩٦٧ ميلادي كانت أعمال الجبهة العسكرية تقتصر على الهجمات المفاجئة للمنشآت الحكومية، كهجومها على المخافر الحكومية في طاقة والمرباط في خريف ١٩٦٥[٧١]، إذ كانت الجبهة تضاعف أعمالها العسكرية في فترة الخريف بسبب الجو الضبابي الذي يلف الجبال في ظفار والأمطار الغزيرة، والذي يساعد جنودها على التحرك بسلاسة أكبر وإحراز المزيد من التقدم العسكري، على عكس سلاح الجو البريطاني، فلم يكن الجو يساعده في الملاحة. وقد حصلت أيضاً مواجهات عسكرية في تموز/ يوليو ١٩٦٦ بين جبهة تحرير ظفار والقوى السلطانية في ريضة القلي، حيث دمّرت سبع سيارات عسكرية، وقتلت وجرحت حوالي ٥٩ من قوات السلطان، واستولت على مؤنهم وذخائرهم، فيما فقدت الجبهة فيها إثنين من رجالها إبان تلك العملية[٧٢].

كانت أهم عملية قامت بها الجبهة في تلك الفترة هي محاولة اغتيال السلطان سعيد بن تيمور؛ ففي عام ١٩٦٦ في صلالة كان هنالك عرضٌ عسكريٌّ يقوم به الجيش الظفاري أمام السلطان، وكان

(٧١) هاليداي، فريد. الصراع السياسي في شبة الجزيرة العربية. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٨، ٣٧٩.

(٧٢) المصدر نفسه، ٣٨٠.

يحتوي على خلية تتبع الجبهة، وقد توفي في العملية قائد قوات السلطان المسلحة، المقدم محمد راجا (باكستاني الجنسية)، وأُصيب سعيد بن تيمور، ولكنه استطاع الفرار. في خضم ذلك، كان السلطان قابوس ممتعضاً من تفاقم الأوضاع في ظفار، ولكنه كان يكنّ لوالده الكثير من الاحترام ولا يوافق على انتقاده أبداً، بل كان لا يعلم ما الذي يجب عليه فعله إذا ما نجح الثوّار في اغتيال أبيه[٧٣]. كانت السياسة البريطانية في التعامل مع الجبهة تقضي بقطع خطوط التموين عن المناطق المحررة، فقد قامت ببناء سورٍ من الأسلاك الشائكة يحيط بصلالة كي يقلل تدفق الظفاريين من وإلى صلالة، كما قامت السلطات البريطانية أيضاً بسد الطريق البري بين ظفار والسعودية منذ عام ١٩٦٦م، الأمر الذي جعل من اليمن الجنوبي هو البوابة الوحيدة للظفاريين، والذي شكل دوراً محورياً في دعم الثورة بعد نجاح ثورة اليمن الجنوبية في عام ١٩٦٧م[٧٤].

ب- من مؤتمر حمرين إلى انقلاب السلطان قابوس

كانت الثورة قد تبلورت بعد المؤتمر الثاني للجبهة، الذي أُقيم في وادي حمرين الواقع وسط ظفار في شهر تموز لعام ١٩٦٨، فقد كان المؤتمر نقطة تحوّلٍ في تأريخ الثورة على كلٍّ من الصعيدين الأيديولوجي والسياسي، وأهمها تحوّل خطاب الثورة من تحرير ظفار إلى تحرير الخليج العربي المحتل كاملاً، لتتحول من حركة

(٧٣) الحارثي، محمد. وثائق فترة بداية إنتاج النفط وإعادة صياغة النظام السياسي. موسوعة عمان: الوثائق السريّة، المجلد السادس. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ١٣١.

(٧٤) هاليداي، فريد. الصراع السياسي في شبة الجزيرة العربية. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٨. ٣٨٢.

تنادي باستقلال ظفار إلى حركة معنية بتحرير الخليج كاملاً. ويجدر بالذكر هنا أن مصطلح «الخليج» كان حاضراً بخجلٍ في بيان الجبهة الأول، ولكن ليس كمصطلحٍ جغرافيٍّ فقط، بل كمصطلحٍ سياسيٍّ معنيٍّ بالرابطة بين شعوب المنطقة المدعوة بالخليج العربي ومصيرها السياسي المشترك، إذ لم يكُن هنالك أي حضورٍ لهويةٍ مشابهة قبل ذلك، لكن لم يتم صقل هذه الهوية وتقديمها بشكلها السياسي في مؤتمر حمرين. وقررت الجبهة أيضاً مواصلة الكفاح المسلح المنظّم، وهذا يختلف عن أعمال الجبهة السابقة، والتي كانت غير منظمة، فقد اعتبرتها الجبهة لاحقاً مجرد «انتفاضات»[٧٥]؛ وأخيراً تبني الشيوعية العلمية كأداة لتحرر الجماهير من القوى الاستعمارية.

يقول هاليدي: لم تكن الثورة في ظفار كنظيرتيها في الصين وفيتنام، حيث كان مؤسسو تلك الثورات أعضاء في الحركة الأممية، وقد تدرّبوا شخصياً في الاتحاد السوفييتي، أو تأثروا فيه في فترة العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، كما كانت تربطهم أيضاً علاقاتٌ قويةٌ ووثيقةٌ بموسكو؛ بل كانت الثورة الظفارية في منأى عن هذه التأثيرات، إذ كانت حبيسة العالم العربي وتنتج تغييراتها ضمن سياقه[٧٦]، فقد كانت الأحداث السياسية في السنة التي سبقت انعقاد مؤتمر حمرين ذات أهمية بالغة في تحول الجبهة، ففي تلك الفترة انحسر المد القومي واليساري في العالم العربي بعد نكسة حزيران، فيما قامت حكومة الجبهة القومية في اليمن الجنوبي، وتكثّف الوجود الإنكليزي في الخليج بعد هروبه من عدن، الأمر الذي ضمن للجبهة

(٧٥) Takriti, Abdel Razzaq. *Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman 1965-1976*. Oxford: Oxford UP, 2013. 110. Print.

(٧٦) Halliday, Fred. *Arabia without Sultans*. Harmondsworth: Penguin, 1974. 371. Print.

حليفاً دائماً يضمن لها الإمدادات العسكرية والمؤن، خصوصاً بعد تحول الموقف السعودي الداعم لها إثر انتصار الجبهة القومية في اليمن، الأمر الذي أفزع السعوديين وخشوا من انتصارها في عمان أيضاً، إذ تحوّلوا بعد حرب حزيران ١٩٦٧ إلى جانب السلطان والإنكليز بشكل كامل[٧٧]، وكذلك عندما تبيّنوا أنها لا تشبه تلك الّتي كانوا يدعمونها في ثورة الجبل الأخضر بقيادة الإمام غالب الهنائي[٧٨]. كان قيام جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية في الثلاثين من نوفمبر قد أعطى الثورة في ظفار شعلةً من الأمل، فقد كانت أول جمهورية في الجزيرة العربية، والّتي استطاعت بدورها أن تطرد المحتل الإنكليزي، والذي صادف أنه المحتل نفسه الذي يعاني منه الشعب في عمان والخليج العربي.

المرحلة الثانية من النضال المسلّح (١٩٦٨-١٩٧٠)

مع نهاية عام ١٩٦٨ كانت الجبهة تسيطر على إقليم ظفار كاملاً، ماعدا صلالة ومدن السهل الساحلي المجاورة لها، مثل مرباط وطاقة ورخيوت. يقول الكاتب عبد الرزاق التكريتي إن أهم عاملٍ استراتيجيٍّ في تلك الفترة كان «الخط الشجري»، والذي هو عبارة عن خطٍّ من المرتفعات الخضراء التي تصل بين مرباط شرقاً وحتى حوف غرباً، إذ كان الهدف المستقبلي للثوار أن يسيطروا عليه كاملاً ليكون قاعدتهم في مهاجمة مدن الساحل[٧٩]. وفي أغسطس ١٩٦٩ هبت

(٧٧) هاليداي، فريد. الصراع السياسي في شبة الجزيرة العربية. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٨. ٣٨٣.

(٧٨) Halliday, Fred. *Arabia without Sultans*. Harmondsworth: Penguin, 1974. 389. Print.

(٧٩) Takriti, Abdel Razzaq. *Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman 1965-1976*. Oxford: Oxford UP, 2013. 145. Print.

رياح موسمية شديدة حالت دون إرسال أيٍّ من قوات السلطان براً أو بحراً إلى المنطقة الغربية من ظفار، مما أعطى فرصةً للثوار ليسيطروا على رخيوت[٨٠]، إذ ألقت الجبهة القبض على حاكم رخيوت آنذاك حامد بن سعيد، و٢٢ من رجاله، وقد تمت إدانته بالعمالة للإنكليز، وعلى ذلك أُعدِم رمياً بالرصاص؛ أما مساعدوه فقد تم تخييرُهم بين العودة لقراهم أو الانضمام للثورة. كان تركيز البريطانيين آنذاك على قطع طريق الإمدادات الواصل بين اليمن وظفار، أو التمدد قدر الإمكان نحو الغرب؛ حيث استطاع الجيش أن يسيطر على عددٍ من المدن الواقعة على الخط الشجري، مثل حلوف وضفة وأدونب، والتي كانت تحدّ من تحركات الثوار بين الأراضي المحررة.

في عام ١٩٦٨، كانت الجبهة قد تمددت لتفرض نفوذها على غالبية ظفار، فيما كانت تسمي المناطق التي تحت إمرتها بالأراضي المحررة، فوجدت الجبهة نفسها مضطرةً لأن تقوم بإدارة هذا الفضاء العام. ولكي توافق الجبهة بين بياناتها السياسية وأفعالها على أرض الواقع كان أمامها حينئذ تحدياً آخر يفوق صعوبةً التحديات الّتي تُحلّ بفوهات البنادق، ألا وهو المجتمع، إذ كان أمام الثورة ثلاثة تحديات رئيسة: الأول هو حالة التشظي القبلي الذي يعانيها المجتمع الظفاري، والثاني هو غياب المؤسسات التعليمية في المنطقة بأبسط أشكالها، والثالث هو تحرير المرأة وإنهاء الاتجار بالرقيق.

كانت تجارة الرقيق ساريةً في عمان إلى عام ١٩٧٠، حتى منعها قابوس بعد تولّي الحكم، وقد كانت آخر دولة تقوم بإلغاء تجارة الرق في الخليج، ومن آخر خمس دول في العالم. كانت الثورة هي أول

---

(٨٠) هاليداي، فريد. الصراع السياسي في شبة الجزيرة العربية. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٨. ٣٨٦.

من طرح مشروع إلغاء الرِّق في عُمان، فقد قامت بإصدار مرسومٍ حرّرت بموجبه العبيد الذين يقطنون ضمن الأراضي المحررة، إذ كان العبد الذي لا يعتقه سيده يهرب من سيده لينضم إلى الثورة[٨١]، وقد تشكّل تنظيمٌ للسود على يد عامر البحريني باسم «الكف الأسود»، معني بحقوق السود وتسييس هويتهم، ولكن ما لبثوا أن انضموا تحت راية الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج.

كان مشروع الجبهة في تحرير المرأة متمركزاً حول تفعيل مشاركتها السياسية والاجتماعية، وأيضاً العسكرية، بحيث تكون مساويةً للرجل ليس في التعامل وحسب، بل حتى في المسؤولية الملقاة على عاتقها؛ وقد كانت المرأة جزءاً من الثورة منذ البداية، بل نكاد نقول إنه لم يكن هنالك ثورة في عمان من دون المرأة، فقد التحقت أول فتاة بالثورة في عام ١٩٦٦ - أي بعد سنة واحدة من إعلان النضال المسلّح - وكانت تُلقّب بـ «قمر الجزيرة»[٨٢].

قامت صفوفٌ تعليميةٌ أهليةٌ في أنحاء الأراضي المحرَّرة لتعليم القراءة والكتابة على أيدي الثوار أنفسهم، فقد كانوا يقومون بوضع المناهج وكتابتها أحياناً وتدريسها، وكانت أول مدرسة أنشأها الثوار هي مدرسة الشهداء في عام ١٩٦٨ على يد مسلم سعيد قطن، والذي كان يُعرف بـ (أبو كمال). يقول أحد معلّمي مدارس الثورة: «الخطوة الأولى مع (أبو كمال) كانت في جبانوت في حوف، وفي منطقة جبلية حمل (أبو كمال) قطعةً من خشب، وثبتها على ساق شجرة، وقال: هنا

(٨١) جعبوب، منى. قيادة المجتمع نحو التغيير: التجربة التربوية لثورة ظفار (١٩٦٩-١٩٩٢). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠، ١٠٩.

(٨٢) الريس، رياض. الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٠-١٩٧٦. بيروت: رياض الريس، ٢٠٠٢.

مدرسة الشهداء»[٨٣]، وكانت تقصفها طائرات السلطان، لذلك تغيّر مكانها عدّة مرات.

لا يمكن أن يتم ذكر الثورة في ظفار من دون المرور على اسم المناضلة البحرينية ليلى فخرو، والتي كانت تُعرف باسم هدى سالم. وكما ذكرنا سابقاً، فلم تكن ثورة ظفار تقتصر على أبناء عمان، بل كانت تحتوي على عددٍ متفرّقٍ من أبناء المنطقة. أتت ليلى فخرو إلى ظفار من الجامعة الأمريكية في بيروت، حيث كانت طالبةً في السنة الثالثة، وفي سبيل تعليم الأطفال قامت ليلى بإنشاء مدرسة لينين في ١ نيسان ١٩٧٠، إذ كانت الخيام هي قاعات التدريس، وقد قامت بنفسها بوضع قوانين المدرسة وكتابة المناهج، وقامت بتعريب ألسنة الطلبة ومنع استخدامهم اللغة الشحرية أو المهرية[٨٤]، وقد كانت أعداد الطلبة تزداد بشكل ملحوظ، إذ كانوا في البداية لا يتجاوزون الستين طالباً وطالبة، وقد كان عدد الطلبة في ١٩٧٣ حوالي ٥٠٠ طالب وطالبة في مدرسة لينين، و٣٢٠ آخرين في مدرسة ٩ يونيو.

كانت الخدمات الطبيّة في ظفار وعموم السلطنة شحيحةً تحت حكم ابن تيمور كما ذكرنا سابقاً، فكانت الثورة تنظّم دوراتٍ للتمريض، وقد خرّجت العديد من الممرضين[٨٥]. كما كان هناك العديد من الأطباء العرب الذين تطوعوا في الثورة في ذلك الوقت،

---

(٨٣) جعبوب، منى. قيادة المجتمع نحو التغيير: التجربة التربوية لثورة ظفار (١٩٦٩-١٩٩٢). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠، ١٧٥.

(٨٤) بعد قصف الحوف وانتقال المدارس إلى الغيضة ألغى أحمد العبيدلي، والذي كان مسؤولاً عن مدارس الثورة بعد ليلى، قرار منع استخدام اللغات المحلية في سبيل المحافظة على الثقافة المحلية، راجع الفصل الخامس من المصدر السابق: التعليم النظامي المقدّم من الثورة إلى الأطفال والشباب.

(٨٥) المصدر نفسه، ٢٢٢.

مثل الدكتور مروان من فلسطين، والدكتور كامل مهنا وموريس سرور من لبنان[٨٦]. وقد قامت الثورة بتأسيس مستشفيين، كان الأول مستشفى الشهيد حبكوك في نوفمبر ١٩٦٩، والآخر كان مستشفى الشهيدة فاطمة غنانة في نوفمبر ١٩٧٤، وكذلك تأسيس الهلال الأحمر العماني.

لم تكن عملية صناعة الهوية الوطنية بالمهمة السهلة للثورة، فقد كان السلطان قابوس بمساندة الإنكليز يدعم القبائلية في المنطقة، فكانت الثورة تؤكد على الهوية العربية في مدارس الثورة، كما قامت بتأميم الأراضي الزراعية، والمراعي الحيوانية ومصادر المياه؛ إذ قام تطوير الأراضي الزراعية على يد مهندسين عرب متطوعين في الثورة، أمثال عبد النبي العكري[٨٧]، كما شكّلت الجبهة لجنةً لحل مشاكل الشعب، وقامت بمنع الثأر لتُحِدَّ من التناحر بين القبائل.

كان قابوس والإنكليز يصفون الإصلاحات الاجتماعية التي قامت بها الثورة في الأراضي المحررة بأنها إجراءاتٌ «دخيلة» على ثقافة المجتمع الظفاري[٨٨]. عندما نرى كل هذه العوامل الّتي ساعدت على إعادة تشكيل الجبهة نرى أن الثورة ليست حبيسة التغيرات السياسية في المنطقة العربية فقط، بل إن خطابها داخلياً كان في تطوّر، فقد أعارت الجبهة الاهتمام بالتغيير الاجتماعي بالقدر نفسه الذي أعارته للتغيير السياسي المسلح. حتى وإن كانت الثورة المسلّحة لم تنجح لتؤسس ما كانت تصبو إليه من طردٍ للمستعمر وإقامة الديموقراطية إلا أن التغيّرات الّتي أحدثتها الثورة للمجتمع

---

(٨٦) المصدر نفسه، ٢٢٢.

(٨٧) حوار صحفي مع أنس أزرق في أيار ٢٠١٥ في موقع العربي الجديد.

(٨٨) Halliday, Fred. *Arabia without Sultans*. Harmondsworth: Penguin, 1974. 383. Print.

ظهرت ثمرتها في تأسيس عمان الحديثة.

لم تقتصر آثار الثورة على حدود إقليم ظفار فحسب، بل وصلت إلى داخل قصر السلطان سعيد بن تيمور؛ ففي يوم خميس ممطر اقتحم المقدّم تيدي تورنل قصرَ الحصن في صلالة مع عدد من الرجال وأخذوا يبحثون عن ابن تيمور، وعندما وجدوه طلبوا منه الاستسلام وتسليم نفسه، لكن عوضاً عن ذلك أطلق عليهم النار وفرّ هارباً إلى غرفةٍ داخل القصر، وأقفل على نفسه الباب وأخذ بتبادل إطلاق النار من خلف الباب، أُصيب سعيد بإصاباتٍ بليغةٍ قرر بعدها الاستسلام، ولكن على شرط أن يسلِّم نفسه للمقدم تورنل شخصياً. في ذلك اليوم، الموافق ٢٣ يوليو ١٩٧٠، أصدر قابوس بن سعيد البيانَ الأول معلناً تولّيه سلطنة عمان خلفاً لوالده[٨٩]. ولكي يهزم قابوس الثورةَ أتى باستراتيجية جديدة تحاول تبنّي بعض عناصر الثورة في التحديث وتبنّي غالبية المشروع الاجتماعي للثورة، مع الكثير من التحفظات على مشروع الثورة السياسي. ولأوضح ذلك سأقتبس من خطاب قابوس في يوم (النهضة) عندما تولّى الحكم عقب أبيه:

«بسم الله الرحمن الرحيم

شعبي؛

أتحدث إليكم كسلطان مسقط وعُمان بعد أن خلفتُ والدي يوم ١٨ جمادى الأولى ١٣٩٠ هجري الموافق ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ميلادي. كنت ألاحظ بخوفٍ متزايدٍ وسخطٍ شديدٍ عجزَ والدي عن تولي زمام الأمور.. إن عائلتي وقواتي المسلحة قد تعهدوا لي بالطاعة والإخلاص.. إن السلطان السابق قد غادر السلطنة، وإني

---

(٨٩) Takriti, Abdel Razzaq. *Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman 1965-1976*. Oxford: Oxford UP, 2013. 189. Print.

أعدكم أول ما أفرضه على نفسي أن أبدأ بأسرع ما يمكن أن أجعل الحكومة عصريةً، وأول هدفي أن أزيل الأوامر غير الضرورية التي ترزحون تحت وطأتها (...) إني وَحُكُومَتِي الجديدة.. نهدف لإنجاز هَدَفنَا العام.. شعبي وإخواني.. كان بالأمس ظلام ولكن بعون الله غداً سيشرق الفجر على مسقط وعمان وعلى أهلها».

يحوي خطاب النهضة على نقطتين رئيستين: **النقطة الأولى**: هي تحديث عمان و«عصرنتها» والأخذ بيد الشعب من الظلام إلى النور، إذ سيكون «الغد المشرق»؛ وقد نلاحظ هنا أن كلا المصطلحين: العصرنة والغد المشرق هو مصطلح ماركسي كلاسيكي. **والنقطة الثانية**: هي إنهاء ثورة ظفار في جنوب السلطنة، والتي كانت تحقق نجاحاً منذ أن بدأت في يونيو ١٩٦٥م. إذا نظرنا إلى خطاب قابوس في يوم النصر(٩٠) - بعد إعلانه الانتصار على ثورة ظفار - فإننا نجد أنه يحتوي على مصطلحات مشابهة:

«أيها المواطنون:

إنني أحيي تجمعكم الحماسي هذا وأهنئكم تهنئة العزة والكرامة على اندحار أذناب الشيوعية من تراب وطننا العزيز، وشاء الله أن يكون هذا الانتصار مسكَ ختامِ احتفالاتنا بالعيد الوطني الذي افتتحنا فيه بحمد الله مشاريع عمرانية عديدة.

أيها المواطنون:

عيد الأضحى هو ذكرى أبينا إبراهيم عليه السلام، حيث صمم على التضحية بولده إسماعيل امتثالاً لأمر ربه، وفداه الله بذبحٍ عظيم. وعيد النصر هو ثمرة تضحية أبنائنا الجنود والفرق الوطنية وكل من

(٩٠) أعلن السلطان قابوس يوم النصر في الحادي عشر من كانون الأول لعام ١٩٧٥ ميلادي.

ساهم من الأصدقاء، إنها تضحيةٌ بذلوا فيها النفوس وقدموها كقرابين مقدسة لينقذوا أوطانهم ويفدوا إسلامهم ويفدوا السلام والأمان من عبث الشيوعية داعية الرعب والفساد في الأرض، والحمد لله حيث تقبل عز وجل الفداء وأنزل نصراً وتثبيتاً من عنده وطرد المعتدين الباغين (...) يا أبناء عمان البواسل: إني إذ أحيي احتفالكم اليوم وأبارك انتصاركم على عصابة البغي في جزء من الوطن العزيز، فإنني أبارك هذا الانتصار، لا لأنكم طردتم المعتدين من البلاد فحسب، بل ودحرتم مخططات الشيوعية العالمية ونكستم رؤوس الإلحاد التي ظنت أنها لن تُغلب.

أيها المواطنون:

إن انتهاء فلول الشيوعية من جبال ظفار ليس معناه انتصاراً على شراذم قليلة قاموا بالبغي والفساد فحسب، ولكنه كشفٌ واضحٌ لحقيقةٍ ثابتةٍ، وهي أن عماننا العزيزة أرضٌ طاهرة».

يقدّم قابوس في خطاب يوم النصر نقاطاً رئيسة: الأولى هي التبشير بالمشاريع العمرانية الّتي تم افتتاحها مؤخراً، إذ يتم استخدام التحديث و(العصرنة) والتنمية الرأسمالية كأداة في الحرب ضد الثوار، وهو أن الثوّار في ظفار كانوا معتدين - وليسوا من أبناء المنطقة - أتوا من الخارج وحلّوا في جبال ظفار وتم «طردهم»، في محاولةٍ لحصر حضور الفكر الثوري في عمان بكونه موجوداً فقط في إقليم ظفار ولم يمتد إلى المناطق الأخرى، فقد كان هناك تعاطفٌ شعبيٌّ مع الثوار الظفاريين في أرجاء عمان، بل إن محاربة الجيش السلطاني للثوار لم تلاقِ ترحيباً كبيراً بين المواطنين، خصوصاً أن الثوار ما كانوا يحاربون إلّا البريطانيين والحضور الأجنبي في المنطقة. النقطة الثانية هي أن هذه الجماعة هي باغيةٌ على الدين وتروّج للإلحاد، فتُصبح الدولة والدين وجهين للعملة نفسها، إذ يشبّه السلطانُ قابوس جنودَ السلطنة

الذين حاربوا في ظفار بقاربين قدّموا للدولة على غرار الأضاحي التي تُقدَّم لله، فتصبح الدولة في ذاتها بغض النظر عمّن يقطنها، تمتلك قيمةً جوهريةً يُستحق الموت والتضحية من أجلها.

ج- نهاية الثورة وديمومتها

«ما دامت حكومة عُمان تشعر بأن وجود هذه القوات ضرورة هنا فإنها تبقى هنا على الرغم من أي وجود عربي كوجود قوات أردنية أو أية قوات أخرى مقبولة لسلطنة عُمان».

- وزير الخارجية العماني قيس الزواوي في حديث عن الوجود الإيراني في عمان.

لم تكن سنة ١٩٧٠م مهمةً على المستوى العماني فحسب، بل حتى على المشهد العربي كاملاً؛ فكما رأينا سابقاً، حيث كان السلطان الجديد قد تولى حكم سلطنة مسقط وبدأ استراتيجية جديدة في مواجهة الثورة، فقد كان البريطانيون يستعدون للانسحاب من منطقة الخليج العربي إثر الضغوطات من المجتمع الدولي والحركات القومية في الخليج، ولو أن وجودهم في عمان بقي تحت مظلّات عمانية تضمن لهم التحرّك بحرّية أكثر. إلا أنها تسببت باتحاد الملكيات في المنطقة في دعمها للسلطان قابوس لإنهاء اليسار القومي في الخليج، والمتمثّل في ظفار[٩١]، إذ استفاد من الاتجاه العربي لليمين إثر التقارب السعودي - المصري بعد النكسة كما ذكرنا آنفاً، إذ أعلنت التنظيمات اليسارية في قمة اللاءات الثلاث التي عُقدت آنذاك عداءها للسلطات القومية والملكية على حدٍّ سواء، وشكّلت

---

(٩١) «اغتيال اليسار العربي»، سلطان العامر.

أحداث أيلول الأسود الطلاق الرسمي بين اليسار والسلطات الرسمية في العالم العربي، بعد أن قامت الفصائل الفلسطينية في الأردن بإعلان أنها تقبع فوق «الأراضي المحررة»، وحاولت مرتين اغتيال الملك حسين. أدت هذه الأحداث دوراً مهماً في حرب ظفار، فيما كانت سياسة قابوس في مواجهة الثورة ترتكز على نقطتين: **الأولى:** مواجهة الثورة عسكرياً، وذلك بطلب المزيد من الدعم العسكري من بريطانيا وإيران؛ **والثانية:** هي تبني خطاب الثورة على صعيد المطالب داخلياً، مع التغاضي عن بعض عناصره، وذلك من خلال التركيز على (تنمية) عمان على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، والتغاضي عن المطالب السياسية.

كان أول قرار بعد تولي السلطان قابوس للحكم هو إعطاء الظفاريين الأمان للتحوّل من الثورة إلى الاصطفاف مع الحكومة الجديدة والخدمة فيها، والقرار الثاني هو طلب المزيد من المساعدة من البريطانيين لمساعدته في حربه على الثورة بطلب من الفريق جون واتس، والذي كان رئيس الجيش السلطاني آنذاك. وقد قامت بريطانيا بدعم السلطان من خلال دعمه بالقوة الجوية البريطانية الخاصة، ولكي يتم تلافي لجنة الأمم المتحدة المتخصصة بالاستعمار فقد تم إنشاء ما تم تسميته بفريق الجيش البريطاني للتدريب، ولكي يتحرك الإنكليز تحت مظلته بحرّية أكثر، مما ساعد في تقليل التغطية الإعلامية لحرب ظفار لسنتين متتاليتين، فلم يكن هناك أي خبر عن الحرب في الإعلام الأجنبي أو في الإعلام العماني المحلي أيضاً[٩٢].

لم يكن دعم الشاه للسلطان قابوس يقتصر على الطائرات

---

(٩٢) Skeet, Ian. *Oman: Politics and Development*. New York: St. Martin's, 1992. Print.

الحربية أو الخبراء العسكريين كما أعرب قابوس[٩٣]، بل شارك الجنود الإيرانيون في عملية إنزال لما يقارب ١٥٠٠ جندي في وادي حمرين لمحاربة الجبهة. وفي آذار ١٩٧٢ دخلت القوات الأردنية أيضاً لتشارك السلطان والقوات البريطانية. ومع ذلك، كان هناك تعاطفٌ شعبيٌّ مع الثوار الظفاريين، بل إن محاربة الجيش السلطاني للثوار لم تَلْقَ ترحيباً كبيراً بين المواطنين، خصوصاً أن الثوار ما كانوا يحاربون إلا البريطانيين والحضور الأجنبي في المنطقة[٩٤]. كما أن توافد المؤيدين للثورة وتزايد أعداد المنضمين لصفوف الثوار أقلق الأمريكان، فقد كانوا يأتون من مناطق متفرقة في المنطقة ولا يقتصر ذلك على العمانيين فقط، بل وكانوا من طبقات اجتماعية مختلفة[٩٥]. مما جعل الولايات المتحدة تدعم السلطانَ قابوساً، بجانب بريطانيا وإيران والسعودية والأردن، لإنهاء الثورة بأسرع وقتٍ ممكن.

في إرساليةٍ خاصةٍ من ضابط في الاستخبارات الأمريكية إلى السلطان قابوس أشار الضابط إلى أنه يجب على السلطان أن ينهي الفساد المتجذِّر في الدولة، وحل المشكلة المتزايدة في تفاوت العوائد النفطية، وبين التنمية والتطوير في السلطنة، وضعف إدارة الدولة[٩٦]؛ إذ تشكّل عائدات النفط ٩٠٪ من ميزانية عمان، و١٠٠٪ من عائدات التجارة الخارجية[٩٧].عندما استلم الحكم السلطان

---

(٩٣) مقابلة مع السلطان قابوس في جريدة النهار، آذار ١٩٧٣.

(٩٤) إرسالية من السفارة الأمريكية في الكويت إلى وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن، آذار ١٩٧٣، ويكيليكس.

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) إرسالية في آذار ١٩٧٣ من السفارة الأمريكية في الكويت إلى وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن، ويكيليكس.

(٩٧) Townsend, John. *Oman: The Making of a Modern State*. New York: St. Martin's, 1977. 18. Print.

قابوس، وفي محاولة لتحديث النظام المالي في عمان، قام بإنشاء سلطة نقد مسقط في عام ١٩٧٠، كما أتبع ذلك بمجلس النقد العماني، والذي أُنشئ عام ١٩٧٢، وكانت تتم إدارته من قِبل البنك البريطاني للشرق الأوسط، والذي يتحكم بـ ٨٥٪ من جميع الأعمال المصرفية في عمان[٩٨]. ومع ظهور البنك المركزي العماني في كانون الأول لعام ١٩٧٤ كان هنالك الكثير من الأماكن الشاغرة في البنك، وكما كان هنالك أيضاً العديد من العمانيين العائدين للسلطنة بناءً على طلب قابوس لعودتهم إثر توليه السلطة كما أوردنا سابقاً، فتم توظيف العديد من النساء ممن كنَّ يحملن شهاداتٍ في الاقتصاد أو إدارة المال، وكنّ يستلمن مرتّباتٍ تساوي تلك التي يستلمها نظراؤهن من الرجال[٩٩].

كانت تنمية عمان التي قام بها قابوس إثر توليه السلطة إحدى الطرائق التي يضعف فيها غضب الجماهير ودعمهم للثورة، ولكن كانت بعض هذه المشاريع التنموية تصب في تضييق الخناق على الثوّار في ظفار؛ فعلى سبيل المثال قام قابوس بإنشاء ميناء في صور لترسو فيه سفن الصيادين عوضاً عن الشواطئ، بعد اشتباهه بأنه توجد علاقة بينهم وبين الجبهة في ظفار، إذ يَخضعون في الميناء للفحص والتدقيق[١٠٠].

أما على الصعيد السياسي، فقد قام السلطان قابوس أيضاً إثر توليه للسلطة بتغيير اسم السلطنة حالاً من «سلطنة مسقط» إلى

---

(٩٨) هاليداي، فريد. الصراع السياسي في شبة الجزيرة العربية. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٨. ٣٥٩.

(٩٩) *Not without my veil; amongst the women of Oman* [electronic resource] New York, NY: Filmakers Library, 1995.

(١٠٠) هاليداي، فريد. الصراع السياسي في شبة الجزيرة العربية. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٨. ٣٥٧.

«سلطنة عمان»، وهذا يعكس أمراً مهماً، إذ إن الهوية العمانية امتدّت لتشمل سكّان هذه الأرض من مسقط في شمالها إلى ظفار في جنوبها، ولا يمكن أن يتم استيعاب هذه الجماهير كلّها من دون تبني خطابٍ هويّاتيٍّ جامع؛ إلا أنه رفض أن يُقيم مجلساً للنواب، أو أن يضع دستوراً، بحجة أنه لا توجد حاجةٌ داخلية لذلك[١٠١].

ما حدث في ظفار كان ثورة شعبية، قام بها مواطنون، مما اضطر دول العالم إلى أن تتآمر عليها لتنهيها - ولم يحدث ذلك في مدة قصيرة - ومع ذلك، لم تنتهِ الثورة في عمان مع عام ١٩٧٥، وإن كانت العمليات العسكرية قد توارت بعد ذلك التاريخ؛ إذ عقدت الثورة مؤتمرها الثالث في التاسع من يونيو ١٩٨٢، والذي يوافق الذكرى السابعة عشرة لاندلاع الثورة، وقد أدرجت الجبهة فيه أهم أهدافها، وفي مقدمتها ما سمّته بال «الأهداف الكبرى»، وهي: إخراج القواعد الأجنبية من السلطنة، وإقامة مجلسٍ تشريعيٍّ منتخَبٍ، ودستورٍ ديموقراطيٍّ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، والوقوف ضد اتفاقية كامب ديفيد، والتقيد والتنفيذ لقرارات الإجماع العربي التي خرجت بها القمة العربية في بغداد، والالتزام بالمقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، وتقديم الدعم للمقاومة الفلسطينية.[١٠٢] كما قد استمرت الثورة لفترة طويلة بإدارة مدارسها في ظفار لتعليم المواطنين. وخلال الربيع العربي أيضاً خرجت الجماهير في شوارع ظفار ومسقط في ٢٥ فبراير ٢٠١١، وكان في مقدمة مطالبها حرية التعبير، والحد من قوة المنظمات الأمنية، وإيجاد محكمة دستورية مستقلة، والتوزيع العادل للثروة.

---

(١٠١) المصدر نفسه، ٣٦٠.

(١٠٢) «البرنامج السياسي»، دراسات ٩ يونيو، الجبهة الشعبية لتحرير عمان، دائرة الإعلام والدعاية والتحريض، ١٤١.

دائماً ما كانت الأنظمة العربية تستخدم الخطاب العالمي لإدانة خصومها، إذ كانت تستخدم الحرب على الشيوعية في ظفار، وتستخدم أوصافاً مشابهة كثيرة، سمعناها مؤخراً في فترة الربيع العربي لإدانة الحركات الشعبية، والتي دائماً ما تحاول تلافي مطالب هذه الحركة والتركيز على إدانتها بخطابٍ عالميٍّ يُسهّل عملية الحشد. حتى عند التفكير في الربيع العربي وآثاره يجب علينا التفكير خارج إطار هل نجحت الثورة أم لا؟ فإن الحركات الشعبية التي حصلت في منطقة الخليج العربي، والتي كانت ظفار أهم تمظهراتها، تركت آثاراً مهمةً ورئيسةً، من الصعب التأريخ للمنطقة من دون الالتفات إليها ووضعها بعين الاعتبار، بل هي تشكّل جزءاً أساسياً من مسيرة صناعة الدولة والمجتمع، كما في الحالة العمانية، والتي بدأها ثلّةٌ من الشباب الظفاري في يونيو ١٩٦٥.

الفصل الخامس

ثورة ١٤ أكتوبر
عروبة اليمن ووحدته

حنان الهاشمي(*)

مقدمة

يتردّد كثيراً مصطلح «القضية الجنوبية» في أطروحات العديد من السّاسة والصحفيين اليمنيين، وتتعدد تفسيرات هذا المصطلح مع اختلاف قراءة وتفسير الجذور التاريخية له والأهداف السياسية خلف استخدامه؛ فهناك من يستخدمه للإشارة إلى حالة التهميش السياسي والاقتصادي التي تعرض لها سكان الجنوب في أعقاب إعلان الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠، بينما يستخدمه آخرون للمطالبة بتحرير الجنوب من «الاحتلال اليمني»، على اعتبار عدم وجود أي روابط تجمع بين شعبي الشمال والجنوب، وغالباً ما يتحدث أرباب هذا الطرح عن هوية

(*) كاتبة شاركت في تأليف كتاب «في معنى العروبة» الصادر عن المركز الثقافي العربي، ولها عدد من المقالات والأبحاث المنشورة في عدد من المواقع الإلكترونية والصحف.
البريد الإلكتروني: alhashemi.hanan@gmail.com

جنوبية مختلفة تماماً عن هوية أبناء الشمال، مع محاولة نفي وجود أي صلة تاريخية أو ثقافية أو سياسية تربط بين هذين الشعبين[1].

تحاول هذه الورقة تفنيد مثل هذه السرديات من خلال تحليل تطور الأحداث على الساحة اليمنية قبل وأثناء وبعد ثورة ١٤ أكتوبر في جنوب اليمن، مع توضيح رؤية مفادها أن التاريخ النضالي للجنوب والشمال متداخلٌ، ولا يمكن فهم أحدهما بمعزل عن الآخر، وأن انفصال الجنوب عن الأرض اليمنية الواحدة ما هو إلا نتيجة لصراع القوى الأجنبية في اليمن، وليس انعكاساً لأي معطًى ثقافيٍّ أو رمزيٍّ على الأرض، وأن مطلب الوحدة كان دوماً مرافقاً للحركات التحررية والنضالية، مع التأكيد على الدور الجوهري والمؤثر لشمال اليمن الذي أسهم في تحقيق استقلال الجنوب.

تمهيد

ترافقت مظاهر الضعف التي بدأت بالظهور على جسد الخلافة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر، والتي وصلت إلى حالة من التدهور وبداية الانهيار خلال القرن التاسع عشر، مع توغل الدول

---

(١) من أمثلة هذا الطرح: «نحن الآن شعبان وبلدان وهويّتان، كنا نريد أن نكون بلداً واحداً وشعباً واحداً بفعل إيماننا القومي العربي. نحن أطلقنا على جمهوريّتنا تسمية اليمن الديموقراطيّة الشعبيّة وقمنا بيمننة الجنوب الذي كان يُطلَق عليه سابقاً الجنوب العربي». وأيضاً: «نحن الذين فرضنا اليمننة على الجنوب نتيجة الوعي القومي العربي، ولكن شعب الجنوب يعتبر نفسه غير يمني. فالجنوب العربي موجود منذ آلاف السنين، ودليلنا على ذلك أنه بعد الوحدة تبيّن أننا شعبان وبلدان وهويّتان وطريقتان بالتفكير ولسنا شعباً واحداً». لعلي سالم البيض في لقاء مع موقع المونيتور، مايو ٢٧، ٢٠١٣،
<http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/05/ali-salim-beidh-president-south-yemen-secession.html>.

الاستعمارية في المنطقة قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى؛ الأمر الذي أحدث عدداً من التحولات الثقافية والاجتماعية الناتجة عن الأوضـاع السياسية، والتي أدت بدورها إلى بروز حالة من الوعي بضرورة التحرر والاستقلال، بالتزامن مع نشوء فكرة القومية العربية وتطورها. تصاحب ذلك كله مع وصول الأفكار والأيديولوجيات اليسارية إلى المنطقة، لاسيما مع استمرار سياسات التتريك التي انتهجها العثمانيون إبّان ثورة «تركيا الفتاة»، والتي يمكن اعتبارها بداية النهاية بالنسبة للتحالف العربي - التركي؛ جرّاء اتباع الإمبراطورية التركية سياسات وطنية متطرفة مرتكزة على التفوق العرقي كأساس لبناء تركيا الجديدة، مع فرض اللغة التركية باعتبارها اللغة الوحيدة المسموح بها في المحاكم والمكاتب الحكومية في المحافظات العربية[٢]. وبهدف تعزيز الثقافة التركية تم اتخاذ تدابير قاسية قائمة على القمع الثقافي تجاه العرب وغيرهم من الشعوب المنضوية تحت حكم الإمبراطورية التركية. أسفرت هذه العوامل مجتمعة عن غضب العرب ورفضهم الامتثال للجوانب المختلفة لبرنامج التتريك. وفي ظل هذه الأوضاع وغياب اللامركزية التي تمنحهم نوعاً من الاستقلال الثقافي، استشعر العرب ضرورة الحصول على الاستقلال عن الإمبراطورية التركية، وتصاعدت نزعة القومية العربية لديهم. وفي سبيل نيل الاستقلال قَبِل العرب بالتعاون مع القوى الغربية، من دون أن يدركوا أن ذلك يسهم في تمهيد الطريق أمام قوى إمبريالية جديدة تطمح بضم المنطقة العربية والسيطرة عليها، وعلى رأس هذه القوى الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية.

---

(٢) Tauber. Elizer, *The Arab Movements in World War I*, 1st ed, Routledge, London, 1993, p.2.

كانت اليمن كغيرها من الأقطار العربية ساحة لتنافس القوى الكبرى في المنطقة؛ ومن أهم هذه القوى الإمبراطوريتان العثمانية والإنجليزية، اللتان سعتا إلى حكم البلاد والسيطرة عليها ليكون حل هذا التنافس بناء على اقتراح تركي يدعو إلى تشكيل لجنة مشتركة بين القوتين المتنافستين تعمل على ترسيم الحدود بينهما. فكان توقيع الاتفاقية الأنجلو - تركية في أبريل/ نيسان ١٩٠٥، والتي قضت بتقسيم الأرض اليمنية، بحيث يخضع جنوبها تحت النفوذ البريطاني، بينما يسيطر الأتراك على مناطق الشمال(٣). وقد قامت هذه السياسات بدورٍ كبيرٍ في تكريس تقسيم اليمن وتشطيره، مع ما تلاها من حكم الإمامة في الشمال، والسلطنات الخاضعة للإنجليز في الجنوب. ومن المهم أن نشير إلى أن اليمن، وفي ظل هذه الصراعات، لم تخلُ من الانتفاضات وحركات التمرد والنضال المستمرة، الرامية إلى نيل التحرر والاستقلال والتخلص من نير الاستعمار والاستبداد.

- **عدن تحت الحكم الإنجليزي (نبذة تاريخية)**

شكّلت مدينة عدن الواقعة جنوب غرب جزيرة العرب مطمعاً للغزاة عبر التاريخ، وذلك لما تتمتع به من موقع استراتيجي هام، إذْ تبعد عن مضيق باب المندب الذي يفصل بين قارتي آسيا وأفريقيا حوالي ١٧٧ كم، إضافة إلى احتوائها على ميناء طبيعي يقع على فوهة بركان خامد، الأمر الذي منحها أهمية سياسية واقتصادية. أما خليج عدن فقد شكل جزءاً رئيساً من خطوط الملاحة والتجارة العالمية على مر العصور، عندما استخدمها العرب واليونان والرومان للعبور نحو آسيا وأفريقيا.

---

(٣) Harold F. Jacob, *Kings of Arabia: the rise and set of the Turkish Sovereignty in the Arabian Peninsula,* Garnet Publishing, London, 2007, pp. 83 - 84.

وعليه نالت مدينة عدن أهمية بالغة في القرن السادس عشر باعتبارها قاعدة اقتصادية للتبادل التجاري، خصوصاً تجارة البن. وفي القرن الثامن عشر أصبحت مركزاً لتموين السفن بالفحم وإمداد البواخر، مع كونها محطة مهمة للتجارة بين الهند والشرق الأقصى وأوروبا. وازدادت أهميتها بعد إنشاء قناة السويس التي أصبحت بوابة البحر الأحمر الشمالية فيما يتحكم باب المندب ببوابته الجنوبية، أي أن المضيق أصبح الممر المائي الرئيس الذي يربط بحر العرب وخليج عدن بالبحر الأحمر ومن ثم البحر المتوسط؛ وبعبارة أخرى بات يمثل نقطة الوصل التي تربط شرق العالم بغربه عبر ربطها بين دول المحيط الهندي وشرقي أفريقيا من ناحية، ودول أوروبا والبحر المتوسط من الناحية الأخرى.

جميع هذه المميزات التي نعمت بها تلك المنطقة جعلتها محط الأنظار، لتتحول إلى ساحة للصراع العثماني - البرتغالي، مما أسفر عن سقوطها بيد الأتراك في العام ١٥٣٨[٤]، وعن طريقها سيطروا على كل اليمن. ثم أصبح لعدن وميناثها في نهاية القرن الثامن عشر أهمية خاصة لدى الإنجليز على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ويعود ذلك إلى حسابات متعلقة بالمنافسة بينهم وبين الفرنسيين على المنطقة ومحاولتهم الحد من التوسع الفرنسي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الميناء يُعدّ من أرقى الموانئ الواقعة على الطريق بين لندن وبومباي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التنافس يأتي في إطار صراع القوى الاستعمارية التوسعية حول البحر الأحمر في تلك الفترة، نتيجة

(٤) Emiralioglu. Pinarm, *Geographical Knowledge and Imperial Culture in the Early Modern Ottoman Empire (Transculturalism, 1400-1700)*, Ashgate, London, 2014, p. 37.

لتأثيره في حركة التجارة محلياً وإقليمياً ودولياً، إلى جانب أهميته البالغة على الصعيدين السياسي والعسكري. لهذه الأسباب لم يكن احتلال عدن أول وجود للإنجليز في اليمن، بل سبق لهم أن احتلوا جزيرة بريم على مدخل البحر الأحمر عام ١٧٩٩، كإجراء احترازي في أعقاب غزو نابليون لمصر(٥).

لما كان طريق عدن - الهند مفتوحاً أمام الأسطول البريطاني اقترح الإمام اليمني(٦) تنظيم علاقته بالإمبراطورية البريطانية، فتمت الموافقة على هذا الاقتراح، ليتم تعيينُ مقيمٍ بريطانيٍّ كان بمثابة أول سفير للإمبراطورية في اليمن، وذلك عام ١٨٠١(٧). كان أول اقتراح لأول سفير هو عقد معاهدة تجارية تؤمن امتيازات خاصة لشركة الهند الشرقية (التابعة لبريطانيا) في ميناء عدن، إلّا أنَّ رد الإمام جاء سلبياً؛ لكنه، وفي محاولة منه لطمأنة الإنجليز، وعد بمنع

---

(٥) Mawby. Spencer. *British policy in Aden and the protectorates 1955-67: Last outpost of a Middle East empire*, Routledge, New York, 2005, p. 13.

(٦) كان الإمام في الفترة بين (١٧٧٥ - ١٨٠٩) علي بن عبّاس بن حسين القاسم. ولتوضيح الرؤية؛ علينا أن نشير إلى أن اليمن تاريخياً - وتحديداً في عهد القدماء من الأئمة - كانت تشمل عمان وحضرموت وتمتد إلى الحجاز، حيث تدخل فيها عسير وقسم من تهامة. فعلى سبيل المثال، كان الإمام المهدي لدين الله هو الذي سمح للفرنسيين بدخول عدن والمخا بعد أن عقد معهم معاهدة تجارة وولاء سنة ١٧٠٩. إلا أن حكمهم لم يكن مستقراً؛ إذ حكم القرامطة اليمن ردحاً من الزمن، ثم استولى عليها سليمان القانوني عام ١٥١٧، وبعدها ثار أهل اليمن على الأتراك وأخرجوهم من البلاد بعد حكم دام عقدين من الزمن. استمر حكم الإمامة في أعقاب ذلك لأكثر من ١٠٠ عام، إلى أن ثار عليهم شريف أبي عريش واستقل بتهامة عن اليمن، ثم ثار أحد عمّال الإمام في لحج واستولى على عدن وأعلن استقلاله. للاستزادة، يمكن العودة إلى: أمين الريحاني، ملوك العرب، الجزء الأول (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧)، ص١٤٤ - ١٤٥.

(٧) علي الصّراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، الطبعة الأولى، (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٢)، ص ٢٨.

السفن الفرنسية من استخدام المرافئ اليمنية. يبدو أن هذا الوعد لم يكن كافياً لطمأنة الإنجليز، لذا اتجه الممثل البريطاني إلى سلطان لحج[٨]، الذي وافق على توقيع المعاهدة عام ١٨٠٢، بعد أن تم تهديده، ليتم إعلان مرفأ عدن ميناءً حراً لدخول البضائع البريطانية، مع توفير الحماية لرعايا «صاحبة الجلالة»، كما تم السماح لشركة الهند الشرقية بأن تؤسس سوقاً في المرفأ، إضافة إلى منحها عدداً من الامتيازات التجارية[٩].

بعد وصول جيش والي مصر محمد علي باشا إلى اليمن الشمالي سنة ١٨٣٧[١٠]، خشي الإنجليز من إمكانية قطعه الطريق البحري عليهم، فأعلن وزير الخارجية البريطاني بالمرستون أن مصالح بلاده باتت عرضة للخطر[١١]. شجّع تقدم جيش محمد علي سلطان لحج على التخلص من المعاهدة التي فُرضت عليه قسراً، فقرر قطع علاقاته مع الإنجليز، واحتجز لفترة وجيزة سفينةً بريطانية في ميناء عدن، في الوقت نفسه الذي أرسلت فيه بريطانيا سفناً أخرى إلى المحيط الهندي، وكان لا بد لها أن تمر بميناء عدن لتتزود بالوقود[١٢]. شكلت

---

(٨) كان سلطان لحج آنذاك أحمد عبد الكريم فضل، الذي حكم في الفترة بين (١٧٩٧ - ١٨٢٧).

(٩) علي الصرّاف، اليمن الجنوبي، ص ٢٨ - ٢٩.

(١٠) بعد أن كلّف الباب العالي محمد علي باشا بمحاربة الدولة السعودية الأولى، قام بوضع اليمن ضمن سياسته التوسعية، لما لها من مكانة سياسية واقتصادية، خصوصاً مع ازدهار تجارة البن اليمني وأهميته البالغة في ذلك الوقت. للاستزادة؛ يمكن العودة إلى: فرد لوسون، الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر في عهد محمد علي، ترجمة عنان الشهاوي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٥).

(١١) آلفرد هاليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حازم صاغية وسعد محيو، الطبعة الأولى، (عمّان: دار ابن خلدون، ١٩٧٥)، ص ١٠٧.

(١٢) المصدر نفسه.

جميع هذه الظروف دافعاً للحكومة البريطانية لتتخذ قراراً يؤمِّن لها السيطرة على عدن وميناثها، ويُبعد أي منافسة ممكنة على مداخل البحر الأحمر.

في صباح التاسع عشر من يناير/ كانون الثاني لعام ١٨٣٩م وصل إلى سواحل عدن أسطول تابع للبحرية الملكية البريطانية ترافقه مراكب شراعية - ملحقة بشركة الهند الشرقية - مدعّمة بالقوة المسلحة، وعلى متنها ما يقارب السبعمئة جندي بريطاني، إضافة إلى أعداد من العساكر التابعين للقوات الهندية[١٣]، مستغلة حادثة غرق سفينة هندية كانت ترفع العلم البريطاني بالقرب من شواطئ عدن كحجة ومسوِّغ لتدخلها العسكري واحتلال البلاد. في المقابل، تواجد للدفاع عن المدينة حوالي ألف عربي مجهزين للقتال والمقاومة على طول الخليج، متخذين من القلعة الواقعة في جزيرة صيرة حصناً لهم. وعلى الرغم من مواجهة القوات الغازية مقاومة عنيدة، إلّا أنها لم تتمكن من تحقيق أي انتصارات حقيقية على الأرض، إذ كانت خسائر الإنجليز طفيفة ولا تتعدى الستة عشر قتيلاً وجريحاً، ويعود السبب الأبرز في ذلك إلى الفارق الكبير في موازين القوى بين الغزاة والمقاومة، التي وضعت ثقتها فيما توفر لديها من أسلحة تقليدية بسيطة، ليُسفر القتال عن رفع العلم البريطاني، وإعلان عدن كأول استحواذ كولونيالي في عهد الملكة فيكتوريا[١٤].

توسُّع النفوذ الإنجليزي في جنوب اليمن

بعد الاستيلاء على عدن كرّست قوى الاحتلال جهودها لتوسيع

---

(١٣) R. J. Gavin, *Aden under British Rule 1839–1967*, C Hurst & Co, London, 1975, p. 1.

(١٤) المصدر نفسه.

نفوذها والتغلغل داخل جنوب اليمن، فلجأت إلى تزويد جزيرة بريم بالمدفعية، واتخذت من عدن مركزاً للتمدد والسيطرة على ما تبقى من مناطق. في واقع الأمر، كانت الظروف الداخلية للبلاد مواتية تماماً لتُسهل على المحتل مهمته من دون أن يلجأ لخوض قتال حقيقي؛ إذ وجد بلاداً تفتقد إلى وجود سلطة مركزية قادرة على تحقيق أي شكل من أشكال الوحدة السياسية، بل على العكس من ذلك كانت هناك مناطق مستقلة بعضها عن بعض، وعلى رأس كل منطقة سلطان أو شيخ، عاجز عن فرض سيطرته على منطقته في الوقت نفسه الذي لا يخضع فيه هو لسيطرة أحد. والأسوأ من ذلك كله هو اتباع بعض هؤلاء السلاطين لسياسة تحريض القبائل على الصراعات البينية، ومن ثَمَّ استغلال الفوضى ليبقوا في مناصبهم ويحافظوا على امتيازاتهم. جميع هذه الظروف حالت دون تشكل مقاومة شعبية حقيقية، إضافة إلى أن السلاطين - أو معظمهم - قاموا بدور الحلفاء الطبيعيين للمحتل، الذي فرض عليهم معاهدات حماية أخضعتهم لسلطته، ومنحتهم في الوقت نفسه نوعاً من الاستقلال الذاتي التقليدي، ضمن حقوق السيادة لسلطات الحماية. وبلغ عدد هذه المعاهدات حتى عام ١٩٥٤، ٩٠ معاهدة[١٥]. وعلى الرغم من هذه المعاهدات فقد استمرت عمليات القبائل المسلحة ضد الوجود البريطاني، لكنها قوبلت بالقمع، إلى جانب اتباع سلطات الاحتلال سياسات التفرقة بين القبائل، وإخضاع زعمائها لشروط الحماية. فكان يتم إنهاء كل ثورة تقوم بها إحدى القبائل عن طريق لجوء الحاكم البريطاني إلى تحريض قبيلة أخرى ضدها، بما له من سلطة في نطاق معاهدات الحماية[١٦].

---

(١٥) آلفرد هاليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ص ١٠٨.

(١٦) د. جاد طه، سياسة بريطانيا في اليمن الجنوبي (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٨)، ص ٣٥٢.

وهكذا تمكن الإنجليز من السيطرة على عدن، ومن ثَمَّ أصبحت مركزاً تجارياً جاذباً للمهاجرين من مختلف مناطق الإمبراطورية البريطانية ومستعمراتها.

لم تحاول سلطات الاحتلال السيطرة على النزعات القبلية، بل على العكس، منحت زعماء القبائل صفة السلطنة والمشيخة والإمارة، ووضعتهم على رؤوس دول مصطنعة. ومن هنا، نشأت في ظل الاحتلال البريطاني مجموعة واسعة من المحميات التي تتزايد كلما تم عقد معاهدة حماية جديدة، ومنذ ذلك الحين تحولت الصراعات البينية بين القبائل إلى صراعات بين دويلات ذات تكوين إقطاعي[١٧].

بعد أن اكتمل التوسع الإنجليزي في اليمن الجنوبي تم إلحاق محمية عدن بحكومة عموم الهند، وقد مر هذا الارتباط بمرحلتين: **المرحلة الأولى**: مرحلة رئاسة بومباي، والتي امتدت منذ ١٨٩٣ وحتى ١٩٣٢، وخلالها كانت المحمية تتبع إدارياً حكومة بومباي من خلال ممثلها في عدن، وهو المقيم البريطاني، المتمتع - بطبيعة الحال - بامتيازات واسعة، فإلى جانب قيامه بدور الحاكم المدني فقد كان قائداً أعلى للقطاعات المتمركزة، يساعده عدد من كبار موظفي «مصلحة الإدارة السياسية للهند»، و«مصلحة المستعمرات». **والمرحلة الثانية**: هي مرحلة نائب الملك، التي ابتدأت في الأول من أبريل/ نيسان ١٩٣٢، حين صدر قرار من العاصمة لندن بوضع مستعمرة عدن تحت إشراف نائب الملك مباشرة، لكن من دون أن يتم فصلها نهائياً عن الهند. استمر هذا الوضع حتى ١٩٣٧، حين

(١٧) د. محمد عمر الحبشي، اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً منذ ١٩٣٧ وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، ترجمة د. إلياس فرح، د.خليل أحمد خليل، الطبعة الأولى (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٨)، ص ١٣ - ١٧.

تم نزع الإشراف الهندي عن عدن، لتصبح مرتبطة مباشرة بمصلحة المستعمرات[١٨]. تعود هذه التغييرات في النظام الإداري إلى تزايد أهمية موقع عدن الاستراتيجي في فترة الثلاثينيات، خصوصاً بعد حلول النفط محل الفحم كوقود للسفن[١٩]، مما منح ميناء عدن أهمية كبرى ودوراً يتجاوز دوره السابق.

أما بالنسبة لباقي أرض الجنوب العربي، فقد استحوذ الإنجليز على مناطق شاسعة، أُطلق عليها اسم المحميات التسع، وقد صدر مرسوم ملكي في عام ١٩٣٧ يقضي بتحويل السلطنات والمشايخ والإمارات في الجنوب إلى محميتين؛ هما محمية عدن الغربية ومحمية عدن الشرقية، مع احتفاظ عدن بوضع خاص باعتبارها العاصمة الإدارية والاقتصادية للمنطقة[٢٠]. ترأس هذه المحميات زعماء القبائل والسلاطين المتحالفون مع المحتل، والذين تربطهم به الاتفاقيات والمعاهدات. اتبعت سلطات الاحتلال سياسة الثواب والعقاب في تعاملها مع هؤلاء السلاطين، فعلى سبيل المثال قامت بمكافأة سلطان لحج على إخلاصه لها بأن عززت من نفوذه في المنطقة؛ وهكذا أصبح مشايخ الصبيحة يستلمون المعونات السنوية منه مباشرة بدلاً من عدن. كما أُبلغ سلطان الحواشب بوضوح بأنه لن يتم استقباله في عدن إلا إذا تصالح مع سلطان لحج؛ أي أنه أصبح تقنياً مجرد تابع لجاره القوي[٢١]، أو كما حدث مع زعيم

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٨ - ٢٠.

(١٩) مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ اليمن المعاصر ١٩١٧ - ١٩٨٢، ترجمة محمد علي البحر (القاهرة: مكتبة مدبولي)، ص ٦٥.

(٢٠) قحطان محمد الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن (عدن والإمارات) (القاهرة: دار النصر، ١٩٦٢)، ص ٤٢ - ٤٣.

(٢١) R. J. Gavin, *Aden under British Rule 1839-1967*, pp. 256-257.

قبيلة الظافرة، الذي وافق على توقيع معاهدة مع الإنجليز، أصبحت حضرموت بموجبها محمية بريطانية، فكوفئ على ولائه بأن تم تنصيبه سلطاناً، وذلك عام ١٩٠٢[٢٢]. بالمقابل، تعرضت منطقة الصبيحة للقصف كإجراء تأديبي من قِبل المحتل، عندما عبّر حاكمها عن عدم رضاه على تخفيض معونته السنوية المقدمة من الإنجليز[٢٣]. أضف إلى ذلك عدم تردد المحتل في عزل من يتمرد من الحكام القبليين والسلاطين[٢٤].

وفيما يخص العلاقة مع شمال اليمن حرص المستعمر على تسوية علاقاته مع الإمام، إلا أن الأخير رفض الاعتراف بشرعية وجود القوات البريطانية في جنوب البلاد. وفور انتهاء الحرب العالمية الأولى، وانسحاب الجيوش التركية من اليمن، وإعلانها دولة مستقلة، أعرب الإمام يحيى عن نيته في توحيد الأراضي اليمنية كافة[٢٥]. وبالفعل نال تأييداً واسعاً لدى سكان اليمن الجنوبي، وتلقت القبائل الثائرة مساعدات من شمال البلاد، ليتمكنوا من استعادة وتحرير أربع مناطق من محمياتها، وهي: العامري، والصبيحة، ويافع العليا، والعواذل[٢٦]. ورداً على ذلك، قام الإنجليز بتشكيل وحدات عسكرية في المناطق الغربية للمحميات، أطلقوا عليها اسم «قوات محميات عدن»، وتتكون هذه القوات من مجندي القبائل المحلية تحت قيادة الضباط البريطانيين، وافتتحت في المحميات مراكز تدريب تابعة

---

(٢٢) محمد الحبشي، اليمن الجنوبي، ص ١٦.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

(٢٤) آلفراد هاليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ص ١٠٩.

(٢٥) مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ الأقطار العربية المعاصر ١٩١٧ - ١٩٧٠، ترجمة سليم توما، الجزء الأول (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥)، ص ٥٠٧.

(٢٦) تاريخ اليمن المعاصر ١٩١٧ - ١٩٨٢، ص ٦٢.

للقوات المسلحة البريطانية، وأنيط بالقوات الجوية الدور الأساسي في قصف المدن والقرى الشمالية بالمدافع. وقد استمرت هذه العمليات طوال الفترة بين ١٩٢٨ - ١٩٣٤، لتكون النتيجة اضطرار الإمام إلى سحب قواته من المناطق المحررة، والتوقيع على اتفاقية «الصداقة والتعاون»، في الحادي عشر من فبراير/ شباط ١٩٣٤، والتي تتمحور حول الحفاظ على الحالة الراهنة للحدود[٢٧]. في الواقع، لا يُعد التوقيع على هذه الاتفاقية اعترافاً بسلطة بريطانيا على اليمن الجنوبي فحسب، وإنما أيضاً بتقسيم اليمن وفقاً للحدود التي انتهت إليها الحرب[٢٨].

معاهدات الاستشارة وتعزيز نظام الحماية

في سنة ١٩٣٧ قرر الإنجليز تطوير معاهدات الحماية والصداقة التي تم عقدها مع سلاطين المقاطعات اليمنية وأمرائها؛ فاستُحدثت «معاهدات الاستشارة»، والتي تُعتبر مكملة ومدعمة لمعاهدات الحماية ذات الطابع الأزلي والملزمة للمُوقِّع وورثته ومن يأتي بعدهم. بناء على اتفاقيات الاستشارة يُلزَم حُكّام السلطنات والإمارات باتباع تعليمات المستشارين المُعينين من قِبل المندوب الإنجليزي في عدن، والتي تصدر تحت اسم مشورات، ولكن على الصعيد العملي كانت هذه المشورات بمنزلة الأوامر التي تمتلك قوة إجرائية مباشرة[٢٩]. وُقّعت أولى هذه المعاهدات في عام ١٩٣٨، وكان أول الموقعين هو سلطان القعيطي في حضرموت، أما آخر

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) علي الصّراف، اليمن الجنوبي، ص ٤٠.

(٢٩) محمد عمر الحبشي، اليمن الجنوبي، ص ٣٦.

الموقعين فقد كانت إمارة لحج، وذلك عام ١٩٥٢[٣٠]. ولَئن كانت إدارة إنجلترا للشؤون الداخلية للكيانات اليمنية تأتي بشكل غير مباشر في فترة معاهدات الحماية، فإن هذه الإدارة صارت مباشرة بعد توقيع معاهدات الاستشارة، لتصبح جميع التفاصيل الداخلية والخارجية لهذه الكيانات تحت إشراف المستعمر ورقابته، باستثناء بعض الحالات الخاصة المتعلقة بالنواحي الدينية أو القبلية.

الجانب العسكري (أهم الوحدات اليمنية في المحمية)

١- وحدة المشاة اليمنية الأولى

خلال الحرب العالمية الأولى سيّرت الإمبراطورية العثمانية حملة على عدن ولحج، بهدف تحريرهما من قبضة الإنجليز والسيطرة عليهما، ومن ثَمَّ قطع خطوط المواصلات البحرية في البحر الأحمر التي كانت بمنزلة الشريان الحيوي بالنسبة لإنجلترا. ولرد هذا الهجوم حشد المقيم البريطاني فرقة صغيرة مكونة من ٢٥٠ جندياً من الهنود والإنجليز، مجهزين بالمدافع الرشاشة[٣١]. وصلت هذه الفرقة إلى مشارف لحج في صباح الرابع من يوليو/ تموز ١٩١٥، لكن الجنود - سواء كانوا إنجليزاً أم حتى من الهند - لم يستطيعوا احتمال الحرارة الشديدة للصيف في اليمن، ووجدوا صعوبة بالغة في التأقلم مع وعورة التضاريس، فانهار عدد منهم، كما حدثت حالات وفاة نتيجة

(٣٠) مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، ص ٥١٠.

(٣١) Rogan, Eugene. *The Fall of the Ottomans: The Great War in the Middle East*, 1st ed, Basic Books, New York, 2015, p. 225.

التعرض لضربات الشمس[٣٢]، فكانت النتيجة أن سيطر الأتراك على المنطقة. شكّلت القوات التركية المتمركزة في لحج تهديداً خطيراً على ميناء عدن، ولحماية المدينة لجأ المحتل إلى تجنيد فرقة قبلية بشكل غير نظامي، من رجال القبائل الموالين والذين التحقوا بها كمتطوعين، للاستفادة من نقطة تكيّف هؤلاء مع بيئتهم اليمنية ومعرفتهم لطرقها وشِعابها، يقودهم عدد قليل من الضباط البريطانيين، ثم تم اعتماد هذه الفرقة جزئياً عام ١٩١٧ تحت اسم «الجيش العربي»، قبل أن تُعتمد كلياً كوحدة مشاة يمنية في العام ١٩١٨، وقد تم حلّها في ١٩٢٥[٣٣]. ويمكن اعتبار هذه الوحدة اللبنة الأولى لبناء جيش محمية عدن.

٢- وحدة المشاة ٤٥ (بندقية عدن)

هي وحدة عسكرية راجلة عُرفت باسم «بنادق عدن»، وكانت قد شُكّلت في ١ يناير/ كانون الثاني ١٩١٧ من قِبل وزارة الجيش، ثم أُعيد تشكيلها كوحدة قوة الدفاع الهندي. وكسابقتها، فقد تشكلت من متطوعين محليين يقودهم الضباط الإنجليز. وكان حلّها في عام ١٩٢٠، على الرغم من أن بعض المصادر تشير إلى أنها ظلت قائمة حتى عام ١٩٣٤، ويبدو على الأرجح أنها كانت قائمة على الورق فقط[٣٤].

---

(٣٢) Edwards, Frank. *The Gaysh: A History of the Aden Protectorate Levies 1927-61, and the Federal Regular Army of South Arabia 1961-67*, Helion & Company, Birmingham, 2003, p. 10.

(٣٣) *The Capture of Aden*, <http://www.casematepublishing.com/dlc/9781906033965/9781906033965.pdf>, p. 11.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١١ - ١٢.

٣- سرايا فيلق عدن (١٤٠١/ ١٤٠٢)

في عام ١٩٤٠، تم تشكيل سرية من فيلق الرواد في عدن، ولم يكن عدد الرجال في السرايا ثابتاً، ولكنه يتراوح بين مئة وخمسمئة رجل. وبحلول ١٩٤١ وصل مجموع الرجال المحليين الذين انضموا إلى السرية المسماة بـ «فيلق عدن ١٤٠١» إلى ٥٧٤ رجلاً. ونظراً للإقبال الجيد على التجنيد قررت سلطات الاحتلال تشكيل سرية ثانية من فيلق الرواد سُميت «سرية فيلق عدن ١٤٠٢»، ثم عُين ضابطٌ إنجليزيٌّ مسؤولاً عن السريتين، اللتين حُلّتا في الحادي والعشرين من مايو/ أيار ١٩٤١، بعد أسبوع من عودتهما من مهمة في أرض الصومال(٣٥).

٤- جيش محمية عدن (الليوي)

في وقت مبكر من عام ١٩٢٦، قررت إدارة الاحتلال البريطانية تخفيف المسؤوليات عن جيشها فيما يتعلق بشؤون الدفاع عن محمية عدن، ورأت أن قوة صغيرة من المجندين ستكون مطلوبة لتزويد القاعدة الجوية بالحراسة والدفاع عنها، إلى جانب حماية المحمية، خصوصاً من الهجمات الآتية من شمال البلاد. تم إنشاء هذه القوة لتكون مقر القيادة العامة، وتم ربطها مالياً وإدارياً بسلاح الجو البريطاني في لندن، وقد تكونت من اثنين من الضباط البريطانيين، وستة من فصائل المشاة(٣٦). واحدة من هذه الفصائل كُلفت بالقيام بمهام الحماية في جزيرة بريم والثانية في جزيرة كرمان، إلى أن تُصبح الشرطة المسلحة في عدن قوية بما فيه الكفاية لتحل محلهما. في

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٣٦) Edwards, Frank. *The Gaysh*, p. 7.

شهر أبريل/ نيسان ١٩٢٨ وصل الكولونيل «ليك» إلى عدن، ومعه أربعة من الضباط الإنجليز، واتصل مع مختلف رجال العشائر وضباط الصف السابقين ورجال وحدة المشاة اليمنية الأولى، التي حُلت في العام ١٩٢٥، ليبدأ حملته الخاصة بالتجنيد(٣٧). وكما هو واضح فقد كان الهدف الرئيس من إنشاء هذا الجيش هو إيجاد قوة بديلة تخفف من الأعباء الاقتصادية والبشرية على الإمبراطورية البريطانية، إضافة إلى خلق مجندين من الرجال المحليين المتمرسين على القتال في تضاريس المنطقة ومناخها، ليكون ولاء هؤلاء المجندين للمحتل عن طريق عقد اتفاقيات صداقة مع زعمائهم ومنحهم بعض المساعدات المالية. أدّى هذا الجيش دوراً بارزاً في قمع حالات التمرد ورد هجمات إمام الشمال. وبعد قيام ما سُمي بـ «اتحاد إمارات الجنوب العربي» أصبح اسم هذا الجيش «جيش الاتحاد النظامي»، ثم عُرف لاحقاً باسم «جيش الجنوب العربي»(٣٨).

• الوضع السياسي/ الاجتماعي قُبيل ثورة ١٩٦٣

اتحاد إمارات الجنوب العربي

بدأت فكرة إقامة اتحاد فدرالي يجمع إمارات الجنوب تراود الإنجليز منذ سنة ١٩٢٥، حين طرح المقيم البريطاني رايلي هذا الاقتراح، ثم جرت محاولة لتوحيد سلطنات الجنوب عام ١٩٣٠، إلا أنها باءت بالفشل(٣٩). بعد ذلك أُثير هذا الاقتراح مرة أخرى في أوائل

---

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) Lord, Cliff. *The Royal Corps of Signals: Unit Histories of the Corps (1920-2001), and its Antecedents*, Helion and Company, Birmingham, 2014, p. 337.

(٣٩) علي الصرّاف، اليمن الجنوبي، ص ٤٩.

الخمسينيات الميلادية، عندما قدّم مستشار المحمية الغربية هنري تريفاسكس مشروعاً ناقشه مع حاكم عدن ومستشاريه، يقضي بإقامة اتحادين منفصلين: أحدهما للسلطنات الشرقية والآخر للغربية(٤٠). ويمكن القول إنّ تقلص نفوذ الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية جرّاء ضعف مواقعها في مصر والعراق، واستقلال الهند عام ١٩٤٧، دفعها لتبني إقامة نوع من النظم الإدارية الموحدة في المنطقة العربية، لتساعدها على إقامة إمبراطورية جديدة لها في أفريقيا، كتعويضٍ عما خسرته من محميات في آسيا، كما تضاعفت الأهمية العسكرية للجنوب اليمني بالنسبة لبريطانيا، خصوصاً بعد خسارتها لقواعدها الحربية في قناة السويس(٤١). ومن الناحية الاقتصادية فقد أرادت جمع الإمارات حول المصفاة التي أنشأتها في عدن، التي بلغت القدرة الاستيعابية لمينائها في تلك الفترة المركز الثالث في الكمنولث البريطاني بعد لندن وليفربول(٤٢). إضافةً إلى ذلك فإن وجود مثل هذا الاتحاد سيسهل على المحتل القضاء على حركات التحرر الوطني التي نشطت كثيراً في تلك الفترة؛ بالتزامن مع تنامي موجة التحرر وانتشار الأفكار القومية في المنطقة العربية. ومن العوامل التي سرّعت في إنشاء هذا الاتحاد انضمامُ اليمن الشمالي إلى جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، ومن ثم إلى الأمم المتحدة عام ٤٧، وقيامه باتصالاته الدبلوماسية لدى الأوساط الدولية بعد ذلك، للحصول على الدعم، خاصة من الدول المعادية لبريطانيا، من أجل تحرير جنوب اليمن، إلى جانب توقيع

---

(٤٠) د. جاد طه، سياسة بريطانيا في اليمن الجنوبي، ص ٣٦٦.

(٤١) Gillian King, *Imperial outpost-Aden: Its place in British strategic policy*, Oxford, 1664, pp. 8-10.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٢ - ٤٤.

اليمن الشمالي والمملكة العربية السعودية ومصر لميثاق الدفاع العربي عام ١٩٥٦، الذي أدخل عدن ومحمياتها ضمن نطاقه[٤٣]. وعليه، فإن الأوضاع بعد هذه التطورات باتت مقلِقة للإنجليز، ولم تعد حالة التشرذم في جنوب اليمن لصالحهم، فسارعوا في البحث عن إمكانية قيام دولة اتحادية تمحو المظهر الاستعماري السابق، بُغية إفشال أي مساعٍ للتحرير[٤٤].

اصطدم هذا المشروع بمعارضة قطاع واسع من السكان وقوى التحرر الوطني الذين اتهموا من وافق عليه من السلاطين بالخيانة، وجاء رد فعل الإمام سريعاً، إذ صرّح بأن مخطط هذا الاتحاد يتنافى مع مبادئ معاهدة عام ١٩٣٤. أما جامعة الدول العربية فقد شجبت هذا المشروع ووصفته بأنه نوع من الاستعمار الجديد، وهكذا رفعت القضية إلى مجلس الأمن[٤٥].

على الرغم من جميع العقبات، تمكنت سلطات الاحتلال في الحادي عشر من فبراير/ شباط ١٩٥٩ من إعلان تأسيس اتحاد إمارات الجنوب العربي، وبعد الانتهاء من حفل التدشين وقّع وزير المستعمرات على اتفاق مع الأمراء، تتعهد بموجبه بريطانيا بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية للاتحاد إلى أن يصل إلى الاستقلال الذاتي. وبالمقابل، لا يحق للدولة الاتحادية بموجب هذا الاتفاق عقد أي معاهدات أو الاتصال بأي دولة أو حكومة أو منظمة من دون إذن بريطانيا. كما تنص المادة الخامسة من هذا الاتفاق على أنه لا يجوز للاتحاد رفض أي رأي تبديه حكومة صاحبة الجلالة

---

(٤٣) علي الصرّاف، اليمن الجنوبي، ص ٥٢ - ٥٣.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) محمد عمر الحبشي، اليمن الجنوبي، ص ٥٥.

حول حُسْن سير الحُكْم[٤٦].

انضم إلى الاتحاد في بداية تكوينه ست إمارات فقط، وهي: بيحان، الضالع، الفضلي، العوذلي، يافع السفلى والعوالق العليا[٤٧]، ويعود ذلك إلى تحفظ باقي السلاطين المحليين ومعارضة قطاع واسع من السكان للمشروع. ويبقى الموقف الأبرز من هذا الاتحاد لسلطان لحج علي عبد الكريم العبدلي، الذي تولى الحكم في ١٩٥٢؛ فبعد أن كانت سلطنة لحج أكبر حليف للإنجليز في فترة حكم أسلافه، وعاملاً مهماً لضمان استقرارهم في اليمن، جاء السلطان علي بتوجّه مناهض للاستعمار، وقد يعود ذلك إلى تأثره بالأفكار القومية العربية، إذْ كان أحد الشخصيات المساهمة في تأسيس حزب «رابطة الجنوب العربي»، الذي سيتم تفصيل الحديث عنه في الفقرات التالية. رفض علي العبدلي هذا الاتحاد وجاهر بمعاداته ومهاجمته للمشاريع البريطانية الاستعمارية، فقامت قوى الاحتلال بمهاجمة سلطنته وخلعه وتعيين سلطانٍ آخر بدلاً منه[٤٨]. ويجب أن نُشير إلى أن سلطان لحج لم يكن المعارض الوحيد، فقد منع الإنجليز وريث سلطان يافع السفلى محمد بن عيدروس من تولي الحكم بعد وفاة والده، وعيّنوا أخاه البالغ من العمر اثني عشر عاماً سلطاناً، كما قصفوا عاصمة السلطنة وضواحيها، واعتقلوا ستة من رؤساء القبائل المحلية في مشيخة العوالق العليا في سبيل قيام الاتحاد[٤٩]. توسّعت هذه الفدرالية ببطء شديد نتيجة للمعارضة

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٤٨) علي الصرّاف، اليمن الجنوبي، ص ٥٧.

(٤٩) مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ اليمن المعاصر، ص ١٧٣.

الشعبية لها. وعلى الرغم من حرص بريطانيا على فصل عدن عن باقي المحميات لما لها من مكانة خاصة لديها، إلا أن ظهور النقابات والمظاهرات والاضطرابات فيها زاد من مخاوف الإنجليز على المستعمرة، ودفعهم لضمها إلى الاتحاد. وفي شهر أبريل/ نيسان ١٩٦٢ تم تغيير اسم «اتحاد إمارات الجنوب العربي» إلى «اتحاد الجنوب العربي»؛ تمهيداً لدخول عدن الدولة الاتحادية[٥٠]، وفي الأول من مارس/ آذار ١٩٦٣ تمت موافقة مجلس العموم البريطاني والمجلس التشريعي العدني والمجلس التشريعي الاتحادي على ضم مستعمرة عدن رسمياً إلى الاتحاد[٥١].

أما على الصعيد الاجتماعي فقد ترافقت تلك الفترة مع تغيرات كبرى في المنطقة العربية جرّاء قيام الحرب العالمية الثانية، وما تبعها من زراعة الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، وما أعقب تلك الفترة من انتشار حركة التحرر والاستقلال الوطنيأ وقيام جامعة الدول العربية. وصلت هذه الأفكار إلى اليمن، وبدأت تلقى قبولاً، خصوصاً لدى الطلاب اليمنيين الذين تلقوا دراستهم في بلادٍ عربية خارج اليمن، كالعراق والسودان ومصر وسوريا. تزامن ذلك مع نهضة عدن اقتصادياً، ومن ثَمَّ انتعاش النشاط السياسي والثقافي فيها؛ فعلى الرغم من محاولة قوى الاستعمار عزل عدن عن محيطها العربي وتوطين جماعات غير عربية، خاصة من الهنود والإيرانيين، إلا أن شعبها ظل يقظاً متأثراً في كل القضايا العربية من حوله؛ ومن أمثلة ذلك قيام مظاهرة في عدن عام ١٩٤٨ لمناصرة الشعب العربي في فلسطين ضد العدوان الصهيوني، وكذلك مظاهرة أخرى في ١٩٥٦

(٥٠) محمد عمر الحبشي، اليمن الجنوبي، ص ٥٨.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٦٣.

لمؤازرة الشعب العربي في مصر ضد العدوان الثلاثي[٥٢]. وكان أول تنظيم سياسي في الجنوب قد قام في عام ١٩٤٨، وهو الحزب القعيطي الوطني الذي نشأ في منطقة حضرموت، إلا أن قوى الاحتلال كانت قد حلّت هذا الحزب بعد عامٍ واحدٍ من تأسيسه، كما أخضعت مؤسسيه للمحاكمة العسكرية[٥٣]. تزامن ذلك مع انتشار النوادي والجمعيات الأدبية المختلفة، التي قامت بدورٍ في المعارضة، مثل رابطة حضرموت، ولجنة وحدة حضرموت، وجمعية الأخوة والتعاضد، إلى جانب قيام الجمعية الإسلامية، وجمعية الإصلاح العربي في عدن، وكذلك نادي الشعب في لحج. غير أن جميع هذه المنظمات كانت تكثف جهودها على مطالب مرتبطة بالمسائل الثقافية والدينية، وللمطالبة بالإدارة الذاتية، مع إغفال أهم القضايا السياسية، وهو النضال من أجل الاستقلال والتحرر، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن كبار الإقطاعيين أو ممثلي البرجوازية في المنطقة كانوا رؤساء تلك المنظمات. وعليه فلم تتمكن من ترك أي أثر حقيقي ملموس على نمو حركة النضال في الجنوب وتطورها[٥٤]. ومع ذلك، فلم يخلُ جنوب اليمن من الانتفاضات ضد المستعمرين منذ عام ١٩٣٦ وحتى بدايات الستينيات، وقد شملت هذه الانتفاضات جميع المناطق تقريباً، إلا أنها كانت تفتقر إلى القدرة على التوحد تنظيمياً تحت قيادة ثورية ذات أهداف واضحة[٥٥].

---

(٥٢) اللجنة التنظيمية للجبهة القومية، كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٩)، ص ١٦٢ - ١٦٦.

(٥٣) مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ اليمن المعاصر، ص ١٧٨.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٧٨ - ١٧٩.

(٥٥) اللجنة التنظيمية للجبهة القومية، كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية، ص ١٦٢ - ١٦٦.

- **حركة التحرر الوطني وأهم القوى المحركة**

كان لثورة ٢٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢[٥٦] في شمال اليمن الأثر الكبير على جنوبه، ولا نبالغ حين نقول إنها تمثل الشعلة التي أشعلت الحالة الثورية ضد الاستعمار في الجنوب، والرئة التي تنفس من خلالها الثوار؛ إذ تضمنت أهداف تلك الثورة تحرير الجنوب من الاستعمار، وبالمقابل فقد تطوع آلاف الجنوبيين من عمال وفلاحين وطلاب للمشاركة في ثورة سبتمبر، الأمر الذي دفع السلطات البريطانية إلى القضاء برمي المتطوعين والمتعاطفين مع الجمهورية اليمنية في السجون، وتشير بعض الإحصاءات إلى أن عدد المتطوعين

---

(٥٦) هي ثورة، ويراها البعض حرباً أهلية، أطلقها الجمهوريون في شمال اليمن ضد الحكم الملكي «الإمامي»، ومن أهم أهدافها: التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما، وإقامة حكم جمهوري عادل، وإزالة الفوارق والامتيازات بين طبقات المجتمع، والعمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة، وبناء جيش وطني قوي لحماية الثورة ومكاسبها، إضافة إلى إنشاء مجتمع ديمقراطي يستمد أنظمته من الإسلام الحنيف. ولا يمكننا الحديث عن هذه الثورة من دون أن نذكر أن تنظيم «الأحرار اليمنيون» الذي يُعد أول حزب سياسي معارض للإمام يحيى، ومن أهم محركات الثورة، كان قد أُسس وبدأ نشاطه في عدن، على يد كل من أحمد محمد نعمان - من طلاب الأزهر في القاهرة، ثم عمل في مجال التدريس في تعز - الذي اضطر إلى الرحيل إلى عدن بعد أن أزعجت أفكاره الإمام؛ وعبد الرحمن الإرياني، الذي كان يعمل قاضياً، وكاد يزج به في السجن بسبب أفكاره أيضاً، فرحل إلى عدن؛ إضافة إلى الشاعر المعروف محمد محمود الزبيري. دعمت مصر الجمهوريين بينما وقفت المملكة العربية السعودية في صف الإمام. في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وصلت وحدة مدرعة من الحديدة إلى صنعاء، وهاجمت قصر البشائر، حيث كان البدر يترأس اجتماعاً مسائياً مع عدد من الحضور، من بينهم عبد الله يحيى السلال، الذي أذاع نبأ مقتل الإمام وقيام الجمهورية، وعليه كان الرئيس الأول للجمهورية العربية اليمنية، إلى أن أطيح به بانقلاب عام ٦٧. وكانت الحرب بين الملكيين والجمهوريين مستمرة حتى ذلك الوقت. للاستزادة؛ يمكن العودة إلى: إدجار أوبالانس، **اليمن: الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠).

من عدن وحدها بلغ قرابة الخمسة آلاف متطوع[٥٧]، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على العلاقة الطبيعية والوثيقة التي تربط الشعب اليمني ووحدة مصيره، على الرغم من حالة التشطير التي فُرضت عليه قسراً بهدف تفريقه.

تأسيس الجبهة القومية وإعلان بدء انطلاق ثورة ١٤ أكتوبر

نتج عن ثورة ٢٦ سبتمبر قيام الجمهورية العربية اليمنية على أنقاض المملكة المتوكلية، وهناك جرت محادثات في مايو/ أيار ١٩٦٣ بين فرع حركة القوميين العرب وغيرها من المنظمات الجنوبية العلنية وغير العلنية، وفي تلك المحادثات تقرر تأسيس «الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل» على أساس اعتماد الثورة المسلحة كوسيلة وحيدة للتحرر والقضاء على الاستعمار[٥٨]، وأكدت الجبهة القومية في وثيقتها التأسيسية على أنها ستواصل النضال حتى النصر، كما أعلنت أن أبوابها مفتوحة لجميع أنصار النضال المسلح[٥٩]. ودخل ضمن الجبهة عند تأسيسها عدة منظمات، منها: حركة القوميين العرب، وجبهة الناصريين، والتنظيم السري للضباط الأحرار، والتنظيم الثوري لتحرير الجنوب، وجبهة قبائل يافع، وفرقة الطلائع الثورية العدنية، ومنظمة شبيبة المهرة[٦٠]؛ إضافة إلى تمكّن الجبهة من تشكيل قواعد ومنظمات لها في مختلف

(٥٧) مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ اليمن المعاصر، ص ١٨٩.

(٥٨) اللجنة التنظيمية للجبهة القومية، كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية، ص ١٥.

(٥٩) مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ اليمن المعاصر، ص ١٩١.

(٦٠) اللجنة التنظيمية للجبهة القومية، كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية، ص ٣٥ - ٣٦، ٢٠٠ و٢٩٨.

مناطق الريف اليمني[٦١].

في الرابع عشر من أكتوبر/ تشرين الأول أعلنت الجبهة القومية بداية النضال الثوري ضد قوى الاستعمار، وذلك على إثر حادث جرى في منطقة ردفان المتاخمة للجمهورية العربية اليمنية، حين قُتل أحدُ شيوخ القبيلة، وهو راجح بن غالب، على يد الإنجليز جرّاء محاولتهم نزع سلاح قبيلته أثناء مشاركته في المعارك ضد الملكيين في الشمال[٦٢]. وعليه؛ فقد كانت البداية من المناطق النائية، خصوصاً القريبة من الحدود الشمالية، حيث كان الثوار يتلقون الدعم غير المحدود، وأصبحت المدن الحدودية مثل تعز والبيضاء قواعد لانطلاق الثورة وإمدادها بكل ما تحتاج إليه من مال وسلاح. ومن أبرز الأحداث التي شهدتها تلك الفترة تعرض المندوب السامي السير كينيدي للهجوم بقنبلة يدوية في مطار عدن، وذلك في العاشر من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٣، وقد نجا من الموت بعد تعرضه للإصابة، لكن نائبه قُتل، إضافةً إلى إصابة آخرين[٦٣].

شنّت سلطات الاحتلال حرباً واسعة ضد المناطق الثائرة، مستخدمةً مختلف أنواع الأسلحة، وكان نطاق هذه الحرب يتسع طردياً مع اتساع نطاق الثورة، ولم تكتفِ قوى الاستعمار بالحلول العسكرية في هذه المعركة، بل فرضت حصاراً اقتصادياً شديداً على أماكن تمركز الثوار، كما أجبرت المواطنين على النزوح والتشرّد باستخدام القوة العسكرية، مثل قنابل النابالم والدمى المتفجرة، إلى

(٦١) ل. فالكوفا، السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن، ترجمة عمر الجادي (عدن: مؤسسة ١٤ أكتوبر، ١٩٧٨)، ص ٤٦.

(٦٢) مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، ص ٥١٩.

(٦٣) R. J. Gavin, *Aden under British Rule*, pp. 345-346.

جانب تسميم مياه الشرب؛ وأكثر من ذلك، فقد لجأت إلى تجنيد المرتزقة من مختلف الجنسيات في سبيل تمكنها من الانتصار على الثورة والقضاء عليها[٦٤]. وتجدر الإشارة إلى ترافق هذه الثورة مع إضرابات عمالية واسعة في عدن وغيرها من مناطق البلاد[٦٥].

أما على الصعيد السياسي فقد دعت الحكومة البريطانية في يونيو/ حزيران ١٩٦٤ إلى عقد مؤتمر دستوري في لندن، يضم مختلف أركان الحكومة الاتحادية من سلاطين وأمراء، للتباحث حول إمكانية تحقيق الاستقلال، مع الإبقاء على القاعدة البريطانية في عدن على أساس الاستئجار[٦٦]. خلصت بعض التحليلات السياسية إلى أن ما أرادته حكومة الاحتلال من هذا المؤتمر هو تحقيق هدفين في آنٍ معاً؛ الأول: الالتفاف على قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بحق تقرير المصير[٦٧]، والثاني: احتواء مطالب الثوار وإفشال الثورة المسلحة الرامية إلى الاستقلال وتحرير الأرض[٦٨]. بيد أن المؤتمر فشل في تحقيق أهدافه، ويعود ذلك إلى الخلافات التي نشبت بين السلاطين بسبب تخوفهم من أن تنتقص بريطانيا من صلاحياتهم في الحكم أو أن تنصّب أحدهم رئيساً للدولة وفقاً للصيغة الدستورية الجديدة التي نشأت بعد دمج مستعمرة عدن بالاتحاد[٦٩]. وعلى الرغم من

---

(٦٤) عادل رضا، ثورة الجنوب، تجربة النضال وقضايا المستقبل (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص ٥٢.

(٦٥) علي الصرّاف، اليمن الجنوبي، ص ٦١.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) عادل رضا، ثورة الجنوب، ص ٧٧.

(٦٨) د. فتحي عبد الفتاح، تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٤)، ص ٥٨.

(٦٩) عادل رضا، ثورة الجنوب، ص ٧٨.

انتهاء المؤتمر بعد انسحاب السلطان أحمد عبد الله الفضلي فقد تم إصدار بيان يدعو إلى أمورٍ عدة، من أهمها إعادة تشكيل الدستور بصورة تضمن استقلالاً مبكراً للاتحاد، وطالب المؤتمرون الحكومة البريطانية بأن تمنح الاستقلال للاتحاد وعقد مؤتمر بهدف تحديد تاريخ إعلان الاستقلال، على ألّا يتجاوز عام ١٩٦٨، مع احتفاظ دولة الاحتلال بقاعدتها في عدن، واستمرار بريطانيا في تقديم المساعدات للدفاع عن الاتحاد في إطار اتفاقية دفاعية تُبرم بينهم[٧٠]؛ بمعنى أن ما أراده السلاطين ببساطة هو استمرار نظام الحماية الذي فُرض على جنوب اليمن، أي بقاء الاحتلال ولكن بصورة مختلفة وأقل حدة.

تأسيس جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل

لم تكن الجبهة القومية هي القوة الوحيدة البارزة على الساحة اليمنية الجنوبية، فقد قرر عبد القوي مكاوي إنشاء «منظمة التحرير» سنة ١٩٦٥[٧١]، وذلك بعد أن أُقيل من منصبه كرئيس للحكومة العدنية، نتيجةً لرفضه إدانة الهجمات التي تعرّض لها الرعايا البريطانيون في عدن، وبالأخص رئيس المجلس التشريعي[٧٢]. كان مكاوي، وقادة حزب الشعب الاشتراكي، لا يؤيدون فكرة انتهاج النضال المسلح كطريقٍ أمثل للتحرير، بل كانوا يعوّلون على الحلول الدبلوماسية والعمل السياسي لإجبار لندن على الرضوخ لمطالبهم. ولتحقيق هذا الهدف سعت منظمة التحرير إلى تجميع جميع الأحزاب والشخصيات الاعتبارية تحت مظلتها، وبالفعل وافقت جميع

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٧٨ - ٧٩.

(٧١) محمد عمر الحبشي، اليمن الجنوبي، ص ٥٧٨.

(٧٢) المصدر نفسه.

الأحزاب وبعض السلاطين على فكرة الانضواء تحت مظلة واحدة، باستثناء «رابطة الجنوب العربي»، التي انضمت للمنظمة لفترة وجيزة ثم انسحبت منها. وقد تغيّر اسم الجبهة بعد خروج الرابطة، إضافة إلى بعض الشخصيات الأخرى، إلى «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل»[(٧٣)]. وحين نقول بأن جميع الأحزاب قد وافقت على فكرة الاتحاد تحت منظومة واحدة فإن ذلك يشمل بالطبع الجبهة القومية للتحرير، وهذا على الرغم من إيمانها بأنه لا طريق للتحرير سوى طريق السلاح، ورفض، بل وإدانة، شخصيات من أعضاء الجبهة، سواء على مستوى القيادة أم القاعدة لهذا القرار[(٧٤)]. وظهر ذلك جلياً في الخطاب الذي أرسله أعضاء الجبهة القومية بعد عقد مؤتمرهم الثاني إلى القيادة المصرية وجمال عبد الناصر ليوضحوا معارضتهم وبشكل قاطع مسألة إشراك السلاطين في نضال التحرر الوطني[(٧٥)]. وحتى نشأة جبهة تحرير الجنوب المحتل كانت الجبهة القومية للتحرير تحظى بدعم الجمهورية العربية المتحدة، ومنذ ذلك الحين سيتجه دعم الجمهورية العربية المتحدة إلى جانب جبهة التحرير فقط، ومع ذلك حرصت الجبهة القومية على عدم مهاجمة مصر أو قطع علاقتها بها[(٧٦)]. لم يمضِ على قيام الاتحاد عامٌ واحدٌ حتى تفجّرت الخلافات بين التيار الثوري «الجبهة القومية»، والتيار المحافظ «جبهة التحرير». وفي الرابع عشر من أكتوبر/ تشرين الأول

(٧٣) مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ اليمن المعاصر، ص ٢٠٠.

(٧٤) عبد الله باذيب، كتابات مختارة، الجزء الثاني (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨)، ص ٢٠٣.

(٧٥) عبد الفتاح إسماعيل الأمين العام للتنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية، حول تجربة الثورة اليمنية في اليمن الديمقراطية (موسكو، ١٩٧٨)، ص ٢٨.

(٧٦) محمد عمر الحبشي، اليمن الجنوبي، ص ٥٨٦.

١٩٦٦، وبمناسبة مرور ثلاث سنوات على بدء الانتفاضة المسلحة، خرجت مسيرات شعبية تقودها المنظمات القاعدية للجبهة القومية للمطالبة بالانفصال رسمياً عن جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل، لتكون النتيجة فسخ هذا التحالف، وتأكيد قرار الانفصال رسمياً من خلال المؤتمر الثالث للجبهة القومية في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٦، وقد وصف المؤتمر جبهة التحرير بالحركة الانقلابية المضرة بالثورة[٧٧]. أفقَدَ هذا الانفصال الجبهة القومية مصدراً مهماً للدعم والتزويد بالأسلحة، ويعود ذلك إلى ارتباط جبهة التحرير ببعض الأوساط المصرية واليمنية الشمالية. ولتعويض هذا النقص قررت الجبهة القومية العمل على تعزيز مكانتها داخلياً، من خلال تكثيفها لعملياتها العسكرية، الأمر الذي أكسبها تأييداً واسعاً في قطاعي الجيش والشرطة، كما وطّد من مكانتها في الأرياف وبين الشباب والمثقفين[٧٨]. أمّا جبهة التحرير فقد قررت إنشاء «المنظمة الشعبية»، لتضطلع بالأعمال المسلحة تحت قيادة عسكرية مستقلة، بينما يتولى المكتب السياسي مهمة الاهتمام بالجوانب السياسية، خاصة لدى هيئة الأمم المتحدة[٧٩].

تمرد الجيش وبداية الجلاء

في عشرين يونيو/ حزيران ١٩٦٧ حدث تمردٌ كبيرٌ من قِبل الجيش المتمركز في معسكر ليك، وفي الوقت نفسه قامت شرطة أمن الريف المكلفة بحراسة مدينة الاتحاد بالتمرد وتحطيم النوافذ وتمزيق الأعلام البريطانية والاتحادية، مما هيّأ المناخ للثوار ليقتحموا

(٧٧) اللجنة التنظيمية للجبهة القومية، كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية، ص ٧٥.

(٧٨) محمد عمر الحبشي، اليمن الجنوبي، ص ٥٧٩ - ٥٨٠.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٥٨٠.

مستودع الأسلحة في كريتر (الحي الشعبي في عدن)، ومن ثَمَّ إحكام سيطرتهم عليها لمدة أسبوعين تقريباً، ولم ينتهِ شهر يونيو/ حزيران إلا وجميع القوات قد انسحبت من الأرياف، باستثناء مدينة عدن. وتعتبر هذه خطوة أولية مهمة للجلاء النهائي، فبعد مضي أقل من شهر على انسحاب القوات من الأرياف تساقطت الولايات الوسطى والغربية تباعاً بيد الثوار، وذهب معظمها إلى حوزة الجبهة القومية[٨٠]. هذه التطورات حسمت الصراع بين الجبهتين لصالح الجبهة القومية، التي أحكمت سيطرتها على مناطق واسعة على الأرض، خصوصاً الريفية منها. أضف إلى ذلك انحياز وحدات الجيش الاتحادي والشرطة للقتال إلى جانب الجبهة القومية، مما نتج عنه إمساكها بزمام الأمور في أهم منطقة في الجنوب، وهي عدن. ذلك كله أجبر الحكومة البريطانية على الاعتراف بالجبهة القومية باعتبارها القوة الوحيدة التي يمكن أن يتم التفاوض والتباحث معها[٨١]، وكان ذلك على أساس توصية بعث بها همفري تريفليان إلى حكومته تقوم على النقاط التالية: أولاً، أن القوة المسيطرة عملياً على الجنوب هي الجبهة القومية، خصوصاً بعد انضمام الجيشين الاتحاديين إليها، الأمر الذي حسم الأوضاع في عدن. ثانياً، الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الجبهة القومية معزولة على الصعيد العربي بسبب خلافها مع عبد الناصر، الذي تبادله بريطانيا العداء. ثالثاً، أن جبهة التحرير غير قادرة على السيطرة حتى لو قامت بريطانيا بتسليمها السلطة[٨٢]. ترافقت هذه الفترة مع «النكسة» التي أضرت بالجمهورية العربية المتحدة ضرراً كبيراً، وأدت إلى انسحاب

---

(٨٠) د. فتحي عبد الفتاح، تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، ص ٨٠ – ٨٣، نقلاً عن:
H. Treveclian, *The Middle East in Revolution*, London, 1970.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٨٢) المصدر نفسه.

القوات المصرية من اليمن بعد الاتفاق المبرم بين جمال عبد الناصر والملك فيصل بن عبد العزيز. وتزامن ذلك كلّه مع تعيين جامعة الدول العربية في سبتمبر/ أيلول من العام نفسه لجنةً خاصةً تهدف إلى تحقيق المصالحة بين الجبهتين المتقاتلتين، وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وافقت جبهة التحرير على الاشتراك في المباحثات الخاصة بهذه اللجنة، في حين رفضت الجبهة القومية ذلك رفضاً قاطعاً، واعتبرت الهدف من هذه المباحثات هو محاولة حرمانها من تحقيق النصر[83].

تصاعد وتيرة الصراع بين الجبهتين

انسحب أَثَرُ النكسة الذي أضعف الجمهورية العربية المتحدة على جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، كما شكل التقدم الكبير للجبهة القومية للتحرير ضربةً قاسيةً لها، إلا أنها لم ترضخ لهذه التغيرات ببساطة، وحاولت استعادة مكانتها على الأرض عن طريق محاولة نشر نفوذها لدى بعض السلطنات، مثل الكثيري والواحدي والعوذلي، الذين أعلنوا انتماءهم لجبهة التحرير ظناً منهم أن ذلك سيجعلهم في مأمن من هجمات الجبهة القومية للتحرير. بيد أن أشد المواجهات وأخطرها قد حدثت في منطقة عدن؛ حيث سيطرت الجبهة القومية على عدن الصغرى، بينما سيطرت جبهة التحرير على المنصورة، في حين كانت منطقة الشيخ عثمان عرضة للتقسيم الحقيقي بين الجبهتين[84].

تدخل الكثير من علماء الدين والشخصيات العسكرية

---

(٨٣) محمد عمر الحبشي، اليمن الجنوبي، ص ٥٨٨ - ٥٨٩.

(٨٤) المصدر نفسه.

وتواصلوا مع جمال عبد الناصر في محاولةٍ لوقف الاقتتال بين الإخوة، ونجحوا في إقناع الجبهتين للجوء إلى طاولة المفاوضات، التي بدأت في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٧، بحضور رئيس وفد جبهة التحرير عبد القوي مكاوي، ورئيس وفد الجبهة القومية قحطان الشعبي؛ وكانت الأجندة الرئيسة المطروحة على الطاولة تتناول تشكيل حكومة ووضع دستورٍ مؤقتين[٨٥]. استمرت هذه المحادثات أسبوعين تقريباً، من دون أن تتوصل الأطراف إلى أي اتفاق. في هذه الأثناء هاجمت الجبهة القومية سلطنتي الواحدي والعولقي، اللتين أعلنتا انضمامهما لجبهة التحرير، باعتبارهما آخر بؤر الإقطاع في الجنوب. واستمرت الأوضاع في الداخل اليمني بالتدهور؛ ففي ليلة الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني اشتعلت المواجهات في عدن، وسقط بضع عشرات من الضحايا، من دون أن يتوصل القادة في القاهرة إلى أي اتفاق، سوى توجيههم نداءً إلى أنصارهم يدعوهم إلى وقف إطلاق النار.

استجابت الجبهتان للنداء، واتفقتا على هدنة لم تستمر سوى بضع ساعات ليندلع القتال من جديد وبشكل أعنف من السابق، بعد اتهام مقاتلي الجبهة القومية لجبهة التحرير بخرق وقف إطلاق النار ومطالبة قادتهم بالعودة من القاهرة ووقف المفاوضات، ليأتي تدخل الجيش، الذي حمّل جبهة التحرير مسؤولية خرق الهدنة، وطالب الجبهة القومية ببدء التفاوض مع الحكومة البريطانية حول وثيقة الاستقلال في وقت عاجل[٨٦]، ومن ثَمَّ انتهى الصراع وتم الحسم لصالح الجبهة القومية لتحرير الجنوب المحتل.

---

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٥٩٠.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٥٩٢.

التحرر من الاستعمار وإعلان الاستقلال

في الرابع عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧، وبعد توالي انتصارات الثوار واستعادتهم للأرض اليمنية المحتلة وتلاشي أي مظهر من مظاهر السلطة الاستعمارية في البلاد سوى من وجود المندوب السامي، أعلن وزير الخارجية الإنجليزي جورج براون بأن إنجلترا على استعداد للخروج من اليمن ومنح الاستقلال للجنوب العربي، ثم التقى ممثل الجبهة القومية في جنيف مع الوفد الإنجليزي للتحادث حول آلية تسليم السلطة للجبهة القومية بعد خروج قواتهم نهائياً، تلا ذلك بدء انسحاب قوى الاستعمار من عدن مع مغادرة الحاكم الإنجليزي هامفري تريفلين، ليتم خروج آخر جندي بريطاني في الساعة الثالثة بعد ظهر التاسع والعشرين من نوفمبر تشرين الثاني[٨٧]، وفي صباح الخميس الموافق للثلاثين من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧ تم إعلان الجلاء واستقلال جنوب اليمن[٨٨] بعد احتلالٍ دام ١٢٩ عاماً.

ولا يمكننا أن نختم الحديث عن الثورة من دون أن نُشير إلى دور المرأة الريادي فيها، الذي لم يقتصر على نقل الأسلحة وتوزيع المنشورات أو إيواء الثوار وتطبيبهم والاهتمام بالإمدادات الغذائية؛ بل تعدى ذلك ليصل إلى حمل السلاح والاشتراك بالقتال، خصوصاً في المناطق الريفية؛ كما اعتلت المرأة منابر المساجد لإذاعة البيانات، من إعلان حالة وفاة أو استشهاد أو التنديد بالمواقف المخزية لبعض المأجورين والعملاء ثم تعميم خبر إعدامهم، كما تولّت مهمة نشر أخبار العمليات الفدائية لمناضلي الجبهة القومية، التي عزّزت من

(٨٧) علي الصرّاف، اليمن الجنوبي، ص ٢٠٧.

(٨٨) عادل رضا، ثورة الجنوب، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

دور المرأة حين كونت تنظيمات وفصائل نسائية لها مهام سياسية، وحتى عسكرية[٨٩].

• جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وفترة حكم الجبهة القومية للتحرير

في يوم الاستقلال أصدرت الجبهة القومية بياناً تعلن فيه أنها باتت تمثل السلطة العليا للبلاد، وعن اتباعها للنظام الرئاسي للحكم تحت رئاسة قحطان الشعبي[٩٠]، الذي كان أول رئيس للجمهورية وكُلِّف بتشكيل الحكومة لمدة عامين رئاسيين. ويُلاحظ من تشكيلة أول حكومة جمهورية للجبهة القومية أنها ضمت قيادات الجبهة التي عُرفت بأنها قيادات «الخارج» أوّلاً، وبأنها قيادات «سياسية» ثانياً. وبذلك استُبعدت قيادات الداخل، خصوصاً العسكرية منها، ويعود ذلك إلى الخشية من افتقار هذين القطاعين للبرنامج الفكري السياسي الواضح القادر على قيادة الدولة من ناحية، والخوف من مواجهة هذه الأنماط من الحكم للمعارضة على الصعيدين الداخلي والخارجي، من ناحية أخرى[٩١].

لم يستقر الحكم للحكومة الوليدة بسبب اختلاف رؤى

---

(٨٩) وهيبة صبرة، ١٤ أكتوبر: دور المرأة في حرب التحرير، صحيفة ٢٦ سبتمبر، <http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=english&sid=47277>.

(٩٠) بدأ نشاطه السياسي في مطلع الخمسينيات الميلادية، لجأ إلى القاهرة في عام ١٩٥٨ لتكون منفاه الإجباري بعد دخول سلطات الاحتلال إلى الحوطة عاصمة لحج بهدف اعتقاله، ثم انضم إلى حركة القوميين العرب، وتابع مسيرته النضالية لأجل التحرير، رأس المؤتمر الأول للجبهة القومية، والذي ضم عدداً من التنظيمات، من أهمها: حركة القوميين العرب، الجبهة الناصرية، التشكيل السري للضباط والجنود الأحرار، المنظمة الثورية لجنوب اليمن المحتل، وغيرها.

(٩١) علي الصرّاف، اليمن الجنوبي، ص ٢١١.

الحكم وتسيير الدولة بين تيارٍ يمكن أن نصفه بالمعتدل يرى بضرورة التدرج بالتغيير ومن ثَمَّ الحفاظ على المؤسسات القديمة مع إصلاحها وتطعيمها بعناصر جديدة، وتيارٍ آخر أكثر راديكالية يرى ضرورة تقويض الدولة القديمة مؤسساتها جميعاً، والبدء بتغييرات جذرية، مثل نزع ملكية الأراضي من الملاكين من دون تعويض وتوزيعها على الفقراء، وخلق علاقات إنتاج تعاونية تجعل من الاقتصاد اليمني اقتصاداً إنتاجياً[٩٢]. كما رأى التيار اليساري في الجبهة القومية بأن المعتدلين بقيادة قحطان قد سيطروا على مؤسسات الدولة جميعاً، بينما حُرِم منها القطاعُ المسلح الذي شارك بالثورة على الأرض. ويدل هذا الخلاف على افتقار قادة الجبهة إلى أي تصورات واضحة لإدارة الدولة وتسيير شؤون البلاد بعد الجلاء وإعلان الاستقلال، فكانت النتيجة حالة الصراع والفوضى التي شهدتها البلاد.

ومما زاد الأوضاع تعقيداً على الساحة اليمنية وأضر بأداء الحكومة في تلك الفترة هو أن الانقسامات في داخل الجبهة القومية لم تكن كما يظهر بأنها بين تيارين يميني ويساري، بل كانت عدة تيارات متشعبة تدور حول هذين المحورين، يضم الأول رئيس الجمهورية والتيار المناصر له، إضافة إلى تيار قادة الجيش الذي تحالف مع الرئيس ليتمكن من إزاحة التيار اليساري الذي يطالب بتطهير مؤسسات الدولة ومن ضمنها الجيش ومن ثمّ إعادة هيكلته. في المقابل، فقد تكوّن الجناح المعارض من أربعة تيارات كما أوردها فيتالي ناؤومكين[٩٣]، وهي:

---

(٩٢) أحمد عطية المصري، تجربة اليمن الديمقراطية (القاهرة: ١٩٧٤)، ص ٥٤٢ - ٥٤٣.

(٩٣) فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٤)، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

١. التيار الذي كانت تمثله النواة الثورية الديمقراطية، والتي كانت ترى أن التعاون مع اليمينيين يشكل خطراً على التنظيم، وكانوا يعقدون آمالاً على توطيد القوى الثورية والتعاون مع ماركسيي الجنوب؛ ومن أبرز شخصيات هذا التوجه، عبد الفتاح إسماعيل[٩٤]، وعلي سالم البيض[٩٥]، إضافة إلى فيصل

---

(٩٤) تلقّى تعليمه في عدن، وعمل كمتدرب في مصفاة لتكرير النفط، من مؤسسي حركة القوميين العرب في اليمن، شارك في إضراب نفذه عمال المصافي عام ١٩٦٠، وخلال الإضراب وزع منشوراً بمطالب العمال فتعرض للاعتقال والتحقيق وفصل من وظيفته. عقب ثورة ٢٦ سبتمبر تلقى تدريباً على حمل السلاح ثم تولى الإعداد العسكري لجبهة عدن والإشراف على تهريب الذخائر والأسلحة إليها، وكان قد اتخذ من «عمر» اسماً تنظيمياً له. بعد انتصار ثورة ١٤ أكتوبر عُيّن وزيراً للثقافة والإرشاد القومي وشؤون الوحدة اليمنية. في يونيو/ حزيران ١٩٧٨ انتُخب رئيساً لهيئة رئاسة مجلس الشعب، وتولى في العام نفسه منصب رئيس الحزب الاشتراكي الذي حل محل الجبهة القومية. بعد اندلاع الأحداث الدامية بين علي ناصر محمد ومعارضيه عام ١٩٨٦ تضاربت الأنباء حول مصيره، إذ جاء في البيان الرسمي للحزب الاشتراكي تأكيد تعرض المدرعة التي أقلته مع علي سالم البيض للنيران، لكن لم يتم العثور على جثته. له عدة مؤلفات في السياسة والأدب.

(٩٥) تلقى تعليمه في كلية الهندسة بالقاهرة، وكان عضواً بارزاً في اتحاد الطلبة اليمنيين هناك، وفي تلك الفترة تلقى تدريباً عسكرياً في سلاح المهندسين وآخر في الصاعقة. انتمى مبكراً إلى حركة القوميين العرب. كان قائداً للأعمال العسكرية ضد الاحتلال البريطاني في المنطقة الشرقية (حضرموت والمهرة). تولى منصب وزير الدفاع في أول حكومة بعد إعلان الاستقلال. بعد تولي عبد الفتاح إسماعيل الرئاسة قام بتجريده من جميع مناصبه بعد اتهامه بارتكاب عدة مخالفات. بعد مقتل عبد الفتاح إسماعيل وعلي عنتر انتُخب أميناً عاماً للحزب الاشتراكي، وهو أعلى منصب في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حينها. وقّع اتفاقية الوحدة مع علي عبد الله صالح في عام ١٩٩٠. بعد خسارته في الحرب الأهلية عام ١٩٩٤ لجأ إلى عمان التي اشترطت عليه عدم ممارسة أي نشاط سياسي. انتقل إلى فيينا عام ٢٠٠٩ وبدأ نشاطه السياسي لاستعادة دولة الجنوب، ثم انتقل إلى بيروت ليوسع نشاطه الإعلامي والسياسي، وليتزعم أحد أبرز فصائل الحراك الجنوبي المطالبة بعودة الدولة الجنوبية الى ما قبل التوقيع على اتفاقية الوحدة.

العطاس[٩٦]، الذي كان قريباً من هذا التيار، الذي استصدر سلسلة من القرارات الثورية المتضمنة لعدد من التأميمات، إضافة إلى مصادرة أراضٍ لكبار الملاكين في منطقة حضرموت[٩٧].

٢. التيار اليساري الراديكالي، الذي دعا للجوء إلى الجبال ومقاومة حكومة قحطان الشعبي بقوة السلاح. وقد كان هذا التيار على علاقة وثيقة بالجناح الراديكالي في حركة القوميين العرب، وترأسه علي صالح عبّاد[٩٨].

٣. عسكريو الجبهة القومية لتحرير الجنوب المحتل، الذين كانوا يؤمنون بأنهم أحق من السياسيين بالحكم، ويرون أن الصراع الفكري بين جناحي الجبهة (يمين ويسار) صراع مثقفين يجب أن يُبعدوا جميعاً عن السلطة. ومن أبرز شخصيات هذا التيار علي عنتر[٩٩]،

---

(٩٦) تلقى تعليمه في كلية عدن، حيث بدأ كفاحه لمناهضة الاحتلال البريطاني، ثم التحق بحركة القوميين العرب. بعد أن أبعده الإنجليز من عدن إلى المكلا ترأس حركة إضرابات النقابات العمالية فيها. كان له دورٌ بارزٌ في إسقاط السلطنات في منطقة حضرموت.

(٩٧) نايف حواتمة، أزمة الثورة في الجنوب اليمني: تحليل ونقد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨)، ص ٧٦.

(٩٨) يعرف باسم «مقبل». كان له دورٌ بارزٌ في الثورة، وبعد التحرر من الاستعمار عمل على تأميم الأراضي، وبدأ بقبيلته، عمل أميناً عاماً للحزب الاشتراكي بعد قيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

(٩٩) كان من أوائل حملة السلاح ضد المستعمر، إذ شارك في انتفاضة ١٩٥٦، كما هاجم موقع الضابط السياسي البريطاني في منطقة «الصفراء». وبسبب دوره البارز وشجاعته العالية في معركة «جحاف» عام ١٩٥٧ حكمت عليه سلطات الاحتلال بالإعدام، إلا أنها لم تتمكن من إلقاء القبض عليه على الرغم من الملاحقة حتى تمكن من اللجوء إلى الكويت عام ١٩٥٨. شكّل من هناك خلايا سرية أمّنت عودته إلى اليمن عام ١٩٦١، ليقوم فور عودته باغتيال ضابطٍ بريطانيٍّ في «قعطبة» وإصابة آخرين. قاد معارك التحرر ضد قوات الاحتلال البريطاني في بلاده الضالع حتى اندلاع ثورة ١٤ أكتوبر. وكان له دورٌ كبيرٌ في انطلاق الثورة بعد أن رأس اجتماعاً =

وسالم ربيع علي[١٠٠].

٤. مجموعة من اليمنيين المحافظين الذين كانوا يتقربون من التيار اليساري، إما بسبب عداءاتهم الشخصية لقحطان الشعبي، أو لاعتبارات قبلية أخرى.

لم تكن الظروف السياسية مواتية لقحطان الشعبي ليتمكن من تحقيق أي تغييرات حقيقية على الأرض، ولا تحقيق حتى الحد الأدنى مما تطمح إليه الغالبية العظمى من أعضاء القيادة العامة للجبهة القومية ليبدأ بعضهم بإجراء عدد من التغييرات في حضرموت، حتى وصلت التأميمات هناك إلى حد أنها شملت جميع الملكيات الصغيرة[١٠١]، الأمر الذي أثار ردود فعل عنيفة كادت تعصف بالثورة، فقد وصف الجيش هذا الإجراء «بالتحول الشيوعي الأحمر الذي يزحف على

= يشمل أكبر قادة القوميين العرب لتدارس كيفية دعم ثورة ٢٦ سبتمبر في الشمال، وإمكانيات الثورة في الجنوب. شغل مناصب سياسية عليا بعد انتصار الثورة. أطلق عليه الرصاص حتى الموت في أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦.

(١٠٠) تلقى تعليمه في عدن ومارس مهنة المحاماة. انضم في أواخر الخمسينيات إلى منظمة الشباب القومي، وشارك مشاركة قيادية في نشاطات الجبهة القومية لتحرير اليمن الجنوبي المحتل. كان أول رئيس لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بعد أن تغير اسم جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية عام ١٩٦٩. أطلق عليه اسم «سالمين» كمرادف لاسم «لينين». كان موالياً للخط الصيني الماوي في الحركة الشيوعية العالمية. في فترة حكمه شهدت البلاد حالة من التقدم. عزز من علاقات اليمن الجنوبي بالصين، كما انتهج سياسات منفتحة على دول الخليج بهدف تكوين قوة «عالمثالثية» تجابه القوى العالمية. وقف ضد محاولات منح السوفييت قواعد عسكرية في جزر اليمن الجنوبي. دعم سالمين «جبهة تحرير عمان» التي كانت تخوض حرباً مسلحة في ظفار، وكانت تتبنى عموماً مواقف فكرية وسياسية مماثلة للمواقف الفكرية الماوية التي تبناها هو، كما منحها قواعد عسكرية في محافظة المهرة. أعدم بعد الانقلاب عليه عام ١٩٧٨.

(١٠١) اللجنة التنظيمية للجبهة القومية، كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية، ص ١٣١.

مقدسات وتقاليد البلاد»، كما هدد باعتقال العناصر المسؤولة عن تبني تجربة حضرموت واحتضانها[١٠٢]. أثار هذا التهديد من قبل الجيش المخاوف لدى غالبية أعضاء الجبهة القومية من أن يقوم بمحاولة انقلاب ليسيطر على البلاد ويتولى مقاليد الحكم، خصوصاً أن موقف الجيش قد ترافق مع إعلانه عن رغبته في تشكيل تنظيم للجبهة القومية داخل الجيش يكون تحت إشراف مجموعة من الضباط فكرياً وتنظيمياً وسياسياً، على أن يكون الاتصال بالجيش من خلال هذا التنظيم، إلى جانب رغبته - أي الجيش - في المشاركة في المؤتمر العام للجبهة[١٠٣].

لاستباق أي نوايا انقلابية لدى الجيش عقدت القيادة العامة للجبهة القومية اجتماعاً في الثلاثين من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٨، اتخذت فيه قراراً يقضي بالبدء بتطهير الجيش وجميع أجهزة الدولة، غير أن معارضة رئيس الجمهورية ومؤيديه حال دون تنفيذ هذا القرار، ليتم تقرير عقد المؤتمر الرابع للجبهة القومية لتقييم تجربة الحكم ولمحاولة إيجاد حلول حاسمة لجميع الخلافات[١٠٤].

عُقد المؤتمر الرابع وجاءت قراراته مقاربة إن لم تكن مطابقة لمطالب الجناح اليساري؛ ومن أهمها: تطهير مؤسسات الدولة سواء كانت إدارية أم عسكرية، تحويل الاقتصاد الخدماتي إلى اقتصاد إنتاجي واستكمال تحرير الاقتصاد من الرأسمال الأجنبي، تنفيذ الإصلاح الزراعي بشكل عاجل، والالتزام بالخط الاشتراكي العلمي للتحول إلى «حزب اشتراكي طليعي». كما أقر المؤتمر أنه لا يمكن أن

(١٠٢) نايف حواتمة، أزمة الثورة في الجنوب اليمني، ص ٨٥.
(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٨٠.
(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٨٠ - ٨٥.

يتم تحرر وطني سليم من دون انتصار الثورة في الشمال وتحقيق وحدة الإقليم اليمني، مع التأكيد على دعم المقاومة الشعبية في فلسطين إلى جانب مؤازرة جميع حركات التحرر في العالم الثالث ضد الإمبريالية والصهيونية[١٠٥]، وغيرها من المطالب. انتهى المؤتمر بانتخاب ٤١ عضواً للقيادة العامة الجديدة، وجاءت أغلب الأسماء المنتخبة لشخصيات من الجناح اليساري، مع حفاظ بقية أعضاء القيادة العامة السابقة على مواقعهم في الجبهة ومناصبهم في الوزارات[١٠٦].

عقدت القيادة العامة الجديدة اجتماعاً بعد أسبوع من نهاية المؤتمر السابق لوضع قراراته موضع التنفيذ، بيد أن الخلافات بين القطبين المتنافسين حالت دون ذلك؛ فبدلاً من تطهير جميع مؤسسات الدولة دعا الفريق المناصر لقحطان الشعبي إلى قيام وزارة مركزية منسجمة، ولتحقيق هذا الانسجام تم اقتراح إخراج كل من عبد الفتاح إسماعيل (وزير الثقافة والإرشاد القومي وشؤون الوحدة اليمنية)، وعلي سالم البيض (وزير الدفاع) من الوزارة، وبدلاً من الإقرار الفوري لبرنامج الإصلاح الزراعي الذي أقره المؤتمر طالب هذا الفريق بتعديل هذا القرار بحيث يتم تحديد الحد الأقصى لعدد الفدانات التي يسمح للناس بامتلاكها، مع إلزامهم بدفع تعويضات عن الأراضي المصادرة الفائضة عن هذا الحد[١٠٧].

الجيش ومحاولة الانقلاب

شعرت قيادات الجيش بأن عملية التطهير وحلّ الجيش باتت

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٩ - ٢٥٣.

(١٠٦) د. فتحي عبد الفتاح، تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، ص ٩٣.

(١٠٧) علي الصرّاف، اليمن الجنوبي، ص ٢٢٣.

وشيكة، فبدأت بإعداد العدة للقيام بانقلاب عسكري والسيطرة على السلطة، وتم اختيار يوم ٢٠ مارس/ آذار لتنفيذ هذا المخطط، لتحتل قوى الجيش مبنى الإذاعة في اليوم المحدَّد، ثم بدأت بتطويق جميع شوارع عدن، وختمت عمليتها باعتقال مجموعة من زعامات اليسار، من بينها: الوزيران عبد الفتاح إسماعيل وعلي سالم البيض، وعلي عنتر، وآخرون[١٠٨]، بعد ذلك أذاع قادة الجيش بيانات باسم الجيش والأمن «وقطاع الفدائيين» تدعو إلى مواجهة الخطر الشيوعي، وتُشيد بالجيش المنقذ للبلاد[١٠٩]. ويرى عدد من المحللين أن الزج باسم قطاع الفدائيين في هذه البيانات كان بهدف تمويه هوية الانقلاب وأهدافه[١١٠]. وبحسب العديد من المراجع، فقد كان للسفارة الأمريكية في عدن دورٌ هامٌّ في التخطيط لهذا الانقلاب، وأشارت إلى أن الملحق العسكري الأمريكي «ديل بيري» كان حاضراً في الثكنات لتقديم المساعدات اللازمة لإتمام هذه العملية[١١١].

وعلى الرغم من ذلك فقد فشلت هذه المحاولة، ويعود ذلك لأسباب عدة من أهمها: اندلاع المظاهرات المندِّدة بالانقلاب في عددٍ من مناطق البلاد خصوصاً بعد انكشاف حقيقة عدم مشاركة قطاع الفدائيين فيه، وتحرك بعض الجماعات المسلحة في الريف ومن بعض قواعد الجيش استعداداً للدفاع عن الحكومة، إضافة إلى تمكّن أعضاء الجبهة القومية (الجناح اليساري) المعتقلين من الهرب والتخفي[١١٢].

---

(١٠٨) المصدر نفسه.

(١٠٩) آلفرد هاليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ص ١١٩.

(١١٠) نايف حواتمة، أزمة الثورة في الجنوب اليمني، ص ١٩٥.

(١١١) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(١١٢) علي الصرّاف، اليمن الجنوبي، ص ٢٢٥.

ويمكننا القول بأن الرابح الأكبر من محاولة الانقلاب ومن ثم فشلها هو قحطان الشعبي، فقد تمكن من إضعاف القوتين اللتين شكّلتا خطراً عليه، إذ كسر الرفض الشعبي للانقلاب شوكة الجيش، كما استثمر قحطان ما حدث ليبعد عبد الفتاح إسماعيل وعلي سلم البيض عن الوزارة[١١٣]، خصوصاً بعد هرب قادة الجبهة القومية من عدن إلى شتى المحافظات الجنوبية، وحتى إلى الشمال. ولامتصاص الغضب الشعبي فقد أجرى عدداً من المحاكمات لتطهير المؤسسة العسكرية، إلى جانب استصداره قانوناً للإصلاح الزراعي أُعد على عجل، صودرت بموجبه بعض الأراضي لقاء تعويضات[١١٤]. وأما الملحق الأمريكي في عدن، فقد تم طرده من البلاد في السادس والعشرين من مارس/ آذار، بعد كشف مشاركته في المحاولة الانقلابية الفاشلة[١١٥].

عودة الجناح اليساري للتنظيم وحركة يونيو التصحيحية

أقرّ اليساريون بارتكابهم بعض الأخطاء نتيجة سوء القراءة للواقع وسوء تقدير القدرات الذاتية، فقد استعدوا العديد من القوى داخل الجبهة القومية وخارجها من دون أن يكون لديهم تصوّرٌ سياسيٌّ فكريٌّ واضحٌ أو أن تتبلور لديهم رؤية موحدة. كما كان الاعتقاد بإمكانية العودة إلى الكفاح المسلح من الأخطاء التي وقع فيها هذا الجناح، الذي لم يُفرق بين أعداء الأمس وأعداء اليوم، فكانت النتيجة أن أصبحت حركتهم حركةً معزولةً تم القضاء عليها في غضون بضعة

---

(١١٣) نايف حواتمة، أزمة الثورة في الجنوب اليمني، ص ١٢٥.

(١١٤) آلفرد هاليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ص ١٧١.

(١١٥) نايف حواتمة، أزمة الثورة في الجنوب اليمني، ص ١١٩.

أيام. ومن الجانب الآخر، فقد برزت قوة شعبية لا يمكن أن يُستهان بها مؤيدة لليسار، خصوصاً بعد فشل محاولة انقلاب ٢٠ مارس.

ولأن الرئيس لم يكن ليثق بالجيش فقد حاول أن يستولي على جميع السلطات من خلال مشروعٍ دستوريٍّ قدمه إلى القيادة العامة للتنظيم يمنحه صلاحيات دستورية واسعة، تبتدأ من إعلان الحرب وتنتهي بفصل الموظفين[١١٦]. وبالتأكيد فقد رفضت القيادة العامة هذا المشروع، بيد أن الرئيس لم يُعِرْ هذا الرفض أيَّ اهتمامٍ، وأقدم على إقالة وزير الداخلية محمد علي هيثم[١١٧]. وقبل أن يتمكن الرئيس من إعلان مشروعه الدستوري قام اليساريون بالسيطرة على الموقف في ٢٢ يونيو/ حزيران ١٩٦٩ بعد قيامهم بما عُرف بحركة يونيو التصحيحية، وتم على إثرها إقصاء الرئيس في ذلك اليوم ووضعه تحت الإقامة الجبرية، ومن ثم أودع في السجن حتى وافته المنية هناك عام ١٩٨٢[١١٨].

وبذلك انتهت فترة القيادة الجماعية الأولى للجبهة القومية بعد الاستقلال، التي وإن نجحت في تحقيق التحرر من الاستعمار وتوحيد السلطنات والإمارات المتشتتة تحت ظل دولة ذات كيان جمهوري مستقل، فإنها فشلت في إيجاد مشروعٍ تنمويٍّ حقيقيٍّ لتأسيس الدولة، وذلك بسبب الانخراط في المعارك والصراعات الداخلية والانشغال بتصفية المخالفين والمختلفين وملاحقتهم، على حساب تسخير الإمكانيات والطاقات لخدمة الشعب وبناء الدولة، والسعي لتحقيق

---

(١١٦) د. فتحي عبد الفتاح، تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، ص ١٠٣.

(١١٧) عبد الفتاح إسماعيل، حول تجربة الثورة اليمنية في اليمن الديمقراطية، ص ٣٦ - ٣٧.

(١١٨) عبد الوهاب الروحاني، اليمن خصوصية الحكم والوحدة: دراسة تحليلية، ص ٢١٦.

الوحدة مع الشعب العربي في اليمن الشمالي.

• التحول إلى الماركسية وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

في هذه الحقبة تم إقرار مصادرة جميع أراضي وممتلكات السلاطين والحكام وعائلاتهم بلا تعويض، مع اعتبار جميع الأراضي ملكاً للدولة التي تنظم استغلالها حسب خطة التنمية الزراعية[١١٩]، كما تم إصدارُ دستور الجمهورية في السابع عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٠، وبناء عليه فقد اعتُبرت اليمن جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة وتسعى لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحد، واعتُبر الشعب «العامل» هو الممارس الفعلي لجميع السلطات، مع التأكيد على أن الثورة الديمقراطية الوطنية سوف تُستكمل على أساس الاشتراكية العلمية، لكي تمهد السبيل «للقضاء على استغلال الإنسان للإنسان كلية»[١٢٠].

يمكن أن نصف الحكم في هذه الحقبة بالديكتاتوري العسكري المستند على التأميم الاقتصادي، وإن كانت الحكومة الماركسية قد حاولت زرع برنامجٍ اقتصاديٍّ اشتراكيٍّ من دون أن تتم تهيئة البيئة الاجتماعية والمادية الملائمة له، فإنها قد تمكنت من تحسين البنية التحتية وتقديم الرعاية الاجتماعية والتعليم المجاني للمواطنين. أما فيما يخص ملف الوحدة مع الشمال فقد كان يشكل هدفاً للجناح اليساري الحاكم، ولكن أُعطي هذا الهدف مضموناً أيديولوجياً محدداً جعل من تحقيقه على أسس وطنية مجردة أمراً يكاد يكون

(١١٩) علي الصرّاف، اليمن الجنوبي، ص ٢٣٧.
(١٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٧ - ٢٣٨.

مستحيلاً[١٢١]، أي أنه قد تم اشتراط موافقة الحكومة اليمنية في الشمال على تطبيق السياسات الاقتصادية وانتهاج نفس الرؤى السياسية في الجنوب لتتم هذه الوحدة. وهذه نفس السياسة التي انتهجها في الفترة اللاحقة الحزب الاشتراكي[١٢٢] في الجنوب، وهي السياسة القائمة على الحزب الواحد.

خاتمة

بعد هذا السرد التاريخي لا نحتاج إلى مزيد من التأكيد على حقيقة وحدة الشعب اليمني سياسياً وتاريخياً، وحتى وحدة مصيره، على الرغم من وعورة الطريق والتراكمات التاريخية التي يتحمل نصيب الأسد من مسؤوليتها الأنظمة الحاكمة والنخب اليمنية المهيمنة، التي تبحث عن مصالحها على حساب مصالح الوطن وأمنه واستقراره. ولكن في مقابل هذا الإرث الثقيل يجب أن لا ننسى تاريخ ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر الناصع، فما كان لأي من الثورتين أن تنجح من دون مؤازرة الأشقاء في الشطرين ومناصرتهم، ويصدّق ذلك ما قاله أحد ثوار الضالع في الجنوب: «أدركنا بالتجربة أن تحرير الجنوب لن يكون شعاراً قابلاً للتحقيق إلا بمقدار ما يقوم حكمٌ وطنيٌّ حقيقيٌّ في الشمال»[١٢٣]. أمّا الحديث عن هوية جنوبية منفصلة عن هوية الشمال

---

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

(١٢٢) أسس الحزب الاشتراكي في الفترة بين ١١ - ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٨، وكان هدفه الرئيس بناء الاشتراكية على الأرض اليمنية. وجاءت نشأته بعد تقارب ثم توحد بين عدد كبير من الأحزاب والتنظيمات والجماعات السياسية، خصوصاً في مؤتمره الأول في التاسع من مارس/ آذار ١٩٧٩.

(١٢٣) نبيل هادي، **١٧ ساعة تاريخية عند باب المندب** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨)، ص ٤٩.

فإنه يحتوي على كثيرٍ من الزيف والتضليل وينفيها الواقع، إذ لا تخطئ عين وحدة الدين واللغة والثقافة والأرض التي تجمع شطري اليمن وباقي أقطار الوطن العربي، وهذا لا ينفي المطالب المشروعة جداً التي دفعت أبناء الجنوب أو أعداداً منهم إلى المطالبة بالانفصال، بيد أن ذلك لا يسوّغ محاولة نزع الجنوب من محيطه والعمل على بناء أو اصطناع هوية جديدة له تنافي التاريخ والواقع. كما يجب أن نؤكد على أن الذي أضر بالجنوب والشمال على حدٍ سواء هو سوء الممارسة السياسية والفساد والاستبداد لا الوحدة.

الفصل السادس

القومية العربية في الكويت
الديمقراطية والعروبة في سياق الدولة القطرية

لؤي اللاركيا(*)

تعرّض المدُّ القوميُّ العربيُّ إلى هزّةٍ عنيفةٍ مع هزيمة النظام الناصري في النكسة عام ١٩٦٧، وقد جيرت العديد من الأقلام المعادية للقومية العربية في سبيل تشويه ما له علاقة بالمد العروبي، سواء كان ذلك بحق أم لا. وقد انتشر الخطاب المعادي للقومية العربية بشكلٍ متزايدٍ مع ظهور وسائل الإعلام العربية وانتشارها، والتي كانت في أغلبها معاديةً للتوجه العروبي. وعلى الرغم من

(*) طالب دكتوراه في العلوم السياسية في جامعة هيوستن بمدينة هيوستن تكساس. يعكف حالياً على إنهاء أطروحته بعنوان البرلمانات في الأنظمة الملكية الريعية: تحليل لمحددات التصويت في مجلس الأمة الكويتي. مهتم بالبرلمانات/ المؤسسات التشريعية والانتخابات في العالم العربي وقضايا التحول الديمقراطي والمؤسسات في الأنظمة السلطوية والوحدة العربية والقضية الفلسطينية. له بعض الكتابات في جريدة العربي الجديد.
البريد الإلكتروني: luai.allarakia@gmail.com
حساب تويتر: @allarakia_luai
الموقع الرسمي: luaiallarakia.weebly.com

كثرة الاتهامات الموجَّهة ضد القوميين العرب إلا أن الاتهام الأبرز كان الربط بين القومية العربية والحكم الاستبدادي العسكري. تلك الاتهامات غالباً ما تتجاهل تجربة مهمة يتم دفنُها تحت أنقاض الاتهامات المعادية للتجربة القومية العربية، ربما عن عمد، ألا وهي تجربة القوميين العرب في الكويت. قدّمتْ تجربةُ القوميين العرب في الكويت، على علّاتها، مثالاً مهماً لإمكانية الالتحام بين القومية العربية والديمقراطية؛ فقد كان للحركة دورٌ بارزٌ وقياديٌّ في النضال من أجل إنشاء مجالس منتخَبة، وكتابة دستور الكويت، والدفاع عن الحريات العامة، في سياق توجهٍ يرى في الكويت كياناً ودولةً ذات دورٍ إيجابيٍّ في الإصلاح السياسي وتقوية الأمة العربية. وقد دافعت الحركة عن هذا التوجه بلا هوادة، إلى أن تلقّت ضربةً مدمِّرةً في أعقاب الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩١، فيما بدا كأنه آخر مسمار في نعش القومية العربية في الكويت. وقد برزت عدة محاولات لإعادة إحياء الحركات منذ ذلك الحين، إلّا أن معظمها لقي نجاحاً محدوداً.

سأقوم في هذه الدراسة بتوثيقٍ وتحليلٍ مبدئيٍّ لدور حركة القوميين العرب في الكويت كحركةٍ قلّما يتمّ الحديثُ عنها، على الرغم من نجاحها، على الأقل لفترة معتبرة، في طرح نموذج يدمج التطلعات القومية العربية مع التزامٍ قويٍّ بمبادئ الديمقراطية، من انتخاباتٍ وحرياتٍ عامةٍ وسياسية. سيتم تقسيمُ الدراسة إلى ثلاثة أجزاء: في الجزء الأول سأتطرق إلى دور حركة القوميين العرب في وضع أسس النظام التشاركي في الكويت وكتابة الدستور الكويتي وإنشاء مجلس الأمة، أما الجزء الثاني فيغطي الفترة من ١٩٦٣ إلى الاحتلال العراقي موضحاً دفاع القوميين العرب عن الحريات العامة والقضايا العربية في تلك الفترة والتحديات التي واجهتهم، أما الجزء الثالث فسيتطرق إلى تجربة القوميين العرب إبان الاحتلال العراقي للكويت والضربة

القاسية التي تعرض لها التيار جراء ذلك الاحتلال، وسأختتم الورقة بنظرة نقدية لحاضر التيار القومي منذ تحرير الكويت في ١٩٩١[١].

الجزء الأول

من الإمارة إلى الدولة[٢]

في السياق التشاركي للمجالس الثلاثة

لم يبدأ النضال من أجل نظام تشاركي في الكويت بالأحداث التي أدت إلى كتابة الدستور الكويتي وتأسيس مجلس الأمة في الأعوام ١٩٦٢ - ١٩٦٣، فالواقع أن الأعراف التشاركية في الكويت تعود إلى القرن الثامن عشر، وبالأدق إلى فترة استقرار العتوب في الكويت، إذ تم اختيار الشيخ صباح بن جابر في منتصف ١٧٠٠ بتوافق من شيوخ القبائل والعشائر ليكون حاكماً للكويت[٣]. إلاّ أن جذور النظام التشاركي في الكويت لا يمكن اختزالها في طريقة اختيار آل صباح لحكم الكويت، بل إنها مرتبطة بشكل وثيق بالتركيبة الاقتصادية للكويت والأنشطة التجارية المرتبطة بالموقع الجغرافي للكويت على الخليج العربي، إذ إنّ التجار في الكويت توصلوا إلى اتفاقٍ مع عائلة الصباح يقضي بإعطائهم حرية القيام بأنشطتهم الاقتصادية مقابل تخليهم عن مسؤوليات الحكم والأمن

(١) تقدم هذه الورقة نظرة تمهيدية عامة وسريعة لتاريخ التيار العروبي في الكويت، على أن تُتبع هذه الورقة بدراسة أعمق وأشمل لتاريخ التيار العروبي في الكويت من نشأة الكويت إلى الوقت الرهن.

(٢) العنوان مأخوذ من الجزء الثاني لمذكرات العروبي الكويتي الدكتور أحمد الخطيب.

(٣) نشأة وتطور الديمقراطية في الكويت، والحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١ - ١٩٩١م.

لأسرة آل الصباح[٤].

على الرغم من قبول التجار بحكم آل الصباح إلا أنهم لم ينصاعوا بشكلٍ تامٍّ لحكمهم، ولم يكونوا على استعداد لأنْ يحكم آلُ صباح الكويتَ بشكلٍ مطلق، وقد تسبب ذلك في مواجهات لا تُعدّ ولا تُحصى بين التجار والسلطة الحاكمة. وقد أعطت الحرية التي مُنحت للتجار لأداء أنشطتهم الاقتصادية قدراً كبيراً من النفوذ السياسي، خصوصاً أن عائلة آل الصباح كانت تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على الدخل المتأتّي من هذه الفئة. اتضحت القوة السياسية لطبقة التجار بشكلٍ لا لبس فيه خلال عهدي صباح الأحمد الجابر (صباح II) ومبارك الصباح، عندما تمكن التجار من الضغط على الحكام المذكورين لإزالة الضرائب التي فُرضت عليهم[٥]. أدت ضغوط الطبقة التجارية لمزيد من السيطرة السياسية وفرض المزيد من القيود السياسية على أسرة آل الصباح الحاكمة، وتمخّض ذلك عن إنشاء العديد من المجالس التشريعية المهمة، مثل مجلس الشورى عام ١٩٢١، والمجالس التشريعية في ١٩٣٨ و١٩٣٩[٦]. وعلى الرغم من قصر عمر هذه المجالس إلا أنها أدت دوراً مهماً (خصوصاً مجالس ١٩٣٨ و١٩٣٩) في تأسيس وترشيد الجهاز الإداري والبيروقراطي في الكويت[٧]. كان ذلك هو السياق الذي هيأ الأرضية المناسبة لحركة القوميين العرب في الكويت لتصبح قوةً فاعلةً ورائدةً في

---

(٤) نشأة وتطور الديمقراطية في الكويت، ص ٢٠، والحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١ - ١٩٩١م، ص ٢٠.

(٥) الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١ - ١٩٩١م، ص ٢.

(٦) *Democratization in Kuwait: The National Assembly as a Strategy for Political Survival*, p. 46.

(٧) صراع القبيلة والديموقراطية، ص ٣١.

كتابة الدستور الكويتي وإنشاء مجلس الأمة الكويتي.

سباق نحو مجلس الأمة: العروبة والديمقراطية والمجالس المنتخَبة

بعد قمع المجلس التشريعي عام ١٩٣٩ اتسمت الحياة السياسية في الكويت بنوع من الركود، الذي لم يُكسر إلا بتنامي الدور السياسي لعبد الله السالم في عام ١٩٥٠. وقد أدى صعود عبد الله السالم إلى الحكم ووفاة أحمد الجابر إلى تحلحل نسبي في القبضة السياسية للأسرة الحاكمة في الكويت، مما فتح المجال أمام إنشاء العديد من الأندية الاجتماعية، وأصبحت نشطة بشكلٍ متزايدٍ في القضايا السياسية. تأثرت هذه الأندية بشكلٍ كبيرٍ في القوميين العرب، الذين كانوا من المحرِّضين الرئيسين لمعظم الأنشطة السياسية التي شاركت فيها هذه الأندية. وقد بدأ هذا العمل السياسي بشكلٍ محدودٍ وحذرٍ عن طريق الأندية الرياضية الحديثة المنشأ، إلّا أن ذلك النشاط سرعان ما انتقل إلى النادي الثقافي القومي ونادي المعلمين ونادي الخريجين، في ظل الأجواء السياسية المنفتحة نسبياً في عهد عبد الله السالم[٨]. وكانت الأعمدة الثلاثة لأنشطة هذه الأندية: تعزيز العروبة، معارضة الاستعمار البريطاني، والمشاركة الشعبية في إدارة شؤون الكويت[٩]. ولعل ذلك لا يمثل مفاجأةً، إذ إنه كان من الممكن اختصار رؤية القوميين العرب في الكويت في العبارة التالية لعراب القومية العربية في الكويت أحمد الخطيب: «حصلت الكويت على استقلالها يوم ١٩ يونيو ١٩٦١... أما بالنسبة إلينا فقد كانت هذه

(٨) الكويت: من الدولة إلى الإمارة.

(٩) الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت.

فرصة لإيجاد كيانٍ سياسيٍّ قادرٍ على أن يؤدي دوراً إيجابياً في الإصلاح السياسي وتقوية الأمة العربية، وأن يكون كياناً داعماً لحركات التحرر في العالم»[10]. توحدت الأندية الكويتية بقيادة موحدة تحت اسم لجنة الأندية الكويتية، بغرض «دعم كل ما يتعلق بشؤون الأمة العربية»، وقد أدت هذه اللجنة دوراً بارزاً في مساندة القضايا العربية؛ فقامت بالعديد من الأنشطة للتنديد بالعدوان الثلاثيّ على مصر عام ١٩٥٦، ومساندة الثورة الجزائرية التي اندلعت عام ١٩٥٤، وتأييد الثورة العمانية والحركة الشعبية في البحرين عام ١٩٥٥[11]. إضافةً إلى دور اللجنة المحوري في إطلاق لجنة كل مواطن خفير، المنادية بمقاطعة ومناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني[12].

تزامنت النشاطات المساندة للقضايا العربية مع محاولاتٍ جادةٍ للدفع نحو إنشاء نظامٍ يفتح المجال أمام المشاركة الشعبية في الحكم، وقد قام القوميون العرب بدور رأس الحربة في هذه الأنشطة. اتسمت العلاقة بين القوى الإصلاحية بقيادة القوميين العرب والعائلة الحاكمة في فترة الخمسينيات بحالةٍ من الشد والجذب؛ فحين قام الشيخ عبد الله السالم بالدعوة لانتخاباتٍ محدودةٍ لمجالس البلدية والمعارف والصحة والأوقاف عام ١٩٥٢ لم تدم التجربة طويلاً، نظراً للخلافات بين أعضاء ورؤساء المجلس، فكان أن قرّر عبد الله السالم عدم تجديد الانتخابات للمجالس بعد انتهاء مدتها، أو تردّد في تجديدها بحسب بعض المصادر الأخرى[13]. إلّا أن الحملة التي

---

(١٠) الكويت: من الدولة إلى الإمارة.

(١١) المجتمع والحركة المدنية في الكويت.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) الكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص ١٨٧-١٨٨، والمجتمع والحركة المدنية في الكويت، ص ٤٩ و٥٤.

أطلقها النادي الثقافي القومي أدت إلى انتخاباتٍ أخرى للمجالس في عام ١٩٥٤، وقد فشلت هذه التجربة أيضاً في إيجاد أرضيةٍ مشتركةٍ بين أعضاء المجالس ورؤسائها، مما حدا بالأعضاء لتقديم استقالة جماعية باستثناء عضو واحد[١٤].

لم تنتهِ الأمور عند هذا الحد، فقام القوميون العرب، بقيادة أحمد الخطيب ولجنة الأندية الكويتية بالتوافق مع بعض التجار، بتقديم عريضةٍ إلى الشيخ عبد الله السالم تطالب بتكوين مجلسٍ موحَّدٍ برئاسة عبد الله السالم للإشراف على جميع مؤسسات الدولة، فكان الرد تأسيس مرسوم أميري بتعيين اللجنة التنفيذية العليا عام ١٩٥٥[١٥]. في مقابل ذلك صعّد النادي الثقافي القومي ولجنة الأندية الكويتية عن طريق صحيفة صدى الإيمان بالدعوة إلى اجتماعٍ عامٍ في مسجد السوق لانتخاب الهيئة التنظيمية الأهلية، التي كان من أهدافها التحضير لكتابة دستورٍ والدعوة إلى انتخاب مجلسٍ تشريعي، فلم تتوانَ السلطة في قمع هذا الاجتماع بالقوة بعد فشل المفاوضات مع منظميه[١٦]. لم تستمر اللجنة التنفيذية العليا طويلًا، فقد تخللت فترة ما بعد منع اجتماع الهيئة التنظيمية الأهلية العديد من المظاهرات والأنشطة السياسية ذات الطابع القومي العروبي وقد أدت تلك الضغوط إلى عودة الشيخ عبد الله السالم إلى مبدأ الانتخابات عن طريق انتخاباتٍ لمجالس البلدية والصحة والمعارف والأوقاف والإنشاء عام ١٩٥٧، شريطة أن لا يتم انتخابُ بعض الشخصيات

---

(١٤) الكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص ١٩٠، والمجتمع والحركة المدنية في الكويت، ص ٥٠.

(١٥) المجتمع والحركة المدنية في الكويت، ص ٥١-٥٢، والكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص ١٩٠-١٩٥.

(١٦) الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت، ص ٧٠.

المحسوبة على التيار القومي، مثل أحمد الخطيب(١٧). وافق الخطيب على استبعاد اسمه من الانتخابات، فهو بحسب قوله لم يكن ساعياً إليها؛ ولكن إصرار السلطة على استبعاد جاسم القطامي وعبد الرازق خالد الزيد المحسوبين أيضاً على التيار القومي العربي على الرغم من فوزهم في الانتخابات أدى إلى انسحاباتٍ جماعيةٍ للفائزين في انتخابات المجالس، مما أدى إلى فشل هذه التجربة(١٨).

وصل التوتر بين القوى السياسية الوطنية المطالِبة بالإصلاح بقيادة القوميين العرب والسلطة السياسية في الكويت إلى ذروته عام ١٩٥٩ في الذكرى الأولى للوحدة بين مصر وسورية تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة؛ فقد نظّم اتحادُ الأندية الكويتية بمشاركة النادي الثقافي القومي فعالياتٍ للاحتفال بهذه الذكرى، كان من ضمنها كلمةٌ لجاسم القطامي أثارت حفيظة أعضاء الأسرة المالكة لما تضمنته من انتقادٍ لأسلوب حكمهم، فقد جاء في كلمته: «ألا ليتنا أيها الإخوة كحمص أو حماة يرفرف عليها علم الوحدة الحبيب الشامخ... عائلة آل الصباح قد حكمت الكويت مدة ثلاثمئة عام حكماً قبلياً، وقد أصبحت الآن منافية لروح العصر وضد المد القومي الذي يجب أن نسير معه، وما لم يتم اتباع ذلك المد القومي فإننا نبيح لأنفسنا القيام بعمل آخر... إن رضي الكويتيون أن يحكموا من عهد صباح الأول حكماً عشائرياً فقد آن الأوان لحكم شعبي ديمقراطي يكون للشعب فيه دستوره ووزراؤه»(١٩).

(١٧) الكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص ١٩٩ - ٢٠٠، والجماعات السياسية الكويتية في قرن، ص ٥٠ - ٥٢.

(١٨) الجماعات السياسية الكويتية في قرن، ص ٥٠-٥٢، والكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص ١٩٩ - ٢٠٠.

(١٩) الكويت من النشأة إلى الاستقلال، ص ٢٨٩.

لم يكن من المفاجئ إذاً أن تثير هذه الكلمة حفيظة الشيخ عبد الله السالم، الذي رأى فيها إهانةً مباشرةً له وتهديداً لحكمه، الذي وُصِف بالعشائري من قِبل جاسم القطامي[٢٠]. جاء رد عبد الله السالم سريعاً بإغلاق جميع الأندية الرياضية والثقافية والصحف والمجلات الصادرة عن هذه الأندية، واعتقال العديد من الناشطين السياسيين، وعلى رأسهم جاسم القطامي وأحمد الخطيب المحسوبان على التيار القومي العربي[٢١]. لم تكن الإهانةُ التي شعر بها عبد الله السالم السببَ الوحيدَ وراء قمع القوى الوطنية بعد مهرجان الشويخ والاحتفال بذكرى الوحدة بين سورية ومصر، فقد تخوّفت السلطة من الصراع المرير بين الشيوعيين الموالين لنظام عبد الكريم قاسم والقوى القومية الموالية لعبد الناصر، الذي تحول إلى صدامات بين الطرفين خلال مهرجان الشويخ، ولم يَرُقِ السلطةَ أن تتحول الكويتُ إلى ساحةٍ للصراع الأيديولوجي بين هذين الطرفين[٢٢].

كشفت أحداث مهرجان الشويخ عن التناقض المستمر بين موقف القوميين العرب في الكويت المساند للوحدة العربية، والمطالبة بإصلاحات ديمقراطية في سياق الدولة القُطْرية. وفي هذا الصدد يقول أحمد الخطيب إنه بالنسبة إلى البعض: «فإن الدعوة إلى الوحدة تعني في طياتها تعارضاً مع الحكم واستبدال حكمٍ آخر به، ويبرر ذلك كون صيغة الوحدة أو الاتحاد غير واضحة ومبهمة، ولم يكن هناك مشروعٌ قوميٌّ واضحٌ يراعي ظروف كل دولة عربية وخصوصياتها، فكان من السهل على أعداء الوحدة أن يشوهوا صورتها المطلوبة»[٢٣]. وقد

(٢٠) الكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص ٢٠٦ -٢٠٧.

(٢١) التوجهات الماركسية الكويتية، ص ٢٧-٢٨.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٨-٢٩.

(٢٣) الكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص ٢٠٧.

كان من الممكن أن يُتَّهم القوميون العرب بالتحالف مع قوى عربية خارجية ضد العائلة المالكة في الكويت، على غرار الكتلة الوطنية في المجلس التشريعي لعام ١٩٣٨، التي تميزت بعلاقات قوية مع الملك غازي في العراق (بغضّ النظر عن صحة الاتهامات أو عدالتها)، لولا عامل حاسمٍ كان له الدور الأبرز في جسر الهوة بين القوميين العرب والسلطة السياسية في الكويت بقيادة عبد الله السالم، ألا وهو تهديد عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق عام ١٩٦١[٢٤].
أصاب بيان عبد الكريم قاسم الداعي إلى ضم الكويت إلى العراق كل الأطراف الكويتية بالصدمة، فمن الناحية الشعبية خرجت مظاهراتٌ حاشدةٌ للتنديد ببيان عبد الكريم قاسم، ولم يتوانَ المتظاهرون عن طلب السلاح للدفاع عن الكويت، مردّدين: «يا بو سالم عطنا سلاح»[٢٥]، أما من ناحية السلطة فقد قام الشيخ عبد الله السالم بإلقاء كلمة للإعراب عن امتنانه للمساندة الشعبية له في مواجهة تهديدات عبد الكريم قاسم، وتبع ذلك مجموعة من البيانات الحكومية التي تمركزت حول دحض الادعاءات العراقية، إضافةً إلى الخطوات الأخرى التي اتخذتها السلطة للرد على التهديدات العراقية[٢٦]. لم يختلف موقفُ القوميين العرب، إذ إن علاقتهم بعبد الكريم قاسم وُسِمت بالتوتر منذ بداية الانقلاب العسكري في العراق عام ١٩٥٨، نظراً لموقف قاسم المبهم من الوحدة العربية وقمعه للقوميين العرب

(٢٤) الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت، ص ٧٦، والكويت من النشأة إلى الاستقلال، ص ٢٩٤-٢٩٥.

(٢٥) الكويت من النشأة إلى الاستقلال، ص ٢٩٤-٢٩٥، والكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص ٢٠٦-٢٠٧.

(٢٦) الكويت من النشأة إلى الاستقلال، ص ٢٩٦-٢٩٧.

في العراق[٢٧]. لم يكن من المفاجئ إذاً أن تؤدي تهديدات عبد الكريم قاسم إلى التقارب ما بين السلطة في الكويت والمعارضة القومية، فمن ناحية السلطة كان من المنطقي أن تقوم بأي خطوات لإثبات شعبية حكمها وشرعيته، كاعتماد نظامٍ تشاركيٍّ يخلط ما بين النظام البرلماني والنظام الملكي الوراثي لفتح المجال أمام المشاركة الشعبية في الحكم من قِبل جميع القوى السياسية، معارضةً كانت أم موالية، إضافةً إلى الاستفادة من العلاقات القوية للقوميين العرب في الكويت مع العديد من القوى السياسية والأنظمة في المحيط العربي، خصوصاً مع النظام الناصري في مصر، ذي العلاقة المتميزة مع القوميين العرب في الكويت[٢٨]. ومن ناحية أخرى أعطى عداء القوميين العرب في الكويت نحو عبد الكريم قاسم ورفضهم لتهديداته الفرصة لإثبات وطنيتهم وعدم تناقض أجندتهم العروبية مع السياق الوطني الكويتي، كما فتح ذلك المجالَ أمامهم لتحقيق مطالبهم الإصلاحية، المتمثلة بمجلسٍ تشريعيٍّ منتخَب[٢٩].

كان للقوميين العرب بالفعل الدور الأبرز في دحر التهديد العراقي نحو الكويت، فبعد قيام وفدٍ برئاسة الشيخ جابر الأحمد - وبمشاركة عبد العزيز الصقر ويوسف إبراهيم الغانم ويوسف النصف وعبد العزيز الصرعاوي، وجلهم إما من عوائل تجارية عريقة أو من المحسوبين على التيار القومي العربي في الكويت -، بزيارة الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١ لتوضيح موقفهم حيال التهديدات العراقية وحث الرئيس عبد الناصر على الاعتراف باستقلال

---

(٢٧) التوجهات الماركسية الكويتية، ص ٢٦-٢٨، والكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص ٢٠١-٢٠٢ و٢٠٧.

(٢٨) الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت، ص ٧٦- ٧٧.

(٢٩) الكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص٢١٤-٢١٥.

الكويت وانضمامها إلى الجامعة العربية[٣٠]، أبدى عبد الناصر تفهمه للموقف الكويتي ورفضه للتهديدات العراقية، على الرغم من تحفظه على دعوة الكويت للقوات البريطانية، وقد كان البديل الذي اقترحه عبد الناصر نشر قوات عربية لاستبدال القوات البريطانية وحماية الكويت من العراق، وقد تبع ذلك القبول بالكويت عضواً في الجامعة العربية في ٢٠ يوليو ١٩٦١، بمساندة واضحة من الجمهورية العربية المتحدة[٣١]. ونظراً للعلاقات التي تربط القوميين العرب بالعديد من الأنظمة العربية والحركات ذات الطابع العروبي فقد قرر الشيخ عبد الله السالم استغلال ذلك بتعيين جاسم القطامي في ديوان الخارجية. أما الحدث الآخر البارز فقد تمثل في دعوة الشيخ عبد الله السالم إلى انتخاباتٍ لمجلسٍ تأسيسيٍّ لصياغة دستورٍ كويتيٍّ والتحضير لتكوين مجلس الأمة الكويتي عام ١٩٦١ بمشاركة بارزة وفاعلة للقوميين العرب.

الدستور ومجلس الأمة

أصدر الأمير عبد الله السالم مرسوماً بتشكيل هيئة التنظيم، والتي كان من أحد أهدافها الاجتماع مع المجلس الأعلى المكون من شيوخ العائلة في مجلسٍ مشتركٍ لوضع أسس المجلس التأسيسي والانتخابات إليه[٣٢]. وكما وضح الغزالي في كتابه عن الحركات

---

(٣٠) *The Wages of Oil*, pp. 92-94, and
الكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص ٢١٤-٢١٥.

(٣١) *The Wages of Oil*, pp. 91-92;
الكويت من النشأة إلى الاستقلال، ص ٢٩٨، والكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص ٢١٤-٢١٥.

(٣٢) الجماعات السياسية الكويتية في قرن، ص ٥٨-٥٩.

السياسية في الكويت كانت روح الكتلة الوطنية التي تشكلت في الثلاثينيات واضحةً في أسماء أعضاء هيئة التنظيم، إذْ إنَّ العديد منهم مرتبطون بالكتلة الوطنية وأعضاء المجالس المنتخبة المختلفة خلال تاريخ الكويت، وهو عاملٌ آخر سهّل الطريقَ أمام عودة القوميين العرب إلى الحياة السياسية، بسبب العلاقات المتميزة بينهم وبين رموز الكتلة الوطنية[٣٣]. حسم القوميون العرب إذاً موقفهم وشاركوا بالانتخابات لمجلس التأسيس، وعلى الرغم من الاختلاف حول موضوع الدوائر الانتخابية بين القوى الشعبية والسلطة إلا أن المسألة حُسِمت في نهاية الأمر بحلٍّ وسطٍ أرضى الطرفين، وجرت الانتخابات من دون تعقيد يُذكر[٣٤]. تمكّن القوميون العرب من الفوز بثلاثة مقاعد في المجلس التأسيسي، وهم بالتحديد أحمد الخطيب ويعقوب الحميضي وسليمان الحداد، إلا أن الإنجاز الأبرز يكمن في نجاحهم بإيصال يعقوب الحميضي إلى عضوية اللجنة الدستورية.

بالنظر إلى محاضر لجنة الدستور في المجلس التأسيسي يتضح الدور البارز الذي قام به القوميون العرب، خصوصاً عضو اللجنة الدستورية يعقوب الحميضي، في التصدي للعديد من محاولات تقليص صلاحيات مجلس الأمة[٣٥]؛ ويتضح أيضاً إحقاقاً للحق الدورُ المهم للخبير الدستوري من الجمهورية العربية المتحدة الدكتور عثمان خليل ووزير العدل حمود الزيد في المجال نفسه[٣٦]. حرص الحميضي كما أسلفنا على التصدي لأي محاولاتٍ من شأنها الانتقاص

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٥٨-٥٩.

(٣٤) الكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص ٢٢٥-٢٢٦، والنظام الانتخابي في الكويت.

(٣٥) محاضر لجنة الدستور.

(٣٦) الكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص ٢٣٥-٢٣٧، ومحاضر لجنة الدستور.

من صلاحيات مجلس الأمة لحساب السلطة، فعلى سبيل المثال دار نقاشٌ حادٌّ في لجنة الدستور حول مبدأ إعطاء الوزراء المعينين حق التصويت في مجلس الأمة، فقد رفض كلٌّ من الحميضي ووزير العدل والدكتور عثمان خليل هذا المبدأ، على الرغم من إصرار وزير الداخلية سعد العبد الله، وقد حاول الأعضاء المعترضون الوصول إلى حلٍّ وسطٍ، وهو ما تم إقرارُه بالفعل، إلّا أن العضو يعقوب الحميضي ظلَّ رافضاً لهذا المبدأ بشكل تام، وكان الحل الوسط أن يكون للوزراء الحق في التصويت على كل القضايا باستثناء التصويت على طرح الثقة[٣٧]. وقد كرر النائب أحمد الخطيب اعتراضات يعقوب الحميضي على مبدأ إعطاء الوزراء المعينين حق العضوية في مجلس الأمة، وأبدى اعتراضه على العديد من المواد المتعلقة بطريقة تعيين الوزراء ودورهم والحق في محاسبتهم، قائلاً: «أنا أشعر من قراءة المواد هذه كلها أن هذا الحذر أدى إلى نتيجة معكوسة، فقد أدى إلى جعل السلطة التشريعية سلطة صورية على الإطلاق، أول شيء عدد الوزراء الضخم في المجلس وفتح باب التعيين إلى ثلث عدد أعضاء المجلس، ثاني شيء التعقيدات في محاسبة الوزارة، ثالث شيء ربط إسقاط الحكومة بإسقاط المجلس»[٣٨]. وقف الخطيب أيضاً بحزمٍ أمام محاولات إقرار التعذيب من قِبل بعض النواب في المجلس التأسيسي، واصفاً تلك المحاولات بالفضيحة للكويت وسمعتها[٣٩].

---

(٣٧) الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت، ص٨٤-٨٥، ومحاضر لجنة الدستور، الجلسة ١١، ص ١٣ - ١٧.

(٣٨) محاضر المجلس التأسيسي، والكويت من الدستور إلى الاحتلال، ص ٥١-٥٤.

(٣٩) الكويت من الدستور إلى الاحتلال، ص ٤٠؛ الكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص ٢٤٤، ومحاضر المجلس التأسيسي.

بيد أن الملفت للانتباه هو الدور المحوري للخبير الدستوري من الجمهورية العربية المتحدة الدكتور عثمان خليل في صياغة المواد المتعلقة بهوية الكويت العربية؛ فعلى سبيل المثال نصت إحدى الصيغ غير المعدلة للمادة الأولى من الدستور الكويتي على أن «الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة، ولا يجوز النزول عن سيادتها أو التخلي عن أي جزء من أراضيها، والكويتيون جزء من الأمة العربية.» مما أثار حفيظة النائب سعود العبد الرزاق المقرب من السلطة، الذي اعترض على عبارة: «الكويتيون جزء من الأمة العربية»، مطالباً استبدالها بعبارة: «الشعب الكويتي جزء...»، لأن الكويت بحسب قوله: «شعب منفصل، ولنا كياننا منذ ثلاثة قرون، رغم أننا جزء من الأمة العربية»، فكان أن رد عثمان خليل بتوضيح أنه من خلال نقاشاته مع العديد من المفكرين العرب، ومنهم المفكر القومي البارز ساطع الحصري، برز اعتراضٌ شديدٌ على استخدام «لفظ شعب داخل كل دولة عربية على حدة»، لأن في ذلك: «تسجيلاً لفوارق غير صحيحة في الشعب العربي الواحد»، ورد رئيس المجلس الدستوري عبد اللطيف محمد ثنيان بأن الدستور الكويتي يجب أن يكون متجاوباً مع الأفكار الحديثة والشعور القومي العربي[٤٠].

يتضح إذاً من السرد السريع لتاريخ الحركة القومية في الكويت منذ نشأتها إلى الاستقلال وكتابة الدستور التالي: أولاً، تعود جذور النضال من أجل صيغة حكم تشاركي إلى المحاولات المستمرة لطبقة التجار في الحد من السلطة المطلقة لحكم الصباح، وقد برزت الكتلة الوطنية كأحد أبرز وجوه هذا النضال في نهاية الثلاثينيات، وعلى الرغم من أنَّ معظم أعضاء هذه الكتلة كانوا من التجار إلّا أن

(٤٠) محاضر المجلس التأسيسي، ومحاضر لجنة الدستور، الجلسة ٩، ص ٣-٤.

الشعور القومي في الكتلة كان واضحاً. ثانياً، تمكنت حركةُ القوميين العرب من البناء على ما قامت به الحركة الوطنية، وتميز نضال الحركة بدمج الصراع من أجل نظامٍ تشاركيٍّ، مع توجه عروبيٍّ داعمٍ للقضايا العربية في المنطقة والوحدة العربية ومناهضة الاستعمار. إلاّ أن ذلك لم يغْنِ أن الحركة لم تواجه التناقض المزمن الذي واجهته كل الحركات القومية، وبالتحديد تناقض التوجه القومي العربي مع الدولة القطرية وتوجهها الوطني الضيق. بيد أن المثير في الأمر أن ذلك التناقض تمَّ حلُّه كردة فعل على مطالب عبد الكريم قاسم بضم الكويت للعراق كما أسلفنا.

الجزء الثاني

المد والجزر نحو الاحتلال

لم يتوقف النضال من أجل نظامٍ تشاركيٍّ في الكويت بعد كتابة الدستور وانتخاب أول مجلس أمة في تاريخ الكويت عام ١٩٦٣، لأن الحركة القومية، التي كان لها دورٌ بارزٌ في تمهيد الطريق نحو الدستور ومجلس الأمة، سرعان ما اكتشفت أن انتخابَ أول مجلس أمةٍ عام ١٩٦٣ لم يكن تدشيناً لعهد ديمقراطي جديد، نظراً لمحاولات السلطة المستمرة لتحجيم، أو حتى إلغاء، دور مجلس الأمة، واستغلاله في تقليص مجال الحريات العامة والسياسية في الكويت. ولم يكن هذا التحدي الوحيد الذي واجهته الحركة القومية العربية في الكويت، إذ إن سياقها العروبي جعلها عرضةً للانقسامات في الفروع الخارجية للحركة، ولم يلبث أن انتقل هذا الانقسام إلى الحركة في الداخل، مما أثّر في كثير من الأحيان على قدرتها في مواجهة السلطة، وحتى على حظوظها الانتخابية. وعلى الرغم من ذلك كلّه يمكن القول إن الحركة تمكنت من الدفاع عن القضايا العربية في مجلس الأمة وإيلائها قدراً معقولاً من الاهتمام.

يُرجِع النائبُ السابق والقيادي البارز في الحركة القومية أحمد الخطيب بدايةَ التراجع عن النهج الديمقراطي في الكويت، أو ما سمّاه «مرحلة الردة»، إلى تبعات الأزمة الدستورية التي اندلعت عام ١٩٦٤ حول تفسير المادة ١٣١ من الدستور الكويتي، والتي تنص على أنه «لا يجوز للوزير أثناء توليه الوزارة أن يتقلّدَ أي وظيفةٍ عامةٍ أخرى، أو أن يزاول - ولو بطريقٍ غير مباشر - مهنةً أخرى أو عملاً صناعياً أو تجارياً أو مالياً، كما لا يجوز له أن يسهم في التزاماتٍ تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة، أو أن يجمع بين الوزارة والعضوية في مجلس إدارة أي شركة»، إذْ إنَّ عدداً من النواب المحسوبين على السلطة تقليدياً رفضوا التشكيل الوزاري عام ١٩٦٣ اعتراضاً على وجود تجّارٍ في هذا التشكيل، واستندوا إلى المادة ١٣١ في اعتراضهم[٤١]. وقد عزم النوابُ المعترضون على الحيلولة دون أداء هذه الوزارة لليمين الدستورية، ونجحوا في ذلك عبر الانسحاب المستمر من الجلسات وإفقادها النصابَ اللازمَ لعقدها[٤٢]. وقد وصف الخطيب حُججَ النواب المعترضين بالواهية، مُرجِعاً الاعتراض إلى الصراع الدائر بين جناحي العائلة، وبالتحديد صراع جابر العلي ضد التجار وحليفهم جابر الأحمد، وهو الصراع الذي لم يشأ الخطيب وجماعةُ القوميين العرب الدخولَ فيه؛ ويؤكد الخطيب أن إقالة عبد الله السالم للتشكيل الوزاري المُعتَرَض عليه من قِبل النواب المعترضين، واستقالة رئيس مجلس الأمة القريب من عبد العزيز الصقر ليحل مكانه

(٤١) الكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص ٢٧٢.

(٤٢) الكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص ٢٦٩-٢٧١، والحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت، ص ١٢٠-١٢١.

سعود العبد الرزاق القريب من السلطة، دشن عهد الانقضاض على المكتسبات الديمقراطية (الخطيب ٢٧١ - ٢٧٢)(٤٣). في المقابل يرى الكاتب فيحان العتيبي أن رفض القوميين مساندة معارضي التشكيلة الوزارية في عام ديسمبر ١٩٦٤ يعود إلى أنَّ عدداً منهم أبناء تجار، أو ممّن يتلقون دعماً كبيراً من التجار، أو كانوا يعتبرون أنفسهم امتداداً للتجار الوطنيين الذين ناضلوا من أجل وضع أسس الحكم التشاركي في الكويت(٤٤). أما الباحث صلاح الغزالي فيرى أن دخول تكويناتٍ اجتماعيةٍ جديدةٍ من الحضر السنة والشيعة والقبائل دفعهم إلى المطالبة بمعادلة جديدة للحكم، لكسر التوازن المعهود منذ بداية تاريخ الكويت بين التجار والعائلة المالكة، وأن وقوف التجار الوطنيين وحركة القوميين العرب ضد المعترضين على التشكيل الوزاري لعام ١٩٦٣ كان مجرد وسيلةٍ لمنع خسارتهم لشخصياتٍ وزارية جيدة(٤٥). بغضّ النظر عن الاختلاف حول تفسير الأزمة الدستورية لعام ١٩٦٤ فإن الثابت هو أنه بعد سقوط وزارة ديسمبر ١٩٦٤ وتعيين الوزارة الجديدة في يناير ١٩٦٥ تعقدت الأمور، حين قرر القوميون العرب الاستقالة من أول مجلس أمة منتخب في تاريخ الكويت، اعتراضاً على قوانين عدُّوها مقيِّدةً للحريات وتهدف إلى تقليص المكتسبات الشعبية، إضافة إلى كونها صِيغت بطريقة غير ديمقراطية(٤٦). تمركزت التعديلات والقوانين التي اعترض عليها نوابُ حركة القوميين العرب لكونها تحدُّ من الحريات العامة حول المطبوعات والنشر والأندية

(٤٣) الكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص ٢٧١ - ٢٧٢.

(٤٤) الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت، ص ١٢١.

(٤٥) الجماعات السياسية الكويتية في قرن، ص ٦٩.

(٤٦) الكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص ٢٩٧ - ٢٩٩؛ السلطة والتيارات السياسية في الكويت، ص ٢٩، والمجتمع والحركة المدنية في الكويت، ص ٦٣.

والجمعيات والوظائف العامة وإقامة الأجانب؛ فعلى سبيل المثال أعطت التعديلاتُ على قانون المطبوعات الحكومةَ الحقَّ في إلغاء امتيازات الصحف ومنعها من التظلم للقضاء في المستقبل[٤٧].

لم تقف الأمور عند ذلك الحد، فبعد استقالة حركات القوميين العرب عام ١٩٦٥ وتحوُّلِ مجلس الأمة إلى مجلسٍ يغلب عليه الطابع الحكومي بشكل شبه مطلق شابت انتخاباتُ مجلس الأمة التالي عام ١٩٦٧ اتّهامات بالتزوير الحكومي، مما أدى إلى أزمة سياسية أخرى، تمثّلت في رفض سبعةٍ من النوّاب الفائزين - جلهم من المحسوبين على الطبقة التجارية - لمقاعدهم، رفضاً لتزوير الحكومة للانتخابات (السعيدي ٣٠ - ٣٢)، (اليوسفي ٢ - ١٠٠ - ١٠١). ولم يكن ذلك الموقف من النواب المحسوبين على الطبقة التجارية مفاجئاً، إذ إنهم كانوا قد عقدوا العزمَ على التحالف مع حركة القوميين العرب في انتخابات ١٩٦٧ بعد تلطيف الأجواء ومحاولة تجاوز الاختلافات بين الطرفين، التي تولدت من عدم ارتياح الطبقة التجارية لموقف القوميين العرب المؤيد لإجراءات عبد الناصر الاشتراكية، وموقفهم المحايد (من وجهة نظر الطبقة التجارية) نحو الأزمة الدستورية عام ١٩٦٤، واعتقاد القوميين العرب في المقابل بأن النواب المحسوبين على الطبقة التجارية لم يولوا الطبقة المهمشة في المجتمع الكويتي الرعاية اللازمة في برامجهم الانتخابية (الخطيب ٣٠٨ - ٣٠٩). إلّا أن ذلك التحالف لم يؤتِ ثماره، إذ إن القوميين العرب لم يفوزوا بأي مقعد، بينما رفض النواب المحسوبون على الطبقة التجارية مقاعدَهم كما أسلفت، كما وَقَّعَ ٣٨ مرشحاً (ومنهم التجار والقوميون العرب) عريضةً ترفض

---

(٤٧) الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت، ص ١١٠، والكويت من الدستور إلى الاحتلال، ٢، ص ٨٩ - ٩٠.

التزويرَ الحكومي لانتخابات مجلس الأمة (السعيدي ٣٠ - ٣٢).

زلزال نكسة ١٩٦٧

مثّلت نكسة ١٩٦٧ تحدّياً حقيقياً للتيار القومي العربي في الكويت، إذ إن تبعات الهزيمة أدت إلى صراع أيدلوجي تمخّض عنه قرارٌ بتجميد العمل المحلي في الكويت عدة قرارات أدت إلى فصل فرع الكويت من قيادة حركة القوميين العرب على مستوى الخليج، وتبع ذلك انشقاق قيادات الصف الثاني لحركة القوميين العرب، أو يسار الحركة، لتأسيس الحركة الثورية الشعبية في الكويت ذات التوجه الماركسي اللينيني (اليوسفي، من الدستور إلى الاحتلال، ١١٤ - ١١٧)، (المديرس، التوجهات الماركسية الكويتية، ٤٦ - ٤٨). وفي إشارة أخرى لعمق الأزمة التي خلفتها طبيعة النكسة اتسعت دائرة الخلافات، بعد قبول جمال عبد الناصر مبادرة روجرز، بمولد التجمع الوطني الذي أسسته العناصر التي ظلت مواليةً لجمال عبد الناصر، على الرغم من قبوله لمبادرة روجرز (الخطيب، من الدولة إلى الإمارة، ٢٥ - ٢٨). إلّا أن انشقاق الحركة الثورية الشعبية في الكويت لم يؤثر كثيراً في حركة القوميين العرب، إذ إن الحركة سرعان ما رفضت العمل البرلماني، ونفّرت الرأي العام في الكويت بعد قيامها بعدة تفجيرات في الكويت، نظراً لالتزام الحركة بالعنف الثوري، وقد تمكّنت أجهزة الوزارة الخارجية من اعتقال أعضاء الحركة بعد قيامهم ببعض التفجيرات في الذكرى الثانية لتزوير انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٧ (الغزالي ٤٩٩ - ٥٠١)، (المديرس، التوجهات الماركسية الكويتية، ٦٤ -٦٥). بيد أن انشقاق العناصر الناصرية بقيادة جاسم القطامي كان له التأثير الأكبر في تماسك التيار القومي، إذْ إنَّ التيار انقسم إلى التجمع الوطني بقيادة جاسم القطامي وحركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين بقيادة أحمد

الخطيب، وقد تمت ترجمة هذا الانقسام إلى خلافٍ حول المشاركة في انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٧١، إذْ إنَّ التجمع الوطني قرر مقاطعة الانتخابات إلى جانب مجموعة التجار، بينما قرّر التقدميون الديمقراطيون الكويتيون المشاركةَ في الانتخابات (الخطيب، من الدولة إلى الإمارة، ٢٨ - ٢٩). استمر الانقسام والصراع بين التجمع الوطني وحركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين، إذْ إنَّ كلاً من الحركتين قررت خوض الانتخابات بشكل منفرد وبقوائم منفصلة، مما عنى أن المجموعتين تنافستا في الانتخابات بدلاً من التنسيق، وقد انتقل هذا التنافس إلى منظمات المجتمع المدني، إذْ أصدرت الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني مع اتحاد العمال بياناً لتأييد مرشّحي التقدميين الديمقراطيين الكويتيين، واتهموا التجمع الوطني بالعمل لمصلحة السلطة (السعيدي ٤٣ - ٤٤)، (العتيبي ١١٣ - ١١٤)، (اليوسفي، الكويت من الدستور إلى الاحتلال، ١٣٠).

الحلول غير الدستورية ومحاولة إنقاذ الديمقراطية مجدّداً

لم يكد دور الانعقاد الثاني من مجلس ١٩٧٥ أن ينتهي حتى فوجئ الكويتيون بحلِّ رابع مجلس أمةٍ في تاريخ الكويت حلاً غير دستوري، وقد تم تعليق العمل بالدستور، وذلك في أغسطس عام ١٩٧٦. أصاب ذلك الحلُّ القوى السياسيةَ في الكويت بالدهشة، خصوصاً أن نائب رئيس الوزراء جابر العلي السالم كان قد ألقى كلمةً في ختام دور الانعقاد الثاني امتدح فيها التعاون بين المجلس والحكومة (مضبطة رقم ٤٠١، الجلسة الختامية لمجلس الأمة، الفصل التشريعي الرابع، دور الانعقاد الثاني بتاريخ ١٩٧٦/ ٠٧/ ١٩)، (السعيدي ٤٦)، (الخطيب، من الدولة إلى الإمارة، ٥٥). تعددت التكهنات حول الأسباب التي أدت إلى حل مجلس الأمة وتعطيل العمل بالدستور؛

فمن ناحية الحكومة ألقى رئيس الوزراء اللوم على المجلس متّهماً إياه بتعطيل العديد من القوانين والجلسات والهجوم والتجني على الوزراء، كما أشار رئيس الوزراء إلى الأوضاع الحرجة والدقيقة التي يمر بها العالم العربي (العتيبي ١٣٦ - ١٣٧)، في المقابل رأى النائب أحمد السعدون أن السبب الحقيقي للحل هو الحكومة التي رفضت ممارسة النواب لصلاحياتهم الدستورية، ومنها إقرار المجلس لقانون المحكمة الإدارية، الذي لم يَرُقِ الحكومةَ (العتيبي ١٣٦). ولم تقتصر التكهنات على العوامل الداخلية، إذ إن ضغط الحرب الأهلية اللبنانية، والموقف الحاسم للتيار القومي المعارض بجناحيه في الكويت ضد التدخل السوري في لبنان جعل النظام في الكويت يشعر بتخوّفٍ حقيقيٍّ من أن تتكرر التجربة اللبنانية في الكويت (الشايجي ١٩٨٨، ٢٦٠)، (العتيبي ٢٠١٠، ١٤٠). علاوة على ذلك، تم استحضار قمع المجلس الوطني وحلّه في البحرين في أغسطس ١٩٧٥ كعامل ضغطٍ استخدمته الدول الإقليمية في الخليج العربي لإنهاء المجلس التشريعي الوحيد الذي تبقّى في المنطقة، ألا وهو مجلس الأمة الكويتي (الشايجي ١٩٨٨)، (العتيبي ٢٠١٠). تلا حلَّ مجلس الأمة في عام ١٩٧٦ إجراءاتٌ قمعيةٌ تمثّلت في إيقاف العمل بالعديد من مواد الدستور، وإنشاء لجنةٍ معينةٍ لتنقيح الدستور، وإضافة مادة لقانون المطبوعات تعطي لمجلس الوزراء سلطاتٍ استثنائيةً في تعطيل الصحف (العتيبي ١٣٨). وقد طالت الإجراءات القمعية الجمعياتِ النفعيةَ ومؤسساتِ المجتمع المدني؛ فعلى سبيل المثال تم حل مجلس الإدارة المُنتخَب لكلٍّ من الاتحاد العام لعمال الكويت ورابطة الأدباء وجمعية المحامين وجمعية الصحافيين ونادي الاستقلال وجمعية المعلمين والاتحاد الوطني لطلبة الكويت، وتعيين مجالس إدارات معينة، كما تم اعتقال

رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت ومعظم أعضاء مجلسه التنفيذي (الغزالي ٥٠٨)، (المديرس ١٤٩).

كان للتيار القومي دورٌ بارزٌ في التصدي لحل مجلس الأمة عام ١٩٧٦ ولمحاولات تنقيح الدستور، إذْ إنَّ العديد من الجمعيات النفعية التي تم ذكرُها كانت على علاقة وثيقة بالتيار القومي العربي بكل أجنحته، وقد نظمت تلك الجمعيات فعالياتٍ لرفض لجنة تنقيح الدستور (المديرس، ٧٩، ١٥٠). وقد قام أعضاء التيار القومي بالاجتماع بعد حل مجلس الأمة في بيت جاسم القطامي وإصدار بيانٍ للاعتراض على حل مجلس الأمة، إضافةً إلى اعتراضهم على لجنة تنقيح الدستور (الخطيب، من الدولة إلى الإمارة، ٥٦). بيد أن ما كان مثيراً للاهتمام خلال هذه الفترة هو التحالف بين بعض أعضاء التيار القومي العربي والشيعة المنتمين إلى التيار المعارض للحكومة، والذي ظهر مع الثورة الإيرانية ضد الشاه (المديرس، الحركة الشيعية في الكويت، ٢٥ - ٢٦). وجدت عناصرُ التيار القومي العربي متنفّساً للتعبير عن مظالمها السياسية في حركة مسجد شعبان، التي كانت في البداية ملاذاً للأصوات الشيعية الثورية المناهضة للحكومة، لكن مشاركة التيار القومي فيها حوّلها إلى ساحة للاحتجاج ضد قمع الحكومة وسياساتها بعد حل مجلس الأمة (المديرس، الحركة الشيعية في الكويت، ٢٥ - ٢٦). لم تنجح الحكومة في تمرير تعديلاتها واقتراحاتها لتعديل الدستور، نظراً لتشكيك بعض أعضاء اللجنة في تعديلات الحكومة وأثرها في تقليص صلاحيات المجلس، مما سبب إحراجاً للحكومة وتعطيلاً لمساعيها لتنقيح الدستور (اليوسفي ١٦٣ - ١٦٤)، (العتيبي ١٠٥ - ١٠٦). أمام هذه الضغوط والعوامل كلها قررت الحكومة الدعوة إلى انتخابات مجلس الأمة في ٢٣ فبراير ١٩٨١، وصدر قانون

الانتخابات رقم ٩٩/ ١٩٨٠ (النجار ٢٠١٠، ٢٠).

ارتفع عددُ الدوائر من ١٠ إلى ٢٥ دائرة في القانون الانتخابي الجديد، وانخفض عددُ المقاعد في الدائرة من خمسة مقاعد إلى مقعدين، وادّعت الحكومة أن القانون الانتخابي تم وضعه ليعكس التغيرات السكانية وتطوير المناطق السكنية الجديدة، إلّا أن الأهداف الحقيقية لتغيير النظام الانتخابي كانت كالتالي: زيادة تمثيل مرشّحي القبائل الموالين للحكومة، والحدّ من تمثيل الشيعة خصوصاً بعد تحول شريحة منهم إلى المعارضة كما أسلفت، وتفتيت أصوات التيار القومي العربي المعارض عن طريق تقسيم دوائرهم في النظام الانتخابي القديم إلى أكثر من دائرة وفق النظام الانتخابي الجديد (النقيب، ١٩٩٦ ب، ١٢٦ - ١٢٧)، (الحربي ٢٠٠٣، ٢٩). انعكس تغيير النظام الانتخابي على حظوظ التيار القومي، فلم ينجح أيٌّ من مرشحيه في الوصول إلى مجلس الأمة، باستثناء المرشح خالد الوسمي ١٩٨١ (السعيدي ٥٠ - ٥١). إلّا أنه لا يمكن حصر خسارة التيار القومي القاسية في هذه الانتخابات بالنظام الانتخابي الجديد، فقد اجتمعت عوامل أخرى كان لها أثرٌ واضحٌ في تعقيد فرص التيار في الوصول إلى مجلس الأمة؛ وقد كانت أهم هذه العوامل: أثر الحرب العراقية الإيرانية وموقف العديد من القوى القومية الرافض لهذه الحرب، وصعود التيار الإسلامي ممثًلاً بالإخوان المسلمين ونجاحهم في استغلال رفض التيار القومي للحرب العراقية الإيرانية، ومشاركة بعض رموز التيار القومي في حراك مسجد شعبان مع الشيعة للتحريض ضد القوميين، إضافةً إلى اتهامهم بمحاولة تغيير عقيدة الكويت وصبغتها (الخطيب، من الدولة إلى الإمارة، ٧٨ - ٨٠)، (اليوسفي، الكويت من الدستور إلى الاحتلال، ١٦٨ - ١٦٩)، يُضاف إلى تلك العوامل اتهام التيار القومي بمحاولة إنهاء مكاسب

المستثمرين في سوق المناخ في حال فوزهم، زدْ على ذلك العلاقة المتأزمة أصلاً بين التيار القومي العربي والتجار الوطنيين (النجار ٢٠١٠، ١٢ - ١٣)، (الخطيب، من الدولة إلى الإمارة، ٧٨ - ٧٩). أدت تلك الخسارة المؤلمة إلى إعادة ترتيب أوراق التيار القومي، الذي تمكن من التخفيف من حدة خلافه مع القوى الوطنية الأخرى، ليحصد التيار القومي ما يقارب ستة مقاعد، إضافةً إلى فوز العديد من النواب المستقلين المحسوبين على التيار الوطني بشكلٍ عامٍّ بعددٍ مُعتَبَرٍ من المقاعد (السعيدي ٥١ - ٥٢)، (الخطيب، من الدولة إلى الإمارة، ٨٤).

سبّب مجلس ١٩٨٥ العديد من المتاعب للحكومة، إذ إن الطابع المعارض غلب على المجلس. والمثير في الأمر أن المعارضة للحكومة لم تقتصر على التيار القومي والنواب المستقلين ذوي التوجه الوطني، إذ إن ممثلي جمعية الإصلاح الاجتماعي المحسوبين على الإخوان المسلمين تعاونوا مع التيارين الآنف ذكرهما في الاستجواب وطرح الثقة المقدَّم ضد وزير العدل والشؤون القانونية والإدارية الشيخ سلمان الدعيج الصباح (السعيدي ٥٢ - ٥٣)، (الخطيب، من الدولة إلى الإمارة، ٨٤ - ٨٦)، (العتيبي ١١٥). لم يعمّر مجلس ١٩٨٥ طويلاً، إذ إنه لقي مصير مجلس ١٩٧٥ نفسه؛ فللمرة الثانية في تاريخ الكويت، وتحت وطأة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية قررت الحكومة حل مجلس الأمة حلاً غير دستوري. فالكويت في تلك الفترة كانت ترزح تحت وطأة نتائج مساندتها للعراق في حربها مع إيران، وشهدت البلاد عدة تفجيراتٍ وهجماتٍ إرهابيةٍ من قوى مدعومةٍ من إيران، ومحاولة لاغتيال حاكم الكويت الشيخ جابر الأحمد، وترافق ذلك مع تركيبة برلمانية معارضة للحكومة، غير متردِّدة في استجواب

الحكومة ومساءلتها (العتيبي ١٤٥-١٤٦). قامت الحكومة بحل مجلس الأمة بشكلٍ غير دستوريٍّ للمرة الثانية في تاريخ الكويت في الثالث من يوليو عام ١٩٨٦، والملفت في هذا الحل أنه على عكس حل ١٩٧٦ لم يكن مقروناً بفترة زمنية للعودة إلى المجلس أو العودة للعمل بالدستور، وترافق هذا الحل أيضاً بإجراءات حكومية قمعية واعتقالات للعديد من النواب والناشطين السياسيين (اليوسفي، الكويت من الدستور إلى الاحتلال، ١٩٦)، (الخطيب، من الدولة إلى الإمارة، ١٠٣ - ١٠٤). قرر النوابُ الردَّ على حل مجلس الأمة بتكوين تكتّلٍ من حوالي ٣٠ نائباً من مجلس الأمة المنحل، إضافةً إلى لجنةٍ شعبيةٍ مكوَّنةٍ من عناصر مدنية لتسهيل التنسيق بين العناصر المدنية ونواب المجلس المنحل لتكوين حراكٍ شعبيٍّ جدّي، وهكذا تم تكوين لجنة الـ ٤٥ الشعبية (النجار ٢٥ - ٢٥). قام القوميون بقيادة التجمع الديمقراطي وقائده أحمد الخطيب بدورٍ بارزٍ في الحراك السياسي المناهض لحل المجلس عبر مشاركتهم الفاعلة في التنسيق لتكوين تكتّل النواب وحركة دواوين الإثنين، والتي تُسمّى أيضاً الحركة الدستورية (الخطيب، من الدولة إلى الإمارة، ٩٠ - ٩٢)، (المديرس، التوجهات الماركسية في الكويت ٨٠ - ٨٢). إلّا أن ما ميّز الحراك السياسي مقارنةً بالحراك ضد حل مجلس ١٩٧٥ كان التنوع السياسي للقوة المشاركة، إذْ إنَّ جميع التيارات السياسية والجماعات الاجتماعية سجلت حضوراً واضحاً في الحراك؛ فعلى سبيل المثال جمعت الحركة الدستورية بقيادة النواب الثلاثين الآنف ذكرهم ورئاسة النائب الوطني المستقل أحمد السعدون القوميين والإسلاميين من الشيعة والسنة والمستقلين الوطنين من التجار وغيرهم، حتى نواباً قبليين (الغزالي ٨٧)، (العتيبي ١٥٢ - ١٥٣). كثّفت المعارضة من نشاطاتها الناقدة لإجراءات الحكومة،

وقدّمت عريضةً للمطالبة بعودة الحياة النيابية، وعندما رُفِضتْ تلك العريضة أقامت المعارضة تجمعات في عدة دواوين فيما عُرِف لاحقاً بدواوين الإثنين (العتيبي ١٥٤ - ١٥٦)، (النجار ٢٥)، (الخطيب، الكويت من الدولة إلى الإمارة، ٩١ - ٩٤). ردّت الحكومة على تلك التجمعات بقسوة وصلت إلى استخدام الكلاب البوليسية في بعض الأحيان، إلّا أن توسّع الحراك جدا بالسلطة إلى أن تدعو إلى الحوار، ولم ينجح الحوار مع رئيس الوزراء سعد العبد الله في حلحلة الوضع السياسي، لا بل إن الحكومة أعلنت عن إنشاء المجلس الوطني المنتخَب جزئياً والمنزوع الصلاحيات (النجار ٢٦). قرّرت المعارضةُ الردَّ بمقاطعة الانتخابات للمجلس الوطني، ولم تبالِ الحكومة بهذه المقاطعة، ومضت قدماً في انتخابات المجلس الوطني وتعيينه (العتيبي ١٦٠). في خضم تلك الأحداث المتوالية والاحتقان بين السلطة والمعارضة تحركت جحافل الجيش العراقي في الثاني من أغسطس لاحتلال الكويت بعد شهرين أو أقل من انتخابات المجلس الوطني (النجار ٢٦).

عودة إلى القضايا العربية

تميزت فترة ما بعد الاستقلال بحالة مدٍّ وجزرٍ بين السلطة التي حاولت وأدَ التجربة الديمقراطية في الكويت والقوى السياسية المعارضة لهذا التوجه، وعلى رأسها التيار القومي العربي، الذي أدّى دور رأس الحربة في أغلب الأحيان في معارضة هذه المحاولات. وقد مثّلت هذه المواجهات مع السلطة تحدياً حقيقياً للتيار القومي الذي كان يعاني أصلاً من تبعات حرب ١٩٦٧، التي أدت إلى تشرذم حركة القوميين العرب إلى عدة حركات وفصل قيادة الكويت من الحركة. لكن، على الرغم من تلك التحديات كلها، استمرت الحركة في طرح

القضايا العربية والدفاع عنها في مجلس الأمة متى ما استطاعت، ونجحت في مساعيها لفعل ذلك، وقد ساعد وجود جوّ عام مساند للقضايا العربية في مجلس الأمة على ذلك. وما يلاحظ في هذه الفترة هو تحول كل الحركات المحسوبة على التيار القومي إلى حركات وطنية خالصة، تشترك مع الحركات السياسية الأخرى في الدفاع عن التجربة الديمقراطية في الكويت. وقد تحالف التيار القومي بشكل خاصّ مع القوى المحسوبة على التيار الوطني أو الدستوري، على الرغم من الشدّ والجذب الذي اتسمت به العلاقة بينهما. إلا أن الحركة، على الرغم من دورها البارز في تاريخ الكويت، كانت آخذةً في التراجع، نظراً لبروز تيارات أخرى على الساحة، والتراجع الذي أصاب الحركات ذات التوجه اليساري أو القومي مع تراجع المعسكر الاشتراكي. وكما سأوضح في الجزء التالي، فإن الاحتلال العراقي للكويت سيوجه ضربةً قاسيةً للتيار القومي في الكويت، على الرغم من رفض معظم أعضاء هذا التيار للاحتلال ومقاومتهم له.

الجزء الثالث
آثار الاحتلال على التيار القومي في الكويت
نظرة نقدية عامة

التيار القومي في فترة الاحتلال

مثّلَ احتلال الكويت تحدياً حقيقياً للقوى القومية، يكاد يكون التحدي الأبرز في تاريخه، فالتيار مناصر للوحدة العربية، على الأقل من الناحية النظرية، وقد قامت دعاوى احتلال الكويت على أساس ضمها إلى العراق. لم يختلف ردّ التيار القومي على احتلال الكويت

عن ردّ حركة القوميين العرب على تهديدات عبد الكريم قاسم في الخمسينيات، إذْ إنَّ معظم رموز التيار رفضت هذا الاحتلال، بل إن علاقات بعض الحركات المحسوبة على التيار القومي مع صدام حسين كانت متأزمة أصلاً، نظراً لرفضها حربَه على إيران؛ فعلى سبيل المثال شارك العديدُ من رموز التيار القومي في ندواتٍ وتحركاتٍ للتنديد بالاحتلال العراقي والتعريف بنظام الكويت السياسي التشاركي، مثل مؤتمر إسطنبول، الذي شارك فيه كلٌّ من أحمد الخطيب وجاسم القطامي (الكويت من الدولة إلى الإمارة، ١١٥ - ١٢٠). لم يكتفِ الخطيب بالمشاركة في الفعاليات والمحافل الدولية المندِّدة بالاحتلال، بل كان من أبرز المشاركين مع تياره التجمع الديمقراطي في مؤتمر جدة، الذي جمع كافة القوى السياسية في الكويت مع العائلة المالكة لتحديد مستقبل الكويت بعد الاحتلال (الكويت من الدولة إلى الإمارة، ١٢٤ - ١٣٤). ولا بد أيضاً في هذا الصدد أن تُذكَرَ قصة فيصل الصانع، أحد رموز التيار القومي في الكويت، والذي كان ممثِّلاً للتوجه البعثي في الكويت؛ فقد رفض الصانع طلب صدام حسين له بأن يشكّل حكومةً من النواب المعارضين ليحكموا الكويت في فترة الاحتلال (النجار ٢٦ - ٢٧)، وقد دفع الصانع ثمن ذلك الاعتراض غالياً، إذْ تمّ اعتقالُه من المخابرات العراقية، ولم يظهر له أثرٌ إلى اليوم (الكويت من الدولة إلى الإمارة، ١٤٥ - ١٤٨).

التيار القومي بعد الاحتلال: خاتمة نقدية

تعرّض التيار القومي العربي في الكويت إلى هزّةٍ عنيفةٍ بعد الاحتلال العراقي، ولم تسعف التيار مواقفُه الوطنيةُ في مقاومة الاحتلال، فبات ينظر للقومية العربية وكل ما له صلة بها بشكلٍ سلبيٍّ جداً في الكويت. ولم يغيّر تكوين التيار القومي مع مجموعة من

المستقلين الوطنيين في هذا الواقع شيئاً، بل إن المنبر الديمقراطي سرعان ما تهاوى بشكلٍ مستمرٌ ومتسارعٍ في عقد الألفية، إلى أن تم دمجُه في التحالف الديمقراطي. وبالنظر إلى التحالف الديمقراطي اليوم، خصوصاً بعد مجلس ٢٠٠٩، نجد أنه تراجع إلى درجة كبيرة. نجح التيار القومي في الدفاع عن التجربة الديمقراطية والدفاع عن القضايا العربية خلال التاريخ الممتد من الصراع من أجل الاستقلال والدستور إلى فترة الثمانينيات، التي سبقت الاحتلال باقتدار، إلا أنّ التيار لم يتعافَ من الضربة التي أصابته بعد الاحتلال، ويعود ذلك إلى عدة عوامل، قد يكون أهمها (إلى جانب النفور العام من التيار القومي بعد الاحتلال) عدم مجاراة التيار للتغيرات في التركيبة الديمغرافية للكويت، فعلى عكس التيارات الشعبية والإسلامية لم يتمكن التيار القومي من الخروج من عباءته الحضرية، وبقي محصوراً في المناطق الداخلية للكويت. وإذا كان التيار القومي في صبغة ما قبل الاحتلال قد حاول التنبه، إلى حدٍّ ما إلى مصالح الطبقات الدنيا وهمومها فإن هذا التيار، بعد أن اندمج مع القوى الوطنية والدستورية في كتلةٍ واحدةٍ في فترة ما بعد الاحتلال، تحوّلَ أكثر نحو الليبرالية، وبات عاجزاً - كما يقول خلدون النقيب - عن تقديم بدائل تعكس هموم أكثرية المواطنين؛ لا بل إن تقوقع هذا التيار في المناطق الداخلية الحضرية في الكويت بات أكثر وضوحاً، وفي بعض الحالات أصبح التيار مجرد مرآةٍ لمصالح الطبقة التجارية الحضرية.

لا شك بأن التيار العروبي ترك بصمتَه في النظام السياسي الكويتي، ويبدو ذلك واضحاً في دستور الكويت وبعض القوانين المهمة، مثل قانون مقاطعة الكيان الصهيوني في الكويت؛ إلّا أن عودة التيار العروبي إلى المشهد السياسي تقتضي بلورةَ خطابٍ سياسيٌّ شبيهٍ بخطاب التيار القومي ما قبل الاحتلال، من ناحية دمج التوجه

العروبي مع التوجه الديمقراطي، من دون إغفال أهمية عدم الوقوع في فخ التناقض ما بين التوجه الوطني والقومي، والتركيز على أن لا يحصر التيارُ نفسه في مجموعةٍ اجتماعيةٍ معينة.

المراجع

١. نشأة وتطور الديمقراطية في الكويت: غانم النجار، ورقة مقدمة في اللقاء السنوي الثلاثين لمنتدى التنمية في البحرين بعنوان: المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي، بتاريخ ١٢/ ٢/ ٢٠١٠.

٢. الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١ - ١٩٩٠م، د. فيحان محمد العتيبي، ٢٠١٠، منشورات ذات السلاسل.

٣. الكويت من الدستور إلى الاحتلال، محمد اليوسفي، ٢٠١٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

٤. الكويت: من الإمارة إلى الدولة، ذكريات العمل الوطني والقومي، الدكتور أحمد الخطيب، ٢٠٠٩، المركز الثقافي العربي.

٥. الكويت: من الدولة إلى الإمارة، ذكريات العمل الوطني والقومي، الدكتور أحمد الخطيب، ٢٠٠٧، المركز الثقافي العربي.

٦. المجتمع والحركة المدنية في الكويت، الدكتور فلاح المديرس، ٢٠٠٠، دار قرطاس للنشر.

٧. التوجهات الماركسية الكويتية، الدكتور فلاح المديرس، ٢٠٠٣، دار قرطاس للنشر.

٨. القضايا العربية في مجلس الأمة الكويتي ١٩٨١ - ٢٠٠٣م، الدكتورة نجاة عبد القادر الجاسم، ٢٠١٢، الكويت.

٩. القضايا العربية في مجلس الأمة الكويتي ١٩٦٣ - ١٩٧٦م، الدكتورة نجاة عبد القادر الجاسم، ٢٠٠٦، الكويت.
١٠. الكويت من النشأة إلى الاستقلال، محمد اليوسفي، ٢٠١٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
١١. الحركة الشيعية في الكويت، الدكتور فلاح المديرس، ١٩٩٩، دار قرطاس للنشر.
١٢. صراع القبيلة والديموقراطية، حالة الكويت، خلدون النقيب، ١٩٩٦، دار الساقي.
١٣. الجماعات السياسية الكويتية في قرن ١٩١٠م - ٢٠٠٧م، صلاح محمد عيسى الغزالي، ٢٠٠٧.
١٤. Al-Shayeji, Abdullah. «Democratization in Kuwait: The National Assembly as a Strategy for Political Survival.» Diss. U of Texas Austin, 1988. Print.
١٥. النظام الانتخابي في الكويت، دبي الهيلم الحربي، ٢٠٠٣، شركة السياسي للنشر والتوزيع.
١٦. السعيدي، صالح. بركة: السلطة والتيارات السياسية في الكويت، ٢٠٠٣، شركة السياسي للنشر والتوزيع.
١٧. *The Wages of Oil Parliaments and Economic Development in Kuwait and the UAE*- Michael Herb- Cornell University Press.
١٨. محاضر لجنة الدستور.

القسم الثالث

عروبة الهامش الزماني

الفصل السابع

مصر العربية قبل ثورة ١٩٥٢

فاطمة الشملان[*]

«كل من افترق عمّن يتحدّثون لغته ظل بلا لسان
وإن كان لديه ألف صوت».
جلال الدين الرومي

كتب نصري الصايغ - وهو أديبٌ ومحلّلٌ سياسيٌّ عروبيٌّ من لبنان - في ذكرى وفاة عبد الناصر مقالةً في جريدة السفير تحت عنوان: (عبد الناصر أين أنت؟): «هكذا سمع العرب، شيئاً من نبوءة سياسية، تتكفل بصناعة تاريخ، لأمةٍ عريقةٍ ومستحقة، سلبتها الدولُ الاستعمارية وسامتَها احتلالاً وتجزئة واستيطاناً ونهباً. لم يكن الصوت مصرياً، كان عابراً لحدود الكيانات والأقطار، ويبشر بعروبة هزّت أنظمة، وأخافت ممالك، وأشعرت الغرب بأنَّ شمسه

(*) طبيبة مهتمة بالشأن العربي، وسيصدر لها قريباً عن دار جداول ترجمة كتاب ليس للربح: لماذا الديمقراطية تحتاج إلى الإنسانيات للفيلسوفة مارثا نوسباوم.
البريد الإلكتروني: fatemah.alshamlan@gmail.com
وحساب تويتر: @fate_sh

في المشرق إلى غياب»[1]. يؤكد الصايغ بإشارته إلى عبد الناصر كمبشر للعروبة بأن هذه العروبة وُجدت من خلال عبد الناصر واقترنت به، كون التبشير هو تعريف بالأمر والدعوة إليه. هذه الرواية ليست متبناة من قبل القوميين العرب والناصريين وحدهم، بل حتى من قبل معارضيهم. يقول محمود فرحات - وهو باحثٌ مصريٌّ في تاريخ مصر القديمة وحضارتها - في مقالته (ثورة يوليو ودورها في تدمير الهوية المصرية): «قام عبد الناصر بارتكاب حماقةٍ من حماقاته وألقى بمصر في أحضان هويةٍ غريبةٍ عليها، هي الهوية العربية»، ويكمل: «الحقيقة أن العروبة كانت أحد أهم النكبات التي حلت بمصر في العصر الحديث، والسبب كان ثورة يوليو وعبد الناصر الساعي للزعامة، حيث انساق عبد الناصر وراء البعثيين والعروبيين الذين رَوَّجُوا للقومية العربية. وجعل هو ورجاله القومية العربية أساساً من أسس السياسة الخارجية للدولة المصرية، ولأنَّ القومية العربية فكرةٌ غريبةٌ على المجتمع المصري فقد لفظها المصريون مبكراً، ولم تنجح في التوحيد بين مصر وغيرها من بلاد العرب، أو أن تجعلهم يداً واحدة.. فقد قدّر لها الموت قبل أن ترى النور»[2]. يؤكد فرحات هنا توافق الرؤية بينه وبين الصايغ في جعل عبد الناصر مروِّجاً للقومية العربية واعتبارها هوية سياسية لم تكن موجودة قبله.

هذه السردية تعاني من معضلتين: الأولى: هي في اعتبار الهوية القُطْرية نقيضةً للهوية العربية، إذْ لا يمكن لمصر أن تكون مصريةً وعربيةً في آنٍ معاً، والثانية: في تتبّع السياق التاريخي لدولة مصر

(١) نُشر هذا المقال في جريدة السفير بتاريخ ٢٨/ ٩/ ٢٠١٥، ص ١٥ – قضايا وآراء.

(٢) نُشر في مجلة حركة مصر المدنية بتاريخ ٢٣/ ٧/ ٢٠١٥.

الحديثة واختزال نشوء الهوية العربية بثورة يوليو وعبد الناصر.

في هذا الفصل سيتم تفصيل اللغط في هاتين المعضلتين من خلال إدراج أمثلة لسرديات أبرز الكُتّاب الذين نادوا بهويةٍ مصريةٍ صرفة، منكرين وجود هوية عربية لمصر، ومن ثم تفصيل مفهوم الهوية، لينتقل من بعدها، ومن خلال استقراء الأحداث والظواهر والسياسات في تاريخ مصر، إلى استنتاج بأن الهوية العربية لم تكن طارئةً ومستحدثةً نشأت مع ثورة يوليو وحقبة عبدالناصر، في محاولة لتفنيد هذه السردية وإثبات بأنّ عروبةَ مصر لها جذورٌ ممتدّةٌ من بدايات تاريخ مصر الحديث من خلال تتبع تاريخ مصر السياسي ابتداءً من مواقفها ضد الملكية العثمانية والاستعمار إلى علاقتها بالدول العربية.

النقاشات والأطروحات عن الهوية السياسية في الأوساط الثقافية المصرية قبل ثورة ١٩٥٢

رأى لطفي السيد في المصريين أمةً تميزها عن غيرها من الأمم حدودٌ جغرافية تعزلها عن باقي الدول، وأنهم نتاجُ دمجٍ بين الفراعنة والعرب والمماليك والشركس[٣]، ويعارض فكرة الوحدة العربية كونها لا تجلب مصلحةً لمصر، وعلى كل قطر أن يسعى لاستقلاله فقط[٤]، وأن نهضة مصر لا تقوم إلاّ على اعتمادها الذاتي، والتواكل على اتحادٍ عربيٍّ أو جامعة إسلامية ما هو إلا أوهام أو خيالات[٥]،

---

(٣) تأملات، أحمد لطفي السيد، ص ٨٧.

(٤) قصة حياتي، أحمد لطفي السيد، ص ٨٤ - ٨٥.

(٥) تأملات، أحمد لطفي السيد، ص ٦٣.

كما أنه يرى أن الوحدة الإسلامية قاعدة استعمارية، الغرض منها بسط النفوذ على الدول باسم الدين، وبما أن أغلب الدول التي يدين معظم سكانها بالإسلام قد سقطت بيد الاستعمار الغربي وتحولت من مستعمِرة إلى مستعمَرة فإن من الأجدر لها أن تحتفظ بسلامتها ووجودها عوضاً من التفكير بوحدة إسلامية[٦]، وأن أي انتماءٍ لغير مصر ممن يقيمون على أرضها هو قلة وفاء، ولا يمكن تسميتهم بمصريين، فيذكر أن: «**مصريتنا تقضي علينا أن يكون وطننا هو قبلتنا ولا نوجِّه وجهَنا شطرَ غيره**»[٧]. فالشعب المصري في رأي لطفي السيد هو شعب يمتلك صفاتٍ تجعله أمةً قائمةً بذاتها، إذْ له لون خاص وميول خاصة ولغة شاملة ودين للأكثرية واحد، والمصري هو نتاج فرعوني، عربي، مملوكي، تركي؛ وذلك نتيجة التسلل التاريخي للحكم الذي كانت مصر خاضعةً لنفوذه، ولذا على المصريين العمل على تقوية هذه الرابطة، ألا وهي الانتماء للجنسية المصرية وحدها[٨].

لطفي السيد نادى بالقومية المصرية، ودعا إلى تمصير اللغة العربية التي كتب عنها أكثر من سبع مقالات خلال شهرين[٩]، إلاّ أنّ هذه القومية المصرية وصفات الأمة لا تختلف عن صفات أي قطرٍ عربيٍّ آخر، فلا اللغة ولا دين الأكثرية ولا طباع المصريين وثقافتهم تخصهم وحدهم، هذه الخصائص يمكن إسقاطها على أي مجتمع عربي، وإن كان هناك تمايزٌ في التفاصيل الدقيقة للحياة العامة بمصر

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٨.
(٧) المصدر نفسه، ص ٦٥.
(٨) المصدر نفسه، ص ٥٧ – ٥٩.
(٩) المعارك الأدبية، أنور الجندي، ص ٧٢.

عن غيرها من الدول العربية، فهذا التمايز لا يجعلها مختلفةً في النسيج العام عن أي مجتمعٍ عربي.

هذا الاختلاف يظهر حتى في القطر الواحد، فأهل المدينة يتميزون عن أهل الساحل، الذين يختلفون عن أهل الريف والصعيد مثلاً، والأمر نفسه ينطبق على اللهجات، فلا يمكن اعتبار اللهجة المصرية لغةً مستقِلّةً، إذْ إنَّ هذه اللهجة مفهومةٌ من قِبل جميع الناطقين بالعربية، ولو افترضنا أنها مستقِلّة فأي لهجة يمكن اعتبارها «لغة» مصرية جامعة لكل المصريين إذا كانت اللهجة نفسها تختلف من قرية إلى أخرى؟

يؤكد لطفي السيد أن «المصري» إنسانٌ غير متعصِّب دينياً، رداً على تقرير اللورد كرومر، الذي كان يعزو سبب حادثة الإسكندرية خلال فترة الثورة العرابية إلى أنها نتيجة التعصّب الديني الذي يحمله المصريون تجاه المسيحيين، بدليل صيحتهم «اقتلوا النصارى»، فيقول: «**أمّا الحادثة الأولى فلا تثبت من التعصب شيئاً، لأنّ من الأمور الطبيعية أن الناس ينتصرون للمظلوم، خصوصاً إن كان من بني جنسهم**»، ويوضح نقطته أكثر فيكمل: «**لو صحت نية هؤلاء الصائحين بهذه الصيحة وقابلوا مسيحيين من المصريين أو السوريين لما مسوهم بسوء، ولكن لفظة النصارى في الرعاع مرادف للإفرنج**»[(١٠)].

لطفي السيد، في دفاعه ونفيه صفة التعصب الديني عن المواطن المصري، يؤكد هويةً عربيةً واضحةً للمصريين، فهو يرى أن السوريَّ من بني جنس المصري، ولا فرق بين المصري/ السوري (المسيحي

---

(١٠) قصة حياتي، أحمد لطفي السيد، ص ٤٤.

والمسلم) وبين الأوربي إلّا في كون الأوربي إفرنجياً، ومن ثَمَّ ما يجمع بين المصري والسوري ليس الدين ولا أرض مصر التي يعيش فيها السوري، بدليل أنه لم يعتبر السوري مصرياً، بل سماه سورياً بناءً على انتماءٍ قُطْريٍّ آخر، ليجمع بينهم تحت هويةٍ أشمل «بني جنس»، والتي تُفهم تضمناً بأنها الهوية العربية.

المناداة بالقومية المصرية وتمصير اللغة العربية لاقت معارضةً في الصحافة المصرية، فقد كتب مصطفى صادق الرافعي مقالةً في مجلة البيان ردَّ فيها بقوله: إنه لو اتخذتْ كلُّ أمةٍ عربيةٍ ما يدعو له السيد بجعل عاميتها لغةً لكان ذلك فناءً للعربية وطمساً لها أشد من لو أنها استُعمِرت وتمكّن العدوُّ من الأرض واستأصل سكانَها[11].

من الجدير بالذكر أن لطفي السيد من مؤسسي مجمع اللغة العربية في القاهرة، وقد كان مهتمّاً بالترجمة والتعريب، ويراهما أساساً للنهضة العلمية، وقد قام بترجمة كتاب الأخلاق لأرسطو ليستفيد منه قراء العربية[12].

أما سلامة موسى فقد طرح فكرة أن مصر اخترعت الحضارة، وذلك في فصلٍ من كتابه في الحياة والأدب، إذْ يرى بأنَّ المصريين أمةٌ بحاجةٍ إلى الدعاية لتحسين سمعتهم عند الأوربيين، ويرى أن الأقدار اصطفتهم من بين أمم العالم لكي ينشروا للناس الحضارة ويرتفع مقامهم في عيون العلماء الذين كانوا يعتقدون أن المصريين هم شرقيون منحطون لا ينتفعون من العالم ولا ينفعونه، وأن

---

(١١) المعارك الأدبية، أنور الجندي، ص ٧٨ – ٨١.

(١٢) قصة حياتي، أحمد لطفي السيد، ص ١٠١ – ١٠٢.

المصريين القدماء لم يكونوا شرقيين بل أمة غربية الدم والمزاج بناءً على مقارنات بين جماجم المصريين القدماء ورؤوس الأوربيين القدماء، ويذكر أن بين كلٍّ من الحضارة الأوربية والمصرية القديمة نسباً في الدم، وعليه كي يرتقي الإنسان يجب أن يلحق بتلك الشعوب (يعني الأوربية)، فيلبس المصريون لباسَهم، ويسيرون معهم، ويتثقفون بثقافتهم[١٣]. وفي كتابه مصر أصل الحضارة يرى أن من يعتقد بأن الصلة بين الفراعنة والمصريين من لغة ودين وسياسة واجتماع وثقافة وفنون قد انقطعت مخطئ، لأن دم المصريين هو نفسه الدم الذي كان يجري قبل خمسة آلاف سنة، ويتمنى لو تعاد اللغة القبطية إلى الخط المصري؛ كما أن اعتماده على استمرارية العرق الفرعوني هو تشابه «السحنة» بين المصريين في العصر الحديث والمصريين القدامى، ويرى أن المسلمين المصريين أخلص دماً وأوثق رابطةً بالفراعنة، إذِ الكثير من الأقباط تخالطهم السحنة الرومانية، وأن العرب لم يخالطوا الطبقة العاملة من الفلاحين، ومن ثَمَّ احتفظت الطبقة العاملة بأصولها الفرعونية[١٤].

كما أنّ الحضارةَ مرتبطةٌ بالعِرق، فيرى أنَّ الإنسانَ المصريَّ فرعونيٌّ، معتمداً على الأصل البيولوجي، متجاهلاً التأثير الثقافي والاقتصادي والسياسي والتاريخي والاجتماعي في بلورة الهوية التي يتشابك تعريفها بعناصر عدة، كالسوسيولوجيا مع السيكولوجيا والأنتربولوجيا والأيديولوجيا والسياسة. إن الوعي بالذات ليس نتاجاً فردياً، ولا يعتمد على الوراثة، بل هو نتيجة تفاعل الفرد مع المجتمع، ومن ثَمَّ فإن الهوية هي محصّلةٌ تنتج من البيئة المحيطة

---

(١٣) في الحياة والأدب، سلامة موسى، ص ٦٧ – ٦٨.

(١٤) مصر أصل الحضارة، سلامة موسى، ص ٩ – ١٠.

بها[١٥]، فإذا تأملنا بيئة المصري واللغة التي اكتسبها، ومنها تتكون أفكاره ومعتقداته وتصوراته عن ذاته نجدها بيئةً عربيةً لا تختلف عن تلك التي في الشام أو العراق أو المغرب.

هو يناقض فكرتَه حين يرى أن المصريين المسلمين (الفلاحين) أقرب للفراعنة كونهم لم يخالطوا عرباً، لأن الدين الإسلامي لم يأتِ إلى مصر إلّا من خلال العرب، ومن ثَمَّ إذا اكتسب المصريون الدِّينَ من العرب فلم يكن ذلك إلّا نتيجة مخالطةٍ وانصهارٍ بين المصريين والعرب آنذاك.

هذا التيار المنادي بفرعونية مصر لاقى ردوداً كثيرةً في الصحافة المصرية، وقد أخذ حيزاً من النقاش لا يُستهان به، ولا يمكن تجاهلُه، مما يؤكّد رسوخَ الهوية العربية في الأوساط الشعبية والثقافية المصرية.

تحت عنوان (ثقافة مصر هل تكون عربية أم فرعونية؟) كتب عبدالله عفيفي: «طلعت علينا في الأيام الأخيرة فكرةٌ ضارةٌ تدعو إلى الفرعونية، تريد لها أن تسود ثقافتنا وتفكيرنا، قائلين إنَّ ذلك هو مجد الخلود وسؤدد الأجيال، وإنَّ الرجوع بمصر وبأهلها إلى عهد الفراعنة الشّداد ووثنيتهم البالية، وهو سبيل القوة والعظمة ووسيلة الجاه والحياة، وما دروا أنهم يطالبوننا بالجمود والنكران لهذا التراث المجيد الطاهر الذي ورثناه عن آبائنا العرب الكرام»[١٦].

وكتب زكي مبارك مقالةً يرى فيها أنّ مصر عربيةٌ لغةً ومسلمةٌ

---

(١٥) *Mind, Self And Society from the Standpoint of a Social Behaviorist*, George Herbert Mead, 1934.

(١٦) المعارك الأدبية، أنور الجندي، ص ٧٨ – ٨١.

ديناً، ويرى أن التذبذب في تحديد الهوية الوطنية المصرية بين الفرعونية والعربية ليس عملاً رشيداً، وبما أنَّ المصريين منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً يتكلمون لغةً واحدةً هي العربية، فلا حاجة لأحدٍ بأن يذكرهم بعروبتهم اللغوية والدينية، وأن الوحدة العربية لا يعارضها المصريُّ كوحدةٍ ثقافية، بينما الأمل بوحدة سياسية ضعيف[17].

أحمد حسن الزيات انتقد في مقالةٍ بعنوان (فرعونيون وعرب) كيف أنَّ اثنين أو ثلاثة أطلقوا هذا الجدل عن الفرعونية حتى صدق «بنو الأعمام» في العراق والشام بجديته، وكأنَّ ثلاثةً من الكُتّاب أصبحوا أمةً وأنَّ مصر «رأس البلاد العربية» قد تحولت بمساجدها وكنائسها وعلمائها إلى الفرعونية. ويوضح في مقالته مفهوم الهوية، فهي تقوم على انطباعها بالخصائص الثقافية والاجتماعية للشعب، كاللغة والأدب والأخلاق والهوى والدِّين، فيضرب أمثلةً على أن بديع الزمان عربيٌّ ذو أصلٍ فارسيٍّ، وروسو فرنسيٌّ من أصلٍ سويسري؛ ولو أن هؤلاء الكُتّاب فتّشوا في أنفسهم لوجدوا الروح العربية في لغتهم ودمهم وأدبهم وعواطفهم. ويذكر أن مصر لا يمكنها إلّا أن تكون جزءاً من العرب، أمّا التباين فيعود لاختلافٍ محلّيٍّ بين قطرٍ وآخر، ويضرب مثالاً أن الأدب في الحجاز مختلفٌ عنه في نجد، وفي العراق عنه في الشام، ويتحداهم بأنهم إن نفخوا روحاً في مومياء فإنما هي روح عمرو، وأن اللسان الذي ينشرون به مجد الفراعنة إنما هو لسانٌ مُضَري، ليختم مقالته بقوله: «**أمّا ثقافة البردي فليس يربطها بمصر العربية رباط، لا بالمسلمين ولا بالأقباط**»[18].

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(١٨) مجلة الرسالة العدد الثامن عشر، ١ أكتوبر، ١٩٣٣.

يرى طه حسين على الصعيد نفسه أن الفرعونية متأصلة في نفوس المصريين وباقية، وهي ما يجعل المصريَّ مصرياً بغضّ النظر عن المنادين بالعروبة، وأن أغلب المصريين لا علاقة لهم بالدم العربي، بل متصلون مباشرة بالمصريين القدامى، ولذا فإن تاريخ مصر مستقِلٌّ ولا دور للغة في تحديد هوية الأمم[19]، وأن مصر تنتمي لدول البحر المتوسط[20]، وأنَّ كلاً من مصر والشرق القريب متأثرٌ باليونان ثقافياً، ومن ثَمَّ فإن مصر أقرب للغرب الأدنى[21]. ويؤكد استقلالية مصر عن العرب تاريخياً، فيذكر أن علاقة مصر بالحكم العربي لم تكن خالية من الرفض والثورة والمقاومة حتى استردت شخصيتها المستقلة في ظل حكم ابن طولون وبعده[22]، وأن اللغة العربية والدين الإسلامي الذي اتخذته مصر لها لا يصنفانها كأمة شرقية، وبما أن العقل الأوربي تأثر بالعقل اليوناني كما المصري فإن مصر جزء من أوربا من حيث الهوية الثقافية[23]، وأن الاستقلال العقلي والنفسي للمصريين لا يأتي إلّا إذا تعلّم المصري وشعر وحكم وعمل وصرف حياته كما يصرفها الأوربي، من دون أن يؤثر ذلك في ما يميز مصر من تاريخ ولغة ودين[24].

ينادي طه حسين بتعليم اللغة العربية في المدارس العامة، لأنه يراها تمثل اللغة الوطنية ويراها جزءاً من مقومات الشخصية القومية،

---

(١٩) المعارك الأدبية، أنور الجندي، ص ٥٩.

(٢٠) مستقبل الثقافة في مصر، طه حسين، ص ١٨ – ١٩.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٨ – ٣٢.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٥ – ٥٤.

ووسيلة ليفهم المصريون بعضهم، ولتحقيق المهمات الفردية والاجتماعية، وأن اللغة هي وسيلة كي يفهم الفرد نفسه ووجوده وعواطفه وميوله الفكرية، ومن ثَمَّ فإن اللغة العربية تمنح للمواطن هويته الاجتماعية والفردية؛ ويذكر بأن تعلمها ليس حفظاً لتاريخ العرب، بل لأنها لغة هذا الجيل ومن بعده، كما أنها ليست لغةً تخص الدين الإسلامي وحده، بدليل أنَّ أمماً مسلمة غير ناطقة بها، منتقداً احتكار الأزهر تعليم اللغة العربية[٢٥]؛ ويطالب بتعليم اللغة العربية للأقباط كما يتم تعليمها للمسلمين، لأن العربية في نظره مقوم من مقومات الوحدة المصرية والوطن المصري[٢٦]، وأن مصر لها القدرة على إحياء الثقافة ما ليس موجوداً بباقي الأمم العربية، ومن ثَمَّ من الواجب نشر «الدعوة المصرية» على باقي الدول العربية، لأن العقل المصري أقرب للعقل السوري والفلسطيني منه إلى العقل الأمريكي أو الأوربي، خصوصاً بعد استقلال الدول العربية التي لن يعيقها مثل هذا التعاون الثقافي، بما أنه تجمعهم وحدة اللغة والدين والمثل الأعلى والمنافع الاقتصادية حسب وجهة نظره، ومن ثَمَّ فهو لا يعارض وحدةً ثقافية[٢٧]، إلّا أنه يرى أن الهوية الثقافية في مصر هي دمجٌ بين التراث المصري القديم (الفرعوني) والتراث العربي الإسلامي وما تكتسبه من الحياة الأوربية الحديثة، حتى إن اللغة العربية لا تتشارك به مع باقي البلاد العربية، ويستند على ذلك بكون مصر تملك مذهباً خاصاً في التعبير والتفكير، وإن كان التشابه حاصلاً فلأن البلاد العربية هي

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٨٧ – ١٨٩.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

(٢٧) فصل «واجب مصر نحو الأقطار العربية» من: المصدر نفسه، ص ٣٠٧ – ٣١٠.

من تأثرت في لغة مصر[٢٨].

لا يمكن أن يكون للمصري هويةٌ فرعونيةٌ متأصلةٌ في نفسه وهو لم يتحدث لغتهم أو يلبس لباسهم أو يعيش في مجتمع يسير على عاداتهم، ولا يمكن أن تُصاغ هويةٌ فرديةٌ أو اجتماعية على أساسٍ عِرْقيٍّ صرف، إنما هي ثقافةٌ مندثرةٌ بقي منها الآثار، كما لا يمكن تجاهل دور الفتح العربي الإسلامي في تكوين هوية المصريين وتكوين تاريخ مشترك بين الأقطار العربية، بما فيها مصر، ولا من آثاره، كاستمرارية اللغة وعادات العرب جيلاً بعد جيل.

كما أن الثقافة المصرية، والتي يدعو إلى أن يستفيد منها باقي الأقطار العربية، لم تكن إلا خليطاً من نتاجٍ عربيٍّ، فقد برز من مصر أديب إسحاق والكواكبي ورشيد رضا وإبراهيم اليازجي ومحب الدين الخطيب وغيرهم، الذين انصهروا في المجتمع المصري فأصبحوا جزءاً منه، وكان لمؤلفاتهم تأثيرٌ في تبلور الوعي القومي والسياسي في مصر، ومن ثَمَّ فإن النهضة السياسية في تأليف أحزاب، والنهضة الثقافية، سابقة لوقتها في مصر عن باقي الأقطار العربية، لأن مصر كانت حاضنةً لكُتّابٍ ومثقفين وأحزابٍ عربيةٍ استقرّت في مصر ووجدت فيها وطناً لا يختلف عن أقطارهم، ولعل ذلك يعود إلى اختيارها المقاومة السلمية، مما منحها أرضاً مستقرة يمكن للإنتاج الفكري والثقافي أن يظهر منها مقارنةً بباقي الأقطار العربية التي اتخذت الكفاح المسلح وسيلةً للمقاومة.

لاقت آراء طه حسين جدالاً ومعارضة في الوسط المصري، فقد كتب عبد الرحمن عزام مقالةً من جزأين بعنوان «أليست مصر

---

(٢٨) مستقبل الثقافة في مصر، طه حسين، ص ٣١٣ - ٣١٤.

عربية»، يذكر فيها أن المصريين قبلوا دين العرب ولسان العرب وحضارة العرب فأصبحوا عرباً، مطالباً فيها تبريراً من طه حسين يفسر فيه معنى فناء العرب في مصر في حين أن مصر مكان القلب من جسم الأمة العربية، وأن الأمة العربية هي ما ينتسبون إليها ويفخرون بها، ويُنكر على طه حسين مناداته بالانتماء للفرعونية، ولو فعلها كلٌّ من العراق والشام وأفريقيا بتجاهل الهوية العربية والعودة إلى ما بقي من الأشورية والفينيقية وقرطاجنة فلن ينتموا إلّا لحجارةٍ صامتةٍ وأممٍ بائدةٍ، ولن يقدروا على أنْ يُقيموا قريةً واحدةً باسم تلك الأمم، فالانتماء بالنسبة لعزام إنما هو لأممٍ حيّةٍ وارثةٍ للأرض التي هي فيها؛ وتجاربه السياسية في مخالطة الشعوب المجاورة لمصر من جميع جهاتها رأت فيهم وحدةً جليةً، فهو لم يشعر باغترابٍ بين السودانيين أو الفلسطينيين، وأن الوطنية تتسع من دائرة المحلية لتشمل البشر الذين يحملون ما يميزهم من أدبٍ ولغةٍ وتاريخٍ مشترك[٢٩].

بينما أخذ عبد القادر حمزة موقفاً وسطاً بين الفرعونية والعربية، ففي مقالته «مكان مصر من العرب والقومية العربية» ذكر أن للمصري وطنين: الأول هو مصر، والثاني هو القومية العربية؛ إلّا أنه لا يمكن إنكار التاريخ الفرعوني لمصر قبل الفتح العربي، وعليه فإن المصري يجب أن لا ينسلخ من جنسيته وبيئته وتاريخه المصري، لكنه في الوقت نفسه عربي بلغته ودينه وما يحمله لأشقائه العرب شرقاً وغرباً[٣٠].

كتب إبراهيم المازني مقالة بعنوان «القومية العربية»، يذكر فيها

---

(٢٩) المعارك الأدبية، أنور الجندي، ص ١٨ - ٢٠/ ٢٤ - ٢٧.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣١ - ٣٢.

أن ثورة ١٩١٩ فشلت لأن مصر عزلت نفسها، فيرى أن من ضلال الرأي أن ينعزل كل قطر بنفسه غير عابئ بالأقطار الأخرى، ويستفزه - حسب تعبيره - أن يرى من ينظر إلى مصر كأنها من أوربا وليس الشرق، فالعلماء والأدباء والفقهاء جابوا الأقطار العربية من دون أن يشعروا باغتراب المكان، كما أنه لو أحدٌ منهم ذهب إلى أي قطر لما وجد ما يُشعِرُه بأنه ليس في مصر؛ وينتقد من يقسّم الشعوب إلى مصري وحجازي وشامي وفلسطيني، فيرى أنهم شعبٌ واحدٌ، لأن القوميةَ قائمةٌ على اللغة بغضّ النظر عن العرض أو الأصل، ويدعو للاعتزاز بما ورثوه عن الفراعنة كتراثٍ لا أكثر، وإن لم تكن القومية العربية حقيقةً واقعةً على الأرض فهو يطالب باختراعها، لأن توحيد هذه الأقطار سينجب المنفعةَ للكل، ويشير إلى أن بقاءها مقسّمةً لا يصبّ إلّا في مصلحة الدول الغربية المستعمِرة[٣١].

مفهوم الهوية في كل السياقات السابقة لا يُقصد به المفهوم الفلسفي ولا الشخصي ولا العرقي ولا المناطقي (الريف، المدينة)، وإنما الهوية السياسية؛ تناول هذا الجانب من الهوية مهم لأنه مرتبط بالتوجهات السياسية التي تمثل الشعب والسلطة في قراراتها، هذه الهوية عليها أن تُحدَّد بأمرين: أن تكون متطابقةً مع وصفها ومتميزةً عن غيرها. والذي يميز هويةً عن أخرى هو الموطن واللغة، الموطن هو المكان أو الأرض التي استقرت بها مجموعةٌ من الأفراد وأصبحت خاصة بهم؛ واللغة مرتبطةٌ بسكان هذه الأرض، تميزهم عن سكان أراضٍ أخرى، ومن ثَمَّ تعلم لغة أخرى لا يعني أن الهوية تغيرت، كون الشخص لا يزال ناطقاً للغة الأرض المنتمي إليها؛ هذه الهوية قد تشمل دولاً مستقلة (هوية قُطرية)، إلّا أنّ الهويةَ القُطرية متغيّرةٌ

---

(٣١) مجلة الرسالة، عدد ٢٦، أغسطس، ١٩٣٥.

وغيرُ ثابتة، والانتماء لها قابل للانقسام على نفسه متأثراً في التغيرات والحدود السياسية والهويات التي يُعاد تعريفُها على الخارطة، ومن ثَمَّ هي هوية فرعية وليست أساسية ثابتة في العالم العربي، فبتعريف كيميلكا للحدود الجغرافية - والتي عليها يتم تحديد سلطة الدولة على أرضٍ جغرافية معينة لتصبح دولةً شرعيةً عليها -: «**لا تقوم الحدود الجغرافية فقط بحصر مجال انطباق التشريعات، وإنما تحدّد من هو الشعب أو الأمة الذي يكون جماعة سياسية تشترك في لغة عامة، وفي ثقافة وهوية جماعية**»[٣٢].

ومن ثَـمَّ فالهوية المعرّفة بحدود جغرافية (الهوية القُطرية) للدول العربية ليست هويةً شاملةً، إذْ إنَّ تعريف الشعب أو الأمة، التي تشترك في لغة عامة وفي ثقافة وهوية جامعتين، يتعدى الحدود السياسية المرسومة على الخارطة، التي إمّا رُسمت في السابق من قِبل قوى استعماريةٍ (فرنسية/ بريطانية متمثلة في سايكس بيكو)، أو حالياً نتيجة الخضوع لنتائج عمليات عسكرية أو انتصارات طائفية، لذا كانت الهويةُ العربيةُ هويةً شاملةً وحاضنةً للهويات الفرعية الأخرى، لما تحمله من جمعٍ للغة وثقافة وتاريخ مشترك، معززة الهوية القطرية ومانعة انقسامها وانهيارها، ليعرف المواطن نفسه بهوية أشمل ترتفع عن الهويات المجتزأة الفرعية، ولذا يأتي التأكيد بأن الهوية العربية ليست ناسخةً لتلك القطرية أو بديلة عنها، بل إن الهوية القطرية هي جزء من الهوية العربية وتكوينها، إلّا أنها قاصرةٌ على حدودٍ سياسيةٍ متغيّرةٍ، بعكس الهوية العربية الثابتة المستمَدّة من قواسمَ مشتركةٍ توحّد الأفرادَ في داخل القطر نفسه، وتتعدى حدوده.

---

(٣٢) مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، ويل كيميلكا/ ترجمة: منير الكشو، ص ٣٣٥.

عروبة مصر في السياق التاريخي قبل عبد الناصر

الثورة العرابية

كانت الثورة العرابية نقلةً في تاريخ مصر الحديث، إذْ لأول مرةٍ يثور المصريون ضد قوانين الحكم والسيطرة الأجنبية، وهي تمهيد حقيقيٌّ لاستقلال الهوية المصرية أوّلاً، وتبلورها لتكون هويةً عربيةً منفصلة. لم تكن الثورة ضد نظام الجيش المجحف فحسب، بل كان التضامن الشعبي والوعي القومي باختلاف المصريين عن الأتراك والشركس ورفض النفوذ الأجنبي على سياسات مصر الاقتصادية والداخلية يدل على أن أسباباً مختلفةً قامت من أجلها الثورة، سيتم استنتاجُها من خلال التدرج التاريخي لأحداث ما قبل الثورة العرابية.

فقد مرت على مصر فتراتُ حكمٍ متعددة كانت فيها قابعة تحت ظل الخلافة، لا تحمل فيها هويةً خاصة، بل ولاية تابعة لحكم الخليفة، حتى جاء محمد علي باشا في عهد الخلافة العثمانية، والذي يعتبر حكمُه مفصلاً جوهرياً في تاريخ مصر، ناقلاً إياها من ولايةٍ تابعةٍ للخلافة العثمانية إلى دولةٍ حديثةٍ تجلت فيها الثورة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعسكرية حتى باتت تنافس وتتفوق على الدولة العثمانية.

حدث الانفصال بعد واقعة نارفين في الحرب اليونانية، التي خاضتها تركيا واستمرت بها بمشاركة مصر، حيث كان محمد علي - الألباني الأصل وغير الناطق بالعربية - والياً عليها عام ١٨٢٧م، والتي أصرت تركيا، على الرغم من خسائرها، بالاستمرار فيها؛ في حين لم يرَ محمد علي جدوى من المواصلة بعد فقدانه أسطولَه

وتكبده خسائر مادية وبشرية، مما جعله يعود إلى مصر متحرِّراً من قيد السلطنة العثمانية. بدأ بعدها يُنظر إلى محمد علي لا بوصفه والياً على مصر، بل بوصفه نِدّاً للخليفة، بدليل امتناعه عن إمداد تركيا بالمساعدة في حربها مع روسيا، ومن ثَمَّ محاربتها، ليؤلف دولةً مصريةً مستقلة[٣٣]. هذه الدولة المصرية كانت بداية مشروعٍ لدولةٍ تضم مصر والسودان وجزيرة العرب، ليكملها بسوريا، حتى توقفت عند القسطنطينية. هذا الطموح السياسي لإنشاء دولةٍ قد يكون مطمعاً شخصياً لمحمد علي للسيطرة على حكم الأراضي العربية، ولكن ما قام به من خلال الإمبراطورية العربية التي أنشأها، وتقديم مصر كدولةٍ حديثةٍ واستقلالها، وإيجاد هوية مستقلة لها لم تكن موجودةً قبل توليه الحكم لا يمكن إنكاره أو تجاهل أهميته، كإنشاء وزارة الجهادية والداخلية والمدارس النظامية التي فرض فيها التعليم الإجباري[٣٤]، أو إنشاء مطبعة بولاق (المطبعة الأميرية)، التي كانت مدخل العرب إلى العصر الحديث وليس فقط المصريين، ولو أنه قد وجِدت مطابع سبقتها فإن إنتاج هذه المطابع كان محدوداً جدّاً مقارنةً بما قدمته بولاق، خصوصاً في مجال الترجمة والتأليف، وتزامن مع ظهورها إرسال البعثات إلى أوروبا للدراسة، كالطهطاوي الذي درس في الأزهر وأصبح إماماً لأول بعثة أرسلها محمد علي للدراسة في باريس، ثم ترأس تحرير جريدة الوقائع (الجريدة الرسمية الحكومية وإحدى مخرجات مطبعة بولاق)، وأدخل الكتابة السياسية إلى المجال الثقافي، إضافة إلى إسهاماته في الترجمة. حتى إبراهيم باشا (ابن محمد علي)،

---

(٣٣) محمد علي سيرته وأعماله وآثاره، إلياس الأيوبي، ص ١١٨ - ١٢١.

(٣٤) عصر محمد علي، عبدالرحمن الرافعي، ص٢١٣ - ٢١٦.

القائد العام للجيش، كان يرى نفسه عربياً، وقد عُرِف عنه قوله: «لقد جئتُ مصر صبياً، فلوّنتْ شمسُ مصر دمي وصيرتني عربياً»[٣٥]. هذه العبارة تختزل مفهوم الهوية الذي ذكرناه آنفاً، فإبراهيم باشا كان من أصول ألبانية إلّا أنه نشأ في أرض مصر التي تتحدث العربية، فعرف نفسه بانتمائه لها انتماءه للعرب، كما أن لغة سكان أرض مصر هي العربية ومن ثَمَّ حملت هي هوية سكانها.

إذاً - ومنذ عهد محمد علي - كان حضور الهوية العربية موجوداً لدرجة أنّه كان لها أثر حتى في الطبقة الحاكمة، كما ظهر في عبارة إبراهيم باشا التي سبقت الإشارة إليها. كانت هذه رؤية محمد علي وتطبيق إبراهيم باشا، رجلان كلاهما لا يحمل أصولاً عرقية عربية، إلّا أن الشعب المصري حينها لم يرَ في إنجازات محمد علي سوى عمليةٍ لبسط النفوذ لا علاقة لها بالعربية أو سواها، فأولئك الفلاحون الذين أُجبِروا على أن يُجَنَّدوا في جيش محمد علي وتحت لواء ابنه لم يروا في تلك الحروب التي خاضها محمد علي حروباً ينتمون إليها أو أنها دفاعٌ عن وطنٍ أكثر من كونها تخدم امتداد نفوذ الباشا وتوسعاته، حتى إنهم عمدوا إلى تشويه أنفسهم حتى لا يتم تجنيدهم، إلى درجة أنهم باتوا يضعون سمّ الفئران في أعينهم كي يصابوا بالعمى، ومن يثبت عليه استخدامه فإنه يسجن مدى الحياة[٣٦]؛ كما كانت رتبة الضباط حكراً على الأتراك من دون المصريين في الجيش، والذين ظلوا يخدمون في الجندية مدى الحياة من دون أن تكون لهم فرصةٌ

(٣٥) يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، جورج أنطونيوس، ترجمة: د. ناصر الدين الأسد - د. إحسان عباس، ص ٩٠.

(٣٦) كل رجال الباشا: محمد علي باشا وجيشه وبناء مصر الحديثة، خالد فهمي، ص ٣٥٩.

للترقية في الرتب العسكرية، مما أدى إلى حدوث انفصالٍ في صف الجيش بين الضباط الأتراك والجنود المصريين بسبب سوء معاملة الضباط وعنصريتهم[٣٧].

هذا الشرخ في الجيش - والذي امتد إلى الأوساط الاجتماعية في مصر - أدى كنتيجة ومن دون قصد من محمد علي أو إبراهيم باشا إلى انفصال الهوية المصرية عند الجنود والفلاحين، فباتوا يكرهون كل ما هو تركي أو عثماني، نتيجة العنصرية والمعاملة السيئة التي نالوها، ومنها نتج عنهم أمة منفصلة عن الأتراك، مما أسفر عن الثورة العرابية لاحقاً كنتيجة.

كانت مصر تحت هيمنة النفوذ الأجنبي حيث تم فرض الرقابة الثنائية الإنجليزية/ الفرنسية على مالية مصر، فقد أصدر الخديوي توفيق (حاكم مصر) مرسوماً في سنة ١٨٧٩ ينص على أن الوزراء وسائر الموظفين مكلفون بتقديم كل ما يُطلب منهم من بيانات شهرياً، وعلى وزير المالية تقديم كشفٍ أسبوعيٍّ مفصَّلٍ لإيرادات الخزانة العامة ومصروفاتها للرقيبين اللذين يحق لهما الإشراف على جميع المصالح الحكومية، كما لا يحق للحكومة عزلهما إلّا بموافقة حكومتهما[٣٨]؛ كما تنازلت مصر عن عقد امتياز قناة السويس التي كانت تمكنها من ١٥٪ من مجموع الأرباح السنوية بعد أن باع الخديوي إسماعيل (والد الخديوي توفيق) أسهمها فيها، ثم عرض الرقيبان على الخديوي توفيق بيع الحصة بمقابل ٢٢ مليون فرنك[٣٩].

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٤٤.

(٣٨) الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، عبد الرحمن الرافعي، ص ٥٠.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٥١.

أما بالنسبة للجيش فقد أُصدِر مرسوم في سنة ١٨٨٠ يقضي بأن يبقى الجندي في العسكرية أربع سنوات ثم رديفاً لخمس سنوات ثم يظل جندياً احتياطياً رهن الطلب لمدة ست سنوات وبعدها تنتهي خدمته العسكرية، وبذلك يتم قصر الترقية إلى ضابط حصراً بالأتراك والشركس[٤٠]. كانت بدايات الثورة في فبراير ١٨٨١ عقب سجن أحمد عرابي - قائد الآلاي الرابع للمشاة - وعبد العال حلمي وعلي فهمي - قائد الآلاي الأول للمشاة - إثر تقديم عريضة لرياض باشا مطالبين فيها عزلَ وزير بدعوى ظلمه الضباط العرب، والتي تم الموافقة عليها فيما بعد.

في ٩ أيلول/ سبتمبر سنة ١٨٨١ حدثت واقعة عابدين (الثورة العرابية)، حيث هذه المرة لم تكن مؤلفةً من الجيش وحده، بل شملت مدنيين بسبب تدهور الوضع الاقتصادي، وسيطرة النفوذ الأجنبي، وسياسة رياض باشا - رئيس الوزراء - المجحفة، المتمثلة في ممارسات التميز بين العرب من جهة والشركس والأتراك من جهة أخرى، كالأمثلة التي أوردناها آنفاً من عزل الضباط العرب وتعيين شركس عوضاً عنهم؛ كل ذلك أدى إلى نمو الوعي القومي لدى المصريين بشرائحهم وطبقاتهم كافة، وتمثلت مطالب الثورة في زيادة عدد الجيش المصري، وتشكيل مجلس نواب وعزل رياض باشا. لم تكن أحداث الثورة العرابية ومطالبها احتجاجاً على نظام إداري صرف في الجيش، بل كانت مطالب شعبيةً همها رفع يد التحكم الأجنبي (أتراك، إنجليز، فرنسيين) في تحديد مسار الدولة، ومتمثلة بوضع دستور للبلاد وإنشاء مجلس نواب، وأن تتم مناقشة الميزانية من قبل «مصريين» لا أجانب كما كان واضحاً من برنامج الحزب الوطني

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٩١.

الذي تم نشره في التايمز البريطانية في يناير/ كانون الثاني سنة ١٨٨١، والذي نصت إحدى فقراته على الآتي: «إن الحزب الوطني المصري هو حزب سياسي وليس حزباً دينياً، وهو يضم أشخاصاً من مختلف الأعراق والعقائد، ولكنهم بالغالب مسلمون، لأن تسعة أعشار المصريين مسلمون، لكنهم يحظون بالدعم الشامل من الأقباط المسيحيين، واليهود، وكل من يحرث أرض مصر ويتحدث لغتها لا يوجد فرق بينهم، فكلهم إخوان يمتلكون نفس الحقوق القانونية والسياسية»، ثم تستكمل الفقرة بـ: «لا يوجد عداء بين الحزب الوطني المصري والأوربيين المقيمين لا كمسيحيين ولا كأجانب طالما أطاعوا القوانين وتحملوا أعباء الولاية»[٤١].

في هذه الفقرة من برنامج الحزب الوطني، والذي كان يشمل أعضاء عرابية يتجلى مفهوم الهوية العربية واضحاً، إذْ يشير إلى أن اختلاف العِرْق والعقيدة ليس جوهر خلاف، وأن الحزب مدعومٌ من قِبل كل من يتحدث «لغة مصر»، أي كل ناطق باللغة العربية - أي عربي- موجود على أرضها. ثم في فقرة أخرى منه تم التفريق بين هؤلاء العرب الوطنيين والأوربيين «كأجانب»، وأن عدم عدائهم مشروط بخضوعهم لقوانين القطر.

ويبدو جلياً من فقرات برنامج الحزب الوطني أن البعد العربي كان حاضراً في الخطاب من دون الحاجة إلى توضيحه أو اتخاذه كسمة سياسية لتوجهات الحزب، ومن هنا تجب الإشارة إلى أن هذا الحس الوطني العربي كان ضمن حدود القطر المصري في وقته، وذِكْرُه في البيان لا يعني أن الحزب الوطني أو عرابي كان من

(٤١) جريدة التايمز، عدد يناير، سنة ١٨٨٢.

ضمن برامجهم وحدة عربية أو قومية عابرة لحدود القطر المصري، لكن النقطة المراد إثارتها أن الهوية المصرية كانت هوية عربية ولا يمكن التفريق بينهما أو فصلهما. وإن كانت الثورة العرابية تتسم بصبغة وطنية وإسلامية في خطابها السياسي[٤٢] وتناولتها الكتب التاريخية على أنها نضال قومي مصري[٤٣] إلّا أن هذه الصبغة لا تنفي أو تتعارض مع كون الثورة العرابية ثورة عربية.

يورد المستشرق ألفرد بلنت في مذكراته، وقد كان قريباً من العرابيين، أن محمود سامي البارودي - شاعر وأحد زعماء الثورة العرابية ورئيس الحكومة بعد الثورة، والذي يعود إلى أصول شركسية - قد صرح له بأن الهدف كان منذ بداية الحركة هو تحويل مصر إلى جمهورية لتنضم لها سوريا والحجاز فيما بعد[٤٤]. كما يذكر المندوب البريطاني في مصر في تلك الفترة اللورد كرومر عن أحداث الثورة العرابية بأنه قبل نشوء الثورة كان هناك احتمالية وجود حركة سرية ترمي إلى إنشاء دولة عربية مكونة من مصر وسوريا[٤٥].

إذا كانت أهداف الثورة العرابية محصورةً في الإصلاح داخل حدود القطر المصري فقط فلِمَ يصرح أحد أبرز قياديي الثورة بطموح الحركة لتأسيس جمهورية تضم سوريا والحجاز لمصر؟! ولِمَ يورد مندوب بريطانيا احتمالية إنشاء حركة عربية سرية تسعى لضم مصر

---

(٤٢) نهضة مصر، أنور عبد الملك، ص ٤٩٥.

(٤٣) فصل في تاريخ الثورة العرابية، محمود خفيف، ص ٨٥.

(٤٤) *Secret History of the English Occupation of Egypt*. Being a Personal Narrative of Events by Wilfrid Scawen Blunt, pp. 356-360.

(٤٥) الثورة العرابية، اللورد كرومر، ترجمة: عبد العزيز عرابي، ص ٧٦.

وسوريا معاً إن كانت لا توجد أي مؤشرات تدل على أن المصريين الغاضبين من الإجحاف التركي والشركسي يرون أنفسهم عرباً لا مصريين فقط؟!

إن الثورة العرابية كانت وطنية/ عربية ضد الهيمنة والاستبداد التركي/ الإنجليزي/ الفرنسي، ولعل المطالب الوطنية كان لها الدور الأبرز في بدايات تاريخ مصر الحديث، إلا أنّه يتجلّى واضحاً أن هذه الوطنية المصرية هي هوية عربية رافضة للتدخل الأجنبي، هذه الهوية ستتبلور أكثر وتتخذ منحىً عروبياً بعد الاحتلال الإنجليزي لمصر، إذْ ستبدأ بالبروز في الساحة السياسية بوصفها حاجة ماسةً لمواجهة الاستعمار وتبعاته، ومن ثم بمطالباته بجلاء المستعمر من كل أرض عربية، وليس قطر مصر فقط، وارتفاع الأصوات المطالبة بالوحدة كضرورة ماسة اقتصادياً ووطنياً وسياسياً.

مصر بين الثورتين

لا بدّ من الإشارة، وقبل الانتقال إلى ثورة أخرى من ثورات مصر - ألا وهي ثورة ١٩١٩، والتي اكتسح فيها حزب الوفد الساحة السياسية حتى قيام ثورة ١٩٥٢ -، إلى أن شرارة الهويتين العربية والمصرية المستقلتين لم تَخْبُ مع انتهاء الثورة العرابية، وسيتم استعراضها من خلال تتبع شخصية برزت ما بين الفترتين، ألا وهو عزيز المصري، الذي لعله يكون من أبرز الشخصيات التي نادت بالعروبة في وقت مبكر.

وُلِد عزيز المصري عام ١٨٨٠. التحق بكلية الحقوق، إلّا أنه لم يكمل الدراسة فيها، والتحق بالكلية الحربية في إستانبول، وكان معجباً جدّاً بالألمان وسياستهم، وذلك بسبب تأثره بالضباط الألمان

الذين درّسوه في كلية أركان الحرب(٤٦). حارب في اليمن تحت لواء الجيش العثماني لإخماد ثورتها، وتمكن من إبرام معاهدة تحول دون محاربته لهم، كما شارك الثوار في ليبيا في مقاومتهم للاستعمار الإيطالي حتى بعد طلب تركيا له بالعودة(٤٧). تأثر عزيز المصري في نشأته بأفكار مصطفى كامل، مؤسس الحزب الوطني وجريدة اللواء، وقد اقتبس منهم فكرة عداء المحتل(٤٨)، فأسس عزيز المصري - الضابط المصري في الجيش العثماني - في عام ١٩١٣ جمعية عربية سرية أطلق عليها اسم «عهد» بعد أن تم خذلان العرب من قبل جمعية الاتحاد والترقي، التي بعد ما نجحت بعزل السلطان العثماني عبد الحميد انقلبت على أعضائها العرب واضطهدتهم واتخذت سياسة التتريك منهجاً لها؛ وذلك بعد مشاركاته وتأثره في جمعيات المنتدى الأدبي والقحطانية والعربية الفتاة(٤٩).

كان من ضمن أهداف حزب العهد العمل على استقلال البلاد العربية ذاتياً، أسوة بالنمسا والمجر(٥٠)، ثم تحول فيما بعد إلى وحدة عربية يساندها جيشٌ عربيٌّ يحمي تلك الوحدة(٥١). وقد قُدِّمَ عزيز المصري للمحاكمة في عام ١٩١٤ بتهمة بث الفكرة العربية وإنشاء دولة عربية مستقلة والتخطيط لضم اليمن لمصر، وحُكِمَ عليه بالإعدام، إلا أنه تم التخلي عن الحكم نتيجة حركة شعبية

---

(٤٦) أبو الثائرين الفريق عزيز المصري، محمد عبد الحميد، ص ١٠ - ١١.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٤ - ١٧.

(٤٨) عزيز المصري وصحبه وبناء الوحدة العربية الإسلامية ١٩٠٠ - ١٩١٦ (الجزء الأول)، صبري أبو المجد، ص ٦٠.

(٤٩) أبو الثائرين الفريق عزيز المصري، محمد عبد الحميد، ص ١٢.

(٥٠) الثورة المنسية، زبير سلطان قدوري، ص ٩.

(٥١) أبو الثائرين الفريق عزيز المصري، محمد عبد الحميد، ص ١٩.

وصحافية كبيرة شنتها مصر للدفاع عنه[٥٢]، كما قامت الصحافة الإنجليزية بشن حملة مستميتة للدفاع عنه أيضاً وتجييش الرأي العام ضد السياسات العثمانية وقرارها في إعدامه[٥٣]. هذه الحملة التي شنها الرأي العام المصري تدل على أن ما يحرك الرأي العام سياسياً تجاه القضايا لم يكن التوجه الديني، فها هو يقف ضد سياسة خلافة «إسلامية» تقع مصر تحت جناحها للدفاع عمن تراه تلك الخلافة كخائن لها يدعو لاستقلال العرب وانفصالهم عنها، والذي لم يكن لكونها إسلامية ولكن لسبب موقفه المناهض من سياسة التتريك، وبذلك كان موقف الرأي العام المصري مدافعاً عن الرابط العربي لا الرابط الديني. أما الموقف الإنجليزي في وقته، والذي كان يسعى لفصل العرب عن الخلافة العثمانية لمصلحته، إذ يسهل عليه السيطرة سياسياً على المنطقة، فإن مواقف عزيز المصري في الثورة العربية الكبرى تدل على أن هذا الدافع لم ينجح في جعل عزيز حليفاً لهم إن كان الثمن التخلص من سيطرة العثمانيين للوقوع تحت سيطرة الإنجليز.

تولّى عزيز المصري منصب القائد العام للجيش العربي في الثورة العربية الكبرى بعد أن التقى هو ونوري السعيد بسعد زغلول للأخذ بمشورته كونه سياسياً، مقترحاً رأيه في إنشاء جيش عربي لا يخضع للإنجليز ولا للأتراك. ليأتي سعد زغلول زعيم ثورة ١٩١٩، والذي عُرِف باهتمامه بالشأن الداخلي المصري ومقاومة الاحتلال أكثر من توجه عروبي، بالقول إن وجود قوة عسكرية عربية لن يأتي

(٥٢) عزيز المصري وصحبه وبناء الوحدة العربية الإسلامية ١٩٠٠ - ١٩١٦ (الجزء الأول)، صبري أبو المجد، ص ٤٧٦ - ٤٨٠.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٤٨٢.

بالخسارة على أحد، وأن أمنيته في مصر هي طرد الإنجليز مثلما هي أمنية عزيز تكوين قوة عسكرية عربية في الحجاز على أن أي مكسب لطرف هو مكسب للآخر[٥٤]. هذا الرد من سعد زغلول يبين أنه لم يكن معارضاً لفكرة وحدة عربية، كما أنه لم يمتلك فكراً انعزالياً يرى فيه مصر منفصلة عن العالم العربي، بدليل أنه يرى أن أي مكسب في الحجاز هو مكسب لمصر، إلا أن أولوياته كانت في رفع يد المحتل عن القُطر أولاً والنهوض به قبل الحديث عن أي مشروع وحدوي (وهو ما سيتم تفصيله لاحقاً في هذه الورقة)؛ تعاون مع الشريف حسين (حاكم الحجاز) مقابل تحرير الأراضي العربية من الخلافة العثمانية، حتى إن الشريف حسين عَيَّنه وزيراً للحربية، إلا أنه لم يبق فيها طويلاً بعد اكتشافه تحالف الشريف مع الإنجليز والفرنسيين لتقسيم الشام والعراق، والذي يتعارض مع مبادئ حزب العهد الذي يرأسه (وهو استقلال العرب استقلالاً ذاتياً)، مما دعاه إلى عرض التحالف مع قائد الجيش التركي مقابل الاستقلال الذاتي للعرب، ليمنحه الشريف حسين بعد علمه بالأمر «إجازة بلا عودة»، مرفقاً بقرار إنجليزي بنفيه من مصر[٥٥]؛ وما أن وصل إلى مصر حتى قرر السفر إلى البصرة لتأليف قوة عراقية لإنهاء الوجود التركي فيها، وعرض عليه الإنجليز وقتها التعاون معه، فاشترط عدم نزول قوات إنجليزية في العراق، وهو الشرط الذي أخل به الإنجليز قبيل سفره، فعدل عن فكرة ذهابه، كما تم إغراؤه بالتخلص من يحيى حميد الدين حاكم اليمن وتعيينه حاكماً بدلاً منه، الأمر الذي رفضه، كون اليمن ليست ملكاً للإنجليز

---

(٥٤) أبو الثائرين الفريق عزيز المصري، محمد عبد الحميد، ص ٢١ - ٢٢.

(٥٥) عزيز المصري وصحبه وبناء الوحدة العربية الإسلامية ١٩٠٠ - ١٩١٦ (الجزء الأول)، صبري أبو المجد، ص ٨٠٤ - ٨٠٥.

كي يقرروا من يخلعون ومن يجعلون لها حاكماً[٥٦].

مواقف عزيز المصري تبدو متضاربةً للوهلة الأولى، إذ إنه يتبنى جمعيةً سريةً عربية تدعو للاستقلال ضد الأتراك، ثم يتحالف مع الأتراك أنفسهم في الثورة العربية الكبرى؛ إلا أن هذين الموقفين ليس فيهما أي نوع من التضارب حين تكون المصلحة واحدة (استقلال العرب)، وهو الهدف الرئيس الذي من أجله أسّس جمعية العهد. هذا الضابط «المصري» في الجيش العثماني ثم الوزير للحربية في الحجاز كان من أوائل الساعين لقيام وحدة عربية سياسية، لم يكن عمله من أجل مصر وحدها، بل للأقطار العربية جميعاً، بدليل أن أعضاء جمعية العهد لم يكونوا من المصريين فقط، بل شملت الجمعية ضباطاً من العراق وسوريا، كنوري السعيد وسليم الجزائري، وامتدت فروعُها إلى عددٍ من المدن العربية (بيروت، دمشق، الموصل، بغداد، البصرة)[٥٧].

مصر في فترة الاحتلال الإنجليزي

في هذه الفقرة سأحاول التركيز على البعد العروبي وتبلور الهوية العربية في مصر من خلال أربعة محاور: حزب الوفد وتبعات ثورة ١٩١٩ كإنشاء الجامعة العربية، بنك مصر وتأثيره في الاقتصاد العربي، استخدام الخطاب العروبي من قِبل أحزاب مصرية متباينة التوجّه، وموقف مصر من القضية الفلسطينية.

كثرت التفسيرات التاريخية لأحداث مصر ما بعد الحرب

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٨٠٢.

(٥٧) الثورة المنسية، زبير سلطان قدوري، ص ١١.

العالمية الأولى تجاه سياسات مصر ومواقفها العربية، أحدها يرى أن سياسة مصر وحتى الحرب العالمية الثانية كانت توجهاتها نحو حل القضية الوطنية مع بريطانيا[٥٨]، أما الكتب التي تناولت تاريخ حزب الوفد فقد ركزت على جانب الإصلاح الداخلي من دون أن تسلط الضوء على دور الحزب على الساحة العربية[٥٩]، بينما يرى آخرون أن حركة الوفد قد تفوقت في النطاق المحلي لكنها كانت قاصرة في إدراك البعد العربي واستيعابه، كونها حركة إصلاحية[٦٠]، وأن الهوية العربية الخالصة (من أي توجه ديني) لم تظهر إلا في الحقبة الناصرية كعروبة علمانية، وأن ولادة هذا الشعور بالانتماء العربي كان مختلِطاً بمشاعر دينية (إسلامية تحديداً) وأن التيار الإسلامي كان الأقرب في صياغة المواقف تجاه القضايا العربية، والذي لم يظهر حتى الثلاثينيات[٦١]. في هذا القسم سيتم التركيز على دور حزب الوفد لكونه حزباً ذا قاعدة شعبية كبيرة في تلك الفترة، كما كان ممثلاً للحكومة، ثم معارضة؛ وهل كان دوره محصوراً في الإصلاح الداخلي؟ وهل حقّاً كانت الهوية العربية متماهية بالهوية الإسلامية أم أن المصريين كانوا يرون أنفسهم عرباً بغضّ النظر عن دينهم؟

أسباب كثيرة قامت من أجلها ثورة ١٩١٩ - والتي من خلالها تأسس حزب الوفد - منها يعود لأسباب سياسية متمثلاً في احتلال الإنجليز لمصر بعد الثورة العرابية عام ١٨٨٢، وفصل السودان

---

(٥٨) مصر قبل عبدالناصر، د. عبدالعظيم رمضان، ص ٢٢٠.

(٥٩) تاريخ الوفد، جمال بدوي/ لمعي الطعمي.

(٦٠) ثورة ١٩١٩ (تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ - ١٩٢١)، عبدالرحمن الرافعي، ص ٦٩ - ٧١.

(٦١) بين العروبة والإسلام، طارق البشري، ص ٣٣.

وإلغاء الجيش المصري والبحرية، أي جعل مصر عزلاء معتمدة كلياً على المحتل، الذي لم يكتفِ بذلك، بل عطّل كل ما تم إنجازُه من قبل الثورة العرابية ومطالباتها، من إلغاء مجلس النواب وإبطال الدستور، ومن ثَمَّ منح الاحتلال السلطة بالتدخل بكل شؤون البلاد الداخلية، وبذلك أعلنت إنجلترا «حمايتها» على مصر عام ١٩١٤ بالتزامن مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، كما فرضت السلطة الإنجليزية الأحكام العرفية والرقابة على الصحف، وتم تعطيل الجمعية التشريعية، وتم إكراه المصريين «للتطوع» في الجيش وإساءة معاملتهم[٦٢].

ولقد كان من أسبابه الاقتصادية تأثر الفلاحين في انخفاض أسعار القطن نتيجة الحرب، وطرح أراضيهم للمزاد وبيعها بأسعار زهيدة؛ فقد قامت الحكومة البريطانية باحتكار بذرة القطن جميعها من محصول عام ١٩١٧ وبيعها بأقل من سعرها الحقيقي، وألغت التصدير، ما عدا بعض بيوت التصدير الأجنبية، كما تم تخفيض مساحة الأراضي الزراعية لتوفير مؤونة الجيش البريطاني عن طريق بيع القطن، مما أدى إلى غلاء المعيشة وانخفاض الدخل وقلة الموارد الغذائية والتضخم المالي، الذي كان أقرب إلى انهيار اقتصادي دفع ثمنه المواطن المصري وحده[٦٣]. في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ تأسس الوفد، وبدأ الصدام بينه وبين الاحتلال حين رفض الإنجليز طلبات رئيس الحزب سعد زغلول باستقلال مصر وبطلان الحماية والسماح للوفد بالسفر لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩؛ كانت هذه المطالب سبباً لقيام السلطات الإنجليزية باعتقال زغلول

(٦٢) حركة مصر السياسية، طارق البشري، ص ٣٢٨.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٩٦ – ٩٩.

ونفيه ونشوب الثورة التي حققت أهدافها فيما بعد[٦٤]. لعل مطالب حزب الوفد ونتائج الثورة في بداياتها كانت كالثورة العرابية، تتسم بالاهتمام بالقضايا الداخلية، لكن تحول الخطاب في فترةٍ لاحقةٍ إلى خطاب عروبي، إذْ إن الأصوات المنادية بالقومية المصرية بدأت تفقد الاستقطاب الشعبي لها بعد أن أصبح مشروع التجزئة الاستعماري يهدد استقرار مصر كباقي الدول العربية التي يجمع بينها اللغة والدين والثقافة والتاريخ المشترك، مما حدا بالحزب إلى مراجعة خطاباته والمناداة بالوحدة العربية، خصوصاً مع ظهور الاحتلال الصهيوني على الخارطة السياسية.

فقد عُرِفَتْ عن سعد زغلول مقولته لعبد الرحمن عزام واصفاً رأيه في الوحدة العربية: «إذا جمعت صفراً إلى صفر فصفر، فماذا تكون النتيجة؟» والتي تمّ فهمُها من قِبل الكثيرين، بمن فيهم ساطع الحصري، كموقف من زغلول يناهض فيه الوحدة ويرى الدول العربية أصفاراً[٦٥]، على الرغم من أن المرجّح أن هذا ما يعنيه زغلول إلّا أنه بأي حالٍ لا يعني مناهضة زغلول لمفهوم العروبة كونه لا يرى فائدةً تُرجى من جمعه الأصفار لأن النتيجة صفرٌ، فهذا لن ينفِ أو يعزل مصر من هذه المعادلة، ومن ثَمَّ الواقع على مصر واقع على باقي الدول العربية ولا اختلاف بينهم، والنتيجة أن مصر عربية كباقي «الأصفار». ثانياً كون سعد زغلول ترأس ثورة سلمية ذات هدف إصلاحي يناهض الاستعمار فالأدوات التي يمتلكها تجعل إمكانية التوحد السلمي سياسياً بين الدول العربية المُستعمَرة فكرة شبه مستحيلة. ثالثاً كونه لا يرى أن الوحدة مشروع ناجحٌ في تلك

---

(٦٤) تعريب مصر السياسي، د. محسن خضر، ص ٥٣-٥٤.

(٦٥) تاريخ الوفد، جمال بدوي/ لمعي الطعمي، ص ٣٦.

اللحظة الآنية لا يعني أنه يرفض وجودَها أساساً.

قام مكرم عبيد (السكرتير العام لحزب الوفد) في عام ١٩٣١ بجولة في سوريا ولبنان وفلسطين، وهناك ألقى خطباً في دمشق: **«نعم نحن إخوان تجمعنا وإياكم وسائر البلاد العربية الناطقة بالضاد وثيقةٌ خصنا بها التاريخ دون البشر، بل وبروابط مجيدة تساير المجد حيث سار أو استقر»**[٦٦]. وفي موضع آخر: **«حرام أن يكون هذا رأسمالكم الوطني وذاك رأس مالنا، ولا نتضامن ونتعاون أدبياً واقتصادياً، وإذا كان الأقوياء يتضافرون لاستغلالنا أفلا نتضافر نحن الضعفاء لمصلحة استقلالنا؟!»**[٦٧] وفي خطاب عكا عام ١٩٣٧: **«لقد اجتمعت محبتُنا على أسمى المعاني وأروعها، ذلك هو معنى الوطنية المحلية، مصرية كانت أو فلسطينية أو عراقية أو شامية، بل قد سمت فأصبحت وطنية عربية شرقية مجاهدة متفانية متّحدة مُضحيّة»**[٦٨]. وفي عام ١٩٣٩ نشر مقالة في مجلة الهلال تحت عنوان «المصريون عرب» يستطرد فيها بشرح الهوية العربية لمصر وينادي بالوحدة العربية كحقيقة قائمة[٦٩].

لقد انتقلت مصر في عهد حزب الوفد حين كان ممثلاً للحكومة المصرية من الانعزال السياسي نتيجة انشغالها بالشؤون الداخلية إلى الاهتمام بقضايا الدول العربية، ويظهر ذلك جلياً في خطابات الوفد ممثلة في السكرتير العام، إذْ ترى أن مصر لم تكن ذات هوية قطرية صرفة، بل إن هذه الهوية القطرية هي جزء من هوية عربية أشمل،

(٦٦) مكرم عبيد كلمات ومواقف ١٨٨٩ - ١٩٨٩، منى مكرم عبيد، ص ٢٠٩.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٤ - ٢٦٦.

إذ نادى بالعروبة كرابط بين الدول، كما نادى بالتعاون الاقتصادي والأدبي والسياسي.

إلّا أن مواقف حزب الوفد تبدو متضاربةً أحياناً مع تصريحاته، فقد قاطع الحزب المؤتمر البرلماني العربي الإسلامي الأول الذي دعا إليه محمد علي علوبة - رئيس اللجنة البرلمانية المصرية للدفاع عن فلسطين وأحد مؤسسي حزب الوفد وعضو حزب الأحرار الدستوريين - والذي عُقِد في القاهرة عام ١٩٣٨، وعزا النحاس - رئيس الوفد حينها - عدم اشتراكه «لظروف داخلية»[٧٠]، في الوقت نفسه يقوم النحاس بتخصيص ملحقٍ خاصٍ لفلسطين في بروتوكول الإسكندرية وفي ميثاق الجامعة العربية[٧١]. ولعل ما جعل الوفد يقاطع مؤتمراً يدعو إليه الأحرار الدستوريون ويتبنّى ملحقاً خاصاً لفلسطين في بروتكول الإسكندرية هو رغبة الوفد في تصدر الساحة الشعبية كمبادر في عملية حل قضية الاحتلال الصهيوني لا كمشارك فيها. إلّا أن هناك من يرى أن ترأس النحاس لمشروع إنشاء الجامعة العربية كان بمباركة بريطانية، والذي من أجله أعد بروتوكول الإسكندرية، وأن الغرض من ذكر ضرورة تمتع الأعضاء بالاستقلال هو لعزل فلسطين وحرمانها من حقوقها[٧٢]. في عام ١٩٤٤، وبعد توقيع بروتوكول الإسكندرية الذي كان هو الأساس لإنشاء جامعة الدول العربية بفضل النحاس، تمت إقالة حكومة الوفد متمثلة برئيسها من قِبل الملك فاروق، وتم تعيين عبد الرحمن عزام، وهو عضو سابق في حزب الوفد، أميناً عاماً للجامعة العربية.

(٧٠) مصر والقضية الفلسطينية، د. عايدة سليمة، ص ٨٩ - ٩١.

(٧١) مصر الحديثة (١٩١٩ - ١٩٥٢)، د. جلال يحيى/ د. خالد نعيم، ص ٣٣٩ - ٣٤٠.

(٧٢) الحركة السياسية في مصر، طارق البشري، ص ٣٢٥.

كان من ثمار الثورة ونتيجة لتولي الوفد السلطة ١٩١٩ إنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠، والذي كان الغرض منه رفع يد الاحتلال عن التحكم بأموال المصريين؛ إذْ وقبل إنشاء محمد طلعت حرب للبنك كانت نسبة الأموال العاملة الأجنبية ٩٢٪[٧٣]، وقد شمله الوفد في بيانه عن المقاومة ضد الإنجليز، إذْ طالب المواطنين المصريين بسحب أموالهم من المصارف الأجنبية وإيداعها في بنك مصر[٧٤]. هذا الدعم من قبل الحزب وانتشار الثورات العربية المناهضة للسلطنة العثمانية ومعاداة الإمبريالية كان أساساً في نجاح مشروع بنك مصر محلياً وانتشار مشاريعه عربياً. إن استقلال مصر الاقتصادي عن طريق بنك مصر ونشوء شركات وطنية أخرى تفرعت منه لم يعزل مصر في حدود القطر، بل كان توجه البنك - متمثلاً في طلعت حرب - هو الازدهار الاقتصادي وتوسعه ليشمل الدول العربية. من المؤكد أنّ خطوة كهذه لم تقم إلّا لأن مصلحة مصر الاقتصادية تقضي تعاونها مع الدول العربية. إن اهتمام بنك مصر بالشؤون العربية يدحض فكرة أن الانتماء العربي في مصر لم ينشأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

فقد قام طلعت حرب بزيارات لفلسطين، ولبنان، وسوريا، بهدف التبادل الاقتصادي، ففي خطاب لمؤسسها عند أول زيارة لبيروت عام ١٩٢٥ يقول: «**إننا نحن المصريين الذين نعتبر مصر وسوريا قطرين شقيقين تربطهما اللغة العربية والعلاقات الأدبية العديدة، نحس بما تحسون ونتمنى لكم ما تتمنون**». ويستطرد: «**ونحن - المصريين بالذات - نعلن أنه كما تهمكم شؤوننا فإننا**

---

(٧٣) تاريخ الوفد، جمال بدوي/ لمعي الطعمي، ص ٩٦.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٩٨.

تهمنا شؤونكم، ويهمنا ويهمكم على السواء أن تكون الثقافة العربية التي تربطنا بكم أقصى ما تكون من الرقي، وأنه يهمنا ويهمكم أن يكون الاستقلال الاقتصادي أمراً واقعاً، وأنه يهمنا ويهمكم على السواء أن تكون الحركة التجارية المتبادلة بيننا وبينكم على أشد ما تكون»[٧٥]. وفي العام نفسه، وفي خطبة له في دمشق كان مقرها المجمع العلمي العربي، يتحدث عن أنه جعل الحسابات والمراسلات بين البنك والعملاء باللغة العربية، ودعا لإنشاء مجمعٍ لغويٍّ يشمل علماء اللغة من أي قطر كانوا، ويتمنى أن يكون مقرُّها مصر! وأن البلدان المتحدثة باللغة العربية لها ثقافة واحدة مشتركة ومن الواجب تقريب هذه الثقافة وتوحيد مناهج التعليم[٧٦]. بعد خمس سنوات من تلك الزيارة تم افتتاح أول فرع وهو بنك مصر - سوريا- لبنان في سوريا، إضافة إلى ذلك كان للبنك دورٌ رئيسٌ في تأسيس البنية التحتية للحجاز ومكة، كما تم التعاون مع ابن سعود لتثبيت سعر الريال السعودي مقابل الجنيه الذهبي[٧٧].

أسس البنك أول شركة طيران في الشرق الأوسط (مصر للطيران)، وبدأت رحلاتُها أولاً إلى السودان لتمتد إلى فلسطين، والعراق وسوريا والحجاز، ما سبب مخاوف لدى الاحتلال البريطاني في ذلك الوقت بأن تسيطر مصر للطيران على الملاحة، فدعاها إلى أن تفرض اقتراحاً هو أن تأخذ الرحلات الخارجية

---

(٧٥) مجموعة خطب محمد طلعت بك حرب، مطبعة مصر، ص ١٣١ - ١٣٢.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٣٨ - ١٣٩.

(٧٧) طلعت حرب، حافظ محمود/ مصطفى كامل الفلكي/ محمود فتحي عمر، ص ١٢٣.

إمبريال أيروايز (شركة طيران بريطانية)، بينما تظل مصر للطيران تجوب أجواء القطر المصري فقط، وهذا ما رفضه طلعت حرب. كانت مخاوف البريطانيين، إضافة إلى منافسة طيرانهم، أن مصر للطيران كانت وسيلةً للمصريين للعمل ضد مصالحها من خلال التوسع في مشاريع خارج نطاق مصر، وتمتد إلى الدول العربية الأخرى، خوفاً من تحول الأمر من اهتمام اقتصادي إلى تعاون سياسي، فقد كانت إحدى شكوكها هو احتمالية بيع مصر للطيران طائرات تدعم ابن سعود في عملياته العسكرية في الحجاز(٧٨). وبذلك أصبح بنك مصر والمشاريع التي انشقت منه مشروعاً معادياً للإمبريالية الاقتصادية الأجنبية، وهاجساً لدى الاحتلال الإنجليزي جعله ينظر إليه كمشروع اقتصادي سياسي معادٍ لبريطانيا نتيجة توسعه في الدول العربية وعلاقات طلعت حرب مع تلك الدول، كما أن هذا المشروع تحول إلى رمزٍ اقتصاديٍّ ينظر إليه العرب كبادرة ممكنة للنهوض بأوطانهم من دون تبعية، كما يظهر البعد العروبي في توجهات بنك مصر وخطابات رئيسها جلياً حين يدعو إلى تكامل اقتصادي عربي.

ليس الغرض من هذين المحورين مناقشة الأغراض السياسية التي دعت حزب الوفد إلى تبنّي فكرة الوحدة العربية أو دور الاستعمار في دعم تأسيس جامعة الدول العربية وطرحها كمشروع سياسي، والتي لا تنكر الأحداثُ التاريخية وجودَها وأنها محركة لهذه الأغراض لتسهيل بسط نفوذها وتسييسها للشؤون العربية لصالحها؛ وإنما المراد إبرازه هو دور الحزب في نقل مصر من

---

(٧٨) *Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industriliazation, 1920-1941*, Davis Eric, pp. 184-186.

اهتمامها بالشأن الداخلي إلى هم أكبر، وهو الهم العربي، وأن الهوية العربية راسخة في وجدان الشعب المصري. إنّ طرحاً كهذا - وإن فرضنا بكونه مدعوماً من قِبل أطراف خارجية - لم يكن ليلقى دعماً وتبنياً من قبل الشعب لو تبنينا فرضية أن الهوية العربية أساساً لم تكن موجودة من قبل أو أن المصري لم يكن يرى نفسه عربياً، خصوصاً أن خطابات العروبة والوحدة لم تكن حكراً على الوفد - وإن كان يمثّل الموقف الحكومي في ذلك الوقت، وأحياناً كصوت ذي حضور في المعارضة - بل كان حاضراً أيضاً في خطابات ومواقف الأحزاب المنشقة عنه، ككتلة الوفد (برئاسة مكرم عبيد)، والأحرار الدستوريين (برئاسة محمد محمود باشا)، وخطابات أحزاب سياسية أخرى ذات منهج مختلف تماماً عنه، كالإخوان المسلمين والحزب الشيوعي المصري، ومن ثَمَّ كانت ورقةُ الانتماء العربي ورقةً رابحةً شعبياً.

فقد تأسس حزب الإخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨، وتبنّى منهج الإسلام السياسي، إلّا أنّ هذا المنهج لم يتنكر للهوية العربية أو يلغيها. وقد كان حسن البنا - مؤسس الإخوان المسلمين - ينادي بالوحدة العربية ويرى أن الهوية القطرية جزءٌ من هوية عربية إسلامية، فيقول: «**حين نعمل لمصر نعمل للعروبة والشرق والإسلام**»[٧٩]. وفي موضع آخر يربط الإسلام ربطاً جوهرياً بالعروبة، بل يضع التعاون العربي شرطاً لازماً للنهضة: «**ولن ينهض الإسلام بغير اجتماع كلمة الشعوب العربية ونهضتها، وإن كل شبرٍ في أرض عربي نعتبره من صميم أرضنا ومن لباب وطننا**»[٨٠]. و: «**حين نعمل**

(٧٩) دعوتنا في طور جديد، حسن البنا، ص ١٢.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٣.

للعروبة فنحن نعمل للإسلام وخير العالم كله.» كما أنه لا يعطي للحدود بين الدول العربية أهمية، إذْ وجودُها لا يعني أنَّ هناك فارقاً بينها، وأن الأرض من المحيط إلى الخليج كلها عربية[٨١].

وللاحتلال الصهيوني في فلسطين دورٌ في بروز نشاط الحركة على الساحة السياسية المصرية بعد أن كانت أقرب إلى جمعية دعوية إسلامية منها إلى حزب سياسي، وقد أيدت الكفاح المسلح ضد الاحتلال، وانضمت تحت قيادة الجامعة العربية لكتائب المقاومة في فلسطين[٨٢].

أما الأحزاب الشيوعية في مصر فهي من الأحزاب التي يلفها الغموض تاريخياً، كونها أحزاباً ظلت إما سرية أو مطاردة لفترة طويلة من الزمن، وظلت تتَّحِد لفترة ثم تعود للانفصال. تأسس الحزب الشيوعي المصري في عام ١٩٢١ تحت اسم الحزب الاشتراكي المصري، ليغيّر اسمَه في عام ١٩٢٣ إلى الحزب الشيوعي المصري[٨٣].

يذكر رفعت السعيد بأن الحزب الشيوعي المصري هو أول حزبٍ مصريٍّ يتضمن في برنامجه ما يشير إلى الوحدة العربية في البند الثاني من البرنامج، تحديداً عام ١٩٣١: «**النضال من أجل تحرير كل الشعوب العربية من القهر الاستعماري ومن أجل وحدة عربية شاملة تنتظم فيها كل الشعوب العربية الحرة**»[٨٤].

---

(٨١) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٨٢) الإخوان المسلمين في حرب فلسطين، كمال الشريف، ص ٥٧.

(٨٣) مشروع البرنامج العام للحزب الشيوعي المصري، الصادر في ديسمبر ٢٠١١، ص ٣.

(٨٤) تاريخ الحركة الشيوعية المصرية (المجلد الثالث): تاريخ المنظمات اليسارية المصرية – اليسار المصري والقضية الفلسطينية، رفعت السعيد، ص ٩١٧.

ماذا عن موقف مصر من القضية الفلسطينية، والذي يُعد من أهم المحاور التي ترتكز عليها هذه الورقة لدعم رسوخ الهوية العربية في مصر قبل ثورة يوليو؟ الحديث عن أهمية القضية الفلسطينية ودور مصر فيها موضوعٌ واسعٌ ومتشعبٌ، وقد يُكرَّس له كتبٌ لتبيانه، ولأن هذه الورقة تتحدث عن الهوية العربية السياسية لمصر فإنه سيتم التركيز على المواقف الشعبية والحزبية من منطلق عروبي تجاه هذه القضية.

فإذا نظرنا إلى مواقف القوى السياسية في وقتها نجد أن مواقف حزب الوفد متمثلة بالنحاس كحزب معارض حيناً وممثلاً للحكومة حيناً آخر قد كان مؤيداً للقضية، فقد شارك الحزب في المؤتمر الإسلامي المُقام في القدس عام ١٩٣١، كما شارك في المؤتمر العربي وتم انتخاب عبد الرحمن عزام، ممثل الوفد، عضواً في اللجنة التنفيذية والسكرتارية للمؤتمر(٨٥). كما أن واصف بطرس وزير خارجية حكومة الوفد عام ١٩٣٧ في دورة عصبة الأمم المتحدة قدم خطبةً يذكر فيها أن السبب الذي دعا حكومة مصر إلى أن تكون معنيةً وطرفاً في المسألة الفلسطينية هو واجب مصر نحو فلسطين كي تبقى للعرب(٨٦).

مواقف المسيحيين من الاحتلال الصهيوني (مكرم عبيد، واصف غالي) لتأييد الوحدة العربية وتعريف أنفسهم بأنهم عربٌ مدافعون عن قضايا عربية تدل على أن الهوية العربية كانت أشمل في ضم المصريين تحت لوائها من الواجب الديني، إذ الدفاع عن فلسطين على سبيل المثال لم يكن واجباً دينياً يخص المسلمين

(٨٥) الحركة السياسية في مصر، طارق البشري، ص ٣٢٠.

(٨٦) مصر والقضية الفلسطينية، د. عايدة سليمة، ص ١٣٣.

وحدهم أو المسيحيين وحدهم، ولا قضية مصرية كي نعزو إجماع المسيحي المصري والمسلم المصري إليها، بل ما جمعهم كونهم عرباً يدافعون عن قضية عربية. كما أن برنامج حزب الوفد المصري يشمل في فقراته «التمسك بجامعة الدول العربية والعمل على توطيد أركانها ومقاومة المطامع الأجنبية التي تحيط بها والتمسك بعروبة فلسطين»[٨٧].

حتى مواقف الأحزاب الإسلامية في مصر كانت واضحةً جداً في اتخاذ الهوية العربية في دفاعها عن القضية، فإضافة إلى ما تمّ ذكرُه آنفاً كخطاب حسن البنا في لجنة التحقيق البريطانية الأمريكية في جلستها الأخيرة في الخامس من مارس لعام ١٩٤٥ الذي يذكر فيه: «باسم الإخوان المسلمين أؤيد ما أعلنه العرب وزعماؤهم ومندوبوهم وكذلك الجامعة العربية، والناحية التي سأتحدث بها نقطة بسيطة من الوجهة الدينية، لأن هذه النقطة قد لا تكون مفهومة في العالم الغربي، ولهذا فإني أحب أن أوضحها باختصار، فأقرر أن خصومتنا لليهود ليست دينية، لأن القرآن الكريم حض على مصافاتهم ومصادقتهم.» ليستطرد: «ونحن، حين نعارض الهجرة اليهودية، نعارضها لأنها تنطوي على خطر سياسي اقتصادي، وحقنا أن تكون فلسطين عربية»[٨٨].

في هذا الخطاب يتبنى البنا وجهة نظر حزب الإخوان وليس وجهة نظر شخصية، ليفصل بين النظرة الدينية والقومية، فحين يتحدث من الناحية الدينية لا يرى خلافاً بين المسلمين واليهود، كون

(٨٧) مصر والأحزاب النيابية قبل سنة ١٩٥٢، محمود متولي، ص ٣٠٩.

(٨٨) الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ، الجزء الأول (١٩٢٨ - ١٩٤٨)، محمود عبدالرحيم، ص ٣٠٩.

الكل له ديانته التي تمثله؛ ولكن حين يتحدث عن السيادة والسياسة يتحدث عن عداء عربي مقابل قومية «يهودية»، ليُحدِّد تماماً ذلك في عبارته: «حقنا أن تكون فلسطين عربيةً.» إذاً حتى دفاع الأحزاب السياسية الإسلامية في مصر عن القضية الفلسطينية كان منطلقاً من هوية عربية وليست إسلامية.

من المهم التطرق لمذكرة حسن البنا التي أرسلها إلى السفير البريطاني عام ١٩٣٧ بمناسبة ذكرى وعد بلفور، إذْ يتحدث في البداية عن أن الأمة العربية تعاونت مع الحلفاء وبريطانيا العظمى رغبة في الاستقلال والحرية بناءً على وعود قدمتها بريطانيا، وأن وعد بلفور جاء مخالفاً لمبدأ الاستقلال التام لهذه الأمة، وهو أمر لم يوافق عليه عربيٌّ واحدٌ، وليس ملزِماً للأمة العربية، وأن قرار التقسيم هو قضاء على حقوق العرب كلها، وأن جماعة الإخوان المسلمين مضطرون لتسجيل احتجاجهم على هذه السياسة، ويعلنون تضامنهم التام مع إخوانهم عرب فلسطين، والذين ينادون بمطالب عادلة من وقف الهجرة والاستقلال التام على اتفاق يضمن حقوق العرب؛ ليختمها بأن فلسطين قضية كل مسلمٍ، في حين جل احتجاجه كان على مطالب عربية صرفة فيما عدا التعرض للأوقاف الإسلامية وإرجاع حقوق المجلس الإسلامي وسلطته(٨٩). كما أنه في خطابه باسم الإخوان المسلمين لرئيس الوزراء يتحدث عن انتظار العالم العربي - وليس الإسلامي - من حكومة مصر عملاً جدياً لحل قضية فلسطين(٩٠).

بتأمّل المنهج الخطابي لحسن البنا نرى أنه حين يتحدث عن

---

(٨٩) مذكرات الدعوة والداعية حسن البنا، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

التدخل السياسي والمواقف السياسية فإنه يتحدث عن العروبة والعرب كممثلين سياسيين لهذه المواقف وإثبات أن مصر مطالَبة بالاشتراك بهذا الحراك السياسي من منطلق هوية عربية وليس إسلامية، إذْ لا يخلو خطابٌ سياسيٌّ يتبناه من ذكر العرب والعروبة كأساس، لتكون المواقف السياسية عربية من دون احتكارها للمسلمين وحدهم، ولو كانت القضية تعني كل مسلم (كفلسطين) فإنه يتحدث من منطلقٍ سياسيٍّ عربيّ الهوية تجاهها، فيمنح العرب أولوية الدفاع والتمثيل للقضايا، مردفة بعدها بالإسلام المتمثل في الدفاع عن المقدسات. أمّا حين يكون خطابه يتحدث عن الإسلام والمسلمين فإنه يتبنى الجانب الدعوي الاجتماعي لا السياسي. كما لم تَخْلُ مؤلفات أعضاء الإخوان من تأكيد أن الهوية العربية منطلق للدفاع عن القضية الفلسطينية، كما في كتاب محمود عبد الرحيم **الإخوان المسلمون**، والذي خصص فيه عنواناً فرعياً من فصل يتحدث فيه عن فلسطين، يفاخر بأن الإخوان المسلمين هم أول من دعا لمؤتمر (عربي) يدعم القضية، وانتقد كيف كانت مصر تعاني من الانعزالية وسياسات الإنجليز الاستعمارية لتأكيد هوية فرعونية كي تعزل مصر عن باقي الدول العربية، ضارباً مثالاً برئيس وزراء مصر، فيذكر: «**كيف استطاعوا أن يجعلوا رئيس وزراء مصر حين سأله أحد الصحفيين ماذا أعددتم لقضية فلسطين؟ فيجيب أنا رئيس وزراء مصر وليس فلسطين، ومعنى هذا أن مصر حكومة وشعباً صاروا معزولين عزلاً تاماً عن الأمة العربية، وأخطر ما في هذا العزل أنهم عزلوا قلباً وشعوراً وعاطفة**»، على الرغم من أن انتقاده غير دقيق تماماً كما فصلنا سابقاً، بل على العكس هو يؤكد بأن مصر لم تكن منعزلة بانتقاده هذا، ويؤكد عروبة مصر لأنه هو ينتمي إلى الشعب المصري، ومن ثَمَّ يؤكد أن الشعب لم يعزل ذاته عن

باقي قضايا الأمة العربية بانتقاده لموقف رئيس الوزراء الانعزالي، بل يتعدى الأمر بأن يعزو إلى الإخوان المسلمين وحدهم من دون غيرهم الفضل في مد جسرٍ يدمج مصر ويربطها بالأمة العربية من خلال القضية الفلسطينية![٩١].

أما الحزب الشيوعي فقد بدأ بالظهور على السطح السياسي علانيةً في الأربعينيات، ولعل أبرز مواقفه هي تجاه الاحتلال الصهيوني لفلسطين على وجه الدقة، إذْ أسس الحزب (الحركة المضادة للصهيونية) من شباب يهودي عام ١٩٤٧، التي أعلنت أن هدفها القضاء على الصهيونية وارتباط الحركة بمصالح الشعب المصري، ومن ثَمَّ أدّتْ دوراً في منع تفشي الفكر الصهيوني في مصر[٩٢]؛ ونشرت مجلة الفجر الجديد - وهي المجلة الرسمية للحزب الشيوعي - مقالات عديدة تندد بالاحتلال الصهيوني ودور الجامعة العربية، التي كانت تراها تقوم بدور متخاذل[٩٣]. كما عارضت طليعة العمل والعمال - وهو حزبٌ شيوعيٌّ آخر - قرار التقسيم، بينما أيدته الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني(حدتو)، وبما أن حدتو من أبرز الأحزاب الشيوعية في تلك الفترة فقد أدى موقفها هذا إلى تقليل فرصة نموها وبروزها في الساحة السياسية المصرية وانحسارها نتيجة لرفض الشعب المصري قرار التقسيم وموقفه المناهض للاحتلال الصهيوني،

---

(٩١) الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ، الجزء الأول (١٩٢٨ - ١٩٤٨)، محمود عبد الرحيم، ص ١٩٧ - ١٨٠.

(٩٢) يهود مصر من الازدهار إلى الشتات، محمد أبو العزم، ص ٢٣٣.

(٩٣) تاريخ الحركة الشيوعية المصرية (المجلد الثالث): تاريخ المنظمات اليسارية المصرية - اليسار المصري والقضية الفلسطينية، رفعت السعيد، ص ٩١٧.

والذي لم يشفع للحزب وجود أعضاء رافضين للقرار من داخل الحركة الديموقراطية[٩٤].

لم يكن تبني القضية الفلسطينية من منطلق الانتماء العربي حكراً على الأحزاب السياسية وحدها، فقد تبنّتها أيضاً قوى اجتماعيةٌ بارزةٌ في الساحة المصرية، كالاتحاد النسائي المصري متمثلاً برئيسته هدى شعراوي؛ ففي يوليو ١٩٣٦ أرسلت الجمعيات النسائية العربية تفويضاً رسمياً يُمكّن هدى شعراوي من الدفاع باسمهن عن القضية الفلسطينية في الهيئات الدولية، وأن تعلن باسم النساء العربيات حق العرب في الاستقلال، والمطالبة بالعدول عن الوطن (القومي اليهودي)؛ كما تم عقد مؤتمرٍ نسائيٍّ عربيٍّ عام ١٩٣٨ في القاهرة، فصّلت فيه شعراوي مراحل القضية الفلسطينية.

وكذلك مؤتمرات طلبة الجامعة والثانوية وبرقياتهم الاحتجاجية التي لم تكن حكراً على المسلمين أو المسيحيين، بل شملت طلبة الجامعة اليهود، الذين أصدروا بياناً يندّد بالاستعمار الصهيوني على فلسطين، وأن هدف بريطانيا من تشجيع الحركة الصهيونية إنما هو لاستغلال الجماهير العربية.

وأيضاً تهديد جمعية الشباب المسلمين ببرقية احتجاج إلى رئيس الوزراء البريطاني عقب اعتداء اليهود على المصلّين في المسجد الأقصى عام ١٩٣٨، إذ أرسلت اللجنة العليا للدفاع عن فلسطين بوجوب تجنّب ثورة العرب ضد بريطانيا كنتيجة[٩٥].

---

(٩٤) الحركة السياسية في مصر، طارق البشري، ص ٣٤٠ – ٣٤٥.

(٩٥) مصر والقضية الفلسطينية، د. عايدة سليمة، ص ١١٥ – ١١٧.

يتبيّن مما سبق أنه لا يمكن إنكار وتجاهل حدث كالاحتلال الصهيوني وتأثيره في إبراز البعد العروبي وترسيخه لدى المصريين بمختلف شرائحهم، إذ إن هذا الاحتلال والكفاح ضده لم يكن فقط ضد نشوء دولة صهيونية في أرضٍ عربية، بل كان امتداداً لرفض مبدأ الاستعمار ككل، وتبنياً لموقفٍ داعم للدول العربية المعادية له. وإن كانت الحكومة المصرية داعمة لهذه الشعارات فإن موقف الجمهور المصري لم يكن ينتظر موافقة من الحكومة، ففي عامي ١٩٢٩ - ١٩٣٠ قامت الحكومة بقمع أي حركة تدعم الثورة في فلسطين، خوفاً من إثارة غضب الاحتلال البريطاني(٩٦)، مما جعل الشعب يلتف حول المعارضة تأييداً لها.

لعل نمو الحس العربي ونضجه لدى المصريين كان من أبرز العوامل التي دعت الأحزاب المصرية بمختلف توجهاتها إلى إبراز البعد العروبي في خطاباتها ومواقفها السياسية للحصول على الدعم الشعبي، مما يؤكد تجذّر الهوية العربية في المصريين.

خاتمة

ما يمكن استنتاجه من خلال إجلاء اللبس في مفهوم الهوية، وأن لا تعارض بين الهوية المصرية والعربية، ومن خلال العرض التاريخي الذي تم طرحه في هذه الورقة أن الهوية العربية في مصر لم تتبلور كفكرٍ سياسيٍّ ذي أهدافٍ أو أجندةٍ سياسيةٍ واضحة قبل ثورة ١٩٥٢، ولكنها كانت حاضرةً كهويةٍ سياسيةٍ غير مفصولة عن الهوية القُطرية، وشاملة وحاضنة لها، وكفكر عروبي أثر في سياسات مصر

(٩٦) الحركة السياسية في مصر، طارق البشري، ص ٣١٦.

الخارجية وخطابات أحزابها وقواها الشعبية، والذي تجلى أكثر في الصراع العربي - الصهيوني. كما أن المجتمع المصري كان مهتمّاً بعروبة مصر والقضايا العربية من خلال ما ورد في الصحف في تلك الفترة، إذ انقسم الكُتّاب في تلك الفترة إما إلى مؤيِّد لتعاونٍ ثقافيٍّ اقتصاديٍّ من دون وحدة سياسية (زكي مبارك مثالاً)، أو مطالبٍ بوحدةٍ سياسية، كعبد الرحمن عزام والمازني. وهذا الاهتمام بالعروبة لم يكن محصوراً بأفراد حزبٍ معيَّنٍ من دون غيره، كما كان بارزاً في جميع جوانب الحياة المصرية، من الأفراد إلى النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والحزبية.

الفصل الثامن

الطائفية والعسكراتية في البعث السوري

إبراهيم الصالح(*)

«لا هذا البعث بعثي ولا هذا العسكر عسكري»

ميشيل عفلق بعد انقلاب ١٩٦٦م(**)

إن تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي - والذي حكم سوريا لفترةٍ طويلةٍ من الزمن وانتشر في البلدان العربية كلها وشكّل فصلاً أساسياً من فصول تاريخ الحركة القومية في القرن العشرين - هو تاريخٌ مثيرٌ ومتناقضٌ، وفيه الكثير من المفارقات والدروس؛ فمن الحزب الذي رفض قادتُه تولّي السلطة بعد انقلاب ١٩٥٤م على الشيشكلي - ما يسمى بانقلاب النقباء، والذي قاده مصطفى حمدون - على الرغم من إصرار العسكريين على الانقضاض

(*) كاتب مهتم بالشأن العربي.

البريد الإلكتروني: ebrahimq91@gmail.com

وحساب تويتر: @ebrahimq911

(**) حازم صاغية - البعث السوري - دار الساقي - ص٥٠.

على الحكم وتطبيق مبادئ الحزب بالقوة من أعلى، إلّا أن قادته رفضوا ذلك وأعادوا البرلمان السابق ودخلوا الانتخابات؛ وصولاً إلى الانقلابات العسكرية في الستينيات، وتولي نفس قادة الحزب الحكم عن طريق الانقلاب العسكري - على الرغم من أنهم رفضوه قبل تسع سنوات - إلى حكم حافظ الأسد لما يقارب من ٣٠ عاماً، واعتماده على الطائفة أمنياً، ومن ثَم توريثه للحكم، بدولة جمهورية، لابنه بشار الأسد، ووصولاً إلى الثورة السورية وقمعها وعسكرتها، وانتهاءً بحرب أهلية مدمِّرة.

كل هذه التحولات تجعلنا نسأل السؤال التالي: كيف تحول حزب البعث من حزبٍ رفض الصعود إلى الحكم بالانقلاب العسكري في ١٩٥٤م وضغط لإعادة البرلمان السابق - الذي لم يكن له الأغلبية فيه - ليشرف على الانتخابات التي لم يكسبها بالكامل بل أتى فيها ثانياً، إلى الحزب الذي يفعل أي شيءٍ، ابتداءً بالقمع والحكم بالحديد والنار، إلى استخدام الطائفة، وانتهاءً بالدخول في حرب أهلية تأكل الأخضر واليابس للحفاظ على سلطته وحكمه في سوريا؟ هذه التحولات كلها لا يمكن فهمها من دون الحديث عن الفاعل الرئيس في سوريا بعد ١٩٦١م، ألا وهي اللجنة العسكرية.

وحتى أوضح كيف قامت اللجنة العسكرية بهذا الدور المهم والمؤثر في تاريخ حزب البعث وسوريا سأقسم هذا الفصل إلى أربعة أقسام رئيسة: **الأول**: سيكون عن تاريخ سوريا السياسي في المجمل منذ الجلاء وحتى انقلاب حافظ الأسد لتتبين لنا فكرة مبسطة عما تدور عليه الأحداث. **الفصل الثاني**: سيكون عن نشوء حزب البعث العربي الاشتراكي وبداياته ودمجه فيما بعد مع الحزب العربي الاشتراكي وحتى قيام الجمهورية العربية المتحدة. في **القسم الثالث**: سأتحدث فيه عن البعث فيما بعد الوحدة وصعود اللجنة العسكرية

وكيفية سيطرته على الحزب وإسقاطه للقيادة التقليدية للحزب، عفلق والبيطار والحوراني، وعن النواة الداخلية للجنة العسكرية وصراعات قادتها. وفي القسم الأخير سأتحدث بشكل مفصل عن استخدام الطائفية والصراع حولها في اللجنة العسكرية منذ انقلاب ١٩٦٣م وحتى حكم حافظ الأسد، وكيف خالف قادة اللجنة أبسط مبادئ الحزب من أجل صراعاتهم الشخصية.

١- التاريخ السياسي لسوريا منذ الجلاء وحتى الحركة التصحيحية (١٩٤٦ - ١٩٧٠)

في الفترة الممتدة بين ١٩٤٧م وحتى انقلاب حافظ الأسد في ١٩٧٠م مرت سوريا بفترةٍ طويلةٍ من الاضطرابات، أو ما يمكن تسميته بعصر الانقلابات؛ إذ ابتدأت هذه الانقلابات من انقلاب حسني الزعيم[١] (في ٣٠ مارس عام ١٩٤٩م)، وقد كان هذا الانقلاب هو التدخل الأول للجيش في السياسة في العالم العربي، وانتهت بانقلاب حافظ الأسد، أو ما يسمى بالحركة التصحيحية، في ١٩٧٠ م، لينتهي هذا العصر. (في الجدول التالي توجد قائمة بسلسلة الانقلابات العسكرية التي حدثت في سوريا).

إنَّ توالي هذه الانقلابات في هذه الفترة يعود إلى ظروفٍ

---

(١) حسني الزعيم: وُلد في حلب أواخر القرن التاسع عشر من أسرة كردية غنية، وقد بدأ عمله في الجيش العثماني، وأسره الإنجليز في الحرب العالمية الأولى، ومن ثَمَّ انضم إلى قوات الشرق أثناء الانتداب الفرنسي، وقد حكم عليه الفرنسيون بالسجن في ١٩٤٢ بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات بتهمة اختلاس مبلغ ٣٠٠ ألف ليرة سورية من القوات الفيشية ضد قوات فرنسا الحرة في الحرب العالمية الثانية، لكن الرئيس القوتلي أطلق سراحه فيما بعد، وأُعيد ضابطاً في الجيش الوطني السوري المشكّل حديثاً.

داخليةٍ وإقليمية، أما الداخلية فتعود لكون سوريا كانت حديثة عهد بالاستقلال، وكان استقلالها تاماً، فلم يكن لها راعٍ أجنبيٌّ يضمن حمايتها واستقرارها، كما هو الحال في الملكيات الهاشمية في العراق والأردن. ولم تكمل عاماً على استقلالها حتى دخلت في حرب عام ١٩٤٨م، وتمثّلت أولى ردات فعل الهزيمة في انقلاب حسني الزعيم - الذي شارك في الحرب بوصفه قائداً للأركان - على الحكم؛ إضافةً إلى الأطماع الشخصية، وفشل النخبة السياسية الممثلة بالكتلة الوطنية بحزبيها الشعب والوطني[٢]، اللَّذَين قاد أعضاؤهما النضال ضد الاستعمار، لكنهم، كما قال باتريك سيل: «أنهكوا أنفسهم في مهمة الاحتفاظ بالسلطة بعد خروج فرنسا، وغرقوا في دوامةٍ من المنافسات الشخصية التي لا تليق بأعمال رجال دولةٍ نالت استقلالَها حديثاً»[٣].

أما بالنسبة للظروف الخارجية فكون سوريا دولة حديثة ومستقلة استقلالاً كاملاً جعل هذا منها موضع أطماعٍ وتدخلات الأحلاف العربية والدولية المتصارعة في المنطقة، إذ كان فريقٌ داخل سوريا ينحاز إلى هذا الحلف وذاك[٤]. وهذه التدخلات

---

(٢) تشكلت الكتلة الوطنية من مجموعةٍ من الوطنيين الذين قادوا معركة النضال ضد الاستعمار الفرنسي في الفترة ما بين الحربين، وقد تشكلت من مجموعةٍ من الأشخاص من مختلف أنحاء سوريا، لا يجمعهم سوياً إلا محاربة الاستعمار ومجابهته؛ وكان من أبرز أعضائها سعد الله الجابري الزعيم الحلبي، وشكري القوتلي الدمشقي، وهاشم الأتاسي، وفارس الخوري؛ وقد عانى بعض قادة الكتلة من السجن على يد الأتراك، ولكنهم بعد ذلك عانوا جميعاً من السجن والنفي من قِبل الفرنسيين.

(٣) باتريك سيل، الصراع على سوريا، دراسة للسياسات العربية بعد الحرب ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص٥٦.

(٤) للمزيد من التفاصيل حول هذه الفترة من تاريخ سوريا راجع كتاب باتريك سيل الصراع على سوريا، دراسة للسياسات العربية بعد الحرب ١٩٤٥ - ١٩٥٨.

ليست موضع تُهَمٍ يرميها من هو في السلطة (ليحط من معارضيه)، بل هي حقيقة تاريخية يقرّ بها مثلاً محمد معروف، أحد قادة انقلاب الحناوي في ١٩٤٩م[٥].

الجدول الرقم (١)

سلسلة الانقلابات العسكرية التي تعاقبت على سوريا في الفترة بين ١٩٤٨ - ١٩٧٠

الانقلاب	فترة الانقلاب	
حسني الزعيم	٣٠ آذار ١٩٤٩ - ١٤ آب ١٩٤٩	انحاز في النهاية إلى محور السعودية - مصر ضد الهاشميين، وكانت فرنسا داعمة أساسية له.
سامي الحناوي	١٤ آب ١٩٤٩ - ١٩ كانون الأول ١٩٤٩	يمكن القول إنه انقلاب بصناعة عراقية، ومن ثَمَّ انحاز إلى الهاشميين ضد محور القاهرة - الرياض وأدى الانقلاب إلى صعود حزب الشعب وصعود مفاوضات الوحدة مع العراق.

(٥) كان للحكومة العراقية ونوري السعيد دورٌ مهمٌّ في دعم هذا الانقلاب وتنفيذه، بل والعديد من المحاولات التالية فيما بعد، وقد أقر محمد معروف - أحد قادة انقلاب الحناوي - في مذكراته أنه استلم فيما بعد مرتّباً شهرياً من العراق حتى سقوط الملكية. أيام عشتها - محمد معروف - رياض الريس للكتب والنشر.

انقلاب الشيشكلي الأول	١٩ كانون الأول ١٩٤٩ - ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١	أزاح الحناوي وفريقه من القيادة العسكرية لمنع استمرار مفاوضات الوحدة مع العراق. لم يُسقِط الحكومة والبرلمان اللذين كان يسيطر عليهما حزب الشعب، بل أضعفهما ببطء.
انقلاب الشيشكلي الثاني	٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١ - ٢٥ شباط ١٩٥٤	أسقط الحكومة ليقود بنفسه حكم سوريا بعد أن كان يقودها بشكل غير مباشر.
انقلاب النقباء بقيادة مصطفى حمدون	٢٥ شباط ١٩٥٤ واستمر حتى إعلان الجمهورية العربية المتحدة في ٢٢ شباط ١٩٥٨	أدت ديكتاتورية الشيشكلي وتسلّطه وقمعه إلى تحالف أغلب الأحزاب السياسية ضده، ومن ثَمَّ اتحدوا لإسقاطه وسقط في هذا الانقلاب، الذي كان قد شارك فيه ضباط من حزب البعث ومن حزب الشعب والوطني.
الجمهورية العربية المتحدة	٢٢ شباط ١٩٥٨ - ٢٨ أيلول ١٩٦١	

عبد الكريم النحلاوي	٢٨ أيلول ١٩٦١ - ٨ آذار ١٩٦٣	أدى هذا الانقلاب إلى انفصال سورية عن مصر، ويزعم النحلاوي أن الهدف من الانقلاب لم يكن الانفصال، بل محاولة تحسين وضع دولة الوحدة.
انقلاب الوحدويين والبعثيين ضد حكم الانفصال.	٨ آذار ١٩٦٣ - ٢٣ شباط ١٩٦٦	قاده الضباط البعثيون مع الناصريين والوحدويين ضد ما يسمونه بحكم الانفصال وأسقطوا الحكومة، إلا أن الحكم انتهى ليصبح في يد اللجنة العسكرية البعثية التي أقصت كل المشاركين معها.
انقلاب صلاح جديد	٢٣ شباط ١٩٦٦- ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠	قاد صلاح جديد مع حافظ الأسد وعبد الكريم الجندي انقلاب قادة اللجنة العسكرية ضد القيادة القومية وضد أمين الحافظ ومحمد عمران، لتتولى اللجنة العسكرية حكم سوريا بشكل مباشر.

الحركة التصحيحية بقيادة حافظ الأسد.	١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠	بدأ النزاع بين حافظ الأسد وصلاح جديد منذ ١٩٦٧م، إذ قاد صلاح الحزب والمؤسسات المدنية وقاد حافظ الجيش واللجنة العسكرية، انتهى هذا النزاع بإقصاء حافظ الأسد لصلاح من الحكم وسجنه بمساعدة أخيه رفعت ووزير دفاعه فيما بعد طلاس.

٢- حزب البعث العربي الاشتراكي

في أواخر عام ١٩٥٢ عقد قادة حزب البعث (ميشيل عفلق وصلاح البيطار وجلال السيد) وقائد الحزب العربي الاشتراكي (أكرم الحوراني) اجتماعاً سرّياً تَقرّر فيه دمج الحزب العربي الاشتراكي بحزب البعث، ليُدمج الحزبان معاً من أجل مواجهة ديكتاتورية الشيشكلي وقمعه؛ بهذا الدمج تشكل حزب البعث العربي الاشتراكي ليصبح القوة المهيمنة في السياسة السورية. ولكن قبل الحديث عن الحزب لننظر إلى المكونات السابقة له.

٢-١ حزب البعث العربي

بعد جلاء آخر جنديٍّ فرنسيٍّ من سوريا في ١٧ نيسان ١٩٤٦م حصل البعث على الصفة الرسمية كحزبٍ سياسيٍّ في ١٩٤٧م، والذي ابتدأ بعقد المؤتمر التأسيسي الأول في دمشق في نيسان ١٩٤٧م،

وترأس المؤتمر جلال السيد[٦]، وكما يذكر مصطفى دندشلي أنه «بالكاد كان عدد المؤتمرين يتجاوز المئتين، وكانوا جميعاً من المثقفين والأساتذة ومن ذوي المهن الحرة الذين تقلّ أعمارهم عن الثلاثين سنة[٧]. ولم يكن بينهم سوى عاملٍ واحدٍ ومزارعٍ واحدٍ، لكن معظمهم كانوا أبناء فلاحين وعمال[٨].

انتهى المؤتمر بتحديد المبادئ الأساسية الثلاثة للحزب، وهي: وحدة الأمة العربية وحريتها، شخصية الأمة العربية، رسالة الأمة العربية. أما المبادئ العامة للحزب فجاءت مؤلفة من ١٣ مادة، أهمها:

١- القومية العربية، إذ يؤمن الحزب بأن القومية حقيقةٌ خالدةٌ، وأن الشعور القومي شعورٌ مقدَّسٌ يربط الفرد بأمته.

٢- الاشتراكية ضرورةٌ قوميةٌ، والحزب اشتراكي يؤمن بأن الاشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية، وأنها النظام الأمثل الذي يسمح للشعب العربي بتحقيق إمكانياته.

٣- الديمقراطية وسيادة الشعب.

٤- انقلابية الحزب، أي ثوريته، وتنص على أن الحزب يرفض التطور البطيء والاكتفاء بالإصلاح الجزئي والسطحي، ويؤمن

---

(٦) انتسب جلال السيد إلى الحزب في ١٩٤٥ وتركه عام ١٩٥٥م وكان أول نائب بعثي في البرلمان عن دير الزور.

(٧) حزب البعث العربي الاشتراكي: الأيديولوجيا والتاريخ السياسي - مصطفى دندشلي.

(٨) فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأناً وسياساتهم، حنا بطاطو - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - ص٢٦٧

أن أهدافه لا يمكن أن تتم إلا عن طريق الانقلاب والنضال.

وفي البيان السياسي الذي أصدره الحزب حدد موقفاً عِدائياً من القوى التي تمثل اغتصاب أجزاء من الأراضي العربية، ودعم الصهيونية واستلاب ثروة البلاد العربية، وحدد هذه القوى الاستعمارية بالبلدان المجاورة للأراضي العربية التي اغتُصبت أجزاء منها، وكذلك الولايات المتحدة والصهيونية.

ما يهم هنا من ذكرٍ لأهم نقاط الدستور والبيان السياسي هو أن ما طرحه حزب البعث من نقاطٍ كانت تتجاوز ما كان يُطرح على الصعيد السياسي في سورية، إذ يذكر منير الحمش أهم النقاط التي تميز بها دستور حزب البعث، فقد عالج الجوانب السياسية من داخلية وخارجية، والجوانب الاقتصادية والفكرية بشكلٍ عام، فيمكن القول باختصار إن المبادئ الأساسية للحزب كما حددها الدستور كانت رداً على حالة التجزئة والتخلف والاستعمار التي كانت تعيشها الأقطار العربية، وكانت تبلور الأفكار والطموحات التي كانت تدور في ذلك الوقت في الأوساط الثقافية والسياسية العربية.

كان لبدايات الحزب أثر كبير ومهم فيه وفي مواقفه فيما بعد، ويقدِّم منير الحمش بعض الملاحظات على بدايات حزب البعث، إذ يقول إن الطابع الذي تميزت به النواة الأولى للحركة المكونة من الطلاب والمثقفين سيبقى لفترةٍ طويلةٍ من السِّمات المميزة للحزب، فلم يعطِ الأهمية الكافية لعملية البناء السياسي والتنظيمي، وهذا سبّب الكثير من الإشكاليات التي أدت فيما بعد إلى حلّ الحزب وإلى مشاكل داخلية كبيرة؛ إضافة إلى أن العفوية والمبادرة والشحن العاطفي والارتباط القومي كانت أبرز ما يميز

أنشطته السياسية والثقافية[٩].

كان ميشيل عفلق وصلاح البيطار قادة البعث التاريخيين ومؤسسي الحزب، ودرس كلاهما في السوربون، ومن ثم درّسَا في ثانوية التجهيز في دمشق، حيث درس ودرّس عفلق التاريخ وصلاح الفيزياء والعلوم، لتبدأ من هنا مسيرة حزب البعث. وكان ميشيل عفلق، عميد الحزب، من مواليد ١٩١٠ في حي شعبي بدمشق، وكان والدُه تاجراً متوسطاً، وأسهم في الحركة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي. تعرض عفلق للسجن والنفي خارج سورية عدة مرات، إذ سجنه وعذبه حسني الزعيم بعد انقلابه، وكذلك فعل الشيشكلي، وحُكِم عليه غيابياً خلال فترة حكم حافظ الأسد بالإعدام، إلا أنه توفي في باريس ودفن في بغداد في عام ١٩٨٩م.

وُلِد رفيقُه صلاح البيطار في عام ١٩١٢ في حي الميدان في دمشق، تعرض هو أيضاً للسجن والنفي عدة مرات، وصدر بحقّه حكمٌ غيابيٌّ بالإعدام في عام ١٩٦٩م، وفي يوم ٢١ تموز ١٩٨٠ اغتاله نظام حافظ الأسد في باريس بعد أن بدأ بإصدار مجلة الإحياء العربي، الاسم الأول للحزب قبل تحويله إلى البعث، التي كانت تعارض سياسات حافظ الأسد.

٢-٢ الحزب العربي الاشتراكي

في إحدى ليالي ديسمبر من عام ١٩٥١م، في مدينة حلب، وقف رجلٌ نحيلٌ أمام ١٠ آلاف من الفلاحين، هاتفين باسمه؛ نَظرَ أكرم الحوراني (زعيم الحزب العربي الإشتراكي) أمام اللافتات

(٩) الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي - منير الحمش.

التي تشيد باسمه، وصرّح قائلاً:

«أصدقائي! نحن ضعفاء عندما نكون لوحدنا، ولكننا أشد قوة من النار من الحديد ونحن متحدون. بدماء أسلافنا، التي تتدفق بين قلوبنا نستطيع التمرد على الاستبداد والظلم»[١٠].

مهّد الحزب العربي الاشتراكي - الذي تأسّس في الأول من مارس ١٩٥٠م - الدربَ أمام تركيز الاهتمام على الفلاحين وتأكيد الأهمية الحاسمة لمشكلتهم في حياة المجتمع ككل، واتخذ خطواتٍ حاسمةً ومهمةً في تحرير أعدادٍ كبيرةٍ من أفقر فئاتهم. لكن، وقبل الحديث عن الحزب، لا بد من معرفة ما الذي دعا الحوراني ليُنشئ هذا الحزب ويكرّس نضاله من أجل قضية الفلاحين؟

لنجيب عن هذا السؤال لا بد من فهم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سوريا وفي الوطن العربي عموماً؛ فسوريا ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت تتزعمها القيادات التقليدية المتمثلة بالكتلة الوطنية التي حاربت المستعمر، لكن سوريا لم تكن تعاني من الاستعمار فقط - وإن كان هو أشد ما كانت تعاني منه - وإنما من ظلمٍ اجتماعيٍ وغيابٍ للعدالة الاجتماعية وسيطرةٍ للإقطاع على معظم الأراضي المروية وغير المروية في الريف السوري، وتختلف هذه السيطرة من مدينةٍ إلى أخرى، لكنها في حماة مثلاً تظهر بشكلٍ صارخ، إذ يقول أريك رولو في لوموند الفرنسية: «إن الإقطاعيين في حماة يملكون القرى وكانت ملكياتهم تصل إلى ألف هيكتار، وكانوا يعاملون (عبيدهم) على النحو الذي كان يتبعه سادةُ

---

(١٠) *Justice Interrupted*, Elizabeth F. Thompson, Harvard University Press 2013.

الإقطاع الأوروبيون في القرون الوسطى، وكان معظمهم ينحدرون من أصلٍ غير عربي (تركي أو كردي)، أما سلطتهم فلم يكن يحدّها شيء... ولغاية ١٩٥٨ كان ٤٥٪ من الأراضي المروية و٣٠٪ من الأراضي غير المروية في يد ٢,٥٪ من المستثمرين، وكان ٧٠٪ من المزارعين لا يملكون شيئاً»[١١].

ولكن، إن كان هذا الوضع في حماة كما بيّنا، فهل يمكن تعميم ذلك على سورية بشكلٍ كامل؟ يخبرنا حنا بطاطو في كتابه فلاحو سوريا أن ذلك ممكنٌ؛ فطبقاً لإحصائياته كان ثلثا الفلاحين السوريين لا يملكون أراضيهم، ويعملون بالسخرة، ولم يكونوا يكسبون إلّا ما يزيد قليلاً على الكفاف[١٢].

وُلِد أكرم الحوراني عام ١٩١١م، لعائلةٍ من الأُسر ذات الملكية الصغيرة والمتوسطة في بدايات القرن العشرين، وكان أبوه رشيد الحوراني صوفياً وشيخاً من شيوخ الطريقة الرفاعية. حصل الحوراني على إجازةٍ في الحقوق من دمشق، وانضم لفترةٍ قصيرةٍ إلى الحزب القومي السوري، لكنه لم يبقَ فيه طويلاً، وذلك لنخبويته، ليخرج منه ويؤسِّس حزبَ الشباب، الذي أصبح فيما بعد الحزب العربي الاشتراكي.

كان الحوراني المؤسِّسَ والروح المحرِّكة للحزب، والرجلَ الذي كرّس معظم طاقاته لخدمة الفلاحين والدفاع عن قضيتهم، وكان بلا شك أحدَ باعثي الحركة الفلاحية الأوائل بلا منازع. حملت

---

(١١) حزب البعث العربي الاشتراكي: الأيديولوجيا والتاريخ السياسي - مصطفى دندشلي.

(١٢) حنا بطاطو - فلاحو سوريا - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات -٨٩.

الحركة منذ البداية وحتى الدمج بصمةَ شخصيته وتأثيره، وكان الحوراني - الذي انتُخب عام ١٩٤٣م في البرلمان السوري، ولم يغب عنه بعد ذلك - أول من طرح قضية الفلاحين في البرلمان، ولم يكن في البرلمان يطرح القضايا، بل أطلق مشاريعَ كان هدفها الأول مصلحة الفلاحين العليا؛ ومنها مشروع استصلاح المستنقعات في سهل الغاب، الذي أطلقه في عام ١٩٥٢م، ونجح في عام ١٩٥٧م في تنفيذه؛ إضافةً إلى نجاحه في استصدار قانونٍ يمنع إخلاء الفلاحين من حيازاتهم، وبعد ذلك تحقق جزئياً هدفُه الأساسي بتحويلهم إلى ملّاكي أراضٍ في قانون الإصلاح الزراعي في العام ١٩٥٨، الذي سُنَّ حينما كان نائباً لرئيس الجمهورية العربية المتحدة، وكان لهذه القوانين ونضال الحوراني ومن معه أثرٌ مهمٌّ في تحسين حياة الفلاحين في أرياف سوريا.

إضافة إلى ذلك، كان الحوراني عروبياً، وصعد نجمُه خارج سوريا منذ أيام مشاركته في ثورة الكيلاني عام ١٩٤٦م في العراق وذهابه إليه من أجل دعم الثورة ضد البريطانيين، إضافة إلى دوره الفاعل في طرد الحامية الفرنسية من حماة في عام ١٩٤٥م، وفي عام ١٩٤٨ تطوّع للقتال في فلسطين، على الرغم من أنه كان نائباً في البرلمان السوري، إلا أنه أخذ إجازةً مفتوحةً للذهاب والقتال مع جيش التحرير مع عدد من الضباط السوريين الذين هربوا من الجيش السوري - قبل انضمامه ودخوله في الحرب- ليذهبوا لقتال الصهاينة[١٣].

---

(١٣) ويذكر دندشلي أن أكرم الحوراني قام بتدريب العديد من المتطوعين (حوالي ٢٥٠ شخصاً)، يذكرهم الحوراني لدندشلي مباشرة، ونقله عنه دندشلي في كتابه عن حزب البعث؛ وكان أبرزهم: أديب الشيشكلي، الذي قاد انقلابي عام ١٩٤٩ و١٩٥٢، عبد الحميد السراج، عدنان المالكي، مصطفى حمدون الذي قاد انقلاب ١٩٥٤م، =

عاد الحوراني من فلسطين وقد أدرك بأن الإقطاعية كانت في صلب الكارثة العسكرية العربية، وأن السبب الحقيقي للهزيمة العربية كان اجتماعياً، وأن القوات المسلحة تتشكل بحسب الوضع الاجتماعي الذي يضرب جذوره فيها، ومن هنا أتت الصلة القوية بين القضية القومية والمسألة الزراعية، وازدياد نداءاته ومساعيه لتحرير الفلاحين اقتصادياً وسياسياً[١٤].

كان الخط السياسي الذي التزم به الحزب العربي الاشتراكي قريباً بشكلٍ كبيرٍ من حزب البعث العربي، فالحزب العربي الاشتراكي يسعى للعدالة الاجتماعية وتوزيع أراضي الملكيات الكبيرة على الفلاحيين، والوحدة العربية، والحياد على الصعيد الدولي ورفض المعاهدات والأحلاف الأجنبية؛ وبالنسبة للديمقراطية فقد أقر الحزب أن الشعب وحده صاحب السلطة ومصدر السيادة. وبمقارنة ذلك مع مواد حزب البعث المذكورة سابقاً سيظهر أنه مشابهٌ له إلى حدٍّ كبير، إلا أن قاعدته كانت في معظمها من الفلاحين، على عكس حزب البعث. وكانت الحركة في عام ١٩٥٠م قادرةً على اجتذاب ما يصل إلى ٤٠ ألف شخص من الريف عندما دعت إلى عقد أول مؤتمرٍ فلاحيٍّ في تاريخ سوريا في حلب، وفي السنة نفسها كان لديها أكثر من ١٠ آلاف عضو[١٥].

= عبد الغني قنوت الذي قاد عصيان قطنا في عام ١٩٥٧. وكان لهذه الأحداث أثرٌ كبيرٌ في تاريخ سوريا.

(١٤) لمزيد من التفاصيل عن الحوراني راجع أكرم الحوراني: دراسة حول السياسة السورية ما بين ١٩٤٣ - ١٩٥٤ لـ جوناثان أوين، عن: دار المعارف (١٩٩٦)، ومذكرات أكرم الحوراني من مكتبةَ مدبولي.

(١٥) حنا بطاطو - فلاحو سوريا - ٢٥٣.

٢-٣ من الدمج إلى الحل والوحدة

لم يترتّب على الدمج أيُّ تغييرٍ تنظيميٍّ أو سياسيٍّ أو أيديولوجي، فقد اعتُمد دستور حزب البعث، وأصبح أكرم الحوراني عضواً في اللجنة التنفيذية للحزب، وانضمّ الشبابُ الحزبيون من الحزب الاشتراكي العربي إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، فالشعبية الطاغية ميّزت حزب الحوراني، ويذكر سامي الجندي أن عدد منتسبي البعث كان قليلاً، إذ لم يزد على ٥٠٠ حتى الدمج، لكن مع الدمج أصبح أكثر من ٢٥٠٠ مع انضمام الحزب العربي الاشتراكي لهم.

من الناحية السياسية شكّل الاندماج نقطةَ تحوّلٍ في حزب البعث وفي سوريا عموماً، إذ أدى انقلاب الشيشكلي الثاني في عام ١٩٥٢م ووصوله إلى رئاسة الجمهورية وحلّه للأحزاب - باستثناء حزب التحرير العربي الذي أنشأه بنفسه - وتزويره للانتخابات البرلمانية وسيطرته على الإعلام، إلى تركيز الحزب على محاولة إسقاط الشيشكلي وإعادة الحياة البرلمانية إلى سوريا؛ ومن أجل ذلك فقد دعا لمؤتمرٍ في حمص في ٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٣ من أجل إقامة جبهةٍ وطنيةٍ واسعةٍ تضم فيها ممثلين عن حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الشعب والحزب الوطني وبعض الساسة المستقلين، وقد صدر عن هذه الميثاق الوطني الذي نادى بالتخلص من نظام الشيشكلي وإقامة نظامٍ ديمقراطيٍّ برلمانيٍّ وصيانة الحريات العامة وصيانة الاستقلال والجمهورية السورية وإبقاء الجيش في ثكناته.

كان لهذا المؤتمر نتائج مهمةٌ، إذ التقى الضباط من الجانبين على ضرورة قلب النظام القائم وإن كان ذلك لدوافع مختلفة، وكان

لتزايد المظاهرات وعنف الشيشكلي وقصفه لجبل العرب وإعلانه القانون العرفي والقبض على الزعماء السياسيين، ومن بينهم عفلق والحوراني والبيطار، السبب في سقوط نظامه.

ولأول مرةٍ في تاريخ سوريا يسلّم الضباط العسكريون السلطةَ للمدنيين، وليس المدنيين منهم؛ إذ قرر حزب البعث العربي الاشتراكي - على الرغم من أن السلطة كانت في متناول يده، وعلى الرغم من أن عدداً من الضباط البعثيين، منهم محمد عمران، طالبوا قيادة البعث باستلام السلطة إلا أنها رفضت الصعود إلى السلطة - أن الرئاسة من حق السيد هاشم الأتاسي، الذي لم يستكمل مدته الدستورية قبل مجيء الشيشكلي، وأن البرلمان الذي كان قبل الشيشكلي ولم يستكمل دورته التشريعية ينبغي أن يستكمل دوره التشريعي مؤقتاً حتى انتخاب البرلمان الجديد، على الرغم من أن الحزب لم يكن يمتلك الأغلبية في هذا البرلمان.

وقد رسمت الانتخابات السورية التي جرت في أيلول ١٩٥٤م نظام المعركة الداخلية للسنوات الأربع القادمة، وكانت هذه الانتخابات الأكثرَ نزاهة من بين جميع الانتخابات السابقة، واعتُبرت الانتخابات الحرة الأولى في العالم العربي، وقد أفضت هذه الانتخابات إلى فوز حزب البعث بـ ٢٢ مقعداً، ليأتي في المركز الثاني بعد حزب الشعب، الذي فاز بـ ٣٠ مقعداً، ويأتي ثالثاً الحزب الوطني بـ ١٩ مقعداً، وتوزعت باقي المقاعد ١٤٢ بين المستقلين إذ شكلوا ٦٤ مقعداً، وباقي المقاعد توزعت بين الحزب القومي السوري والحزب التعاوني الاشتراكي وحركة التحرير العربي، وفاز الحزب الشيوعي بمقعدٍ واحد لخالد بكداش، وكان أول شيوعي

يصل إلى برلمان عربي.

إلا أن الفترة بين انتهاء حكم الشيشكلي وبين الوحدة (فترة ١٩٥٤- ١٩٥٨)، أو ما يسمى بربيع الديمقراطية في سوريا، لم تخلُ من الاضطرابات، إذ كان الجيش داخل السلطة جزئياً وخارجها جزئياً. فلم يكن يحكم بشكلٍ كاملٍ، وإنما كان يتدخل لرفض قراراتٍ وتمرير أخرى، ويظهر هذا جلياً في ما يُسمى بعصيان قطنا في ١٩٥٧م، إذ أدت قرارات الرئيس شكري القوتلي بنقل ضباط إلى مناصب أقل أهمية إلى هذا العصيان، فقد أجبر هذا العصيان الرئيسَ القوتلي على عدم تنفيذ قراراته. ومن المهم الإشارة إلى أن قادة العصيان كان لهم القدرة على قلب نظام الحكم، إلا أن قادة البعث، وتحديداً الحوراني، رفض ذلك، وأبقى النظام كما هو عليه. وقد كانت هناك مشاكل داخلية وإشكاليات مطروحة أمام قادة حزب البعث التاريخيين، من إعادة هيكلة للحزب والتقسيم الانتحاري للجيش السوري بين الأطراف المتصارعة كما يقول باتريك سيل، إضافةً إلى صعود الأحلاف الاستعمارية كحلف بغداد، وحَشْدَ الناتو - مُمَثَّلاً بتركيا العضو فيه - جيشه على الحدود السورية، ومحاولة حلف الناتو تدبير انقلاب في سوريا في ١٩٥٧م بسبب التهم بكونها شيوعية؛ هذه المشاكل كلها كانت أسباباً رئيسة للهروب إلى الوحدة مع مصر. إضافة إلى أن الوحدة العربية كانت مركزيةً في فكر البعث، وبالأخص ميشيل عفلق؛ إذ إنه - على الرغم من كل ما تعرض له من إقصاءٍ وتهميشٍ في ظل الجمهورية العربية المتحدة - أبى توقيع وثيقة الانفصال، بعكس الحوراني، الذي وقع الوثيقة وبارك الانفصال(١٦).

لقد ضحّى القادةُ بالحزب والسلطة أولاً، وبالديمقراطية البرلمانية

---

(١٦) أدى توقيعه هذا إلى فصله من الحزب فيما بعد.

ثانياً من أجل الجمهورية العربية المتحدة، التي لم تعمّر طويلاً، إذ أدى انقلاب عبد الكريم النحلاوي في ١٩٦١م إلى الانفصال.

٣- البعث فيما بعد الوحدة وصعود اللجنة العسكرية

بعد انفصال سوريا عن مصر حاول قادةُ حزب البعث إحياء حزبهم من الموت بعد أن تم حلّه قبل الوحدة، وتشكلت من أجل ذلك لجنةٌ من المؤتمر القومي للحزب، لكن ما يهمنا هنا هو أنه في إعادة إحياء الحزب كانت اللجنة العسكرية قد شكلت نفسها من قبل ذلك ورسخت وكونت لها قوة بشكل يفوق الحزب نفسه.

تكونت اللجنة العسكرية بشكلٍ سرّيٍّ في مصر أيام الوحدة ١٩٥٩م، وكان هدفها الأساسي إعادة تكوين الحزب بعد أن تمّ حلّه بسبب الجمهورية العربية المتحدة، التي لم يستمر فيها قادة البعث طويلاً، إذ استقال الحوراني والبيطار وباقي قيادات البعث بعد أقل من سنة.

إن الظروف التي قادت إلى إنشاء اللجنة العسكرية تعود بشكلٍ مباشرٍ إلى السياسات التي اتّبعتها مصر أثناء الوحدة، من إقصاء وتهميش للطبقة السياسية الفاعلة في سوريا، إذ أُقصي العديد من البعثيين عسكريين ومدنيين مِنَ السلطة في الجمهورية العربية المتحدة، بل وتم نقل العديد من الضباط السوريين من مراكز نفوذهم وقوتهم في سوريا إلى مصر.

أعضاء اللجنة المؤسّسون هم المقدم محمد عمران والمقدم مزيد هنيدي والمقدم بشير صادق والرائد عبد الغني عياش، لكن في عام ١٩٦٠م فُصِل هنيدي وصادق وعياش من الجيش وعُيِّنوا في وظائف دبلوماسية، وفي ذلك الوقت أُدْخَل عمران في اللجنة حافظ الأسد والرائدين صلاح جديد وأحمد المير والنقيب عبد الكريم

الجندي، إضافةً إلى الرائدين عثمان كنعان ومنير الجيرودي. لم يكن قادةُ اللجنة ومؤسسوها متسامحين مع قادة البعث، أي الحوراني والبيطار وعفلق، ذلك أن قيادة اللجنة العسكرية كانت ترى أن حل الحزب من قِبل القيادات كان خطأً تاريخياً، بل وأرادت إزاحتهم من القيادة من مبدأ رفض الأبوة الحزبية[17].

الجدول الرقم (٢)

أعضاء النواة الداخلية في اللجنة العسكرية

الاسم	الرتبة لدى الانضمام إلى اللجنة	عام الولادة ومكانها	الوظائف العسكرية
محمد عمران (رئيس اللجنة من ١٩٦٠ وحتى آب ١٩٦٢م وما بين آذار حتى تموز ١٩٦٣م).	مُقدّم	١٩٢١ المُخرّم الفوقاني، قرية في محافظة حمص	قائد اللواء الخامس المدرّع في حمص من آذار حتى حزيران ١٩٦٣م. قائد اللواء المدرّع في الكسوة من حزيران حتى تشرين الثاني ١٩٦٣م. وزير الدفاع من كانون الثاني حتى شباط ١٩٦٦م اغتيل في عام ١٩٧٢م

(١٧) حزب البعث - الجندي - ٨٦، منير الحمش - ١٠٦.

الاسم	الرتبة	الولادة	المناصب
صلاح جديد رئيس اللجنة من آب ١٩٦٢ حتى آذار ١٩٦٣ والقائد الفعلي للجنة منذ ١٩٦٤	رائد	١٩٢٦ روير بعبدة، قرية في منطقة جبلة	مدير شؤون الضباط في هيئة الأركان العامة، ١٩٦٣. ورئيس الأركان، تشرين الثاني ١٩٦٤ - آب ١٩٦٥م. والرئيس الفعلي لسوريا منذ ١٩٦٦ حتى انقلاب حافظ الأسد. شُجن من ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٠ حتى وفاته في آب ١٩٩٣م.
حافظ الأسد (عضو في اللجنة منذ ١٩٦٠).	نقيب	١٩٣٠ القرداحة، قرية في منطقة جبلة	قائد القوة الجوية في الضمير ١٩٦٣م. قائد القوى الجوية ١٩٦٤- ١٩٧١، ووزير الدفاع ١٩٦٦-١٩٧٢م.

عبد الكريم الجندي	نقيب	١٩٣١ السلمية	قائد قوات الصواريخ في القطيفة ١٩٦٣-١٩٦٤، ورئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية ١٩٦٦-١٩٦٩، وكان الذراع اليمنى لصلاح جديد. انتحر في ٢ آذار ١٩٦٩
أحمد المير	رائد	مصياف، في محافظة حماة	قائد اللواء ٧٠ المدرع في الكسوة من تشرين الثاني ١٩٦٣ - ١٩٦٦ مدير مكتب شؤون الضباط ١٩٦٦-١٩٦٧، وقائد قطاع الجولان في حرب النكسة ١٩٦٧

تغير تركيب اللجنة مع الوقت[١٨]، وكانت قد بدأت في عام

(١٨) مرّ على اللجنة ١٩ ضابطاً، وهم مزيد هنيدي، محمد عمران، بشير صادق، عبد الغني عياش، صلاح جديد، أحمد المير، حافظ الأسد، عبد الكريم الجندي، =

١٩٥٩ بمجموعة من ٤ ضباط، إلا أن عدد أعضائها وصل إلى ١٥ عشية انقلاب مارس/ آذار ١٩٦٣م، وفي آب/ أغسطس ١٩٦٥م تغيرت تسميتها لتصبح المكتب العسكري لحزب البعث، وكانت بقيادة النواة الداخلية للجنة، أي محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد وأحمد المير وعبد الكريم الجندي، وهذه النواة الداخلية شكلت العامود الفقري لانقلاب صلاح جديد في ١٩٦٦م، إلا أن هذه النواة تفكّكت بسبب الصراعات الشخصية بين أفرادها، وتبين ذلك جلياً مع ما يُسمى باللغة البعثية ازدواجية السلطة بعد النكسة ١٩٦٧م؛ إذ قاد صلاح جديد الجناح المدني الراديكالي واستخبارات الدولة والهياكل الأمنية، وكان الأسد يقود التنظيم العسكري. وانتهت هذه الازدواجية بانقلاب حافظ الأسد في ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٠م.

عام ١٩٦٣م هو عام وصول اللجنة العسكرية إلى السلطة، إذ استطاعت وقت ذاك إقصاء وتصفية التشكيلات التي قامت بالانقلاب معها ضد ما كانت تسميه حكم الانفصال، من وحدويين واشتراكيين وناصريين. إلا أن سيطرتها على الحزب ابتدأت مع المؤتمر القطري الأول (أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣) للحزب بعد انقلاب ١٩٦٣م، إذ انتُخبت قيادة قطرية لحزب البعث في سورية ضمت لأول مره ثلاثة من العسكريين: حافظ الأسد وحمد عبيد ورباح الطويل، وكانوا

= عثمان كنعان، منير الجيرودي، حسين ملحم، حمد عبيد، سليم حاطوم، محمد رباح الطويل، أحمد السويداني، مصطفى الحاج علي، موسى الزعبي، مصطفى طلاس، أمين الحافظ. وللمزيد من التفاصيل عن اللجنة العسكرية وأعضائها وأصولهم الاجتماعية والسياسية والطائفية راجع الفصل الثاني عشر من كتاب فلاحو سوريا لحنا بطاطو السابق ذكره.

جميعاً أعضاء في اللجنة العسكرية. وكان من نتائج هذا المؤتمر إسقاط صلاح البيطار في الانتخابات. وفي القيادة القومية لحزب البعث وصل ثلاثة عسكريين، هم أمين الحافظ وصلاح جديد وحافظ الأسد، إلا أن هذه القيادة القطرية لم تستمر أكثر من أربعة أشهر، إذ أقر المؤتمر القطري الاستثنائي في شباط/ فبراير ١٩٦٤ حجب الثقة عن هذه القيادة، ليأتي بدلاً منها قيادة قطرية للحزب في سوريا مكونة من ٧ عسكريين، كانوا جميعاً أعضاء في اللجنة العسكرية (أمين الحافظ، ومحمد عمران، وصلاح جديد، وحمد عبيد، وحافظ الأسد، وعبد الكريم الجندي، ومحمد رباح الطويل)، و٨ مدنيين (سليمان العلي، وفهمي العاشوري، والوليد طالب، ويوسف زعين، وسامي الجندي، وجميل شيا، ونور الدين الأتاسي، ومحمد الزعبي).

تجلى هذا الصراع بين اللجنة العسكرية والقيادة التقليدية للبعث في تقرير القيادة القطرية التي حُجبت الثقة عنها، إذ يذكر التقرير أن الأزمة الداخلية للحزب يرجع تاريخها إلى التكتلات الشخصية «التي تضيع فيها القيم وتتردى وتكثر فيها الاتهامات لتصل إلى حد الخيانة والعمالة وغير ذلك...». ويركز التقرير على الصراع الشخصي الذي حوّل الحزب إلى كتلٍ حول الأشخاص. كما يذكر التقرير أيضاً أن القيادة القطرية للحزب لم تستطع أن تساهم في تحمل مسؤوليتها بعد انقلاب ١٩٦٣م، إذ إن المجلس الوطني لقيادة الثورة - المُسيطَر عليه من قِبل اللجنة العسكرية - كان يضع العقبات في طريقها[١٩].

أدى حجب الثقة عن القيادة القطرية السابقة وفصل صلاح البيطار من الحزب قبل ذلك في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤

(١٩) منير الحمش - ١٢٩.

إلى سيطرة اللجنة العسكرية بشكلٍ كبيرٍ على الحزب وعلى قيادته القطرية في سوريا، إلا أن السيطرة لم تتم بالكامل إلا حينما قامت القيادة القومية وحلفاؤها من العسكريين داخل اللجنة العسكرية، أمين الحافظ ومحمد عمران[٢٠]، بحلّ القيادة القطرية وتشكيل قيادة عليا للقطر في سوريا مؤلفة من أعضاء القيادة القومية. هذا القرار وتّر أجواء الصراع، ليؤدي إلى قيام النواة الداخلية للجنة العسكرية، السابق ذكرها، إلى القيام بانقلاب ١٩٦٦م، الذي أدى إلى هروب ميشيل عفلق من سوريا والقبض على أمين الحافظ ومحمد عمران حلفائه داخل اللجنة العسكرية. وجاء في بيان القيادة القطرية المؤقتة التي شكلها انقلاب ١٩٦٣ أن هذا الانقلاب يستهدف «القضاء على الانحراف الذي مارسته (العفلقية والبيطارية) باسم الحزب القومي».

٤- البعث والطائفية

لم تخلُ فترةُ حكم البعث منذ ١٩٦٣م من صراعات، وكان لهذه الصراعات جوانب طائفية مستترة وظاهرة، إلا أنها أول ما ظهرت كانت في الصراع الذي كان بين أمين الحافظ وصلاح جديد ضد محمد عمران؛ إذ ظهرت خطابات طائفية لم تكن معهودة من قبل، وكانت سياسةُ التطهير التي اتبعها البعث بعد سيطرته على الحكم سبباً أساسياً في ظهور هذا الخطاب؛ فقد لجأت اللجنة العسكرية بعد الانقلاب الفاشل للناصريين في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٦٣م إلى تسريح العديد

(٢٠) اختلف محمد عمران مع النواة الداخلية للجنة العسكرية وأصبح أحد داعمي القيادة القومية بقيادة عفلق مع أمين الحافظ ضد صلاح جديد وحافظ الأسد.

من الضباط واستدعاء العديد من الضباط وضباط الصف الاحتياط الذين تربطهم بهم أواصر عائلية أو عشائرية، لتقوية مراكزهم داخل الجيش، وقد أدت سياسة التطهير هذه إلى تعيين الأقرباء والمعارف في وظائف الدولة المختلفة، ومن بينها الجيش، وهو ما يسميه حنا بطاطو سياسة ترييف الدولة والجيش التي أدت إلى صناعة ولاءات شخصية فوق حزبية. وقد تحدثت وثيقة حزبية بعثية عن ذلك في تقرير يرجع إلى ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٥م[٢١].

إلا أن الأمر لم يتوقف عند ذلك فقط، إذ يقول منيف الرزاز (الأمين العام للقيادة القومية لحزب البعث في عامي ١٩٦٥-١٩٦٦م) عن سلاح الطائفية بأنه: «الداء الذي امتد إلى الحزب وضربه في صميم معتقداته»، ويضيف: «روائح التكتل الطائفي المقصود بدأت تفوح، وبدأ الحديث عنها أول الأمر همساً ثم بدأت الأصوات في الارتفاع، حيث ظهرت بوادر مادية تسند الاتهام»[٢٢].

ظهرت آثار هذا التطهير والتعيين حسب الولاء والطائفة بشكلٍ سريعٍ على الجيش ومكوناته، إذ استطاع بعض الضباط أن يمارسوا سلطةً قويةً على خارج قطاعاتهم العسكرية، ولذلك حصل اختلالٌ داخل بنية القيادة العسكرية الرسمية في القوات المسلحة السورية.

هذا الاختلال أدى إلى أن يعلن ويصرح بهذه «الاتصالات الجانبية» المحظورة اللواء محمد عمران في أوائل عام ١٩٦٦م خلال أحد اجتماعات الحزب:

(٢١) الصراع على السلطة في سوريا - الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، فان دام - ص ٦٣.

(٢٢) منيف الرزاز - التجربة المرة - ١٥٢.

«محمود حمرا (وهو ضابط سني من حماة) لا يستطيع قيادة كتيبته (في اللواء السبعين المدرع) لأن ٧٠٪ من صف الضباط في الكتيبة يقودهم علي مصطفى (وهو ضابط علوي مؤيد لمحمد عمران، وقائد كتيبة في اللواء نفسه)، وكذلك بالنسبة لكل من محمد الحاج رحمون (سني) وكاسر محمود (علوي)»[٢٣].

إضافة إلى ذلك، ذكرت نشرةٌ صادرةٌ عن المكتب العسكري لجميع أعضاء فروع الحزب العسكرية وفروعه المستقلة في ٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٥ تعليق عضوية ضابطٍ من تنظيم البعث العسكري بسبب قيامه بتحريض عدة مجموعات داخل وحدته العسكرية ضد بعضها البعض على أسس طائفية. وبعد عدة أيام خرج أمين الحافظ، المتورط في هذا الصراع، على إذاعة دمشق في ٨ أكتوبر/ تشرين الأول وأشار إلى أن «الصداقة والروابط الأخرى قد قوضت الانضباط العسكري في القوات المسلحة».

ويوضح فان دام في كتابه الصراع على السلطة في سوريا - الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، بأن: «الممارسات الطائفية أدت إلى ارتباط علاقات السلطة إلى حدٍّ كبيرٍ داخل القوات المسلحة السورية بالتحالفات الشخصية بين قادة جماعات الضباط الذين بدورهم انضم لهم معظم أتباعهم عبر ارتباطات طائفية وصلات عشائرية وإقليمية، بيد أن سلك الضباط ككل لم يكن قد انقسم بعد عبر اتجاهات طائفية، ففي عام ١٩٦٥ حظي رئيس أركان الجيش السوري، اللواء صلاح جديد، العلوي، بتأييد ضباط علويين تربطه بهم علاقات شخصية قوية، وهذا لا يعني بالضرورة

---

(٢٣) فان دام. (ص ٦٨).

أن جميع الضباط العلويين قد أيدوا جديد، أو أن أنصاره فقط من العلويين؛ فعلى سبيل المثال، نجد أن رئيس المخابرات العسكرية المقدم أحمد سويداني، وهو سني من حوران، كان واحداً من ضمن الكثيرين من أنصار جديد غير العلويين في ذلك الحين، فقد كان بدوره يعتمد على دعم ضباطه الحورانيين (ومعظمهم سنّيون)، إلا أن هؤلاء لم يشكلوا كتلةً واحدةً متماسكةً، وإنما كانوا منقسمين إلى عدة جماعات يقودها ضباطٌ مثل أحمد سويداني ومصطفى الحاج علي وموسى الزعبي، وجميعهم أعضاء في اللجنة العسكرية البعثية، ولم يكن ينتمي العديد من الضباط البعثيين الآخرين إلى أية كتلة ضباط طائفية و/ أو إقليمية، ولم تلعب خلفياتهم الطائفية أو الإقليمية أي دور، ولم يستغلوا أية «اتصالات جانبية» محظورة لتقوية مراكزهم على أسس طائفية وإقليمية و/ أو عشائرية، وكثيراً ما كانت التحالفات بين قادة جماعات الضباط تتخطى عوامل مثل وحدة الديانة أو القبيلة أو بلد المنشأ أو الإيديولوجية، كما لعبت المصالح الشخصية في كثير من الأحيان دوراً هاماً في تكوين أو قطع الروابط مع ضباطٍ آخرين، وكان يسهل تحطيم التحالفات وتغاضي الضباط عن المبادئ الإيديولوجية إذا ما تعرّضت مراكز سلطتهم أو مصالحهم الشخصية للخطر».

هذا الأمر يتبين أيضاً في المحاولة الانقلابية الفاشلة للناصريين في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٦٣م، التي قادها جاسم علوان، إذ ليس من الممكن للقراءة الطائفية للأحداث في ذلك الوقت أن تفسر كيف أن محمد نبهان - وهو أحد كبار الضباط العلويين - كان قائداً مهماً في الانقلاب. إضافة إلى ذلك فإن تصفية البعث (اللجنة العسكرية) في البداية لمن يُسَمَّون

بالضباط الشوام[٢٤]، ومن ثَمَّ للناصريين وللاشتراكيين، لم يكن له أي شأن ضئيل أو لم يكن له علاقة أبداً بالطائفية، إلا أنه تم استغلاله على هذا النحو من قِبل معارضي حزب البعث السياسيين، الذين بغضوا أعضاء الأقليات الكثيرين بين الحكام الجدد وسياستهم اليسارية الداعمة للريف ضد المدينة، وحاولوا إضفاء الانطباع بأن عمليات التصفية المتكررة للضباط السنيين كانت تقوم أساساً على دوافع طائفية، لكنها في الواقع كانت تقوم بسبب كونهم ناصريين أو رجعيين كما يصفهم البعثيون، أو وحدويين أو اشتراكيين، وهؤلاء كانوا على عداء مع اللجنة العسكرية[٢٥].

إلا أن للطائفية وجهاً آخر، إذ دأب قادة اللجنة العسكرية على رمي التهم بالطائفية على بعضهم البعض في صراعاتهم، وقد ابتدأ هذا الأمر بالصراع داخل اللجنة، والذي كان بين محمد عمران من جهة وأمين الحافظ وصلاح جديد من جهةٍ أخرى؛ ولهذا الصراع روايتان: **الأولى**: رواية عمران نفسه الذي يُرْجِع أسبابه إلى اعتراضه على روح الديكتاتورية العسكرية التي تجلت داخل اللجنة نفسها بعد الثورة، وروح الديكتاتورية الفردية عند أمين الحافظ، ولذلك أخذ جانب القيادة القومية - أي جانب البيطار وعفلق - وأخبر عفلق عن السر، أي عن اللجنة العسكرية السرية. لكن الرواية الأخرى - وهي رواية صلاح جديد - تقول إن عمران أُبعد بتهمة تكوين تكتلاتٍ طائفية

(٢٤) الضباط المناصرون لانقلاب عبد الكريم النحلاوي الذي أدى إلى الانفصال في عام ١٩٦١م.
(٢٥) فان دام (ص ٦٩).

داخل الجيش، وقوله: «إن الفاطمية يجب أن تأخذ دورها»، بغية أن يؤدي الضباط المسلمون من غير السنة دوراً على أساسٍ طائفيٍّ ضد أبرز منافسيه أمين الحافظ. ويقول فان دام إن استغلال عمران العلني للروابط الطائفية لم يكن السبب الرئيس في إبعاده من قبل الأعضاء الآخرين في اللجنة، وإنما تم التشبث بهذا السبب لاستخدامه حجةً ضده ولإسقاطه[٢٦].

وفي الفترة اللاحقة من الصراع على السلطة بين الضباط البعثيين يتبين لنا أن أولئك الذين تحدثوا علانيةً لتعزيز مركز طوائفهم الدينية قد أضعفوا من أنفسهم أكثر من إضعافهم لمعارضيهم، الذين كانوا بدورهم قد دعموا مراكزهم على أسسٍ طائفيةٍ من دون أن يتحدثوا علانيةً عن الأمر؛ ويتبيّن هذا جلياً في الصراع الذي كان بين أمين الحافظ وصلاح جديد، إذ دأب الأول على استخدام أوصافٍ طائفيةٍ ضد صلاح جديد، الذي كان أذكى منه ونأى بنفسه عن ذلك، وكان للحديث الطائفي لأمين الحافظ دورٌ رئيسٌ في تكتّل الضباط العلويين مع صلاح جديد، ومن ثَمَّ إسقاطه على يد صلاح في انقلاب ١٩٦٦م.

ثانياً: فترة حكم حافظ الأسد

في تحليلات حنا بطاطو للجيش السوري في فترة حكم الأسد يتبين لنا اعتماد حافظ الأسد بشكلٍ رئيسٍ على طائفته في قيادات الجيش؛ يذكر حنا بطاطو: «كان من العلويين ما لا يقل عن ٦١٪

(٢٦) التجربة المرة - منيف الرزاز.

من الضباط الـ ٣١ (أي ١٩ ضابطاً) الذين اختارهم الأسد بين عامي ١٩٧٠- ١٩٩٧ ليحتلوا المواقع الرئيسة في القوات المسلحة والتشكيلات العسكرية النخبوية وأجهزة الأمن والاستخبارات، وكان ثمانية من هؤلاء من عشيرة الأسد، الكلبيّة، وأربعة من عشيرة زوجته، الحدّادين»، والستة الباقون كانوا من العشائر الأخرى للعلويين، ولم يكونوا قريبين من عائلة الأسد أو زوجته.

وكما يبين بطاطو، فإن سبعةً من بين هؤلاء الإثني عشر كانوا منتقين من أقرباء الأسد المباشرين بالدم أو بالزواج، وكان ثلاثة منهم - شقيقه رفعت وابن عم زوجته عدنان مخلوف وابن عمته شفيق فياض - يقودون في ذلك الوقت أهم وحدات النخبة الضاربة، التي تعتبر دعامة النظام الأمنية، وهي الوحيدة المخولة بدخول العاصمة؛ إذ كان يقود الأولُ سرايا الدفاع، والبالغ تعدادها ٥٠ ألفاً[٢٧] بين عامي ١٩٧١-١٩٨٤، والتي كانت حكراً على العلويين، وحلها حافظ الأسد بسبب صراعه مع أخيه خلال فترة مرضه في الثمانينيات، والحرس الجمهوري والفرقة الثالثة المدرعة.

إضافة إلى ذلك تُبيّن لنا مطالعةُ أسماء قادة فرق الجيش وانتماءاتهم الدينية خلال أعوام ١٩٧٣م و١٩٨٥م و١٩٩٢م تزايد اعتماد حافظ الأسد على أبناء طائفته منذ زمن اضطرابات نظامه في الثمانينيات فصاعداً؛ فقد كان الضباط العلويون يقودون في ١٩٧٣م فرقتين من فرق الجيش النظامي الخمس، أما في عام ١٩٨٥م فقد كانوا يقودون ما لا يقل عن ستّ فرق من أصل تسعٍ، وفي عام ١٩٩٢م

(٢٧) (حنا بطاطو، ص٤٣١)، (كمال ديب، تاريخ سوريا المعاصر - دار النهار، ص ٦٠٨).

كان العلويون يقودون سبع فرق من الفرق التسع التي كانت تشكل الجيش النظامي السوري في حينه[٢٨].

هذا الصعود للضباط العلويين داخل قيادات الجيش النظامي - بخلاف قوات النخبة التي تحدثنا عنها سابقاً - منذ ١٩٧٣م وحتى ١٩٩٧م لا يفسره إلا ازدياد اعتماد حافظ الأسد على طائفته لتثبيت أركان نظامه، ولا يمكن تفسير ذلك بالتكوين التاريخي لجيش الشرق الذي كان نواةً للجيش السوري ما بعد الاستقلال، ولا بالسياسة الموجهة نحو الأقليات التي اتبعها الفرنسيون بين عامي ١٩٢١-١٩٤٥م؛ فطبيعة الجيش السوري قبل الاستقلال - أي قبل ١٩٤٦م - لا يمكن أن تفسر تركيبته في ١٩٦٣م وما بعدها، وذلك للأسباب التالية: فعدد القوات الخاصة الموروثة بعد الاستقلال لم تتجاوز ٧ آلاف، بل إنها تقلصت بعد عامين لتصبح ٢٥٠٠ رجل، إضافة إلى أن أكثر من ٢٢ سنة من الانقلابات العسكرية والانقلابات العسكرية المضادة والتسريحات التي لا تنتهي، والتطهير الذي قاده البعث على مراحل منذ ١٩٦٣ وحتى انقلاب ١٩٦٦، أدى إلى تسريح أكثر من ٧٠٠ ضابط بتهم مختلفة، أي أكثر من ثلث ضباط الجيش السوري. وكانت هذه التسريحات، التي كانت سياسية بشكل أساسي، سبباً رئيساً للخسارة في حرب ١٩٦٧ ضد جيش العدو الإسرائيلي، إذ دخلت سوريا الحربَ بعددٍ ضئيلٍ من الضباط برتبٍ رفيعة، بل إن بعض الضباط كانوا أساساً معلمين، أُتي بهم كضباط احتياط بعد تسريح الضباط[٢٩].

---

(٢٨) حنا بطاطو - ٤٢٣ - جدول ٣-١٨.

(٢٩) يذكر كمال ديب في كتابه تاريخ سوريا المعاصر أن السياسة والتطهيرات جعلت الجيش كسيحاً، ويذكر أن اللواء أحمد سويداني رئيس الأركان حينما ذهب إلى =

إضافة إلى ذلك تُبين لنا أزمة صراع الرئيس حافظ الأسد مع المرض ومع أخيه رفعت، أو ما يُسمى بأزمة الخلافة ١٩٨٣-١٩٨٤، أن القوة الأساس في نظامه هو للأجهزة الأمنية؛ فعلى الرغم من أن الأسد عيّن من سرير المستشفى لجنةً سداسيةً مكونةً من واجهة النظام السياسية، وزير الدولة عبد الحليم خدام، والأمين العام المساعد للقيادة القومية عبد الله الأحمر ووزير الدفاع مصطفى طلاس ورئيس الأركان حكمت الشهابي والأمين العام المساعد للقيادة القطرية زهير المشارقة، إلا أن القيادات الأمنية للنظام تجاوزت اللجنة خوفاً من وفاة الأسد وتكوّن فراغ في السلطة، فدعمت شقيق الرئيس رفعت الأسد ليحل محل أخيه، لأنه أحد رجال النظام، وهو يجلس على شبكة علاقات ومصالح داخلية، ولن يزعج الذين يجلسون أيضاً على شبكات مصالح مشابهة في الأجهزة الأمنية والألوية المدرعة والمؤسسات المختلفة. وكان هؤلاء العسكريون لا يثقون بأعضاء اللجنة المكونة من أربعة مدنيين قد يمثلون الأسد ويكونون واجهة نظامه، لكنهم لن يضاهوا سلطة قيادة الأجهزة الأمنية والعسكرية على الأرض؛ ومن ثَمَّ عملت هذه القيادات على إضعاف لجنة الستة، بل وتفكيكها، وجعل القيادة القطرية بقيادة رفعت تحل محلها[٣٠]. ويذكر كاتب سيرة الرئيس الأسد باتريك سيل أن القاعدة الأمنية للنظام كانت بأيادٍ علوية إلى حدّ كبير[٣١].

= الجبهة قبل الحرب بأيام صاح واحدٌ من كبار الضباط، وهو ميشيل خوري: "كيف نستطيع أن نقاتل بلا ضباط؟"، ويقال إن سويداني أجابه: "رقّعوا الطلاب الضباط". (كمال ديب، تاريخ سوريا المعاصر - دار النهار، ص ٢٨٠).

(٣٠) (تاريخ سورية المعاصر، ٦١٠ وما بعدها).

(٣١) Patrick Seale, Asad, p. 177.

أزمة الخلافة هذه تؤكد صحة تحليل حنا بطاطو لبنية سلطة الأسد، إذ يقسّمها إلى أربعة مستويات: **الأول** يتعلق بالاتجاه العام للسياسة وبالمسائل الحاسمة، كالأمن والمخابرات والشؤون العسكرية، وهنا تتركز جميع الخيوط في يد حافظ الأسد. وفي المستوى **الثاني** هناك الرؤساء غير المعلنين لشبكات الاستخبارات والأمن المتعددة، التي تعمل باستقلالٍ وتراقب كل شاردةٍ وواردةٍ وكل ما يخص نظامه. إضافة إلى قادة التشكيلات المسلحة النخبوية الحامية للنظام، مثل الحرس الجمهوري والقوات الخاصة والفرقة الثالثة مدرعة وسرايا الدفاع قبل ١٩٨٤م، وهذه التشكيلات هي الوحيدة المسموح لها بدخول دمشق، وهي السند الأساس لسلطته لا الجيش النظامي. وفي المستوى **الثالث** تأتي قيادة حزب البعث، التي لا يكاد أعضاؤها يُقارَنون بالأهمية بقادة الاستخبارات أو قادة قوات النخبة، وظهر هذا جلياً - كما بينا - في أزمة الخلافة. والمستوى **الرابع** يتكون من كبار موظفي الدولة والمحافظين.

ولكن، هل يمكن تعميم هذا الاعتماد الأمني على الطائفية على باقي القضايا؟ أي هل كان للعلويين أو لقراهم تمييزٌ إيجابيٌّ في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال حكم حافظ الأسد؟ وهل يمكن فهم السياسات والتحالفات الخارجية لحافظ الأسد من منطلقٍ طائفي؟ يقول حنا بطاطو في دراسته عن سوريا إنه «لا جدال أن قاعدة سلطة الأسد هي في جوهرها علوية بقوة، وأن هذا الملمح من ملامح حكمه كان في جزءٍ منه قد عمل في النصف الثاني من السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات على إيجاد مناخٍ سياسيٍّ مشحونٍ بالطائفية، وصدع الرأي السوري تصدعاً خطيراً على أساسٍ طائفي، لكن ليس هناك في الوقت نفسه

سوى القليل من الأدلة على أن الأسد في سياساته الاقتصادية قد أعطى تفضيلاً ملحوظاً للطائفة العلوية»[٣٢]. ولا يمكن القول إن القرى العلوية حصلت على تمييزٍ إيجابيٍّ في الكهرباء ولا غيرها من الخدمات التي تقدمها الدولة، واستناداً إلى دراسةٍ ميدانية - جرت برعاية الاتحاد العام للفلاحين - لم يكن الدخل السنوي الصافي للعائلات صاحبة الحيازات الصغيرة - أي أغلبية الفلاحين - في جبال العلويين يتجاوز غيره من الدخل السنوي الصافي للفلاحين أصحاب الحيازات الصغيرة في عموم سوريا.

وختاماً:

ما تم ذكرُه في هذه الورقة هو عبارة عن تصوّرٍ مختصرٍ لتاريخ حزب البعث بحقبه المختلفة، والدور المهم الذي قامت به اللجنة العسكرية، لا في تاريخ سوريا وحزب البعث فحسب، بل في تاريخ الأمة العربية، إلا أنه لا يمكن فهم الدور الذي قامت به اللجنة من دون الإحاطة بالأبعاد الاجتماعية والسياسية للجنة التي أدت إلى صعودها وسيطرتها، ومن أجل فهم أكبر لطبيعة السلطة السياسية القائمة في سوريا لا بد من العودة لقراءة كتاب حنان بطاطو: فلاحو سوريا، إذ درس فيه الجذور التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفئات المُشَكِّلة للسلطة في سوريا.

وبما أنه لا يمكن الحديث عن تاريخ سوريا وحزب البعث من دون التعريج على القضية الفلسطينية، فقد كانت فلسطين بالنسبة لقادة البعث - بعسكريهم ومدنييهم - شغلهم الشاغل، لا بالحديث

(٣٢) حنا (٤٢٢).

والدعم والتصاريح فقط، بل بالقتال أيضاً، كما بينا ذلك في ذهاب أكرم الحوراني وعبد الغني قنوت للتطوع والقتال في فلسطين في عام ١٩٤٨م. إلا أن قادة بعث ما بعد ١٩٦٣م واللجنة العسكرية لم يضعوا في الحسبان أنهم في حرب مع العدو الإسرائيلي حينما سرّحوا ما يقارب من ثلث ضباط الجيش السوري خلال فترة قصيرة من أجل تثبيت حكمهم.

وكما بيّنا سابقاً، كيف استخدم ضباط البعث التكتلات الطائفية من أجل دعم مراكز سلطتهم وتثبيت أركان الحكم، كما فعل حافظ الأسد، وإن كان هذا يخالف جميع مبادئ الحزب والسياسة المعلنة للبعث؛ إلّا أنه من المهم الإشارة إلى أن سياساتهم لم تكن جميعها تنطلق من أُسسٍ طائفية.

وليس هناك إلا القليل من الشك بأن كثيراً من الضباط القريبين من مركز السلطة أساؤوا استخدام سلطاتهم وكونوا الثروات من مناصبهم ونفوذهم، لكن هذا ينطبق على كل الضباط والقريبين من السلطة، بغضّ النظر عن طائفتهم أو أصولهم الاجتماعية والاقتصادية.

المراجع

- باتريك سيل، الصراع على سوريا، دراسة للسياسات العربية بعد الحرب ١٩٤٥ - ١٩٥٨.
- باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط.
- كمال ديب، تاريخ سوريا المعاصر - دار النهار - ٢٠١١.
- سامي الجندي، البعث - دار النهار للنشر - ١٩٦٩.
- نيكولاس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة.
- محمد معروف، أيام عشتها مع الانقلابات العسكرية وأسرارها - رياض الريس للكتب والنشر.
- حنا بطاطو، فلاحو سوريا: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأناً وسياساتهم - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٠ - ١٩٦٣ (بيروت: دار النهار للنشر).
- الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - محمد جمال باروت.
- الحركة القومية في القرن العشرين - هاني الهندي - مركز دراسات الوحدة العربية.

- مسارات العروبة: نظرة تاريخية - يوسف الشويري - مركز دراسات الوحدة العربية.
- في سبيل البعث - ميشيل عفلق.
- أكرم الحوراني: رجل للتاريخ - حمدان حمدان.
- تاريخ سوريا الحديث - هاشم عثمان.